

1051A

كتاب

البصائر النصيرية في علم المنطق تصنيف الشيخ
الامام القاضي الزاهد زين الدين

عمر بن سم — لان

الساوي

م

وتتبع الفائدة من هذا الكتاب وتبسيط لسنأوله على الطلاب قد كتب عليه
حضرة العلامة المفضل الشيخ «محمد عبده» المصري تعليقات شريفة
وتحقيقات منيفة ووضح مسالكه وتزود حركته وقد
أثبتناها بأراء مواضعها من الكتاب في ذيل
الصحائف بحروف صغيرة

قرر مجلس إدارة الازهر بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣١٦ ١٩ نوفمبر
سنة ١٨٩٨ أن يكون كتاب البصائر النصيرية بتعالته من
كتب المنطق التي تدرس في الجامع الازهر الشريف

بحقوق - مدرسة صاحب ابو بكر -

(يباع بمسح جريدة لبيد عر ح... كية خري...)

بالمطبعة الكبرى لاسيرة بمصر في مصر

سنة ١٣١٦

بهاء الدولة كافي الملك عين خراسان أبي القاسم محمود بن أبي توبة زاده الله عظم القدر وحسن
الذكر ونفاذ الأمر يجمع كتاب في بعض العلوم الحقيقية وأهداء أفضل ما تناله قوى البشر وتنتهي
إليه غايات الله (١) در إلى أفضل أكار العالم وأجل من تسمو إليه أعناق العزائم فينكث قوى العزم
ويحل عرى الاجماع (٢) مع الجزم قصور باع وضيق خطوى عن الانتهاض إلى فضيلة من الفضائل العلية
لم يـ (٣) لك زمامها ولم يحذر لثامها ولم تسبر أغوارها ولم تستبين ظلمها وأنوارها والتقرب إلى المستغنى
عن جدوى القرب يشق وجه الأدب الا اذا تداركه الاذن بالحسين وتلقاه الرضا بجلى التزين فلا
جرم صرفنى الحزم عن امضاء ما شارفه العزم متطلعا لتأش (٤) ير الاذن الصادر عن حضرة الشريفة
وسدنه المنيفه الى أن اتصل بالخادم أمره العالى بتحرير كتاب في المنطق لا يرده الاختصار الى مضيق
الاخلاق ولا ينهيه التطويل الى متسع الاملال فانتدبت لامثال مرست (٥) ومه قوى العزيمة نافذ
الصريحة وأوردت من المنطق ما لا يسع طالب العلوم الحقيقية الجهل به مقتصر على إبانة طريق
اكتساب التصور والتصديق الحقيقيين اللذين هما الحد والبرهان والهداية الى وجوه الغلط فيهما
دون الجدل والخطابة والشعر التي هي عن افادة اليقين المحض بعزل وسميته (٦) البصائر النصيرية
تافؤا بين القابه وتوصلا اليه بأس (٦) بابيه ولن يعرف قدر هذا الكتاب الا من طال نظره في كتب
المتقدمين بعين التأمل فيجد فيه عند تصفحه اوضح ما أغفلوه وتفصيل ما أبجلوه وتنبها على مواضع
غلطهم المتعلم التفتن لها عسا ما ذهبت عليهم والله المستعان وعليه التكلان في أن يعصمنا من
الزلل والخلل في القول والعمل وهذا حين ما أفتح الكلام فيه بتقديم مقدمة مشتملة على فصلين
أحدهما في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه ومنفعته والآخر في موضوعه

(الفصل الاول)

(في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته)

الانسان في مبداء الفطرة خال عن تحقق الاشياء وقد أعطى آلات تُعينه في ذلك وهي الحواس الظاهرة
والباطنة فاذا أحس بأمور جزئية تنبه لمشاركات بينها ومباينات يتزع منها عقائد أولية صادقة لا يرتاب
فيها عاقل ولا تزول بوجه ما مثل أن الكل أعظم من الجزء وأن الاشياء المساوية لشيء واحد بعينه
متساوية وأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وعقائد أخر مساوية لهذه في القوة
كالحكم بأن كل موجود مشار اليه وإلى جهته وأن الأجسام إما لا تنهاى أو تنتهى إلى فضاء محدود

(١) القدر يصح فتح جمع قدرة وقوله الى أصل متعلق بأهداء (٢) الاحماع الحرم الحرم الذى لا ترد معه وحل عراه
نقص العربية والرجوع عن القصد (٣) لم يلك الخ أفعال مسببة للعجول الاستس ظلمها فانه للفاعل (٤) تأشير
الادن الخ المشهورى كنه تأشير على السمة العامة أن معاهها وضع الاشار والاشارة عندهم الرأى فى اللفظ الموحز يقال
أشرف على الورق أى أبدى رأيه لفظ فصير نشه الاشارة وكل هذا الصروب من الاستعمال فى هذه المادة عامية لا يعرف لها
أصل فى اللغة سوى أنه تحريف من أشار الى أشرف فلا يصح حمل كلام المصنف على استعمال العامة أن يفسر تأشير الادن
لوضع اشاره الادن فان علوصار به بعد ذلك والتأشير فى الامة تحديد أطراف الاسمان ويسعمل اسم الشول مساق الحراة
والتأشير والمشار عقدة فى رأس دسها كالمجلدين وهما الأسرمان والتأشير ما تعص به الحراة وكل ما لا اسم من المعانى
يعطى ما يقوى معنى التحديد والتشديد فتأشير الادن الصادر هو تحديد الحرم وتشحيده الهمة حتى تقطع الرأى فى العمل
(٥) المرسوم المكتوب أريد منه ما الامر والصريحة بمعنى العربية (٦) كائن الكتاب اسب اليه وعيون باسمه
كان شيأ من حاجته فيتوصل اليه بآب وصلات هو له ومعه هو الكتاب نفسه

لا يتناهى لكنها كاذبة يس (١) ثبات كذبها بشهادة القضايا الأول كما سنبينه من بعد وقد يتردد في أمور
يعد ادراك المحسّات وانتزاع القضايا منها وقد لا يجد الى الحكم الجزم في بعضها سبيلا وقد يجزم في بعضها
بتصرف في هذه القضايا وتوصل منها اليه وهذا التصرف قد يكون تارة على وجه الصواب وتارة على وجه
الخطا ولا يشذ عن حكمها هذا الامن أي بحسب صائب وقوة الهيئة تربية الاشياء كما هي وتغيبه عن
الفكر

فاذا انقسمت الاعتقادات الحاصلة لذلك كثير في مبدء الامر الى حق وباطل وتصرفاتهم فيها الى صحيح
وفاسد دعت الحاجة الى اعداد قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل بميزان صواب الراي عن الخطا في
العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحتها وهذا هو المنطق

وانما احتيج الى تمييز الصواب عن الخطا في العقائد لتوصل بها الى السعادة الأبدية لاثّن سعادة الانسان
من حيث هو انسان عاقل في أن يعلم الخير والحق أما الحق فلذاته وأما الخير فلما يعمل به وقد تواترت شهادة
العقول والشرائع على أن الوصول الى السعادة الأبدية بهما وإذا كان نيل السعادة موقوفا على
معرفة الحق والخير والروية الانسانية قد يعتريها الزيف والعدول عن نهج السداد في السلوك الفكري
على الاكثر فربما اعتقدت غير الحق حقا وماليس بخير خيرا واستمرت على اعتقادها فخرم صاحبها
السعادة الأبدية لما فاتته من درك الحق والخير والتمييز بينهما وبين الباطل والشر وتختلف عن نيل النعيم
الدائم في جوار رب العالمين فاذا لا بد لطالب النجاة من الهدى الى وجه التمييز بين الحق والباطل والخير
الشر والطريق اليه بمعرفة القانون الصناعي الذي يقيمه الغلط في صواب النظر وإذا حققت الحاجة
اليه فشرح وجه غايته ومنفعته زيادة شرح فقه قول

الحاجة الى المنطق لدرك الجهولات والمجهولات إما أن يطلب تصورها فقط أو يطلب التصديق
بالواجب فيها من ثبوت أو ثبات والنصور هو حصول صورة شئ ما في الذهن فقط مثل ما اذا كان له
اسم فنطق به تمثل معناه في الذهن مثل تمثل معنى المثلث أو الانسان في الذهن دون أن يقترن به حكم
بوجوده ما أو عدمه ما أو وجوده حالة أو عدمه ما فانا قد نشك في وجود شئ أو عدمه فيحصل في
ذهننا المعنى المنهوم من لفظه وأما التصديق فهو حكم الذهن بين معنيين متصورين بأن أحدهما
الآخر أو ليس الآخر واعتقاده صدق ذلك الحكم أي مطابقة هذا المتصور في الذهن للوجود الخارجي
عن الذهن كما اذا قيل الاثنان نصف الاربعة فصدقت كان ذلك حكما منك بأن الاثنان في نفسه نصف
الاربعة كما حصل في ذهنك منه

وكل تصديق فيتقدمه تصور ان لا محالة وربما يزيد عليه كما في قولنا الاثنان نصف الاربعة فان فيه ثلاث
تصورات تصور الاثنان والنصف والاربعة ولكن الزيادة على تصورين غير واجبة وأما التصور فقد
لا يفتقر الى تقدم التصديق عليه فلذلك يسمى العلم الاول

وبعد هذه المجهولات قد يكفي في دركها كره وإخطارها بالبال فاذا أخطرت بتهله فهو مجهول اذ ليس
بضمرائ الذهن ولا بعلم بالفعل بل لترة رآكها لا يكفي فيه التذكر بل انما تدرك بمعلومات سابقة
عليها وترتيبها لا يخصص لاجل ما أتى به من هذا المجهول ولكل مجهول معلومات تناسبه
ادهوراته ودهمهات تدرية رجبول تصديق معلومات تصديقية وتلك المعلومات إما أن

تسمى بالعلم الاول سبب القاموس «بأنه بالكسر وببنته وببنته
العلم الاول سبب القاموس «بأنه بالكسر وببنته وببنته

تكون حاصلة بالفطرة من غير تفكير معلوم هو سبب حصولها علم (١) أو حاصلة بمعلومات أخرى سابقة عليها ولكن لا تتسلسل بل تنتهي لا محالة إلى معلومات حاصلة بالفطرة فالنطق مدفوع إلى النظر في تلك المعلومات وكيفية تأليفها وتأثيرها إلى هذه المجهولات المطلوبة

وقد جرت العادة بأن يسمى الأمر الموقوف من معلومات خاصة على هيئة خاصة مؤدية إلى التصور قولاً شارحاً نفسه حدّ ومنه رسم والمؤلف من معلومات خاصة على هيئة خاصة ليؤدى إلى التصديق بحجة عنه قياس ومنه استقراء وغيرهما وقد يقع الخلل في كل واحد من الأمرين أعني القول الشارح والحجة تارة من جهة المعلومات التي منها التأليف وتارة من جهة تأليفها وتارة من جهتهما فقصارى المطلق أن يعترفنا بالمعلومات المناسبة لمطلوب مطلوب وهيئة تأليفها المؤدية إليه وأنواع الخلل الواقع فيها فيحصل لنا العلم بالحد الحقيقى الذى يفيد تصور ماهية الشيء وبالشبه به القريب منه الذى يسمى رسماً والفساد الذى لا فائدة في معرفته إلا اجتنابه وكذا يحصل علمنا بالقياس البرهانى الذى يفيد التصديق الحقيقى بالشيء وبالقريب منه الذى يسمى قياساً جديلاً والبعيد عنه الذى يسمى خطابياً والفساد الذى يسمى مغالطياً ونعرفه ذلك لكي يجتنب والخيال يسمى شعرياً وهو الذى لا يقع تصديقاً لينة بل تخميلاً يؤثر أثر التصديق فيما يرغب فيه أو ينفر عنه

وربما يسأل فيقال إن تعرف المجهولات من المعلومات بالمبرك العقلى مفتقر إلى قانون صناعى يقايس به فهذه القانون في نفسه من جملة الأوليات البينة المستغنية عن الفكر أو من جملة المعلومات العسكرية المفتقرة إلى قانون فإن كان من القبيل الأول فليس يتغن عن تعلمه وإن كان من القبيل الثانى فليفتقر إلى نفسه ويشترط في تعلمه تقدم العلم به وهو محال بخوابه أن درك العلوم منه ما هو بطريق استفادتها من معلومات سابقة عليها وترتيب لها خاص ومنه ما هو على سبيل التذكير والتنبيه كما سبق والاول منه ما هو متسق منتظم يسهل التدريج فيه من الأوائل إلى التوائى والثوائى ولا يعرض فيه الغلط إلا نادراً كالعلوم الهندسية والعددية ومنه ما ليس له اتساق يؤمن الغلط فيه كالعلوم الإلهية والأمور المتعلقة في المطلق منها ما هو على سبيل التذكير والتنبيه الذى لا يحتاج فيه إلى قانون متقدم عليه ومنها ما هو على سبيل الوضع والتسايم كما ذكرنا في قاطبة (٢) ورياس ومنها ما هو على سبيل الاحتجاج واستفادة المجهول من المعلوم وما كان من هذا القسم فهو من القبيل المتسق المنتظم المأمون وقوع الغلط فيه والخلاف الجارى في المطلق بين أربابه إنما هو بسبب اللفاظ المشتركة وذهاب كل فريق إلى معنى منه ولو قدر اتفاهم على معنى له واحد لما اختلفوا

فهذا القدر كافى في بيان ماهية المنطق ووجه الحاجة إليه ومنفعته ثم المنطق إنما يفيد الفائدة المطلوبة منه إذا ارتاض الإنسان باستعمال هذه القوانين المتعلقة فيه وأما معرفته بدون تعلم استعمالها والارتياض بها فقليلة الغنى (٣) وأما فائدة

(الفصل الثانى)

(فى موضوع المنطق)

موضوع كل علم هو الشئ الذى يبحث فى ذلك العلم عن أحواله التى تعرض له لذاته وتسمى تلك الأحوال

(١) عليها متعلق بتقديم أى من غير تقدم معلوم عليها هو سبب حصولها (٢) قاصي عورياس بابا كليات المعروضات

بالمقولات (٣) العناء الفتح والمدافع

أعراض ذاتية وسلكاً تعرفها ولما تبين أن منفعة المنطق وقصاراه تعريف القول الشارح والحجة مطلقاً
 أى على وجه كلي قانوني عام غير مخصص بشئ دون شئ إذا عرف كذلك استغنى عن استئناف تعلم حد
 حدد وبرهان برهان بل انطبق حكمه المجرد عن المواد الخاصة على جميع الحدود والبراهين الخاصة
 فموضوع نظره إذن المعاني التي هي مواد القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هي مستعدة للتأليف
 المؤدى إلى تحصيل أمر في الذهن وهذه المعاني هي المعقولات الثانية ومعنى قولنا الثانية هو أن
 ذهن الانسان تحصل فيه صور الاشياء الموجودة خارج الذهن وماهياتها ثم الذهن قد يتصرف فيها بأن
 يحكم ببعضها على بعض ويلحق ببعضها أمور ليست منها ويجزئ بعضها عن عوارض خارجة عن حقيقة
 فتصرف الذهن بجعل البعض حكماً والبعض محكوماً عليه والتجريد والالحاق أحوال تعرض لهذه
 الماهيات الموجودة في الذهن فالماهيات معقولات أولى وهذه الاحوال العارضة لها بعد حصولها
 في الذهن معقولات ثانية وهي كون الماهيات محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات إلى غير ذلك
 مما تعرفه فإذا موضوع المنطق هذه المعقولات الثانية من حيث هي مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن وأما
 المعقولات الأولى فالتما يتصرف فيها إذا حاول أن يطبق هذا القانون المتعلم على الحدود والبراهين الخاصة
 ويحاذيها بما في شئ يلتفت إلى هذه المعقولات الأولى التي هي ماهيات الاشياء الموجودة مثل كونها
 جواهر وكليات وكيفيات وغير ذلك مما هي أجناس الامور الموجودة كما ستعرفها هذا اذا تعلم الانسان
 المنطق بفكرة ساذجة مع نفسه دون الاستعانة بعلم يخاطبه ويحاو له ولو أمكن أما اذا جرى التعليم فيه
 على سبيل المخاطبة والمحاورة ولم يكن ذلك إلا بالفاظ صارت الالفاظ أيضاً منظوراً فيها بالضرورة خصوصاً
 وفكر الانسان في ترتيب المعاني قلباً ينقل عن تخيل الفاظها معها حتى كأن الانسان يناجي نفسه
 بالفاظ متخيلة إذا أخذ في التروى والتفكر

ثم المعاني والالفاظ التي هي مواد الاقوال الشارحة والحجج مؤلفة ولا يحصل العلم بالمؤلف الا بعد
 الاطاعة بمفرده لا من كل وجه بل من حيث هي مستعدة للتأليف فلا جرم وجب علينا أن نعرف
 أحوال الالفاظ المفردة والمعاني المفردة من هذه الجهة أولاً ثم نعقبه بتعريف القول الشارح المفيد
 للتصور اذا تصور سابق على التصديق طبعاً فيسحق التقديم وضعاً ونقدم على هذا التعريف
 ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف ثم نتبعه بتعريف الحجج على أصنافها تقديماً لأنواع
 التأليف الواقعة فيها فيشتمل كتابنا هذا الوجه على ثلاث مقالات الأولى في المفردات والثانية في
 الاقوال الشارحة الموصلة إلى التصور والثالثة في الاقوال الموصلة إلى التصديق

(المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فنيين)

(الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول)

(الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى)

قد بينا أن نظراً لمنطق ذال ساني ويمكنه أن يقتصر في البحث عن الالفاظ وأحوالها وأقسامها على

(١) وستعرف أن ساني قد مر في آخر الكتاب (٢) ما يحتاج اليه القول الشارح من التأليف قد ذكر ذلك في أول
 الفصل (٣) ثم يتبعه الخ لم يقب المصنف الكلام
 ر لا شرح يتبعه من أصنافه أو عامة الكلام في أجزاء القضية ثم في المنهيات ثم في المحصورات
 ويدرس في صياغة معاد من تلخيص ولم يتك عن تعريف الحجة الا في الفن الثاني ولذا قال هاتمة بما لا أنواع التأليف
 ركز انصراب لتسليم له راعي لتسليم أن يتول كمال الأول وقد علم على هذا التعريف الكلام في أنواع التأليف الخ فان
 تبه تقدمه لا يصح لا ساني بل مع تقدمه وهو غير معروف في استعمال اللغة

ما تدعو الضرورة الى النظر فيها بسبب ما بين اللفظ والمعنى من العلاقة أغنى ذلك عن استئناف تعريف أحوال المعاني وأقسامها اذا الالفاظ تحذو وحذو المعاني فنقول

دلالة الالفاظ على المعاني من ثلاثة أوجه الاول دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له مثل دلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف الثاني دلالة التضمن وهي دلالة على جزء من أجزاء المعنى المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان وحده أو على الناطق وحده وكدلالة البيت على الجدار والسقف الثالث دلالة الالتزام والاستتباع وهي أن يدل اللفظ على ما يطابقه من المعنى ثم ذلك المعنى يلزمه أمر آخر لا أن يكون جزءاً بل صاحباً ورفيقاً ملازماً فيشعر الذهن بذلك اللازم مثل دلالة السقف على الجدار والمخلوق على الخالق والثلاثة على الفردية والانسان على الضمالة والمستعد للعلم وكأن هذا ليس دلالة لفظية بل انتقال الذهن من المعنى الذي دل عليه اللفظ بالوضع الى معنى آخر ملاصق له قريب منه والمستعمل في العلوم هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فانها غير منحصرة اذا الوازم قد يكون لها لوازم وهكذا الى غير نهاية

(الفصل الثاني)

(في اللفظ المفرد والمركب)

اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا يدل جزء منه على شيء أصلاً حين هو جزء مثل قولنا انسان فان جزءاً منه وليكن «ان» مثلاً أو «سان» لا يدل على جزء من معنى انسان ولا على شيء خارج عن معناه حين جعل جزء لفظ انسان وكذلك عبد الله اذا جعل اسم لقب لانعته باضافته الى الله تعالى بالعبودية فان جزءاً منه حينئذ لا يدل على شيء أصلاً وصار هذا الاسم في حقه كالشركة تارة ينطلق لقصد التعريف فيكون اسماً مفرداً وتارة يراد للوصف فيكون مركباً ومن أوجب في هذا الحد زيادة تخصيص وهي أن لا يدل جزء منه على جزء من معنى (١) في الجملة لا اعتقاده أن بعض أجزاء الالفاظ المفردة ربما دلت على معاني غير أجزاء الجملة كعبد مثلاً من عبد الله أو ان من انسان فان كل واحد منهما دل على شيء وان لم يكن جزء معنى الجملة فقد أخطأ لان دلالة اللفظ على المعنى ليست لذات اللفظ بل بالوضع والاصطلاح فتكون دلالتها تابعة لقصد المتلفظ وليس بقصد المتلفظ ولا الواضع بوضعه أن يدل بجزء المفرد على شيء أصلاً حينما يجعله جزءاً فلا تكون له دلالة حينئذ البتة وأما المركب فهو الذي يوجد لسموعه أجزاء دالة على أجزاء المعنى المراد بالجملة كقولك العالم حادث والحيوان ناطق وغلام زيد وستأتي تفاصيله في المقالة الثالثة

(الفصل الثالث)

(في الكلّي والجزئي)

اللفظ المفرد الكلّي هو الذي معناه الواحد في الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالانسان والحيوان بل الكرة المحيطة بتسع متساوي الاضلاع (٢) بل الشمس والقمر فانهم كليان وان امتنعت الكرة فيهما في

(١) معنى الجملة اراد معنى الجملة بجملة المعنى المراد من العوض ومن أوجب الريادة قال المفرد هو الذي لا يحل حرة على حرة معناه (٢) بل الشمس والقمر ذلك على ما كان يظن المتقدمون من أنه لا شمس الا التي تصي عهراً ما وهه من الاله الذي يبرئ ليلها أما اليوم فقد أظهر الاكتشاف شمساً كشمس اتضت في عوائم كعالم وأقمار كمر تدور حول أحرام كارضنا تبديلها كما سير البدر ليلها وشمس واقمر كليان يشتركان في كل من سم جريباته ووجوده حاك كدلالة ان والحيوان

الوجود لكن امتناع الكثرة لم يكن لعدم صلاحية معناه للاشتراك بل لمانع خارج وقد اعتقد بعضهم أن لفظ الشمس انما كانت كلية بالنسبة الى شمس كثيرة متوهمة فان أرادوا ان اللفظ لا يكون كلياً ما لم تتوهم شمس كثيرة تشترك في معناه حتى اذا لم تتوهم وعُدَّت الكثرة الوهمية لم يكن اللفظ كلياً فليس كذلك بل اللفظ كلي وان لم تشمل في الذهن شمس كثيرة تشترك في معنى هذا اللفظ لان كليته بسبب صلاحيته لاشتراك الكثرة فيه لو كانت وان لم توجد الكثرة لافي الذهن ولا خارج الذهن والجزئى هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه البتة مثل زيد اذا اريد به هذا المشار اليه جملة لاصفة من صفاته فان المفهوم منه لا يصلح البتة للشركة فالفرق بين زيد والشمس مع امتناع الكثرة فيهما في الوجود هو أنه يمكن أن تتوهم شمس كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية فصلاحيه الشركة بآبته مهمما وجدت الكثرة الوهمية ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه فليس اذن معنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال وهذا الفرق انما هو بين زيد والشمس أما هذه الشمس وهذا الرجل جزئى كلفظ زيد وكذا كل ما اقترنت به الاشارة والجزئى يستعمل بمعنى آخر وهو أن كل واحد من المشتركات في معنى الكلوى يقال له جزئى بالاضافة الى الكلوى والجزئى بهذا المعنى يغاير الاول من وجهين أحدهما أنه بهذا المعنى مضاف الى الكلوى وبالأول غير مضاف والثانى أن الجزئى بهذا المعنى قد يكون كلياً كالإنسان فانه جزئى الحيوان ومع ذلك هو كلوى وأما بالمعنى الآخر فلا يكون البتة كلياً واعلم أنا لا تشغل بالبحث عن أحوال الجزئى بالمعنى الاول لان الجزئيات غير متناهية ولو كانت متناهية أيضاً مثلاً ما كانت مستفيداً بآدرا كهما ما يطالبه من الكمال العقلى لان ادرا كهما لا يكون الاحسياً أو تخيالاً لا عقلياً

(الفصل الرابع) (في الموضوع والمجول)

اذا حكمنا بشئ على شئ فقلنا انه كذا فالمحكوم به يقال له المجول والمحكوم عليه يقال له الموضوع وليس من شرط المجول أن يكون معناه معنى ما حمل عليه أى الموضوع اذ لو كان كذلك لم يصح الحمل الا فى الاسماء المترادفة وهى الالفاظ المختلفة الموضوعات لمعنى واحد مثل قولنا الانسان بشر بل من شرطه أن يكون الحمل صادقاً وان لم تكن حقيقة المجول حقيقة ما حمل عليه فاذا قلنا الانسان ضحالك فلان معنى به أن حقيقة الانسان حقيقة الضحالك بل نعى أن الشئ الذى هو انسان وله صفة الانسانية هو أيضاً ضحالك وله صفة الضحاكية سواء كانت حقيقة ته فى نفسه المجول أو الموضوع أو أمراً ثالثاً غيرهما أما ما حقيقة الموضوع فمثل قولنا الانسان ضحالك وأما ما حقيقة المجول فمثل قولنا الضحالك انسان فان الشئ الذى هو الضحالك حقيقة الانسانية وأما ما حقيقة ثالثاً غيرهما فمثل قولنا الضحالك كاتب فان حقيقة الشئ الذى يقال له الضحالك والكاتب هو الانسان لا الضحالك والكاتب والغرض من هذا الفصل هو أن المجول يكتب بكونه صادقاً الى الموضوع ولا يطلب أن تكون حقيقة ته حقيقة الموضوع وأما هذه الاقسام الثلاثة التى ذكرناها فتعرفها بعد فصول نورد هالك ان شاء الله تعالى

(الفصل الخامس) (فى قسمه الكلوى الى الذاتى والعرضى)

اذا عرفت أن لكلى المجول على اسئ قد يكون حقيقة الشئ وقد يكون أمراً آخر واقعته فلتبين أقسامه على التفصيل فنفق قول اللفظ المجول إما أن يكون دالاً على حقيقة الشئ أو على صفة له وأعنى

بالصفة ما هو كالجسم والايض بالتسبب الى الانسان لا كاليياض والجسمية فان مثل اليياض لا يكون محمولا على الانسان الا بالاشتقاق أى يشتق منه له اسم كاليياض ويحمل عليه كاسنين بعد والصفة المحمولة إما أن تكون داخلية في ذاته يلتزم منها ومن غيرها ذات الشيء وتسمى مقومة ذاتية أو لا تكون داخلية في ذاته بل توجد بعده وتسمى عرضية فبها ما يلزم الذات ويخص باسم العرضي اللازم وان كان المقوم أيضا لازما ومنها ما يفارق ويسمى العرضي المفارق فالمحمولات هي هذه الدال على الماهية والذاتي المقوم والعرضي اللازم والعرضي المفارق ولنعترف كل واحد منها ثم لنبين أن الدال على الماهية هل هو مندرج تحت الذاتي بحيث يكون الذاتي عاماله وغيره أم هو خارج عنه لا ينطلق عليه اسمه

(الفصل السادس)

(في تعريف الذاتي)

الذاتي هو الذي يفتقر اليه الشيء في ذاته وماهيته مثل الحيوان للانسان فان الانسان لا يتحقق في ماهيته الا أن يكون حيوانا وكذا اليياض لا يتحقق في نفسه الا أن يكون لونا وأما ما يفتقر اليه الشيء في وجوده لا في ماهيته فليس بذاتي مثل كون الجسم متناهيًا وكون الانسان مولودا فان الجسم لا يفتقر في جسيته الى أن يكون متناهيًا ولا الانسان في اسانيته الى أن يكون مولودا ولذلك يمكن أن يسلب التناهي والولادة عن الجسم والانسان في التصور فيتصور جسم غير متناه وانسان غير مولود ولا يمكن أن يتصور انسان ليس بحيوان وهذا وان لم يكن فرقا عاما بين الذاتي وماليس بذاتي فان ماليس بذاتي ما يتبع سلبه عن الشيء لكنه فرق بين هذه الأمثلة وقد قنع بعضهم بهذا القدر في تعريف الذاتي فقال الذاتي هو الذي لا يمكن رفعه عن الشيء وجودا وتوهمًا وهذا غير كاف في تمييز الذاتي عن غيره فان من اللوازم ما لا واسطة بينه وبين الشيء بل يلزمه لذاته كما تعرفه ومثل هذا يمنع رفعه عن ملزومه مع استلزام تثبات الملزوم وجودا وتوهمًا فاذن الذاتي محتص بزيادة على هذا القدر وهي أنه مع كونه معقولا للشيء تمتنع الرفع عنه يسبق تصوره على تصور ما هو (١) وذاتي له وبين هذا أن كل شيء له ماهية ملتبسة من أجزاء فاعما تو جد في الاعيان اذا كانت أجزاؤها موجودة حاضرة معها وحضور أجزائها هو وجودها أولا وقبلها مادام الشيء باقيا واذالم توجد في الاعيان إلا على هذا الوجه وهذا هو تقدم الأجزاء عليه تقدمها بالذات لا بالزمان فكذلك لا توجد في الأذهان إلا على وفق وجودها في الاعيان اذا علم صورة في الذهن مطابقة للأمور الموجودة فتكون الأجزاء سابقة في التصور كما هي في الوجود فاذا أخطرت الماهية بالبال وأخطرت أجزاؤها التي التأمت منها لم يمكن أن تعقل الماهية إلا أن تكون أجزاؤها معقولة أولا مثل الحيوان والناطق الذين هم اداخلان في ماهية الانسان فلا يمكن أن يعقل الانسان إلا وقد عقل أولا الحيوان والناطق نعم ربما لم يكونا مفصلين في الذهن وليس كل ما لا يكون مفصلا لا يكون معلوما فكثير من المعلومات ليس مفصلا وأما اللوازم فلا يسبق تصورها على تصور الشيء بل اذا تم تصور الشيء تصور لزومها تابعة اياه في الوجود والماهية

(١) بل توجد بعده أى لا يعتبرها العقل فاعلم الماهية لا بعد تمامها كالكتاب بالقوة للانسان فان قابلية الكتابة شيء ينبت العقل للانسان بعد اعتباره حيوانا مفكرا بالقوة أى باطقالا يمكن أن يتقدم وصف الكاتب بالمو في التعقل على شيء من الحيوانية أو التذكر بالقوة طام ما أشاء أكل است ما يتصور للانسان وكل اسعد ادير جمع اليهما أو ال أحدهما

(٢) مع استلزامات الملزوم مرتبة فامساح الرفع أى لا يمكن تعقل رفعه مع تعقل ثبوت الملزوم تعقلا صحيحا

(٣) ما هو ذاتي له أى يسبق تصوره سبقتا اتباعا على تصور الماهية التي هو ذاتي ما مفسر بالماهية وهو مفسر لذاتي

فلذا في أوصاف ثلاثة يشاركه بعض الوازم في اثنين منها (الاول) أن الذاتي اذا خطر بالبال وأخطر ما الذاتي ذاتي له بالبال علم وجود الذاتي له لاحالة بحيث يمنع سلبه عنه وبعض الوازم أيضا كذلك (والثاني) أن الذاتي متقدم في التصور على ما هو ذاتي له وهذا هو الوصف الذي لا يشاركه فيه شيء من الوازم وهي الخاصة التي لا يشاركه فيها شيء من الوازم (والثالث) أن لا يكون مستغادا للشيء من غيره فليس الانسان حيوانا لعله جعلته حيوانا بل لذاته هو حيوان اذ لو كان لعله لا يمكن فرضه انسا نا غير حيوان عند فرض عدم العلة وليس هذا مصيرا الى أن الحيوان وجد لذاته من غير علة أو وجدته كلابل المراد أن شيئا ما لم يجعل الانسان حيوانا نعم الذي جعل الانسان فقد جعل الحيوان بجعله الانسان لان الانسان حيوان ما فاحدائه إحداث حيوان ما أما أن يقال جعل الانسان ثم أفاده الحيوانية فلا اذ تكون الانسانية متقدمة دون الحيوانية ثم تكون الحيوانية واردة عليها من خارج وهو محال وهذا الوصف أيضا مما تشاركه فيه الوازم التي تلزم الشيء لما هيته لا في وجوده مثل كون الثلاثة فردا أو المثلث مساوي الزوايا القائمتين فليست الفردية موجودة لعله أفادتها بل الثلاثة في نفسها وما هيته لا تكون الافردا فإذا وجدت علة ثلاثة فقد وجدت فردا لأنها وجدت الفردية للثلاثة ففرق بين أن يوجد شيئا وبين أن يوجد له شيء فان مقتضى قولنا يوجد له شيء أن يوجد ذلك الشيء دون هذا الامر ثم يفيد م^(٢) أن بعد ذلك الامر فقد عرف بهذا التحقيق أن من اقتصر في تعريف الذاتي على امتناع الرفع وجودا وتوهمه لم يف بتمييز الذاتي عن بعض الوازم

وههنا بحث لفظي وهو أن لفظ الذاتي هل يشمل الدال على الماهية والمقوم أم يختص بالمقوم فلا يكون الدال على الماهية ذاتيا وذلك لان الذاتي يدل على شيء له نسبة الى الذات وانما ينسب الى الشيء غيره لان نفسه وذاته والماهية هي الذات لا غيره فمحال نسبتها الى الذات فلا يقع اذن اسم الذاتي عليها فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان بل الحيوان والناطق ذاتيين له لكن الاستعمال اللغوي وان كان يمنع تناول الذاتي للدال على الماهية فالمنطقيون يستعملون هذه اللفظة بوضع ثان مصطلح عليه فيما بينهم وهو أن كل كلي تكون نسبته الى جزئياته المعروضة لعنايه نسبة لوجودهم ارتفاعها ارتفاع ذلك الشيء الجزئي لأن الجزئي يرتفع أولا بل الكلي هو الذي يرتفع أولا فيرتفع بسبب ارتفاعه الجزئي فذلك الكلي ذاتي بالنسبة الى هذا الجزئي سواء كان حقيقة ذات الجزئي أو صفة يفتقر اليها في ذاته ونسبة الانسان الى الاشخاص التي تحته مثل زيد وعمر وهي هذه النسبة فهو ذاتي لها وان كان دالا على ماهيتها أيضا فاذن الذاتي أعم من الدال على الماهية يشتمل عليه اشتمال العام على الخاص

(الفصل السابع) (في العرضي)

العرضي ينقسم الى لازم ومفارق واللازم اما أن يلزم الشيء في ماهيته أولا من خارج وما يلزمه في ماهيته قد يكون بينه وبين الشيء وسط وقد لا يكون وسط وأعني بالوسط ما يلزمه اللازم أولا ثم بسببه يلحق الشيء فبالاوسط بينه وبين الشيء يكون بين اللزوم له فيمتنع رفعه عنه في الوهم وان لم يكن ذاتيا فلا تغتربقوا لهم إن الذاتي هو الذي يمتنع رفعه عن الشيء وما ليس بذاتي فلا يمتنع رفعه فان مثل هذا اللازم ليس بذاتي مع امتناع رفعه عن الشيء وجودا ووهما ومثاله كون الثلاثة فردا وكون الانسان مستمداً لقبول العلم ومثاله وسط فيمتنع رفعه أيضا اذا علم وجوبه ولزومه من جهة ذلك الوسط اللهم الا اذا

(١) وارتفع عليه أي على الانسان (٢) من سدد دال أي من بعد إيجاده دون هذا الامر وقوله ذلك الامر مفعول يفيد

لم يعلم بعد لزومه بسبب ذلك الوسط وهذا من (١) كون المثلث مساوي الزوايا القاعتين وأما اللازم بسبب أمر خارجي فنقل الاسود للزنجي والذكر والاثني للحيوان والايض للطائر المسمى قفقس (٢) ومثل هذا قد يفارق الشيء وهمام مع بقاء الشيء بعينه في الذهن وأما العرضي المفارق فينقسم الى سريع الزوال كحمره الخجل وصفرة الوجمل والقيام والقعود والى بطيئه كالشباب والى سهله كغضب الخليم والى عسره كحلم الخليم

(الفصل الثامن) (في الدال على الماهية)

قد عرفت انقسام المحمول الى الذاتي والعرضي وانقسام الذاتي الى الدال على الماهية وغير الدال عليها فلندكر آراء الناس في الدال على الماهية ثم نتبعه بذكر أصنافه واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذي يجاب به حين يسئل عن الشيء أنه ما هو أي ما حقيقة والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه المتضمن لجميع ذاتياته أو القول الدال هذه الدلالة وستعرف القول بعده هذا مثال الاول قولك في جواب من سأل عن الانسان بما هو إنه انسان فهو لفظ مفرد دال على كمال معناه وحقيقته بالمطابقة وعلى جميع ذاتياته بالتضمن ومثال الثاني قولك في جوابه إنه حيوان ناطق فهذا القول يدل بالمطابقة على الحيوانية والنطق اللذين هما جزأ معنى الانسانية وبالتضمن على جميع الذاتيات الداخلة فيه فما اذا أتيت بقول دال على جميع الذاتيات بالمطابقة فلم تعدل في الجواب عن التعريف لولا استكراه مثل هذا الجواب عرفا وذلك مثل أن تقول في مثالنا إنه جوهر ذو أبعاد ثلاثة متنفس نام معتد مولد حساس متحرك بالارادة ناطق

وبعض من تقدم كاقض (٣) المتأخرين زمانا اكتفى في تعريف الدال على الماهية بأنه الذاتي المشترك وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة لا بالوضع اللغوي ولا بالوضع المنطقي أما الوضع اللغوي فهو أن الطالب بما هو انما يطلب حقيقة الشيء وماهيته ولا تتم حقيقة الشيء بذاتي مشترك بينه وبين غيره بل به وبما يخصه أيضا ان كان له أمر خاص ذاتي دون مشاركة فكيف يجوز الاقتصار في الجواب على الذاتي المشترك الذي ليس كمال حقيقة الشيء بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة وأما

(١) مثل كون المثلث مساوي الزوايا الخ فان هذا لازم للمثلث يمنع انفسا كما عنه لكن بوسط وهو كون كل مثلث قابلا لان يقام على أحد أضلاعه خط عمودي يتصل باحدى زواياه فيحدث من جانبي ذلك العمودي زاويتان قائمتان وهما محتويان



كل المثلث

(٢) قفقسا وجد مضبوطا في النسخة التي بيدي بعض القاف الاول وسكون التمام الثانية وضم المون الى قبل السين ولم أجدها هذا اللفظ ذكر في مجامات اللغة التي أمكن الاطلاع عليها في مطولاتها ولا في مختصراتها ولا فيما استدركه بعض الباحثين في العربية من الغربيين ولم أجده أيضا في كتب حياة الحيوان العربية ولكني ذكرت أحد المطلقين على اللغة اليونانية واللاتينية للمعهد في علماء العرب من نقل اللفاظ العلمية من اليونانية الى العربية بنوع من التعريب فأخبرني أنه يوجد في اليونانية كلمة كيكنوس Kyknos وهي في اللاتينية سيغنوس Cynos وهي بالفرنساوية سينى Cygne ومعنى هذه الالفاظ جميعها في اللغة العربية البلسون أو مالك الحزين وهو طير ماء أبيض ذكره صاحب حياة الحيوان في مالك الحزين ونقل ما نقل في شأنه عن الجوهرى وابن برى والتوحيدى وبه يضرب المثل عند الغربيين في صفاء البياض ورقته فحققت من ذلك أن المصنف عرب اللفظ اليوناني ان قفقس وعلى هذا يكون الصواب في ضبطه كسر القاف الاولى والله أعلم

(٣) أفضل المتأخرين زمانا هو أبو علي بن سينا يدل على أنه مراده ما سيأتي يذكره في باب التناقض

الوضع المنطقي فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن ماهو بأشياء يسهون بها فصول الأجناس وهي كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة لكن الذاتي المشترك وإن لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا في جواب ماهو فهو داخل في الماهية ومقول في طريق ماهو و الفرق بين المقول في جواب ماهو والمقول في طريق ماهو إذ كل ذاتي مقول في طريق ماهو لانه متضمن في الدلالة ولكن ليس وحدته مقولا في جواب ماهو لما عرفت

وأما أصناف الدال على الماهية فتلاثة (أحدها) ما يدل بالخصوصية المحضة مثل دلالة الحيوان الناطق على الانسان وستعرف بعد أن هذه الدلالة هي دلالة الحد على المحدود (والثاني) ما يدل بالشركة فقط وهي أن تجمع أشياء مختلفة الماهيات مشتركة في أمور ذاتية لها ويستل عن ماهيتها المشتركة مثل ما إذا سئل عن انسان و فرس وثور ماهي فالذي يصلح للجواب هو الدال على كمال الماهية المشتركة بينها وهو الحيوان فأما ماهو أعم من الحيوان مثل الجوهر والجسم فليس بكال الماهية المشتركة بينها وما هو أخص منه مثل الانسان والفرس والثور فينطوي كل لفظ منه على خصوصية زائدة على ما فيه الاشتراك ولا يكون مطابقا للسؤال بل زائدا عليه وأما ماهو مثل الحساس والمتحرك بالارادة وإن كان كل واحد منهما مساويا للحيوان حتى إن كل ماهو حيوان فهو وحساس وكل ماهو وحساس فهو حيوان فليس يصلح للدلالة على ماهيتها وذلك لأن الحساس انما يدل بالوضع اللغوي على شيء ماله حس فقط وليس له دلالة على الجسمية الا بطريق الالتزام وهو شعور الذهن بأن الحساس لا يكون في الوجود الا جسما وليست هذه دلالة لفظية بل انتقال الذهن بطريق عقلي من معنى الى معنى ومثل هذا الانتقال والاستدلال مهجور في الدلالات اللفظية اذ لو كان معتبرا لكان اللفظ الواحد دالا على أشياء غير متناهية فان انتقالات الذهن غير متناهية وليس للمنطقيين في أمثال هذه الالفاظ وضع آخر غير الوضع اللغوي وأما الحيوان فهو موضوع للجسم المتنفس المعتدى النامي المولد الحساس المتحرك بالارادة لا يشذ عن دلالة شيء مما وهذه جملة الذاتيات المشتركة بين الانسان والفرس والثور فليكن الحيوان هو الدال على ماهيتها (وأما الثالث) فهو ما يدل بالشركة والخصوصية أيضا مثل ما إذا سئل عن جماعة هم زيد وعمر و خالد ماهم كان الجواب انهم أناس وكذلك إذا سئل عن زيد وحده ماهو لأن يقال من هو كان الجواب إنه انسان فان ماهية زيد وحده هي الماهية المشتركة بينه وبين غيره من آحاد الناس وما يفضل في زيد على الانسانية فهي إما عوارض تطرأ عليه وتزول أو لوازم صحبته من أول تكونه لاقران أمور عارضة بما دته التي منها خلق أو طرباها في رحم أمه يمكن في الوهم تقدير عديمها وعروض أضدادها في مبدأ الخلقة ويكون هو بعينه ذلك الانسان وأما نسبة الانسانية الى الحيوانية فليست على هذا النحو اذ لا يمكن أن يقدر بقاء ذلك الحيوان بعينه مع تقدير زوال الانسانية وحصول الفرسية بل ذلك الحيوان في الوجود هو ذلك الانسان وما يليق بفهم المبتدئ في هذا الموضع هو أن ذلك الحيوان الذي هو الانسان انما تكونه من مادة وصور (الصور جنسية) فاما أن يتم تكونه منها فيكون ذلك الانسان بعينه أو لا يتم فلا يكون لذلك الانسان ولا ذلك الحيوان وليس يحتمل التقدير الآخر وهو أنه انما يصير انسانا بالواقع تلحق مادته لو قدرنا عديمها وعروض أضدادها لتكون حيوانا غير انسان لانه لم يصير انسانا بسبب عرض

١٠ صورته جنسية أراد منها الصورة التي تحصل الجاس ليكون حقيقة بالفعل فقد قالوا ان الجنس لا يحصل في الوجود الا في الخارج حتى بانتهل الا بالنصل ولذا قالوا ان الفصل مفقود للجنس فوعاء وجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به كما سبق في التسمية ذكر في فصل التسمية والعاشرون من هذا المتن ويعبرون عن تلك الصورة التي هي تقوم الجنس نوعا بتم حقيقة لغيرها صورته النوعية أيضا وانما انما المصنف صورة جنسية لتحصيلها الجنس حقيقة بالفعل كما سبق

في مادته المس (١) تعدد للحيوانية هو الذي اقتضى كونه انسانا لولم يكن هو لم يكن انسانا بل انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا بان جعله حيوانا ثم ألحق به الانسانية أو قرن بها فهو أو غيره بل جعله الحيوانية هو جعله الانسانية أعني حيوانية زيد وانسانيته ولئن اعتاص هذا الفرق على فهم المبتدئ واعتقد أن نسبة الذكورة والانوثة الى الانسانية كنسبة الانسانية الى الحيوان فكما أن الانسان انما جعله انسانا عين ما جعله حيوانا لا سبب آخر عرض في مادته كذلك انما جعله ذكرا عين ما تقدم فجعله انسانا فلنسأخ في هذا المثال ولنجعل الذكورة داخله في ماهية زيد حتى يكون الجواب انه انسان ذكرا أو رجل حين يسأل عنه بما هو فان تحقيق الامثلة ليس على المنطقي بل عليه اعطاء القانون المقتدي به في الامثلة واجراء حكمه فيها ان كانت على وفق موجبها

(الفصل التاسع)

(في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام)

قد بينا أن المقبول في جواب ما هو إما أن يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة أو يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والاول يسمى جنسا والثاني يسمى نوعا وقد (٢) يسمى كل واحد من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا مثل الانسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا وليس اطلاق النوع في الموضوعين بمعنى واحد فان النوع بالمعنى الثاني مضاف الى الجنس وحده أنه الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولاً أوليا وبالمعنى الاول غير مضاف الى الجنس وحده أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ولا يحتاج في تصوّره مقولا على كثيرين الى أن يكون شيئا آخر أعظم منه مقولا عليه ثم الجنس منه ما هو جنس ولا يكون نوعا بالمعنى الثاني تحت جنس آخر اذ لا ذاتي أعظم منه ويسمى جنس الاجناس وهو الذي ينتهي الارتقاء اليه ومنه ما هو نوع تحت ذاتي آخر أعظم منه هو جنسه فيكون جنسا بالنسبة الى ما هو تحته ونوعا بالنسبة الى ما فوقه وكذلك النوع منه ما هو نوع ولا يتقلب جنسا اذ لا يقال على ماهيات مختلفة الحقائق تحته ويسمى نوع الانواع وهو الذي ينتهي الانحطاط اليه ومنه ما يتقلب جنسا اذ تحته أمور مختلفة الحقائق يقال هو عليهم اقول الجنس على جزئياته فيترتب بهذه القسمة ثلاث مراتب للجنس وثلاث للنوع أما مراتب الجنس فهذه جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس

(١) مادته المستعدة للحيوانية يريد المادة العنصرية التي خلق منها كبد كبد في بيان أن ماهية زيد وحده هي ماهية غيره فقد قال هناك «لا قران أمور عارضة عمادته التي منها خاوالح» ومعنى كونه المادة مستعدة للحيوانية أنها قابلة للحياة كالمواد العضوية التي يتكون منها الانسان وغيره من الحيوانات فهذا المادة بعد أن تكون بالحياة حيوانا لا تكون انسانا بعوارض تعرض عليها بعد حيوانيتها فتكون بتلك العوارض ذلك النوع الذي هو الانسان بل انها تكون انسانا كما كانت به حيوانا لا فاصل بين الكونين ولا في التعقل التعلّي الحقيقي بل هما كون واحد حقيقي ويكفيك لا يوضح ذلك أن تعرف أن للانسان مثلا نفسا واحدة وهو بهذا النفس حيوان وانسان معاو يكون واحد

(٢) وقد يسمى الخ أي قد يطلق اسم النوع على الحقيقة باعتبارها مختلفة مع غيرها في الفصول مشتركة معها في جنس يشملها جميعا على أن يكون هذا الاعتبار داخل في التسمية ملاحظا لا إطلاقا سواء اتحدت أفراد الحقيقة فيها أو اختلفت ومن هنا تحقق كون النوع بهذا المعنى مضادا للحول النسبة الى الغير فيه وأعم من النوع بالمعنى الاول لانه لم يراع اتحاد افراد في الحقيقة

وأما مراتب النوع فهذه نوع عال هو نوع و جنس و جنسه ليس بنوع اذ هو تحت جنس الاجناس الذي لا ينقلب نوعا ونوع متوسط هو جنس ونوع و جنسه نوع ونوع سافل ليس تحته نوع فليس بجنس البتة وهذا السافل يقال له نوع بالمعنى الاول والثاني جميعا فهو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد فقط اذ ليس تحته أنواع مختلفة وهذا معنى النوع الاول وهو كلي يقال عليه وعلى غيره جنس في جواب ما هو قولنا اوليا وهو معنى النوع الثاني لكنه باعتبار المعنى الاول وهو اضافته الى ما تحته يقال له نوع الانواع ولا مخالفة بين هذا وبين المعنى الثاني الا بالعموم والخصوص كالخفا (١) الفقه بين الانسان والحيوان

والمثال المشهور لهذه المراتب هو أن الانسان نوع والانواع و جنسه الحيوان و جنس الحيوان الجسم ذو النفس و جنس الجسم ذي النفس الجسم و جنس الجسم الجوهر فالجوهر جنس الاجناس كما أن الانسان نوع الانواع والحيوان جنس سافل اذ ليس تحته جنس وهو نوع بالنسبة الى ما فوقه والجسم نوع عال اذ ليس جنسه نوعا وهو جنس بالنسبة الى ما تحته والجسم ذو النفس متوسط بينهما فهو و جنس تحته جنس ونوع فوفقه نوع

وأما ما ليس بدال على الماهية من قسمي الذاتي فلا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة والا كما (٢) أن مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو فيجب أن يكون إما مساويا لما هو الجنس الاعلى أو أخص منه فيصالح اذن لتمييز الذاتي عما يشارك الموصوف به في الوجود أو في جنس ما لان كل خاص اتصف به هذا الا اعم أمر تميز به عما يتصف به اذا كان مشاركا له في أمر عام ولذلك يصلح أن يكون جوابا لسؤال الطالب للتمييز وهو لفظ «أي» فان الأتي يطلب به تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام لهما مثل ما اذا قيل الانسان أي حيوان هو كان ذلك طلبا للتمييز عن المشاركات في الحيوانية بخوابه الامر الذي يخصه دون غيره من الحيوان كالناطق أو الضاحك أو غيرهما من الخواص ذاتية كانت أو عرضية فان الأتي لا يتعين الذاتي بخوابه الاعلى اصطلاح بعض الناس ولا مشاحة معهم فيه وكما لا يتعين الذاتي بخوابه كذلك لا يتعين طلب التمييز به عن المشاركات في أم (٣) ذاتي بل في كل عام حتى في الشئية المطلقة أو الوجود مثل ما اذا قيل الجزئي أي شيء هو أو أي موجود هو وحينئذ يكون الجواب بما هيته لانه يطلب بهذا السؤال جميع ماله في ذاته بعد الشئية والوجود وذلك ماهيته فتكون لفظة أي شيء هو أو أي موجود هو أي ما هو سوى الشئية والوجود هذا اذا قرن أي بلفظة الشيء أو الموجود أما اذا قرن بغيره من الامور العامة كان المراد طلب تمييزه عن مشارك في ذلك العام فكل مميز صالح لجوابه وان لم يكن ذاتيا وهذا القسم من الذاتي الذي ليس بدال على الماهية مميز لا محالة فكان صالحا لهذا الجواب وقد يسمى باسم الفصل وان كان كل مميز فصلا سواء كان ذاتيا أو عرضيا لكن المنطقيون

(١) كالمخالفة بين الانسان والحيوان فالعموم والخصوص بين معني النوع هما العموم والخصوص المطلق ولم يحفل المصنف بما يفرضونه من نوع بسيط يقال على أفراد المتفقين بالحقيقة وليس له جنس لبساطته أو نوع مركب من قسمين تساوي بينهما جزاء وليس فوقه جنس لان كلا المرصين مما لا تنفع له في العمل بالقوانين المنطقية لان الحدود إما تكون للمركبات ولا يقصد الى البسائط بالتحديد والمركب الذي لا جنس له مما يتخيل ولا يتحقق ولذلك حصر المناطقة الحد التام فيما تركب من جنس وفصل قريبين

(٢) كان مقولا على المشتركات فيه في جواب ما هو لانه اذا كان أعم ذاتي فكل ذاتي سواء أخص منه فيكون مقسما له

متباينين - تقسام في ذلك الاخص ولا ينبغي لها اشتراك الا في هذا الاعم فيكون غمام المشترك بينهما فيقال في جواب ما هو

(٣) قوله في أمر ذي شئ في شئ يساوي لا يتعين أن يطلب بأي غير الشئ عما يشاركه في ذاتياته فقط بل يصح أن يطلب بها التمييز بما يشاركه في الشئية الخ

نخصوهم بهذا الاسم المميز الذاتي وحده أنه الكلي المقول على النوع في جواب أي ما هو في ذاته
 ﴿واعلم﴾ أن الفصل إذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعاً فهو ذاتي لطبيعة الجنس كالنطق الذي يقوم
 الحيوان نوعاً هو الإنسان لكنه ليس ذاتياً لطبيعة الجنس المطلقة مثل الحيوان المطلق في مثالنا إذ
 الحيوانية المطلقة قد تخلو عن النطق ولا يتصور خلواً الشيء عن ذاتياته بل هو ذاتي لطبيعة الجنس
 المختصة في الوجود التي هي حيوانية الإنسان دون حيوانية غيره من الأنواع فإن تلك الحيوانية إنما
 تتقوم نوعاً محصلاً بالنطق فالنطق وإن كان ذاتياً للمقوم نوعاً الذي هو مركب من الحيوانية والنطق
 فهو (١) ذاتي أيضاً للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب
 منه ومن الحيوانية فقط لم يكن بينه وبين العرضيات فرق فإن جميعها ذاتية بهذا الاعتبار إذاً البياض
 ذاتي للجسم الأبيض إذا أخذ الجسم من حيث هو أبيض والضحك ذاتي للحيوان الضاحك من حيث
 هو ضاحك

فقد عرفت بهذا أن اعتبار كون الفصل ذاتياً للجنس هو غير اعتبار كونه ذاتياً للنوع المقوم به فإن ذاتيته
 بالنسبة إليهما على اختلاف أما بالنسبة إلى النوع فهو داخل في معناه وأما إلى طبيعة الجنس التي
 هي حصّة (٢) هذا النوع فغير داخل في معناها بل مقوم لها في الوجود فقط إذ لو لا الفصل لما تصور
 تقومها أصلاً

﴿واعلم﴾ أن طبيعة الجنس إذا تقومت بالفصل نوعاً استعدت بعد ذلك لما يلحقها من اللوازم
 والعوارض الغير الذاتية وقبل اقتران الفصل بذلك الجنس لا يتصور اقتران شيء من اللوازم التي تنبع

(١) فهو ذاتي للحيوانية المختصة دون اعتبار النطق معها الخ معنى كونه ذاتياً للحيوانية المختصة أنها لا تكون حصّة
 للنوع بالعمل بحيث تكون حقيقة محققة إلا بالفصل فهو ذاتي لها من حيث أنها لا تكون ذاتاً حقيقة إلا بانضمامها إليها
 وإن لم يكن هو داخل في مفهومها وبعض القوم صرح بأن الفصل حلة فاعلية لخصّة النوع من الجنس فالناطق مثلاً حلة
 فاعلة للحيوانية التي في الإنسان وزعموا أنهم فهموا ذلك من كلام الشيخ ابن سينا وهو وهم غير صحيح وخبط في فهم ما رواه
 من عبارات الشيخ وغيره في بيان مذهب افلاطون وأرسطو في وجود الجنس والنوع والفصل وليس موضع تفصيله في
 المنطق وإنما هو باب واسع من أبواب الحكمة الأولى بين فيه هل للعقولات الكلية وجود عقلي حقيقي مستقل عن
 الوجود الحسي وليس دونه في التحقق الوجودي وإن ذلك الوجود العقلي الحقيقي ينزل إلى الوجود الحسي في أفراد كل
 نوع وهو ما ذهب إليه افلاطون أو أن ذلك الوجود الحقيقي للكليات ليس إلا وجوداً واحداً وهو وجود الحصص
 في الأشخاص أو حصص الأجناس في الأنواع فكما تقول إن النوع وهو الحقيقة إذا وجد في الخارج فنشخصه هو ذات
 الوجود الخاص لا أمراً آخر جعلها شخصاء بنية العوارض تلحقها بعد اعتبارها موجودة بذلك الوجود دون أن يكون
 الوجود جزءاً منها كذلك تقول إن الناطق مثلاً هو الوجود الخاص للحيوان في الإنسان وبه صار لنا بدون أن يكون
 جزءاً من الحيوان هو وجود النوع والجنس والفصول وجود واحد وهو مذهب أرسطو وهذا لا حاجة لبيان في المنطق
 ومع حرص المصنف على الابتعاد عن هذه المباحث الحكمية في المنطق فقد خاض في بعض ما خاضوا فيه والذي يحتاج
 إليه في المنطق للفرق بين الذاتي وغيره هو ما قاله الشيخ ابن سينا «أن الفصل ينفصل عن سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي
 يلقي أولاً طبيعة الجنس فيحصيها ويفرزها وانها رأى سائر الأهور) تلحقها بعد ما تقيها وأفرزها» وقول المصنف
 إذ لو كانت ذاتيته بالنسبة إلى المركب منه الحيز يذهب إلى أن المركبات الاعتبارية كالجسم الأبيض يكون فيه العرض جزءاً
 من المركب مقوماً له من حيث هو مركب منه ومن غيره ومع ذلك لا يعد ذاتياً فكذلك جزئية الناطق للمركب منه
 ومن الحيوان وهو الإنسان ليست وحدها كافية في الدلالة على أنه ذاتي له فلا بد أن يكون ذاتياً من سائر آخر وهو تفصيله
 لخصّة الجنس في الوجود كما سبق ولو اكتفى المصنف في الفرق بين الفصل وغيره بما ذكره الشيخ لبعده عما لا حاجة إليه
 (٢) حصّة هذا النوع الخ أي حصّة الجنس المحصلة في هذا النوع

ذلك النوع به بل جميعها تنسج بمعنى تعرض بعد الفصل وهذا المتقوم بالفصل قد يكون نوعاً آخر وقد يكون نوعاً متوسطاً كالحيوان المتقوم بالحساس الذي هو فصله وما هو مثل الحساس الذي هو فصل جنس الشيء فهو ذاتي مشترك لجميع الأنواع الواقعة تحت ذلك الجنس ومع ذلك لا يقال عليها في جواب ما هو باعتبار المنطقيين فتعرف به أنه ليس كل ذاتي مشترك مقولاً في جواب ما هو والفصل وإن لم يكن ذاتياً مقوماً لطبيعة الجنس المطلقة فهو مقسم لها فكل فصل فهو إذن بالقياس إلى النوع مقوم وبالقياس إلى جنس ذلك النوع مقسم وبالقياس إلى طبيعة الجنس المخصصة في الوجود أيضاً مقوم فلا جنس الأعلى الفصل المقسم دون المقوم والنوع الأخير المقوم دون المقسم وللمتوسطات المقوم والمقسم معاً أما المقسم فإيقسمه ويقوم نوعه تحته وأما المقوم فإيقومه ويقسم جنسه إليه فهذه الثلاثة التي هي الجنس والنوع والفصل أقسام الذات

وأما العرض فإما أن يكون خاصاً بنوع واحد دون غيره سواء كان لازماً أو عارضاً مفارقاً وسواء عم جميع النوع أو لم يعم وسواء كان النوع آخر أو متوسطاً ويسمى الخاصة ولكن أفضل الخواص ما هو اللازم العام لجميع أشخاص النوع وحدتها أنها كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي وهي مثل الضاحك والكاتب الإنسان ومساوي الزوايا القائمتين للثلث وإما أن لا يكون خاصاً بل يوجد لغيره من الأنواع سواء كان لازماً لتلك الأنواع أو مفارقاً وسواء عم جميع أحادها أو لم يعم ويسمى العرض العام وحدته أنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة قولاً غير ذاتي وهو كالابيض الثلج والخص وكالمتمركز لأنواع الحيوانات وهذا العرض غير العرض المستعمل مقابلاً للجوهر الذي ستعرفه بعد فإن هذا قد يكون جوهر كالأبيض بالقياس إلى الإنسان والثلج وهو عرض عام أذهو كل شمول على الثلج والخص وليس بجنس له ولا فصل ولا نوع ولا خاصة فلا بد من أن يكون عرضاً عاماً لأن الكلي لا يخلو من أحد هذه الأمور الخمسة كما عرفت

(الفصل العاشر)

(في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض)

﴿اعلم﴾ أن الشيء الذي هو جنس ليس جنساً في نفسه ولا بالقياس إلى كل شيء بل جنساً للامور المشتركة فيه المقول هو عليها في جواب ما هو وهي أنواعه وكذلك النوع انما هو نوع بالقياس إلى الأمر الذاتي الذي هو أعم منه وهو جنسه المتضمن لجميع ذاتياته التي تشارك فيها الأنواع الأخر والفصل فصل بالقياس إلى ما يميزه في ذاته والخاصة انما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده بل إذا أخذ مع غيره وهي (٣) نادقيقة لفظية يجب أن يتنبه لها وهي أن المشتركات في الجنس قد يمكن أن تؤخذ على وجه لا يكون الجنس بالاضافة إليها الأنواع كالحیوان إذا أخذ بالنسبة إلى هذا الحيوان المشار إليه دون

(١) وكذلك النوع الخ هذا هو النوع بالمعنى الإضافي أما بالمعنى المشهور فهو نوع بالقياس إلى الأشخاص التي تحته متفقة فيه مختلفة بالعدد فقط

(٢) إلى ما يميزه في ذاته أي إلى الماهية التي تتميز به في ذاتها

(٣) وههنا دققة الخ حاصل ما فصله المصنف في الامثلة أن كل كلي أخذته من حيث هو في شخص مع ملاحظة الشخص فيه دون ما عداه قد اعتبره من حيث هو حصة تتحقق بهذا الشخص وهو الوجود الخارجي فيكون حقيقة تحققت بهذا الوجود فتكون نسبتها إلى بقية الوجودات الخاصة هي نسبتها إلى هذا الوجود فتكون نوعاً لا يختلف في أفرادها باختلاف الوجودات لا غير وهو من الأنواع الاعتبارية كما لا يخفى

أخذ النطق معه فانه يكون نوعا بهذا الاعتبار لانه يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد اذا لم يؤخذ معها النطق وغيره من الفصول التي للحيوانات الأخر وكذلك الفصل مثل الناطق اذا أخذ بالنسبة الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه نوع لا فصل جنس وانما هو فصل لأشخاص الحيوان اذا اعتبرت حيوانيتها وكذلك الضحالك انما هو نوع أيضا لهذا الضحالك من غير أن يعتبر انسانا وانما هو خاصة لأشخاص الناس وكذلك الأبيض لهذا الأبيض من حيث هو أبيض مشار إليه نوع له وانما هو عرض عام للثلج والبص وغير ذلك مما هو موصوف بالأبيض لهذا الأبيض من حيث هو هذا الأبيض وكما أن الجنس ليس جنسا لأحد جزئياته المأخوذة دون الفصل فكذلك ليس جنسا للفصل ولا الفصل نوعا له ولا احتاج الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس المطلقة وكذا الجنس خارج عن معنى الفصل فان الناطق ليس هو حيوانا فانطق بل شئ ما دون نطق وان كان يلزم أن يكون ذلك الشئ حيوانا كما عرفت وأما الحيوان ذو الناطق فهو الانسان الذي هو النوع ولو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قيل حيوان ناطق فقد قيل حيوان هو حيوان ذو نطق والجنس اذا قيل على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على المعروف له ونسبة الفصل اليه كنسبة الخاصة التي لا توجد في جميع النوع الى النوع لكن الفرق بينهما أن الفصل هو الذي يقترن بالجنس أولا فيقومه نوعا موجودا بالفعل مستعدا للحقوق الخواص به والخاصة والعوارض اللازمة تعرض بعد تقويمه نوعا لا قتران الفصل بطبيعة الجنس

واعلم أن الفصل المنطقي للانسان هو الناطق لا النطق فان الفصل الكلي يحمل على النوع كما عرفت والنطق لا يحمل على الانسان الا بالاشتقاق ولكذلك^(١) مع ذلك يسمى فصلا بسيطا والكليات الخمسة أيضا على هذا المنهاج فالجنس هو مثل الحيوان المحمول على جزئيه الذي هو الانسان لا الحيوانية وكذلك النوع هو مثل الانسان لا الانسانية والخاصة مثل الضحالك لا الضحك والعرض العام مثل الأبيض لا البياض لان هذه هي المجولات على جزئيات النوع التي هي زيد وعمر ولا النطق والضحك والحيوانية والانسانية والبياض واعلم أنه قد يكون شئ بالاضافة الى أنواع عرضا عاما وبلاضافة الى ما فوقها خاصة كالشئ فانه عرض عام بالقياس الى الانسان وخاصة للحيوان بل قد يمكن أن يكون شئ واحد جنسا ونوعا وخاصة وعرضا عاما بالنسبة الى أشياء مختلفة كاللون فانه نوع من الكيف وجنس للسواد والبياض وخاصة للجسم وعرض عام للانسان والفرس

(الفن الثاني)

(في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا)

(الفصل الاول)

نريد أن نبين في هذا الفن جملة الأمور التي تقع عليها هذه الالفاظ الخمسة المذكورة في الفن الأول التي معانيها في الذهن أجزاء المعاني المركبة التركيب الموصل الى درك المجهولات والمنطقيون حصروا الأمور في أجناس عشرة هي أجناس الاجناس وقسموا كل واحد منها الى أنواع منطقيين في لقسمته الى درجة أنواع الأنواع التي لا نوع بعدها ويتواخواص كل واحد منها والامور العامة لجميعها ولعدة

(١) ولكنه أي الناطق يسمى فصلا بسيطا وان كان مشتقا من معنى مركبا لال الفصل ما عبر عنه الناطق لا مفهوم الناطق

منها وأن اللفاظ المفردة الكلية لا تخرج بالدلالة عن شيء منها إلا أن أكثر البيان الذي يستعمل في هذا الفن هو على سبيل الوضع والتسليم لا على سبيل التحقيق فإن البيان اللائق بفهم المبتدئ قاصر عن الوفاء بتحقيق مقصوده هذا الفن بل لا يفي به الا نظر المنتهى الى العلوم الكلية المتدرب بكثير من النظريات وذلك لان ضرورة هذا العدد لا تبرهن في المنطق ولا كون كل واحد منها جنسا حقيقيا ولا كون كل واحد منها جوهر او بالبقية أعراضا بل يجب أن يقبل قبولا على سبيل التقليد وحسن الظن فإن بيانه الحقيقي لا يتكلفه الا الناظر في العلم الكلي من علوم ما بعد الطبيعة وغرضنا من تقديم هذا الفن مع تعذرا لاستقصاء في بيانه بالنسبة الى فهم الشك (١) ما دين أن تأنس طباعهم بأمثلة هذه الكليات الخمسة ويسهل عليهم دركها بالنظر في نفس الامور فإن ادراك القوانين مجردة عن المواد والامثلة ربما يستعصى على الطباع الغير المروضة فليكن هذا القدر من الفائدة منتهى طمعك في هذا الفن أما الفن الاول فضروري التقديم لكثرة نفعه وعموم فائدته بالنسبة الى تعليم الحجج والاقوال الشارحة اذا الحجج مؤلفة من مقدمات والمقدمة مؤلفة من مفردين بينهما نسبة أحد المفردين يسمى موضوعا والاخر محجولا ولا بد من كلية الموضوع ليدخل في العلوم ومن كون المحمول على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية ليدخل في البرهان الذي قصارى المنطق تعليمه والقسمه أيضا احدى الطرق الموصلة الى اقتصاص العلم بالمجهول والقسمه الفاصلة هي التي للاجناس بفصولها المقسمة الى الانواع اللاحقة بها كي لا تقع طرفة من درجة الى غير التي تليها فيدخل بالمتوسطات وقد تكون القسمه بالخواص والاعراض أيضا فعرفة هذه المفردات نافعة في معرفة الحجج ومنفعتها في الاقوال الشارحة أظهر اذا الحدود من جملتها مؤلفة من الاجناس والفصول والرسوم منها مؤلفة من الاجناس والخواص والاعراض فعد عرفت بهذا تفاوت فائدتى الفنين بالنسبة الى غرض المنطق وهذا الفن هو المسمى قاطيغورياس أى المقولات العشرة

(الفصل الثاني)

(في نسبة الاسماء الى المعنى)

المراد بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء كان ما يراد به الاسم بعد هذا أو ما يراد بالكلمة أو بالاداة ونسبة الأسماء الى المسميات لا يحصل من ثلاثة أقسام فانه إما أن يتحدد الاسم وبذلك أكثر المسمى أو ينكسر الاسم ويتحدد المسمى أو أنه أكثر الاسماء والمسميات مع والقسم الاول على وجهين (أحد سما) أن يكون اللفظ الواحد واقفا على المسميات الكثيرة بمعنى واحد لا اختلاف بينها وبينها وبين الحيوان الواقع على الانسان والفرس والثور وهذا الوجه يخص باسم المتواطئ والكليات الخمسة كلها بانسبها جزئياتها متواطئة لانها رقيقة عايمها بمعنى واحد بالسوية وربما يظن أن الجنس والنوع والفصل هو المتواطئة فحسب دون الخاصة والعرض العام وليس كذلك فان كون الاسم متواطئا هو لوقوعه على مسميات كثيرة بمعنى واحد لا لكون المعنى ذاتيا وعرضيا

(١) الشايد السد وكل شيء من كير سد من الامور لعماء وغيرهما شيئا شديدا أحسن منه طرفا وشديدا لال شديدا سقتها قاراس الامراض السادى الهى والسادى الذى نعم شيئا من العلم والادب والعماء ونحو ذلك كله ساقه وجمعه ر س دورأت اليه حيا وطردا ١٨ العلم لم يدر ١١ ما به وهم المتدور

(٢) ويكثر المسمى شيئا كثيرا يطاق عليه لفظ الحيوان والاسم مسمى للموصوع له اللطول كونه يكثر ما يطاق عليه الحيوان كانه انسان والفرس وغيرهما ومعنى من سمي به لان كانه اسم حيوان

بالاشتراك والتواطؤ مثل الاسود اذا قيل على القلار وعلى من اسمه أسود وهو ملون أيضا بالسواد فاذا قيل الاسود عليه تعريفاً يقال باسمه كان قوله عليه وعلى القار بالاشتراك وان قيل عليه وصفاً له بالسواد كان قوله عليه بالتواطؤ بل يتفق أن يكون مقولاً على شيء واحد من جهتين بالاشتراك كالأ سود المسمى به شخص ملون بالسواد فان وقوع الاسود عليه بالاضافة الى اسمه ولونه وقوع بالاشتراك وربما كان معنى عام مسمى باسم وتسمى ذلك الاسم معنى خاص تحته وقوع الاسم عليهما والحالة هذه وقوع بالاشتراك مثل الممكن اذا قيل لغير المتنع وقيل لغير الضروري وجودا وعدما وغير المتنع أعم من غير الضروري فاذا قيل عليهما الممكن فهو قول بالاشتراك بل قوله على الخاص وحده قول بالاشتراك أيضا بالنظر الى ما فيه (٢) من المعنيين المختلفين ويقع من أمثال ذلك غلط كثير فهذه كلها أقسام القسم الاول وهي المتواطئة والمشككة والمتشابهة والمشاركة

وأما القسم الثاني وهو ما يتكرر الاسم ويتخذ المعنى فهو مثل قولنا الليث والأسد لهذا السبع المعروف والخمر والعقار للشراب المسكر المعتصر من العنب فان هذه الاسماء متواردة على معنى واحد من غير أن يكون لبعضها دلالة زائدة ليست لغيره وتسمى أسماء مترادفة

وأما القسم الثالث الذي يتكرر فيه الاسم والمعنى جميعا فيسمى أسماء متباينة مثل الحجر والفرس والسراج والماء وهذه الأسماء إما أن تكون مختلفة الموضوعات كما ذكرنا من المثال وإما أن تتفق موضوعات معانيها المختلفة فيظن أنها مترادفة لاتفاق موضوعاتها وليست كذلك فذلك على أقسام إما أن يكون أحد اللفظين بحسب الموضوع والآخر بحسب وصفه مثل قولنا السيف والصارم فان السيف اسم لهذه الآلة التي هي موضوع (٣) وعلة في الصارمية والصارم اسم لها اذا أخذت بوصف الحدة وقد يكون كل واحد من اللفظين بحسب وصف وصف مثل قولنا الصارم والمهتد فان أحدهما يدل على حدة والآخر على نسبه وقد يكون أحد اللفظين بحسب وصف والآخر بحسب وصف لذلك الوصف كقوانا ناطق وفصيح فالناطق وصف والفصيح وصف لذلك الوصف ومن جملة المتباينات الاسامي المشتقة وهي التي لمسمياتها صفة أو شيء غير الصفة منسوب اليها فيؤخذ لمسمياتها من أسماء تلك الصفات أو الشيء المنسوب اليها أسماء لتدل على وجود تلك الصفات أو الأشياء المنسوبة اليها وتغير تلك الاسامي في الشكل والتصريف أو الزيادة والنقصان لتدل على تخالف المعنيين كقولنا شجاع من الشجاعة ومتمول من المال وحداد من الحديد ولو كان مأخوذا بعينه من غير تغيير الشكل كالعدل الموجود فيه العدل اذا سمي عدلا لم يكن من جملة ما سموه مشتقا بل من جملة ما يقال بالاشتراك الاسم والمنسوبات مثل المكي والمدني من هذا القبيل وربما اختص المشتق بما يدل بتغيير اللفظ عن شكله كالمهند والمنسوب بما يدل بالحق لفظ النسبة به مع بقائه على شكله كالهندي والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة الاسم هذا الاخر مع الاسم الاول والى تغيير ما يلحقه

(الفصل الثالث)

(في تعريف الجوهر والعرض)

الموجود إما أن يكون جوهرًا أو عرضًا والجوهر هو الموجود لا في موضوع والعرض هو الموجود في

(١) القار بالقاف شيء أسود تظلي به السفن والابل وقيل هو الرفت

(٢) من المعنيين أي جواز الوجود وجواز عدمه فإطلاق الممكن على جائر الوجود وعلى جائر العدم بالاشتراك

(٣) موضوعه بمعنى الصارمية أي هي ذات والصارمية وصف لها محمول عاها حمل اشتقاق

موضوع ونعني بالموضوع ههنا المحل المتقوم بذاته المقوم ما يحله فكل ما هو به - هذه الصفة فهو عرض وما ليس في شيء بهذه الصفة إما لأنه ليس في شيء أصلاً أو أن كان في شيء فلا يكون ذلك الشيء متقوماً بذاته مقوماً لهذا الحال فيه فهو جوهر أما ما هو في شيء ولكن لا على هذا النحو فمثل صورة الماء في المادة القابلة لها ومثل وجود الجزء في الكل كالواحد في العشرة ومثل الجنس في النوع كالحيوان في معنى الإنسان ومثل النوع في الجنس كمثل الإنسان في عموم الحيوان ومثل كون الشيء في المكان أو في الزمان أو في عرض من الاعراض مثل ما يقال فلان في الغضب أو الراحة أو الصحة أو السعادة أو السياسة فإن جميع هذا ليس موجوداً في الموضوع على النحو الذي حددنا الموضوع

أما مادة الماء فليست مقومة الذات البصورة المائية فلا تكون موضوعاً لها وكذلك الكل لا قوام له إلا بالجزء وكذلك طبيعة النوع تقومها بطبيعة الجنس كالإنسان تقوم به بالحيوان وعموم الجنس أيضاً تقوم به بالنوع فإما يكن للجنس أنواع لا يتحقق جنساً فلا يكون أحدهما موضوعاً للآخر وأما كون الشيء في المكان أو الزمان أو الغضب وغير ذلك فليس قوامه بهذه الأشياء فالجسم قد يفارق مكانه إلى غيره ولا يبطل قوامه وكذلك يستبدل الزمان وهو على قوامه وتستبدل هذه الحالات من الغضب والراحة وغيرها وقوامه باق وان اتفق أن كان شيء من هذه ملازماً لكل الأرض في مكانه الذي هو فيه فليس لتعلق قوامه به وأن كان (٢) مكانه هو الذي أفاده القوام بذاته ووجوده بالفعل وأما العرض فبخلاف ذلك فإنه إنما لا يفارق موضوعه الذي له بعينه لأن قوامه بذلك الموضوع لا امرأ آخر سوى ذلك وقد أورد من جملة ما يقال في شيء وجود الكل في الأجزاء طلباً للفرق بينه وبين العرض في الموضوع وهذا تعسف غير محتاج إليه إذ الكل هو مجموع الأجزاء فلا يقال إن الكل في الأجزاء بل الكل هو الأجزاء لا واحد واحد منها بل جملة فنسبة الكل بنى إما إلى جزء جزء وهو محال إذ ليس الكل في واحد واحد من الأجزاء أو إلى الأجزاء بجملة وهو بوجه الأجزاء فكيف ينسب إليها بأنه فيها إذ هو كنسبة الشيء إلى نفسه بأنه فيها فلا يقال العشرة في أحادها وأجزائها وهذا القدر كاف في الفرق بين العرض وبين ما يقال في شيء

ثم الجوهر منه جزئي كزيد وعمر وهذا الخشب وهذا الجمل ومنه كلي كالإنسان والحيوان والعرض منه جزئي كهذا البياض وهذا العلم ومنه كلي كالبياض والعلم فالجوهر الكلّي مقول على موضوع وموجود لا في موضوع أما كونه مقولاً على موضوع فلكليته وأما أنه ليس في موضوع فلجوهريته ولقطة الموضوع فيهما باشتراك الاسم فإن الموضوع عندما يقال فيه مقول على موضوع معناه المحكوم عليه بإيجاب أو سلب كما تقدم في الفن الأول والموضوع عندما يقال ليس في موضوع هو ما حددناه في هذا الفصل والعرض الكلّي مقول على موضوع وموجود في موضوع وأما الجوهر الجزئي فلا مقول على موضوع ولا موجود في موضوع أما أنه ليس موجوداً في موضوع فلجوهريته وأما أنه ليس مقولاً على موضوع فلا لأن الموضوع الذي يقال هو عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ولا يجوز أن يكون

(١) في مكانه أي مكان كل الأرض (٢) وأن مكانه هو الذي أفاده الخ معطوف على تعلق قوامه أي ليس لروم الأرض لمكانها أو لروم مكانها بسبب أن قوام الأرض متعلق بالمكان وإن المكان هو الذي أفادها قوامها بذاتها أو أفادها وجودها بالفعل

(٣) وجود الكل في الأجزاء نائب فاعل أو ردأي كما وردوا فيما سبق الوجود في المكان وكون الجزء في الكل مثلاً ليفرقوا بين هذا وبين كون العرض في الموضوع أو ردوا أيضاً وجود الكل في الأجزاء ليعرفوا بينه وبين العرض الخ

كليا لأن الكلي هو ما يشترك في معناه كثيرون فلا يجوز أن يصير بحيث يستحيل اشتراك كثيرين في معناه وهو كلي وإذا حكمنا عليه بجزئي أنه هو فقد حكمنا بأن ما يشترك فيه كثيرون هو موصوف بأنه لا يجوز أن يشترك فيه كثيرون وهو محال اللهم إلا أن يلحق السور الجزئي بذلك الكلي مثل أن تقول بعض الناس زيد فتكون قد غيرت الأمر عن وضعه الطبيعي فان زيدا أولى أن يكون موضوعا للإنسان منه لزيد لأنه لا يعترف الإنسان والإنسان يعرفه ثم ليس ذلك البعض الا زيدا بعينه فلا حمل ولا وضع الا في اللفظ وان كان موضوعه جزئيا فلا يجوز أن يكون غيره لان الجزئين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر فان هذا الخشب لا يكون ذلك الخشب وزيدا لا يكون عمرا من حيث هما شخصان جزئيان فبقي أن يكون موضوعه هو بعينه ومثل هذا لا يكون موضوعا لا بحسب اللفظ مثل ما تقول زيد هو أبو القاسم فان الإشارة باللفظين هي الى شيء واحد هو معين في الوجود والعقل فهو الموضوع وهو المحمول فلا موضوع ولا محمول فثبت أن الجزئي ليس مقولا على موضوع فان المقول على الموضوع لا بد وأن يكون كليا والعرض الجزئي موجود في موضوع وليس مقولا على موضوع أما وجوده في الموضوع فلعرضيته وأما أنه ليس مقولا على موضوع فلجزئيته

(الفصل الرابع)

(في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع)

اعلم أنه إذا قيل (١) شيء على موضوع وقيل آخر على ذلك المقول فهذا الآخر مقول أيضا على الموضوع الأول مثل ما إذا قيل الحيوان على الإنسان وقيل الجسم على الحيوان فالجسم مقول أيضا على الإنسان ولكن انما يكون هذا الثالث مقولا على الأول اذا كان الثاني واحدا بعينه فيهما جميعا فيوضع للثالث من الوجه الذي حمل على الأول أما ان اختلف اعتبار الثاني بالنسبة الى الأول والثالث فلا يلزم منه أن يقال الثالث على الأول مثل الحيوان اذا قيل على الإنسان وقيل الجنس على الحيوان (٢) ثم لا يقال الجنس على الإنسان لان الحيوان الذي قيل عليه الجنس هو الحيوان المجرد في الذهن عن الفصول المتنوعة الصالح لقبول أي فصل كان والذي قيل على الإنسان هو طبيعة الحيوان بلا شرط تجريد أو خلط فاذا خصص بشرط التحريد خرج عن أن يكون محمولا على الإنسان فاجمل عليه الجنس ليس محمولا على الإنسان وما حمل على الإنسان لا يحمل عليه الجنس فلذلك لم يجب حمل الجنس على الإنسان بسبب جماله على الحيوان لاختلاف اعتباري الوسط (٣) بينهما وقد اشترط قوم كون المقول على الموضوع ذاتيا وعلوا امتناع حمل الجنس على الإنسان بعرضيته ونحن قد أبطلنا هذا الرأي وبيننا أن غير الذاتي أيضا مقول على جزئياته بالتواطؤ فليس امتناع حمل الجنس على الإنسان لأنه ليس بذاتي للحيوان بل لما ذكرناه وإذا كان شيء مقولا على موضوع وآخر موجودا في هذا المقول فلا يكون مقولا على الموضوع الأول بل موجودا فيه أيضا كالجسم على الحيوان والبياض في الجسم فالبياض لا يقال على الحيوان بل يقال هو فيه وإذا كان شيء موجودا في موضوع وآخر مقوله عليه فلا يقال هذا الآخر على الموضوع الأول أيضا بل يكون موجودا فيه كالبياض في الجسم واللون على البياض

(١) ادا قيل شيء أي حمل مواطأ (٢) ثم لا يقال الجنس الخ أي مع حمل الجنس على الحيوان المحمول على الإنسان

لا يقال الجنس على الإنسان لاختلاف الجهة في حمل الحيوان على الإنسان وفي وضعه للجنس

(٣) الوسط بينهما هو الحيوان وقد اختلف اعتباراه مقده حمل الإنسان بلا شرط وحمل عليه الجنس بشرط التحريد عن

الفصول المتنوعة وانصاحه لقبول أي فصل كان

واللون في الجسم لا عليه وأما ان كان الشيء موجودا في موضوع وآخر موجودا في هذا الشيء فالشهور
 أن هذا امتنع لان العرض لا يقوم بالعرض وليس هذا يتا بنفسه ولا لازما من حد العرض ولا قام على
 استحالة برهان بل الوجود يشهد بخلافه أما أنه لا يلزم من حد العرض فلان العرض هو الموجود
 في موضوع ولم يشترط فيه أن يكون هذا الموضوع جوهر أو عرضا فطلق هذا لا يمنع أن يكون
 موضوعه عرضا أيضا ويقومان بجوهر ولكن أحدهما بواسطة الآخر وأما أن الوجود يشهد بخلافه
 فهو أن الحركة عرض موجود في الجسم وتوجد فيها السرعة وهي عرض وكذلك السطح عرض كما تعرفه
 وتوجد فيه الملاسة وهي عرض وبواسطة السطح توجد في الجسم ولكن تنتهي آخر الأمر إلى موضوع
 وهو جوهر توجد فيه هذه الاعراض كلها ولكن بعضها بواسطة بعض فاذن موضوع ما في موضوع
 هو الجوهر^(١) إلى هذا الوجه وأما موضوع ما على موضوع فقد يكون عرضا كالبياض للون وقد
 يكون جوهرًا ولا يخفى مثاله

(الفصل الخامس)

(في بيان الاجناس العشرة)

وهي الجوهر والكم والكيف والاضافة والأتين ومتى والوضع والملك وأن يفعل وأن يتفعل
 فهذه هي الامور التي تقع عليها الالفاظ المفردة

كما أن مفردات الالفاظ مواد المركبات اللفظية فعاني هذه الامور في الذهن مواد المعاني المركبة ولسنا
 نستغل بأن هذه العشرة تحوي الموجودات كلها بحيث لا يخرج عن عمومها شيء ولا بأنه لا يمكن جمع
 الامور في عدد أقل منها ولا بأن دلالتها على ما تحتها دلالة الجنس أي ليست دلالة اشتقاق بل دلالة تواطؤ
 ولا دلالة للوازم الغير المقومة بل دلالة المقومات فان المنطوق لا يفي ببيان ذلك فكل ما قيل في بيانه فهو
 تعسف غير ضروري الا أن ما به من المنال البحث هو أن الموجود هل يعبر العشرة عموم الجنس والعرض
 هل يعبر التسعة عموم الجنس والحق أن عمومهما ليس جنسيا لان من شرط الجنس أن يكون وقوعه
 على ما تحتها بالتواطؤ ومع التواطؤ أن يكون ذاتيا والمعنيان معدومان فيهما أما أنه ليس ولا واحد
 منهما ذاتيا لما تحتها فلان الذاتي ما اذا أخطر مع ما هو ذاتي له بالبال لم يتصور أن يفهم الموصوف بالذاتي
 الا أن يفهم الذاتي له أولا وليس الموجود والعرض بهذه الصفة فانافهم معنى كثير من الاشياء ولا
 نفهم وجوده بل ربما شك في وجوده وكذلك كثير من أنواع الكمية والكيفية نفهم معناها ولا نفهم
 عرضيته بل نشك في عرضيته ولو كانا ذاتيين لما أمكن فهم جزئي لهما الا به^(٢) نفهمهما لذلك الجزئي
 وكذلك ليسا بمتواطئين فان المتواطئ ما جعله على جزئياته بمعنى واحد على السواء من غير تقدم
 وتأخر والموجود يقع على الجوهر أولا ثم على الكيف والكم وعلى سائر الاعراض بعدهما وكذلك معنى
 العرض هو الموجود في الموضوع وما لم يوجد^(٣) الكم في موضوعه لا يوجد الأتین ومتى كما تعرفه بل

(١) على هذا الوجه أي وجه أن الاعراض تنسب اليه فالجوهر موضوع لكل ما هو في موضوع إما مباشرة أو بواسطة
 ومعنى كونه موضوعا أنه مقوم بذاته مقوم لما تحل فيه لا بالمعنى المقابل للمحمول أما موضوع ما على موضوع فهو معنى
 ما يقابل المحمول لان ما على الموضوع هو المحمول ولذلك يكون عرضا كقولك البياض للون وجوهر كقولك الجسم
 جوهر

(٢) بعدهمهما لان الجزئي شيء بعدهمهما في صميمه لا بر ما مقوم له وهو لذات الجزئي ثانيا

(٣) وما لم يوجد الكم الخ أي لمرضه يتول على الكم أو لا ثم على الأتین ومتى ثانيا معنيهما على التشكيل فيهما ومعنيهما وكذا
 يتألف المصنف مع نهاية الامر صرنا العرض يقال عليه بعد جميعه

المضاف يعرض بعد الجواهر والاعراض فثبت بهذا أن ليس وقوع الموجود والعرض على هذه العشرة أو التسعة وقوعاً جنسياً

(الفصل السادس)

(في أقسام الجواهر وخواصه)

الجوهر إما بسيط وإما مركب والبسيط هو الفرد الذي لا يتركب من أشياء كل واحد منها جوهر في نفسه والمركب ما يتركب من أشياء هي أيضاً جواهر والبسيط إما أن لا يكون جزءاً داخل في تقويم المركب وماهيته بل هو يرى بمفارقة عن المادة أصلاً ولا يسم وجوده وإما أن يكون داخل في تقويمه وماهيته والداخل إما كالخشب بالنسبة إلى السرير أي المحل القابل للجزء الآخر من المركب وإما كشكل السرير وهيئته بالنسبة إليه وأيس نسبة الجزء القابل إلى الجزء المقبول ههنا كنسبة الموضوع إلى العرض في أنه تقوم ذاته أولاً ثم يصير سبب القوام العرض بل قوام القابل ههنا بالمقبول والجزء القابل يسمى مادة والمقبول صورة والمادة هي التي لا يكون باعتبارها وحدها المركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما يحصل به يصير المركب بالفعل وما ذكرناه من شكل السرير فهو بناء على الظاهر فليس الشكل صورة جوهرية بل هو عارض وأما المادة (١) مركب فهو الجسم وهو إما ذو نفس وإما غير ذي نفس وذو النفس ينقسم إلى النامي وغير النامي والنامي ينقسم إلى الحساس وغير الحساس والحساس ينقسم إلى الناطق وغير الناطق ويندرج تحت ذي النفس الحيوانات وأنواع النباتات والسموات فأنها ذوات أنفس عند الحكماء وتحت مالم ليس بذى النفس الجمادات كلها من العناصر والمعدنيات ثم يندرج تحت النامي الحيوانات الناطق والاعمى وتحت غير النامي السموات ويندرج تحت الحساس جميع الحيوانات الناطق والاعمى وتحت غير الحساس أنواع النباتات كلها ويندرج تحت الناطق الأشخاص الجزئية كزيد وعمرو وخالد وغيرهم وتحت مالم ليس بناطق ماله حس جميع الأنواع الحيوانية كالفرس والثور والجمار وغير ذلك ويندرج تحت كل واحد من الأنواع شخصياته كهذا الفرس وذلك الجمار

وكل واحد من أنواع الجواهر قد يؤخذ كلياً وقد يؤخذ جزئياً وكل واحد منها جوهر لأن الإنسان الجزئي الذي هو زيد لم يكن جوهرًا لكونه زيداً وإلما كان عمرو جوهرًا ولأنه كونه موجوداً في الاعيان إذا الجوهر ليس حقيقته أنه الموجود في الاعيان لا في موضوع بل الشيء الذي يلزم ماهيته إذا وجدت في الاعيان أن يكون لا في موضوع وكانت جوهرية لحقيقته وماهيته وما يحمل عليه شيء لماهيته لا يبطل ذلك الجمل بسبب العوارض التي تلحقه والشخصية والعموم من العوارض فلا تبطل بسببها الجوهرية المحولة على الإنسان لماهيته الانسانية

وفصول الجواهر أما البسيطة منها كالناطق والحس فهي أجزاء الجواهر ومقوماتها فان طبيعة الجنس انما تتقوم بالفعل بسبب اقتران هذه الفصول بها كما بيناه وأجزاء الجواهر لا بد من أن تكون جوهرًا اذ هي أقدم منها فالجزء الشيء أقدم بالذات من ذلك الشيء ولا يتقدم الجوهر في الوجود شيء سوى الجوهر اذ الموجود لا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا والعرض يتأخر عن الجوهر في الوجود فالمتقدم عليه لا يكون عرضًا ومالم ليس بعرض فهو جوهر فاذن هذه الفصول جواهر وأما الفصول المركبة التي هي الفصول المنطقية مثل الناطق والحساس فهي محولة لا محالة على الأنواع التي هي الجواهر ولا يحمل على الجواهر مالم ليس بجوهر لكن جوهرية ليست على سبيل تضمينها الجواهرية بل على سبيل التزام

(١) أي لا يوجد مركب حقيقي من أجزاء جوهرية إلا الجسم وجميع ما يرد عليه من الاشكال أعراض له

الجوهريّة أي التاطق شيء ذو نطق يلزم أن يكون جوهرًا لأن الجوهر داخل في معناه وحقيقته وهذا شيء قد عرفته من قبل

والكلّي وأن شارك الجزئي في كونه جوهرًا لكن الجزئي أولى بالجوهريّة لأن وجوده لا في موضوع متحقق والجوهر وإن لم تكن جوهرية هو الوجود لا في موضوع لكنه معتبر فيه الوجود لا في موضوع والكلّي لم يتحقّق (١) وجوده لا في موضوع وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي فإلم يكن جزئي يقال عليه الكلّي لا يتحقق الكلّيّة التي هي نفس القول على موضوع تحتها والجزئي ليس قوامه بالكلّي فإن من الأشياء ما لا يدّعى (٢) يقال عليه كلّي بل هو وحده لا مشارك له والذي يقال عليه كلّي فقد يمكن أن يتوهم شخصًا وحده ليس عليه كلّي وهذا الجزئي هو الذي ليس بمضاف وأما الجزئي بالمعنى المضاف فلا يعقل دون الكلّي كما لا يعقل الكلّي دونّه وفيما بين الكلّيّات تفاوت أيضًا فالأنواع أولى بالجوهريّة من الأجناس لأن قياس الأجناس إلى الأنواع هو قياس الأنواع إلى الأشخاص فإن النوع يمكن أن يقال على ما تحتّه دون أن يكون عليه كلّي آخر هو جنس وأما الجنس فلا بد له من وجود كليّات هي أنواع تحتّه وأما خواص الجوهر فبها ما يعمّ كل جوهر وهو أنه لا ضدّه والضدّان هما الذاتان المتعاقبان على موضوع واحد يستحيل اجتماعهما فيه وبينهما غاية الخلاف وما ليس له موضوع لا يكون ضدًا لشيء ولأله ضد والجوهر ليس في موضوع وأما إن عني بالضدّين ما يتعاقبان على محل كان ذلك المحل مادة أو موضوعًا كان لبعض الجواهر ضدّه هي الجواهر الصوريّة لكن هذه الخاصية ليست للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض فإن الكميّة لا ضدّها أيضًا كما بينه

وتتبع هذه الخاصية أخرى وهي أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتقصّ فإن المشتدّ يستدعي حالة هي ضد الحالة التي يشتدّها واشتداده هو أن ينسلخ عن حالة يسير يسير امتوجعها إلى أخرى يكتسبها يسير يسير وهذا لا يكون إلا بين ضدّين ولا تضادّ في الجوهر وماتس (٣) أهلنا في ثبوت الجوهر فطرانه دفعة لا يسير يسير ولا يتصور بسببه الاشتداد والتقصّ وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتقصّ على سبيل الحركة كذلك لا يكون جوهرًا هو أشدّ في جوهرية من جوهر آخر فلا يكون إنسان أشدّ في إنسانيته من إنسان آخر ولا فرس أشدّ من فرس في فرسيته كما يكون بياض أشدّ في بياضيته من بياض آخر وسواد أشدّ في سواديته من سواد آخر وليس معنى هذا الأشدّ هو الأول الذي حكّمنا

(١) لم يتحقق وجوده الخ أي وهو كلّي فانه عند التحقق يكون ذلك الجزئي وقوله وكذلك الكلّي قوامه بالجزئي وجه ثان لكون الجزئي أولى بالجوهريّة ومحصّله أن الكلّي في كليته محتاج إلى اعتبار الجزئي فلا قوام له بدون الجزئي ولا يخفى ما في هذا الوجه من مخالفة الصواب في بيان ما هو بصدده فإن الكلّي محتاج إلى الجزئي في عروض الكليّة له والكليّة من الأعراض العامة لكل من الكليّات لا تدخل لها في كونه جوهرًا أو عرضًا أما الكلّي في ذاته المعروف للكليّة فلا مدخل للجزئي في قوامه بوجه الأمن حيث أن الكلّي لا يوجد في الخارج إلا في الجزئي فالجزئي أولى بالوجود لا في موضوع من الكلّي الذي لم يتحقق في الجزئي وهو عين الوجه السابق على قوله وكذلك الخ

(٢) ما ليس يقال عليه كلّي أي كلّي ذاتي فلا ينافي أنه لا يوجد جزئي لا يقال عليه المعلوم أو الموجود أو الجزئي فإن لفظ الجزئي كلّي في مفهومه يقال على كل جزئي

(٣) وماتسأهلنا في ثبوت الجوهر الخ أي أن الحق أن لا انتقال في الجواهر فإن انتقال المادة من صورة إلى صورة ليس انتقال جوهرها في الصور كما تنتقل الحرارة من طور إلى طور آخر أشدّ منه وانما عدم صورة وجود صورة أخرى تقوم المادة كما كانت تقومها تلك ولو تسأهلنا وسمينا ذلك انتقالًا للجوهر فباطرأ عليه من ذلك دفعي لا يتبع يسير يسير

كما هو الشأن في الأشدّ والأشده

بنيوتنه في الجوهر فإن الأولى تتعلق بوجود الجوهرية والأشياء تتعلق بمماهية الجوهرية والكم أيضا يشارك الجوهر في هذه الخاصية

ومن خواص الجوهر التي لا يشرك فيها شيء من الأعراض أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة والأعراض إن أشير إليها فأنما تناول الإشارة بالقصد أو لا موضوعاتها ثم تتعين هي بسبب تعيين موضوعاتها فلاولا موضوعاتها لاستعمال أن يكون إليها إشارة أما هي فالإشارة إليها بالعرض لا بالقصد والذات لكن هذه الخاصية لا تتم كل جوهر فإن الجواهر المغارقة للإشارة إليها كانت جزئية أو كلية والجواهر المختصة إذا أخذت كلية صارت معقولة فخرجت عن إمكان الإشارة فهذه خاصية بعض الجواهر وهي المختصة الجزئية

ومن خواصه أن الواحد المتعين منه يكون موضوعا للاضداد بتغيره في نفسه أما الكلي فلا يقبل الاضداد لأنه لو قبل لكان كل شخص واقع تحت أسود وكل شخص أبيض اذ الكلي يشمل على كل شخص فإذا قبل حكم قبله جميع جزئياته ونهى بتغيره في نفسه أن تعاقب الاضداد عليه لا يكون بسبب تغير في شيء آخر بل بتغيره في ذاته فيخرج على هذا الظن الذي يوصف واحده منه بأنه صادق ثم يصير هو بعينه كادبا إذا تغير الشيء المظنون وبقي الظن بحاله وكذلك السطح يقبل واحده منه بعينه السواد والبياض وذلك لأن الظن لا يقبل لذاته وبتغير نفسه وحده الضدين بل لتغير الأمر المظنون في نفسه وكذلك السطح انما يقبل الضدين لتغير مزاج الجسم أولا فيتغير السطح بسببه عن ضد إلى ضد فهذا القدر من الكلام في الجوهر وخواصه كاف في هذا المختصر

(الفصل السابع)

(في الكم)

وهو الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى ويمكن فرض واحد فيه أو ليس فيه بقدرة أو يقدره ويقبل غيره هذه الصفات بسببه وله بالقسمة الأولى نوعان أحدهما المتصل والاخر المنفصل أما الكم المتصل فيستدعي تمييزه عن الجسمانية تأتفاقي البيان فنقول

كل جوهر جسم يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد مقاطعة على حد واحد مشترك بينها تقاطعا قائما أي يحدث من تقاطع كل بعدين منها زاوية قائمة وهي التي يحدث من قيام بعد على بعد مثله إلى الجهتين سواء ولا يخالف في هذا جسم جسمين ذلك لكونه من هذه الصفة هو الصورة الجسمانية التي هي جوهر لا الكمية التي هي عرض ثم الأجسام تختلف بأرباب وجود بعض هذه الأبعاد وكلها في بعضها أصغر مما توجد في البعض والجسم الواحد قد يختلف أيضا في هذا المعنى بالنسبة إلى أحواله في نفسه بسبب تشكيلات متعاقبة عليه بالفعل مثل قطعة شمع شكلتها بشكل يكون أحدها هذه الأبعاد بسببه أزيد من الباقية ثم غيرته إلى شكل يخالف الأول وتعرض بسببه أبعاد آخر مخالفة للأول مع بقاء الجسمانية والشمعية على ما كانت فهذه الأبعاد الموجودة بالفعل التي تختلف بها الأجسام فيما بينها أو الجسم الواحد بالنسبة إلى أحواله هي الكم المتصل ويرسم بأنه الذي يمكن أن تفرض فيه أجزاء تتلاقى عند

(١) فكونه هذه الصفة هو الصور الجسمانية بربطه بأشياء تراخى الكون وهو الأمر الذي يتصور انما جسم ما صارت به تقبل من هذه الأبعاد ذلك لا لشيء لا يتصل في جسم دون جسم أما ما ذكره في الأجسام من هذه الأبعاد فهو الكم كما بينه واصله

حد واحد مشترك بينهما فنه ما هو قار الذات ومنه ما ليس قاراً بل هو في التجدد وأنواع القار الذات ثلاثة

(الأول) الخط وهو بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة وهو الذي يرسم في مبادئ الهندسة بأنه طول لا عرض له (والثاني) السطح وهو البعد القابل للتجزئة في جهتين فقط متقاطعتين على حد واحد تقاطعاً دائماً ويرسم بأنه طول وعرض فقط (والثالث) الجسم التعليمي وهو البعد القابل للتجزئة في ثلاث جهات متقاطعة على حد واحد تقاطعاً دائماً ويرسم بأنه طول وعرض وعمق فالأبعاد الثلاثة التي هي الطول والعرض والعمق الموجودة بالفعل عند كل تشكيل هو الجسم التعليمي وقد ظن قوم أن المكان نوع رابع للكم المتصل القار الذات زائد على السطح وقد حذوه بأنه السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للظاهر من الجسم المحوي والداخل في هذا الحد هو السطح والباطن والحوي والمماس والظاهر والمحوي وجميع هذا من المضاف سوى السطح فكيفته إذن لكونه سطحاً وأما الكم المتصل الذي ليس بقار الذات فلنضع أنه هو الزمان لا غير وهو مقدار الحركة والحد المشترك بين أجزائه المفروضة فيه هو الآن

وأما الكم المنفصل فهو الذي لا يمكن أن يفرض في أجزائه حد واحد مشترك بينها تلاقى عنده وتحدبه وهو العدد لا غير كالسبعة فليس لأجزائها حد مشترك فانها انجزت الى ثلاثة وأربعة لم نجد طرفاً مشتركاً وانجزت الى ثلاثة من جانب وثلاثة من جانب وترك واحد بينهما كانت الأجزاء ستة إن لم يعدد الوسط معها وان عد مع كل واحد من الطرفين صارت ثمانية وأجزاؤها أربعة وأربعة وليس بينهما ما يشتركان فيه

وظن بعضهم أن القول نوع آخر للنفصل سوى العدد وليس كذلك فان كفته بسبب عروض العدد ولو بعلمنا كل ما يعرض له العدد كجاء بالذات ونوعاً منه لكات أشخاص الحيوانات والنبات والكواكب من الكم بالذات لا معروضاً للكم فالقول مؤلف من مقاطع هي أجزاؤه وهو محدود بها لا من جهة أنها حروف أو أصوات بل من جهة أن كل حرف أو صوت أو مقطع واحد في نفسه والقول مجتمع منها وهذا هو نفس العدد لأنواع آخر معه وادع تحت الكم وقد عرض للقول كما يعرض لساائر المعدودات

وقد يعتقد أن الثقل من الكمية وليس كذلك بل هو قوة محركة الى أسفل وانما يقال وزن هذا مساو لوزن ذلك اذا كانا متقاومان في جذب كل واحد منهما عموداً الميزان الى جهته ^(١) لا يقوى أحدهما على إشالة الآخر رأساً في نفسه فان قوى قبل انه أعظم منه وان كان مع قوته على تحريك هذا لا يقوى ^(٢) سوى بها على تحريك ضعفه ^(٣) بل يقاومه ضعفه قبل لهذا القوى هو مساو لضعف القوى عليه وللقوى عليه إنه مساو لضعفه وقد يقال أيضاً الثقل إنه ضعف الآخر اذا كان تحرك في مثل زمان تحريك الآخر

(١) فلا يقوى أحدهما على شدة الآخر شال إيران رتعت حدى كفته ولم يعرف شال الميزان أو شال الموزون ولكن عرف أشالت الهاته دنبارة ثم شال الان الجبرفة ونحو ذلك فاستعمل الصنف شال من هذا الباب
(٢) لا يقوى بها أى يقوته

(٣) بل يقاومه ضعفه أى يعادى بحيث لا يرتفع ولا ينخفضه قيل لهذا القوى أى القوى على الشئ مرفع الكفة التي هو الكفة لم تقوى على تحريك اصعب بل قومه الضعيف قبل له به مساو لضعف القوى عليه ولدى ارتفعت كفته قبل الصاعقه ولم يقاومه الا ضعفه قبل به يسوى ثلاثة ضعفه وهذا يسوى لنفسه وهكذا فالعبرة بعدد المقاومات فالمقاومات هي معروض البدد الذي هو من الكم

ضعف مسافة تحريكه فلولا النظر الى الحركة والمسافة والزمان والمقاومات بين مقادير الاجسام لم يلزم التقدير في الثقل من حيث هو قوة والحركة يقال لها طويلة وقصيرة إما بسبب المسافة أو بسبب الزمان والزمان بذاته طويل وقصير وقد يجزأ الى أجزاء هي ساعات وأيام وأيام وشهور وسنون ويعتد بواحد منها في لحظة العدد وعوارضه فيقال قليل وكثير وأكثر وأقل وجميع الكميات المتصلة يعرض لها العدد اذا جزئت بالفعل فيكون بالذات الكم المتصل ومعرض الكم المنفصل

والكم قد نقسمه قسمة أخرى الى ذي وضع وغير ذي وضع وذو الوضع هو الذي لأجزائه اتصال ومع الاتصال ثبات يمكن أن يقال أين كل واحد منهما من الآخر ويسمى عظاما ومقدارا فالخط والجسم والسطح بهذه الصفة فهي أعظام ومقادير والزمان والعدد لا وضع لهما وإذا قيل إن الزمان مقدار الحركة فالمراد به كمية الحركة مطلقا لهذا المقدار الذي هو كم ذو وضع وأما خواص الكم فأظهرها أنه الذي لذاته يقبل التقدير والتجزئة ويلزم بسبب هذه الخاصية قبول المساواة واللامساواة

وههنا ألفاظ تشبيه بالمساواة كالمشابهة والمساواة وليس لها معنى المساواة والمساواة هي انطباق طرفي شيء على طرفي آخر مع انطباق الشئين ذوي ذينك الطرفين فكل ما لا يمكن فيه المطابقة لا يطلق فيه معنى المساواة ولا يكون كذا وهذه المطابقة لا تتصور في الثقل والخفة دون النظر الى المقادير المكتسفة بهما فيعرف بهذا أنهم ليسا من الكم بالذات

ومن خواصه أنه لا ضده كما لم يكن للجوهر ضد وبيانه على ما يسمع المنطق أن الضدين لا بد من وقوعهما تحت مقولة واحدة بل تحت جنس قريب لهما وقد عرفت أنواع الكم المتصل القار بالذات وهي بأسرها قد تجتمع في موضوع واحد أعني الخط والسطح والجسم العلوي والاضداد لا تجتمع والزمان أيضا لا ضده اذ هو على التقضي والتجدد فلا يخلفه في موضوعه غيره وأنواع العدد لا تضاد بينها أيضا اذ بين الضدين غاية الخلاف والبعد وما من عدد يوضع ضد الاثنين أو الثلاثة الا يوجد ما هو أبعد منه ثم الضد لا يقوم ضده والثلاثة مقومة لكل ما هو أكثر منها متقومة بما هو أقل منها

وههنا أشياء ينظر أنها كميات وأضداد مثل المتصل الذي هو ضد المنفصل والزوج والفرد والمستقيم والمنحنى والكبير والصغير والكثير والقليل وليست هذه بكميات ولا أضداد أما الانفصال فليس ضد الاتصال فان الضدين ذاتان وجوديان والانفصال عدم الاتصال فيما من شأنه أو شأن جنسه أن يقبل الاتصال والزوج ليس ضد الفرد من وجهين أحدهما أن موضوع الضدين واحد بالعدد والعدد الذي هو زوج لا يصير موضوعا للفرد والثاني أن الفردية عدم الانقسام بمساويين وقد بينا أن عدم ليس ضدا مع أن الزوجية والفردية كميات في الكم لانفس الكميات وكذا الاستقامة والانحناء كميات ولا تمنع أن تعرض في الكميات كميات متضادة وأفضل المتأخرين أو ما في بعض كتبه الى أن الزوجية تقوم الفردية وهذا منه تساهل فان العدد الذي تعرض له الزوجية هو المقوم لما تعرض له الفردية لأن الزوجية في نفسها مقومة للفردية فانهما إما كميتان متضادتان ولا يقوم ضد ضده البتة أو أحدهما عدم الآخر هو الحق ولا يتقوم وجود شيء بعدمه ولا عدمه بوجوده بل الكائنات التي حدوثها بعدمها تكون ربما جعل (١) في العدم من مبادئها بالعرض وأما الكبير والصغير

(١) جعل العدم من مبادئها بالعرض كعدم المعتاد بعد وجودها المشروط في وجود المعتدله وليس مقوما ولا داخلا في جوهر العلة الحقيقية للحادث

والكثرة والقلة لا السكثرة التي هي نفس العدد فليست بكميات بل هي اضافات تعرض للكميات ومع ذلك ليست أضافا لان الضدين هما ذاتان يعقل كل واحد منهما بنفسه لا بالقياس الى غيره كالسواد والبياض ثم تعرض لهما الاضافة من حيث هما ضدان أي لا يجتمعان في موضع واحد مع سائر شرائط التضاد والكبر والصغر ليس لهما وراه كونهما معقولين بالقياس ماهية معقولة في نفسها يعرض لهما التضاد وبسبب التضاد التضايف

واعلم أن التضايف أعم من التضاد فكل متضادين متضايفان وليس كل متضايفين متضادين فبأن كان الضدان متضايفين واعترفنا بأن الصغر والكبر من المضافات لا يلزم منه كونهما ضددين اذ من المضافات ما ليست أضافا كالجوار والجوار والاخوة والاخوة والصدافة والصدافة وغير ذلك وقول القائل ان الشيء الواحد يكون كبيرا وصغيرا ولو كانا ضددين لما اجتمعا ليس بشيء فانه انما يكون صغيرا وكبيرا بالقياس الى شيئين والكبير عند من يجعله ضدا ليس ضدا لكل ما يفرض صغيرا بل لما هو بالقياس اليه صغير ولا يجتمع ذلك الصغر الذي هو في ذلك الشيء الاخر الصغير بالقياس الى هذا الكبير مع كبر هذا الكبير الذي هو بالقياس اليه كبير في شيء واحد

ويتبع هذه الخلاصة أنه لا يقبل الاشتداد والتقص الذي يختص بالساول من أحد الضدين الى الآخر كما ذكرناه في الجوهر وكذلك ليس نوع منه أشد في ماهيته من نوع آخر منه ولا شخص من نوع أشد في نوعيته من شخص من نوعه فلا ثلاثة أشد في ثلاثيته من ثلاثة أخرى أو من أربعة في أربعيتها ولا خط أشد خطية من خط آخر أي في إنه ذو بعد واحد وان كان أزيد منه في الطول والامتداد ولكن ليس ذلك زيادة في الماهية ولذلك يجمع الخطين المتفاوتين في الطول والقصر حد واحد وهو أنه بعد واحد لا يقبل التجزئة الا في جهة واحدة والفرق بين الاشتداد الذي تمنعه في الكمية والا الذي تجوز أن الأزيد يمكن أن يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والا الذي لا يمكن فيه ذلك وتفاوت الأشد والاضعف ينحصر بين طرفين ضددين وتفاوت الأزيد والا نقص لا ينحصر بين طرفين البتة

(الفصل الثامن)

في المضاف

المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره والأمور المشتركة في هذا الحد قسمان قسم له ماهية ليست مضافة من حيث ذاتها و يمكن تلحقها الاضافة كالرأس فان له ماهية هو بها جسم مخصوص وليس مضافا من هذا الوجه ثم تلحقه اضافة الى البدن الذي هو رأسه بسبب تلك الاضافة يقال له رأس ذلك البدن وكذلك العلم الذي له حقيقة هو بها كيفية وتلحقه اضافة الى العالم من وجهه والى المعلوم من وجهه فهذا القسم ليس مضافا حقيقيا

والقسم الثاني هو الذي ليس له ماهية سوى أنه مضاف أي معقول الماهية بالقياس الى غيره كالبؤة لا كالأب فليس له ماهية سوى القياس والاضافة الى البؤة وهذا هو المضاف الحقيقي وهو الذي ليس له وجود سوى ما به يضاف والقسم الاول من المضاف إن نظر الى ما يعرض له من الاضافة الى غيره لا الى

(١) مع سائر شرائط التضاد كاتحاد الرمان وأن يكون بينهما غاية الخلاف

(٢) وبسبب التضاد التضايف أي ويعرض لهما التضايف بسبب التضاد

(٣) فبأن كان الضدان الخ متعاويا لا يلزم أي لا يلزم كونهما ضددين بسبب كون الضدين متضايفين واعترافنا بأن الصغر والكبر من المضافات غير أن لفظة «منه» حينئذ تكون بغير وادة كررت تساهلا للتأكيد ولعل في الالفة تحريفا وصحة العبارة فان كان الضدان الخ محرف الشرط

فلهيئة المعروض لها الاضافة كان المعنى النسبي المحصل منه مضافا حقيقيا فالضاف الحقيقي لا يقوم له بذاته وانما هو طارئ لغيره من الماهيات فاذا قطع النظر عن الماهية المحوكة وأخذ نفس اضافتها المحصلة الى غيره كان نفس المضاف الحقيقي وان أخذت الماهية بمعارض لها من الاضافة كان من القسم الاول الذي ليس بمضاف حقيقي وهذا كالسقف فانه له اضافة الى الحائط الذي يلزمه في الوجود فالسقف المضاف الى الحائط ليس مضافا حقيقيا والاضافة التي له الى الحائط هي استقراره عليه فاذا أخذت هذه الاضافة نفسها وهي كونه مستقرا على شيء دون أخذ السقف معها كان ذلك المعنى المضاف الحقيقي وكان معقولا بالقياس لا الى الحائط مطلقا بل اليه من حيث هو مستقر عليه

والاضافة ليست معنى واحدا في المتضايقين بل كل واحد منهما يختص باضافة الى الآخر غير اضافة الآخر اليه كالمماسين فلهذا مماسة مع الآخر وهي فيه وفي ذلك مماسة أخرى بالعدد مع هذا وهذا في الابوة والبنوة أظهر اذ كل اضافة مختلفة للآخرى بالنوع

ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه وانعكاس كل واحد منهما على الآخر فان أخوة هـ ذاملازمة لأخوة من يقال له أخوه وكذا الابوة بالقياس الى البنوة وكذا الصداقة والحوار والمالكية والملوكية فاذا وجدت الابوة وجدت البنوة واذا عدم أحدهما عدم الآخر ومعنى الانعكاس هو أن تحكم باضافة كل واحد منهما الى صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب أب الابن يقال الابن ابن الاب وانعبد عبد المولى والمولى مولى العبد أما اذا أضيف اليه لامن حيث هو مضاف اليه لم يجب هذا الانعكاس في الاضافة مثلا اذا وقعت اضافة الاب الى الابن من حيث هو ابن بل الى الانسان الذي هو موضوع البشارة فليل الاب أبو الانسان أو أب انسان لم تنعكس الاضافة ولم يصير الانسان مضافا الى الاب ولا يقال الانسان انسان الاب وقد تصعب رعاية قاعدة الانعكاس في المضاف بالمعنى الاول اذا لم يتحصل منه المضاف بالمعنى الثاني والطريق فيه أن تجمع أوصاف الشيء في تلك الأوصاف اذ اوضعت ورفعت غيره بقيت الاضافة أو رفعت ووضعت غيره ارتفعت الاضافة وهو الذي اليه الاضافة الحقيقية الواجبة الانعكاس فاذا رفعت من الابن أنه حيوان أو انسان أو ناطق أو متشأن أو ما شئت من الأوصاف جاز رفعها أو لم يجز واستبقيت كونه ابنا بقيت اضافة الاب اليه وان رفعت كونه ابنا واستبقيت هذه الأوصاف كلها لم تنق الاضافة فعلمت به هذا أن التعادل الحقيقي في الاضافة هو بين الاب والابن وهما اللذان ينعكس أحدهما على الآخر ويقال أحدهما بالقياس الى الآخر

وربما يشكك على قولنا ان المتضايقين متلازمان في الوجود بأن العلم مضاف الى المعلوم ثم المعلوم قد يوجد دون العلم مع أن العلم لا يوجد دون المعلوم مثلا شيء تمام الموجودات لم يتعلق به علم انسان فهو موجود قبل علمه ثم اذا تعلق علمه به لم يتصور وجود علمه دونه فلا تلازم بينهما وهما متضايقان ووجه حله أن المعلوم ليس مضافا الى العلم من حيث ماهيته ووجوده بل من حيث كونه معلوما ولا يتصور كونه معلوما دون العلم به فهما عالان فكل واحد منهما عن الآخر بل هو قبل تعلق العلم به معلوم بالقوة فالعلم به أيضا بالقوة ويجب أن يراعى في التكافؤ وجود المتضايقين من وجه واحد فان كان أحدهما بالقوة كان الآخر كذلك وان كان الآخر بالفعل كان الآخر كذلك

واعلم أن المتضايقين معرضون لثلاث كلها أما في الوجود فيكالا ب والابن وفي السكم المتصل كالعظيم والضعيف وفي السكم المتصل كالصغير والكبير والذليل وفي السكم كالا ح والآخر والابن وفي المضاف كالا قرب والابس والثلاثين كالا على والاسفل وفي متى كالا قدم والاحداث وفي الوضع كالا شدا وانتصا

وامنعاء وفي الملك كالأ كسي والاعرى وفي الفعل كالاقطع والاصرم وفي الانفعال كالاشدتسخنا
ونقة طعنا فاما كان في مقولة تقبل التضاد والاشتداد والتسعة قبلها أيضا فلما كانت الحرارة من
مقولة الكيف ضد البرودة وأشد من حرارة أخرى كان الاثر ضد البرد وأحر من آخر ولما لم يكن
الكم والجوهر يقبلانها لم يقبلها المضاف العارض لهما فليس الكبير ضد الصغير ولا الضعف ضد
الانصاف لما عرفت وهذا مني حكاية لما قيل في كتبهم لاما هو الرأي الحق عندي فان المضاف وان
عرض للكيفية فليست الكيفية داخلة فيه بل هو نفس كون الكيفية مقيسة الى ما هو بازائها وللضد
طبيعة وما هيته معقولة بنفسها ثم تعرض لها اضافة الضدية والمضاف لاما هيته له سوى الكون مقيسا
فلا يعرض له التضاد الذي يستدعي طبيعة معقولة بنفسها يكون هو عارضها ولما وقد قدموا قبل هذا
بأوراق أن الكبير ليس ضد الصغير لانه ليس له طبيعة معقولة بنفسها سوى أنه مضاف فليس للاحر
والابر طبيعة سوى أنه مضاف وان قالوا إنه يكفي لعروض الضدية طبيعة غير الضدية موضوعا لها
ككاف مضافا أو غيره ولا حر طبيعة غير الضدية وتعرض لهما الضدية فلما الكبير والصغير أيضا
طبيعتان سوى الضدية هما كونهما مضافين فبان بهما ذاتا (الناقض قولهم في الموضوعين

(الفصل التاسع)
(في الكيف)

الكيف قد يراد به الكيفية وقد يراد به ماله الكيفية والكيفية هي كل هيئة قارة لا يوجب تصوورها
تصوير شي خارج عنها وعن حاملها ولا قسمة ولا نسبة في أجزاء حاملها فتفارق الزمان ومقولة أن يفعل
وأن يفعل بأنها هيئة قارة وتنفارق المضاف والأتين ومتى والمالك بأنها لا يوجب نسبة إلى شي خارج
وتفارق الكم بأنها لا يوجب قسمة والوضع بأنها لا يوجب نسبة واقعة في أجزاء حاملها
وأأنواعها أربعة تحتوى عليها هذه القسمة وهي أن الكيف إما أن يكون مختصا بالكم من جهة ما هو كم
كالتربيع والتثليث والتدوير وسائر الاشكال المختصة بالكميات وكالاستقامة والانحناء للخط
وكالزوجية والفردية للعدد وهذا قسم

وإما أن لا يكون مختصا به وهو إما أن يكون محسّا كالألوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
فما كان منه راسخا يسمى كيمييات انفعالية كحلاوة العسل وحرارة النار ورائحة المسك وحرارة النار
وسميت انفعاليات لمعنيين (أحدهما) يعم جميعها وهو أن الحواس تنفعل عنها (والثاني) يخص بعضها
وهو أنها حادثة عن انفعالات في موضوعها إما في أصل انخلاقه كحلاوة العسل وصفة نورة المصفاة أو

(١) تناقض قولهم في الموضوعين فيه أنهم راعوا أن الأحرار مثل الأحرار حيث هو أحرار مأخوذة فيه الحرارة التي وقت فيها الدسبه وهي كيفية مضاد البرودة المأخوذة في الأبرد من حيث هو أبرد وهو معنى كونه مأخوذة فيه أحراراً نسبة وقت فيها فيكون الأحرار من حيث هو أشد حرارة وهو معنى الأصادة شتاء الأبرد من حيث هو أشد برودة.

أما الكبير والصغير في الكميات فهما عارضان للماهية واحدة لا ضد فيها وهي الجسمانية أي مادية فمجرد وتكبير كلاهما جسم تعاملي والصغير والكبير إضافة محضنة وليس بينهما ماهية وراثة محتوية بنفسها يعرض لها التضاد فهما كالأبوة والبنوة بخلاف الأحرار والبرودة تضاداً في نفس النسبة على ماهية معتقولة وهي الحرارة أو البرودة وتلك الماهية يقع فيها التضاد فالدال على « ما كان في مقولة تنبئ التضاد لا اشتداد التفسير قبلها أيضاً »

(١) وصفية المصدر أى الأصل بطبيعته من الازدهار مثلا وصفية الماده وحرارة الجو وصفية المفعول أى المفعول
الماده والمراح لانه اعار صفة للزاج واخرارة ان كانت لامار الى رأي به بدتها عن الفعل الا ان من شأنه ان يعرض
لموضوعه بالافعال كاخراة التي تعرض للمراح مثلا

بعد الخلقة كملوحة ماء البحر وصفرة من به سوء مزاج في الكبد وما كان منه سريع الزوال كحمة
 الخجل وصفرة الوجهل تسمى انفعالات لأنما انفعالات في أنفسها بل هي هيات قارة فان أنواع
 الكيفية تشترك في أنها هيات قارة ولكن لكثرة الانفعالات العارضة لموضوعها اذ يوجد فيها
 انفعال بسبب وجودها وانفعال بسبب عدمها بسرعة فسميت انفعالات تميزها عن النوع الراسخ
 الثابت وهذا قسم ثان

وإما أن لا يكون محسًا وهو إما أن يكون استعدادا لما يتصور في النفس بالقياس الى كماله (١) فان
 كان استعداد المقاومة والاباء عن الانفعال سمي قوة طبيعية كالصحة (٢) الحية والصلابة وتلك هي
 الهيئة التي بها صار الجسم لا يقبل المرض ولا يقبل الانغماز لانفس عدم المرض والانغماز وان كان
 استعداد السرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل المراضية واللين وهي أيضا هيئة بها
 يسرع قبول الجسم للمرض والانغماز لانفس القبول ولانعني بهذه القوة القوة التي هي في المادة الاولى
 فان كل انسان بتلك القوة مستعد للمرض والصحة لكن تمة هذه القوة وهي ترجحها من جهة أحد
 طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن لا يقبل فقط بل أن يكون قد ترجح قبول المرض
 على لا قبوله أو لا قبوله على قبوله وهذا قسم ثالث

وإما أن تكون في أنفسها كمالا لاستعدادات لكالات أخرى وهي مع ذلك غير محسّة بذاتها فما
 كان منها ثابتا سمي ملكة من العلم والصحة والخلق كالشجاعة والعفة والفجور والنجور وما كان
 سريع الزوال سمي حالا مثل غضب الحليم ومرض المصباح وهذا قسم رابع
 وفرق بين المصاحبة والصحة والمراضية والمرض فان المراض قد لا يكون مريضاً والمصباح قد
 لا يكون صحيحاً وملكة الصناعة ليست هي أن يصنع الانسان بل أن تصدر عنه الصناعة من غير روية
 وفكرة كمن يكتب شيأ (٣) من غير أن يروى حرفاً أو يضرب بالطنبور من غير أن يروى نغمة نقرة
 وكذلك ملكة العلم ليس أن يحضر الانسان المعلومات بل أن يكون مقتدرا على احضار معلوماته من غير
 روية ولا شك أن جميع ذلك يكون بهيات في النفس

فهذه هي أنواع الكيفيات أولها ما يختص بالكليات وثانيها كيفيات انفعالية وانفعالات
 وثالثها القوة واللا قوة ورابعها الخلال والملكة وجميع هذه الأنواع يقع فيها التضاد والاشتداد
 والتقص الأنواع المختصة منه بالكليات ولا ينبغي أن تشكل عليك أشياء عدت في هذا الباب وقد
 عدت أيضا في المضاف مثل العلم وذلك لأننا قد بينا أنها ليست مضافا حقيقيا بل عارض لها الاضافة
 فان العلم هيئة للنفس والخلق كذلك والاضافة من لوازمها لا ذاتها فدخلها في المضاف بالعرض
 والشيء الواحد لا يتصور دخوله في المقولتين بالذات فانه ان كان متقوما من حيث ماهيته وحقيقته
 بمقولة فلا يتقوم من حيث ماهيته بمقولة أخرى ليست تلك ولو كان العلم والخلق من المضاف الحقيقي

(١) ال كالات المراد من الكالات ما هو بالفعل مقابل ما هو بالقوة لا ضد النقص

(٢) كالصحة لا أظن أن يوجد هذا البناء في اللغة من لفظ صح ولكن عرف أن صيغة مفعول تدل على الكثرة أو
 القوة في مادتها كالمطاء والمعوأ وأهل النظر في العلوم يستوفون لانفسهم أن يدلوا على بعض المعاني التي لم تعرف اللغة
 أسماءها بما يقرب من وضع اللغة وان لم يرد فيه فالمصاحبة هي حالة البدن التي يقوى بها على مدافعة المرض وهي غير الصحة
 فان الصحة ضد المرض فلا اجتماع معه قط بخلاف المصاحبة فانها قد تكون اريض في حال مرضه وبها يدافع مرضه وبها
 ترجح استعداد الصحة عنه لجانب المرض (٣) من غير أن يروى يقال روائ في الامر وروى فيه مهموزا وغير
 مهموزا اذا نظروا تفكروا والروية في الامر التفكر فيه مع بأن لا عجلة معه

لكانت أنواعهما كذلك^(١) بل النحو والشجاعة وليس النحو ونحو الشيء إلا أن يؤخذ من حيث هو علم فيقال إذ ذلك هو علم بشيء وكذلك الشجاعة ليست بشجاعة على شيء إلا أن يؤخذ من حيث هو خلق فيقال خلق على شيء وكل ما لجزءياته وجود غير مضاف فليس من المضاف الحقيقي

(الفصل العاشر)

في باقي المقولات العشر

وأما الأين فهي الحالة التي للجسم يجاب بها حين يسئل أين هو وهي ككون الجسم في مكانه وهذا أشد اشتباها بالمضاف من سائر ما عددناه وفي التحقيق ليس هو مجرد نسبة إلى المكان بل هو أمر وهيئة تتم بالنسبة إلى المكان فإذا أخذت تلك النسبة وحدها كانت مضافا حقيقيا وهي كون المتمكن محويا وهذا الاضافة ليست إلى المكان من حيث هو مكان بل إليه من حيث هو حاو فان المكان من حيث هو مكان ليس من المضاف بل هو سطح مع عارض وهو احتواؤه على محوى فهذا العارض فيه من المضاف وهي النسبة التي بين المحوى والحاوى وليس الكون في المكان هو الكون في الأعيان الذي هو الوجود فإنا قد بينا أن الوجود ليس جنسا لما تحتله ولو كان الكون في المكان هو الوجود^(٢) لكان الكون في الزمان أيضا كذلك فيكون الشيء وجودات كثيرة

ومن الأين ما هو أول حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسع معه غيره ككون الماء في الكوز ومنه ما هو ثان غير حقيقي كما يقال فلان في البيت ومعلوم أن جميع البيت لا يكون مشغولا به بحيث يحاس ظاهره جميع جوانب البيت وأبعد منه الدار وأبعد منه البلد بل الاقليم بل المعمورة بل الأرض كلها بل العالم

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء والماء والسماء أو فوق أو تحت ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان أو مثل كون هذا الجسم في المكان الحقيقي الذي لا يسع معه غيره

وفي الأين مضادة فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لأنهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف وإذا قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا قبل الأشد والاضعف فان اثنين قد يكون كلاهما فوق وأحدهما أقرب إلى الحد الفوقاني الذي هو المحيط فهو أشد فوقية من الآخر

وأما متى فهو كون الشيء في الزمان أو في طرفه فان كثيرا من الأشياء تقع^(٤) في أطراف الأزمنة ولا

(١) مثل النحو أراد منه العلم المعروف فانه من أفراد العلم وليس مضافا حقيقيا وإنما تعرض له الاضافة إذا لاحظته من حيث هو متعلق بكذا من المعلومات وكذلك الشجاعة تعقلها مملكة في ذاتها فائئة بالنفس كأنها هيئة أولون لها ان صح أن يعبر باللون في مثل هذا ولكنها تعرض لها الاضافة عندما تعتبرها من حيث ما يصدر عنها وما يظهر فيه أثرها وهو الأشياء التي تتعلق بها ذلك الخلق

(٢) ككون الجسم في مكانه أي منشأ انتزاع ذلك في الخارج (٣) لكان الكون في الزمان الخ لانه لا فرق بين الكون في المكان والكون في الزمان في أن كلا منهما لا رد للجسم الحادث وقوله فيكون الشيء وجودات لانه ان سلم ان جسم لا يتغير مكانه على ما يزعمون في العلك فلان سلم ان جسم لا يتغير زمانه فان الزمان متغير دائما لو كان لكون في الزمان هو الوجود لخارجي لكان للشيء بكل زمان وجود وهو بدعي البطلان

(٤) تقع في أطراف الأزمنة كل حادث ليس بحركة ولا فيه حركة فهو دعي وكل دعي فلا يصح وقوعه في الزمان وهو منقسم فيكون واقعا في طرف الزمان الماضي الذي يصله بالمستقبل كوجود صورة جهرية في مادتها عند التماثلين بذلك وكوجود أي وجود من العدم فإدراكه يقع في طرف أمره ويسمى دعي الخ

تقع في الزمنة ويستل عنها بتي ويجاب به

فنه زمان أول حقيقي وهو الذي يطابق كون الشيء ولا يفضل عليه كقولنا كان وقت الزوال ومنه
ثان غير حقيقي نظير السوق والبلد في الاين كقولنا كان في سنة كذا اذا كان في جزء منها لكن بين
المكان الحقيقي والزمان الحقيقي فرق فان الزمان الحقيقي المعين تنسب اليه أشياء كثيرة فيكون كل
واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن لا يكون هو النسبة الخاصة اليه والمكان الحقيقي لا يتصور
نسبة أشياء كثيرة اليه بل يتصور ذلك في المكان الغير الحقيقي كالسوق

وأما الوضع فهو هيئة الجسم تحصل من نسبة أجزائه بعضها الى بعض نسبة تتخالف الاجزاء لاجلها
بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف مثل القيام والقعود والاستلقاء والانبطاح والتربع
والاذا (٢) تراش وهذه النسبة اضافة للاجزاء ووضع الكل فيكون الجسم بحيث في أجزائه هذه الاضافة
هو الوضع (٣)

والوضع اسم مشترك يقال على معان فنه ما يقال لما اليه اشارة أي تعين جهة إن له وضعاً وبم هذا
المعنى للنقطة وضع وليس للوحدة وضع ويقال وضع لما ذكرناه في السكم وهو كونه بحيث يمكن أن
يشار اليه أين هو وما يتصل به اتصالاً ثابتاً ولا يكون هذا الا في الكميات المتصلة القسرة الذات ويقال
وضع بالمعنى الذي ذكرناه أولاً وهو المقولة والوضع المختص بالكميات كانه منقول من الوضع الذي هو
المقولة وهو حال الجسم بسبب نسبة أجزائه بعضها الى بعض في الجهات فان الكميات التي ليس لها
أجزاء بالفعل يمكن أن يفرض لها أجزاء متصلة على الثبات يشار الى كل واحد منها أين هو ومن الآخر الا
أنه لما لم يكن للكميات جهات بذاتها بل بسبب الجسم كان بين المعنيين مخالفة

والوضع قد يقع فيه النضاد فان وضع الانسان ورجلاه على الارض ورأسه في الهواء مما يلي السماء
يضاد وضعه ورأسه على الارض ورجلاه في الهواء لانهم مامعنيان لا يجتمعان ويتعاقبان على موضوع
واحد وبينهما غاية الخلاف ويقبل الاشتداد والضعف أيضاً على نحو قبول الاثن والقيام
والقعود قد يكونان على أتم ما يمكن فيهما وقد يكونان على ما يقرب من ذلك وهذا هو قبول الاشتد
والاضعف و(٥) يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع وقد يقال على الهيئة الحاصلة القارة
والوضع هو القارة منهما

وأما الملك فهو نسبة الجسم الى حاصره أو لبعضه منتقل بانتقاله كالنسبة (٦) الخ والتقص والتنعيل والتخم

(١) لا يكون هو النسبة الخاصة اليه أي لا تكون نسبة كل واحد الى الزمان نسبة خاصة به تفرزه عما سواه كما هو
الشأن في المكان الحقيقي وهو حاوي الشيء فله يفصل المتمكن ويعرزه عما عداه فحركة يدي في عشر دقائق يصحبها في
الزمان حركات الكواكب وحركات ما يتحرك من حيوان ونبات وغيرها وهذه الحالة التي لحركة اليد أو للبدان شئت
الحاصلة لها كونه في هذه المدة من الزمان ليست خاصة بها تفرزها عن بقية الحركات أو عن بقية الأشياء المصاحبة
لها بخلاف مكان اليد الذي يحتمل بها فله حاصرها لا يشتركها فيه سواها

(٢) والاقتراش من انترتر درايميه أي بسطهما على الارض (٣) هو الوضع خبر للبدا وهو كون الجسم أي ان
الحالة التي تحصل للجسم من جهة في أجزائه هذه الاضافة هي الوضع (٤) فنه ما يقال الخ مامصدرية أي فنه
قوله لما صح الاشارة اليه بأن يكون له جهة معينة ان له وضعاً (٥) وقد يقال على الحركة الخ اتداء كلام لتحقيق
معنى الوضع الذي هو مقولة (٦) كاتسلخ الخ التسلخ ليس لأمه المحرب أو اعتقال الرمح أو تملك السيف ونحو ذلك
والتقص ليس الصميص والتنعيل بالعين المهملة ليس العمل والتخم لبس الخاتم

فمنه جزئي كهذا التسليح ومنه كلي كالتسليح ومنه ذاتي كحال الهرة عند إهابها ومنه عرض كحال
الإنسان عند قبضه

وأما «أن يفعل» فهو تأثير الجوهر في غيره أثر غير قار الذات بحاله مادام يؤثر هي أن يفعل وذلك
مثل التسخين مادام يُسخن والقطع مادام يقطع والتبريد مادام يبرد

وأما «أن ينفع» فهو تأثير الشيء من غيره مادام في التأثير كالتسخين والتبريد والقطع وانما اختير
لهما أن يفعل وأن ينفع دون الفعل والانفعال لان الفعل والانفعال قد يقالان للحاصل المستكمل
القار الذات الذي انقطعت الحركة عنده كما اذا قطع شيئا ووقفت حركته فيقال هذا القطع منه وكذلك
يقال في هذا الثوب احتراق بعد استقراره وحصوله وقد يقالان حينما يقطع هذا ويحترق ذلك
والحركة هي مقولة أن ينفع والتحرك هو مقولة أن يفعل

وقد يعرض في هاتين المقولتين التضاد فان التبييض ضد التسود كما أن البياض ضد السواد ويعرض
فيهما الاشتداد والتنقص فان من الاسوداد الذي هو السلوك ما هو أقرب الى الاسوداد الذي هو غاية
السلوك من اسوداد آخر وقد يكون بعضه أسرع وصولا الى هذه الغاية من بعضه وهذا الاشتداد
والتنقص ليسا بالقياس الى السواد بل الى الاسوداد الذي هو حصول في السواد بالحركة اليه وهذا غير
السواد فان السواد لا يحتاج في تعقله سواد الى أن تعقل حركة اليه هو غايتها

واعلم أن الحركة قد تعرض لمقولات أربع وهي الكم والكيف والأتين والوضع ويفهم من عروض
الحركة لمقولة تمامان أربعة (أولها) أن المقولة موضوع حقيق لها (والثاني) أن تعرض الحركة
بواسطة الجوهر كالسطح يتوسط بين الجوهر والملاسة (والثالث) أن تكون المقولة جنسها (والرابع)
أن يكون الجوهر يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ثم هذا هو المراد بقولنا ان الحركة تعرض
لمقولة ما

أما عروضها المقولة الكم فن وجهين (أحدهما) أن يتحرك الجوهر من كم الى كم أكبر منه بزيادة مضافة
اليه ينمو بها الموضوع ويسمى غموا والى كم أصغر منه بنقصان أجزائه وتحللها ويسمى ذبولا (والآخر)
أن يتحرك من كم الى كم أصغرا أو كبيرا بزيادة أو نقصان بل بتحليل أجزائه وانسائها أو تكاثفها أو
انحصارها ويسمى تحللا أو تكاثفا

وأما الحركة في الكيف فتسمى استحالة مثل التبييض والتسود والتسخين والتبريد وتعرض في جميع
أنواعه الا النوع المختص بالكميات منه

وأما الحركة في الأتین فعروفة وهي أن يأخذ الجسم في مفارقة مكانه بالكلية الى مكان آخر
وأما الحركة في الوضع فهو أن يستبدل الجسم الاوضاع من غير أن يفارق بكيته المكان ان كان في مكان
بل أن تبدل نسب أجزائه الى أجزاء (١) حاويه أو محويه وهذا انما يكون بحركة الجسم مستديرا على
مركز نفسه

يلبس في مقولة الجوهر حركة فان الصورة الجوهرية تحدث دفعة لا يسير يسيرا وحركة المني الى صورة
الحيوانية ليست حركة في الجوهر بل استحالة في كفيات المني وهو مني بعد الى أن يصير علقة وكذلك
هو علقة الى أن يصير مضغة وهلم جرا الى قبول صورة الحيوانية وقد جرت العادة بأن تتلى المقولات
بالقول في التقابل والتقدم والتأخر فلنفردلها فاصلين اقتداءا بالمتقدمين

(١) الى أجزاء حاويه أو محويه الاول اذا كان المتحرك في الوضع هو المتمكن ككوكب متحرك على مركزه في فلكه
فان نسب أجزائه الى أجزاء حاويه تتبدل بالحركة والثاني اذا كان المتحرك هو الحاوي والتمكن سا كما فان نسب أجزاء
الحاوي الى أجزاء محويه تتبدل بحركته كذلك وكلا الحالين انما يكون في حركة مستديرة حول المركز

(الفصل الاول وهو المحادى عشر)

من هذا الفن في التقابل

المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد في زمان واحد وهو على أربعة أقسام (أولها) تقابل السلب والايجاب ولا تعنى بالسلب والايجاب ههنا مانعني بهما في بادير منياس بعدهما فان الايجاب والسلب هنالك يخص بهما هو مثل قولك زيد فرس زيد ليس بفرس وههنا يعنى مع هذا الفرسية واللافرسية فالمراد به التقابل في القول بين الامر الانبائى والسلبى كان ذلك اثباته في نفسه أو اثباته لشيء أو سلبه في نفسه أو سلبه عن غيره ولا تعنى بتقابل الفرسية واللافرسية تقابلهم ما من حيث وجود الفرسية وعدمها في الوجود الخارجى فان ذلك من قسم العدم والملكية كما تختار ايراده ههنا بل تقابلهم في القول^(١) والضمير فقط (وثانيها) تقابل المتضايقين وقد سبق ذكره (وثالثها) تقابل الضدين وهما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد وبينهما غاية الخلاف وذلك مثل السواد والبياض والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنارية والمائية إن اكتفيت في الضدية بتعاقبهما على محل ما هيولى كان أو موضوعا وأما النور والظلمة والحركة والسكون والزوج والفرد والخير والشر والذكورة والانوثة فليست أضدادا حقيقية وإن عدت أضدادا في هذا الفن بحسب المشهور وذلك لان الظلمة والفردية والشر والانوثة كلها أعدا م لازوات وجودية فالفرد هو العدد الذى لم ينقسم بتساويين فموضوع الزوجية وهو العدد قد أخذ مع سلب الزوجية التى هى الانقسام بتساويين ووضع له اسم وجودى هو الفرد فأوهم أن الفردية معنى وجودى وليس كذلك وأما الظلمة فهى عدم النور لا غير وكذلك السكون هو عدم الحركة والشر عدم ما وليس هذا موضع تحقيقه فليست كل هذا وانما عدد المتقدمون هذه الأمور من الأضداد في هذا الفن بناء على المشهور فان الجمهور إما أن يعتقدوا أن هذه كلها أمور وجودية فاطلاق اسم الضدية عليها ظاهر وإن اعتقدوها أعدا ما فلا يتماشون من اطلاق اسم الضد عليها لان الضدين عندهم كل شيئ لا يجتمعان في موضوع من شأنهما التعاقب عليه ان لم يكن أحدهما لازما فليست ترك في هذا كل متقابلين هذا شأنهما كانا وجوديين أو أحدهما دون الآخر (ورابعها) تقابل العدم والملكية فنه مشهور ومنه حقيقى فأما المشهور من الملكية فليس مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التى تقوى على أن يكون لها بصر بل أن تكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة والمشهور من العدم هو ارتفاع هذا المعنى عن المادة المهيئة لقبوله في الوقت الذى من شأنها أن يكون لها مع ارتفاع هذا التهيؤ مثل العمى للبصر^(٢) والى ذلك لا سنان والصلع للشعر فان العمى ليس عدم البصر حسب فان الجرو الذى لم يفقه^(٣) عادى للبصر ولا يقال أعمى بل العمى عدم البصر في وقت امكانه وتهيؤ الموضوع له مع ارتفاع التهيؤ فلا يعود البصر البتة فالمملكة تستحيل الى العدم أما العدم فلا يستحيل الى المملكة

(١) في القول والضمير أراد من القول الصدق على الافراد فلا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر وبالضمير ضمير الرابطة في قولك هذا هو فرس أو هو لا فرس وهو المفيد للصدق والحمل فالفرس واللافرس يتقابلان في الضمير فلا يصدقان معاً على شيء واحد برابطة ذلك الضمير والحمل ههنا في المتقابلين كما ترى وقد يصح مع السلب أيضا كما نقول هذا فرس وليس هو بفرس أما التناقض الذى ذكره في الضدائى فهو خاص بالسلب الواقع على النسبة لا غير

(٢) ان لم يكن أحدهما لازما أما ان كان أحدهما لازما فلا يسميان ضدتين في اعتبار الجمهور لانه لا تعاقب بينهما وذلك كما هو والظلمة في الشمس مثلا

(٣) الدرد بانحرث ذهاب الاسنان

(٣) الذى لم يفقه ففتح الجر وكنع وفتح بالتشديد ففتح عينيه أول ما يفقه

وأما العدم الحقيقي فهو عدم كل معنى وجودي يكون ممكنا لشيء إما بحق جنسه أو نوعه أو شخصه قبل الوقت أو فيه أما الذي بحق جنسه فكالأثوة التي هي عدم الذكورة الممكنة لجنس الحيوان وكالفردية التي هي عدم الانقسام بتساويين الممكن لجنس العدد وأما الذي بحق النوع فعدم الحياة للمرأة الممكنة لنوع الانسان وأما الذي بحق الشخص فكالمرء وهو عدم في الوقت وانتشار الشعور به الثعلب وهو عدم في الوقت والعدم في الوقت منه ما يزول كهذا ومنه ما لا يزول كالعمى والسكون والظلمة والجهل والشر والفردية كلها أعدام حقيقية فهذه هي أقسام التقابل بحسب المشهور والحقيقة

والفرق بين هذه الأقسام بحسب الرأيين أن الإيجاب والسلب يفارق سائر المتقابلات بأنه في القول لا في الوجود وأحدهما صادق لا محالة والآخر كاذب سواء كان الموضوع موجودا أو معدوما وهذا في الإيجاب والسلب الذي هو اثبات شيء أو سلبه عنه وأما سائر المتقابلات فيجوز أن يكذبا جميعا إذا نقلنا إلى الحكم والقضية مثال ذلك في المضاف هو أن ينسب زيدا بالأبوة والبنوة إلى شخص كـ (١) زيد أبا فيقال زيد أبو خالد زيد ابن خالد فيكذبان جميعا وأما المتضادات التي لها أوساط إما مسماة باسماء حقيقية كالفاترين الحار والبارد وكالاشهب بين الأبيض والأسود أو مسماة بسلب الطرفين كقوانا لا عادل ولا جائر فان الموضوع عند وجود الواسطة يكذب عليه الطرفان وإن كان أحد الطرفين لازماله فعند عدم الموضوع أو تقدير عدمه يكذب عليه الطرفان وإن كان لا واسطة بين الضدين فأحدهما واجب لا محالة مادام الموضوع موجودا وأما إذا صار معدوما فيكذبان عليه وأما الملكة والعدم فيخص المشهورى منه كذبهما قبل حلول الوقت وإن وجد الموضوع فإن الجروالغير المفقع لا أعمى ولا بصير بحسب المشهور ويعم المشهورى والحقيقى جميعا كذبهما عند عدم الموضوع فإن الميت لا أعمى ولا بصير والعدم الحقيقي وإن كان أعم من المشهور فليس عدما مطلقا حتى يصدق إطلاقه عند عدم الموضوع بل هو عدم عن موضوع ممكن له الشيء المعدوم فلا بد من أن يكون مثل هذا الموضوع موجودا

وأما الفرق بين المتضايقين وسائر ذلك فإن كل واحد من المتضايقين مقول بالقياس إلى الآخر ملازم له وجودا وعدما (٢) وليس هذا الشيء غيره

وأما الفرق بين المتضادات وسائرهما فإن المتضادين قد يكون بينهما واسطة ينتقل إليها الطرفان وليس ذلك لغيرهما والفرق بينهما وبين العدم والملكية على وجه يعم المشهورى والحقيقى جميعا أن في المتضادين يجوز أن لا يوجد الطرفان بل الوسط وفي العدم الحقيقي لا بد من أحدهما وفي المشهورى أيضا لا بد من أحدهما في الوقت وأما الفرق الخاص بينهما وبين المشهورى هو أن في التضاد إما أن يكـ (٣) أحدهما ضروريا للموضوع وإما أن يكون أيهما كان جائزا لانتقال إلى الثاني كان بينهما واسطة أو لم يكن وفي المشهورى لا أحدهما ضروريا للموضوع ولا أيضا يصح الانتقال عن أيهما كان لأنه يجوز الانتقال

(١) كذا بأن يكون لا ابتداء ولا بالخالد

(٢) وليس هذا الشيء غيره أى ليست هذه الخاصة لغير من المتقابلات

(٣) إما أن يكون أحدهما ضروريا كالنور للشمس مثلا فإن لم يكن ضروريا كالحركة والحرارة للجسم جاز أن ينتقل الجسم من أحدهما إلى الآخر أى كان من الحركة إلى السكون ومن السكون إلى الحركة ومن الحرارة إلى البرودة أو للتطور وبالعكس أما في المشهور من الملكية والعدم فقد شرط في العدم الوقت الذي من شأن الملكية أن تكون فيه للموضوع ففما قبل هذا الوقت لا يقال عليه واحد منهما فليس أحدهما ضروريا له ثم أنه ينتقل من الملكية فقط إلى العدم دون العكس فليس يجوز الانتقال من أيهما كان

من الملكة الى العدم ولا يجوز من العدم الى الملكة واذا لم يكن بين الضدين واسطة وجب (١) حب
أحدهما للوضوع في كل وقت وأما في المشهورى فليس يجب أن يكون أحدهما في كل وقت وأما
الفرق الخاص بين التضاد وبين العدم والملكة الحقيقيين فهو أن الضدين ذاتان متعاقدتان على محل
واحد وليس لأحدهما نفس ارتفاع الثاني بل ذات تعقب ارتفاع الثاني أو توجب ارتفاع الثاني
ولكل واحد منهما علة وجودية غير الأخرى بالذات وأما في العدم والملكة فالعدم ليس ذاتا وجوديا
ولا يحتاج الى علة وجودية بل عدمه علة الملكة علة العدم والشئ الواحد يصير علة لهما جميعا بوجوده
وعدمه كالشمس اذا طلعت كانت علة لاشراق الجو وان غابت كانت علة لاظلامه وكما أن بين
الفرسية والافرسية والسواد والبياض والابوة والبنوة والعمى والبصر تقابلا كذلك بين الفرس
واللافرس والاب والابن والابيض والاسود والاعمى والبصير لكن التقابل الاول بالذات وهو
ما ليس فيه الموضوع واذا أخذ فيه الموضوع كان تقابلا بالقصد الثاني وعارضا بالذات

(الفصل الثاني وهو الثاني عشر)

(في المتقدم والمتأخر ومعا)

المتقدم يقال على خمسة أنحاء (الاول) المتقدم في الزمان وهو مشهور (والثاني) المتقدم بالطبع وهو
الذي لا يمكن أن يوجد الا آخر الا وهو موجود ويوجد هو وليس الا آخر موجود وذلك كتقدم الواحد
على الاثنين (والثالث) المتقدم في الشرف كما يقال ان أبا بكر قبل عمر أى لأفضلية لهما الا وهى له
وله ما ليس لهما (الرابع) المتقدم في المرتبة وهو ما كان أقرب من مبدأ محدود ثم المراتب منها طبيعية
كترتيب الانواع التي بعضها تحت بعض والاجناس التي بعضها فوق بعض ومنها وضعية كترتيب
الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب أو الى باب المسجد (٢) كذلك المتقدم في المرتبة قد يكون طبعا
كتقدم الجسم على الحيوان اذا ابتدأت من الجوهر وتقدم الحيوان عليه ان ابتدأت من الانسان
وقد يكون وضعيا كتقدم الصف القريب من المحراب ان جعلت المحراب هو المبدأ وتقدم القريب من
الباب ان جعلت الباب هو المبدأ (والخامس) المتقدم بالعلية وذلك كتقدم وجود حركة يد زيد على
وجود حركة القلم وان كانا معا في الزمان ولكن حركة اليد غير مستفادة من حركة القلم وحركة القلم
مستفادة من حركة اليد والعقل يقضى بأن اليد لما تحركت تحرك القلم ولا يستحيز أن يقال لما تحركت
القلم تحركت اليد واذا تع (٣) قل حال المتقدم في جميع هذه الانحاء كان المتقدم هو الذي لا يوجد للمتأخر
المعنى الاعتبارية التقدم والتأخر الا وقد وجد للتقدم واذا عرفت أقسام المتقدم فاعتبرها بنفسك في
التأخر وفي معا

(المقالة الثانية)

في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان

- (١) وحب أحدهما مخ كالحركة والسكون للجسم فله لا واسطة بينهما ويجب أحدهما له في كل وقت أما
الحركة ل أن يفترق عنه لا يحس به البصر ولا العمى وليس أحدهما واجبا في كل وقت
- (٢) سندا المتقدم مخ أى كما أن ذلك التقسيم حاصل في المراتب فهو حاصل أيضا في المتقدم بحسبها
- (٣) أى اذا تعلقت حال المتقدم بالمعاني السابقة عرفت ان المعنى الذي اعتبر فيه التقدم والتأخر كالوجود في العلية مثلا
لا يكون للتأخر الذي هو العلوي حتى يكون قد حصل للتقدم الذي هو العلة

(الفصل الأول)

في بيان أصناف ما يفيد التصور

وقبل ذلك نشير إشارة خفيفة إلى معنى القول فالقول هو اللفظ المركب وقد عرفت أنه وتركيب اللفظ على أنحاء وما يهمنها في غرضنا هو تركيب التقييد وهو أن يتقيد بعضه ببعض بحيث يمكن أن يقع بين أجزائه لفظة «الذي هو» مثل قولنا الحيوان الناطق المائت أي الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ومثل هذا المركب يسمى المقيّد ويفيد التصور لا محالة وإذا عرفت هذا فاعلم أن القول أي المفيد للتصور منه ما يسمى حدا ومنه ما يسمى رسماً ومنه ما هو شارح لمعنى الاسم من حيث اللغة فقط والخطب فيه يسير فإن الطالب يقنع بتبديل لفظ بلفظ أعرف عنده منه كتبديل الإنسان بالبشر واليـث بالأسد أما الحد والرسم فيجب الاعتناء ببيانهما إذ هما مقصودا هذه المقالة

وكل واحد منهما ينقسم إلى التام والناقص والحد التام هو القول الدال على ماهية الشيء فيعلم من هذا أن اللفظ المفرد لا يكون حداً إذ القول هو المركب وكذلك يعلم أن ما لا تركيب في حقيقة وماهية فلا حد له والدلالة على الماهية بحسب استعمالنا هي دلالة المطابقة والتضمن لدلالة الالتزام فإذا ركب قول دال على الشيء دلالة الالتزام فلا يكون حداً مثل تحديدنا الإنسان بأنه ضحالك مشاء على رجلين بادي البشرة بل يجب أن تكون دلالة الحد إحدى الدالتين المعبرتين وانما تكون كذلك إذا كان الحد مركباً من مقومات الشيء فإن كانت المقومات أجناساً وفصولاً فالحد مركب من الجنس والفصل وإن لم تكن أجناساً وفصولاً كان الحد مركباً من مجموعها كيف كانت وقد أوجب أفضل المتأخرين في التسيّيات أن الحد مركب من الجنس والفصل لا محالة فإن كان هذا مصيراً منه إلى أنه لا يكون تركيباً من مقومات سوى الأجناس والفصول فليس كذلك فإن الشيء قد يتركب مع عارض له يكون كل واحد منهما مقوماً بالنسبة إلى المركب وليس جنساً له ولا فصلاً كالجسم الأبيض إذا أخذ من حيث هو جسم أبيض فإن الجسم الأبيض مقومان له وليس واحداً منهما ما جنساً له ولا فصلاً وكذلك الأفتس مركب من الأنف والتعقير والعدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة وليس تركباً من الأجناس والفصول والعفة وإن لم تكن محمولة على العدالة ولا التعقير على الأفتس ففي المثال الأول الجزآن محمولان حتى لا يقول قائل كلامنا في تركب المحمولات وليست العفة وأخواتها محمولة على العدالة هذا وإن كان ما ذكره من تخصيصها منه لاسم الحد بما يكون مركباً من الجنس والفصل فهو يتناقض عموم قوله أن الحد هو القول الدال على الماهية لأن مقتضى هذا أن كل دال على ماهية الشيء مشتمل على مقوماته فهو حدّ كان مركباً من الجنس والفصل أو لم يكن فإذا الواجب في الحد دلالة على الماهية وتألفه من المقومات كلها كانت أجناساً وفصولاً أو لم تكن

وهذا الفصل في ظاهره مناقض لما قدمناه فإنا حصرنا الذاتيات في الأجناس والفصول والأنواع فادعاء ذاتي ليس بشيء من هذه الثلاثة يتناقض ذلك الحصر ولكن ذلك الكلام انما كان في أمور مركبة من معان عامة وخاصة يحصل منها شيء متحد في الوجود ولا يكون لذلك العام قوام إلا بهذا الخاص حتى لو لم يقترن به هذا الخاص لم يتصور حصوله بالفعل فيكون العام بالنسبة إلى ذلك المركب جنساً له والخاص فصلاً وكل تركيب ليس على هذا النحو فليس فيه جنس ولا فصل وإن كانت أجزاء التركيب بالنسبة إليه مقومات له ولا شك أن الجسم الأبيض لو لم يقترن به الأبيض كان متحصلاً

الوجود دون الأبيض فليس نسبة الأبيض اليه نسبة التقويم وتحصيل الوجود بل نسبة عارض بعد تقويمه ولو حققنا هذا التحقيق في الابتداء وقسمنا الماهيات إلى بسيطة ومركبة والمركبة إلى ما يتقوم به من اجزائه بالآخر فتقسم منها طبيعة واحدة في الوجود وإلى ما ليس كذلك بل لبعض أجزائه قوام في نفسه بالفعل وإن لم يقترن به الآخر لتشوش دركه على المبتدى ولعل أفضل المتأخرين استمرهنا أيضا على ما يليق بفهم الشادين والتحقيق (١) في ما ذكرناه

ثم هذا التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتفق بل لابد فيه من هيئة وترتيب فإن معنى الحد في الذهن مثال مطابق للحدود في الوجود فكما أن الحدود لا يوجد إلا بتأليف مخصوص لأجزائه كالسرير لا يكفي في وجوده جمع الخشب وتركيبه كيف كان بل لابد أن يكون مع ترتيب وهيئة مخصوصة وكذلك كل ماهية مركبة انما تتركب وتحصل بأن يقترن المعنى الخاص وهو الفصل بالمعنى المشترك فيه فيقومه ويقيد به مخصصا في الوجود إن كانت مقوماته (٢) أجناسا وفصولا وأن يلحق المعنى العارض بما هو موضوع طبعه فحصل من ذلك جملة متقومة بالموضوع والعارض فكذلك الحد يستدعي تركيبا لمقومات الشيء مخصوصا محاذيا لتركيبتها في الوجود

أما ما (٣) يس في مقوماته جنس ولا فصل مثل الجسم الأبيض فتركيبه المحاذي للوجود هو أن يوضع من أجزائه ما هو الموضوع بالطبع كالجسم ويعترف بمقوماته ثم يخص ويقيّد بلحوق الأبيض معترفا بمقوماته فاذا فعل ذلك فقد أعطى حده الحقيقي وأما مقوماته أجناس وفصول فتأليف حده هو أن يوضع جنسه القريب ويقيّد بجميع فصوله كم كانت ولا يقتصر على ذكر بعضها فاذا فعل ذلك فقد وقفت الدلالة على كمال الماهية لأن الجنس القريب يتضمن الدلالة على جميع الذاتيات المشتركة فاذا عد بعد ذلك الفصول بأسرها التي هي الذاتيات الخاصة فقد استوفيت الدلالة على الماهية بجميع ذاتياتها المشتركة والخاصة ولا يتصور أن يكون ذاتي الاشتراك أو خاصا وإذا استوفيت الذاتيات بأسرها تمت الماهية ثم إن لم يكن للجنس القريب اسم موضوع مطابق له أو رد حده بدل اسمه ثم قرن به فصول هذا النوع المحدود أولا وهذا كما نقول في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة فأخذنا حد جنسه القريب وهو الجسم ذو النفس لم يكن له اسم وقرن به فصول الحيوان الخاصة به وهو الحساس المتحرك بالإرادة أما إن كان له اسم يطابقه فأتى بحده بدله عدا أو سهوالم يستعظم ضيعه بسبب هذا التطويل بعد درعايته واجب الحد من حصر جميع الذاتيات وترتيبها وقد اعتقد بعضهم أن هذا

(١) قوله والتحقيق ما ذكرناه من المعروف أن أسسها ومن سبقه من أهل المطلق كالإيراعون دائما في تقرير قواعد المطلق أمهات من المعارف الحقيقية ودرك الحقائق المتقوية وعندهم أن الماهيات الحقيقية المركبة في الخارج لا تتلوه من عام متحركة القال وخص مقوم له وهو الصور النوعية أما ماهية ليس لها عام يدخل في أجزائها وهي مركبة فلم يعرف عندهم أما ما ذكره المصنف من الجسم الأبيض فهو من المركبات الاعتبارية والماهيات الاعتبارية لا اعتبار لها في بطرطاب العلوم الحقيقية والعدالة لم تخرج عن اسمها كيف من الكيفيات تتركب في وجوده الخارجي من عدة أمور تدخل فيه كإسم الجسم ذو الحركة وقدر الإرادة في تركيب الحيوان ثم يتخرج منها أصول تحمل عليه فيمكن أن يقال العدالة كيم وحق اسم لا فقه وأحوالها وزعم أن هذا الفرق بين « جامع لثلاثة » وبين « متحرك بالإرادة » حساس لا دليل عليه في هذا ما حمل الشيخ على حصر حوا الحد في الجنس والفصل لا يخصار أجزاء الماهيات فيهما (٢) إن كانت مقوماته أجناسا مرتبط بقوله أن يقترن المعنى الخاص الخ وقوله وأن يلحق معطوف على أن يقترن بالموضوع طبعه والجسم مثلا والواحد المعنى العارض هو الأبيض مثلا

(٣) أما ما سراج في بيان كيف يتركب الحد محاذيا لتركيبة في الوجود

لا يكون حداً لأن من شرط الحد عنده ألا يجاز فانه قول وجيز من أمره كذا وكذا (١) ليس في هذا من الزلل ما يخرج به عن كونه حداً مع أن الوجيز أمر إضافي غير محدود بمحدوم فرب شئ هو وجيز بالاضافة الى شئ طويل بالاضافة الى غيره والامور الاضافية لا يجوز استعمالها في تعريف ما ليس باضافي والحد ليس من قبيل المضافات فيس (٢) و غ في تحديده استعمال اللفظ الاضافي

و يعرف بمذ كراه أن الشئ الواحد لا يكون له إلا حد واحد لان ذاتيات الشئ اذا وحب ايرادها كلها في الحد الحقيقي إما صريحاً وإما ضمنياً فلا يبقى للحد الثاني من الذاتيات شئ يورده فيه بل ربما يكون ذلك تبديلاً لا لفظاً هذا الحد مجرد افتاتها ولا يكفي في الحد التام الحقيقي أن يذكرا الجنس الأعلى أو الاوسط مقيسداً بالفصل المختص بالنوع المحدود فان هذا يخل ببعض الذاتيات من غير أن يكون مدلولاً عليها إلى حدى الداليتين المعبرتين فان الجنس الأعلى أو الاوسط لا يدل على ما هو تحته بل دلالة بالمطابقة على مجموع أجزائه من حيث هي مجموعته وبالتضمن على واحد واحد من أجزائه المشتركة والخاصة المساوية لذلك الجنس ودلالة الفصل على ما يتصل به الجنس الأعلى أو الاوسط دلالة التزام لا اعتبار لها وهذا كما تقول في حد الان أن انه جسم نامق أو جوهر ناطق فان الجسم لا دلالة له إلا على جوهر يمكن فرض الابعاد الثلاثة المتقطعة على زوايا قوائم فيه والناطق دلالة على شئ ذي نطق ليس يدري من حيث المفهوم أنه حيوان أم لا انه يدري ذات بالنظر في الوجود فان مالا نطق لا يوجد الا حيواناً لأن اللفظ بالوضع يدل على كونه حيواناً والذاتيات التي بين الجسم والناطق كذا النفس والمغذى والنامي والمولد والحساس والمتحرك بالارادة تضيع في البين لعدم الدلالة عليها فتعرف بهم زنا أن قول من قال ان الحد الحقيقي يراد للتمييز ليس بشئ اذ لو كان الغرض التمييز لاذى دون تحت ذات الشئ كما هو لكان قوله الانسان جوهر ناطق حداً انه مميز لانسان بذاتياته سماسراه وهذا انكار من يظن ان حد تصور الشئ وتحققه كما هو ثم يكفي بالتمييز أمام من لا يطلب منه انه التمييز لا انكار عايه في اثاره لا يتركه ما هو الاولى من طاب تصور ذات الشئ فان التمييز يحصل تبعاً لهذا الغرض فتعرف حقيقة الشئ مع تميزه أولى من معرفة تميزه دون حقيقة تميزه وأما الحد المنقوص فهو الذي لا يستوفي جميع ذاتيات الشئ ولا يكون مساوياً له في المعنى بل في اللفظ فيحصول منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات كما هو بجميع ذاتياته وذلك كما ما سببه في حد الان انه جوهر ناطق أو جسم نامق (واعلم) أن كون الحد الأعلى الماهية مفيداً للتصور لذات انما هو بالقياس الى من يعلم وجود الشئ أمام من لا يعلم ذلك فهو في حقه دال على معنى الاسم شارح لمفهومه فاد حصل له العلم بوجوده صار هذا القول بعينه في حقه دال على الماهية بحسب ذات شئ وأما التصور الذي حكمه في أول الكتاب بتقدمه على التصديق فهو تصور بحسب معنى الاسم لا بحسب الذات أما لتصور بحسب الذات فهو بداهة علم بوجود الشئ والتصديق به فلا بد ان يقال أن يقول اذا كان اسماً لا يفيد التصور لا بعد العلم بالوجود والتصديق به والتصدق به لا يمكن الا بعد التصور فالحد لا يفيد التصور الا بعد التصور وهو دور وذلك لان التصور الذي يفتقر اليه التصديق هو تصور معنى

(١) وليس في هذا من الزلل الخ أي ليس في كراه الحد من كونه حداً وان حاليه لا يحار

(٢) فيسوع الخ مرتب على المتق وهو أنه من اصنافه وهو من شئ ولا يسوع الخ حيث انه ليس من المضافات

(٣) وهذا انكار أي ان قوته اذ تعرف هذا الخ ياتي على قويم اكتفى في الحد تعريفاً بغيره دالاً ان الحد لا يقصد به تصورات الشئ وقته فله وان ذهب الى أن الحد انما يراد منه التمييز فله ثم اكتفى بالجنس الأعلى والاوسط والفصل القريب وآثره في طريقه ولا يسكره اثاره على غيره لان جهة اصرية خلاف قول

الاسم والمراد به فان من لا يفهم المراد بلفظ الحد لا يمكنه الحكم بوجوده أو عدمه أما التصور بحسب
الذات فلا يشترط تقدمه على التصديق بل هو بعده كما بينا ثم التصور السابق على التصديق ليس من
شرطه أن يكون بحيث لو علم وجود الشيء كان هو بعينه تصورا لحقيقة الذات وما هيته بتصور ذاتياته بل
ربما كان تصورا له من جهة عارض من عوارضه أو لازم أو من جهة بعض الذاتيات دون بعض أو
تصورا على خلاف ما هو عليه وأكثر تصورات الجمهور فيما يبنون عليه الاحكام التصديقية ليس تصورا
لحقيقة الذات كما هي مثل ما يتصورون من معنى الروح والسماء والعقل والهيولى والطبيعة وغير ذلك
وأما الرسم فهو قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه بجلتها بالاجماع والفاضل
منه ما وضع فيه أولا الجنس القريب للشيء ثم قيد بخواصه كلها كقولنا في حد الانسان انه حيوان فماله
مستعد للعلم مشاء على قدميه عريض الاظفار يادى البشرية وإذا لم يوضع فيه الجنس واقتصر على اللوازم
والعوارض التي يخصه مجموعها كان رسما ناقصا ثم يلزم فيها جميعا أن تكون هذه اللوازم بينة للشيء
فتعرف الشيء على سبيل انتقال الذهن منها اليه كن يقول في رسم المثلث انه الشكل الذي له ثلاث زوايا فقط
لا كمن يقول انه الشكل الذي زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان هذا ليس بينا إلا للمهندس فهو رسم
بالنسبة اليه لا على الاطلاق في حق الكل أما غير المهندس من لا يعرفه فهو في حقه خاص^(٢) مركبة
لرسم اذ ليس بمعرف وأقل درجات الرسم التعريف * وههنا دقيقة وهي أن الرسم الذي لم يوضع فيه
الجنس القريب اذا كان مؤلفا من خواص بينة ينتقل الذهن منها الى معرفة الشيء اعتد بكونه رسما فاذا
اقتصر على خاصة واحدة وانتقل الذهن منها الى الشيء بسبب كونها بينة له ينبغي أن يكون رسما لان
المقصود من الرسم هو التعريف بانتقال الذهن من لازمه الى ملزومه وقد حصل هذا المقصود من لازم
واحد فليسقط اعتبار كونه قولاً بل المفرد أيضاً رسم اذا قام مقام المؤلف في التعريف واذا جعلنا هذا
رسماً فليجعل مجرد الفصل أيضاً حداً طالبا للتمييز بالذاتيات وان لم يكن حداً حقيقياً مساوياً للحدود في
المعنى والعموم فان التمييز حاصل به حسب حصوله بمؤلف منه ومن غيره وان لم يكن واقياً بجميع ذاتياته
مع أن انتقال الذهن الى الشيء المحدود من الفصل أسرع فانه أبين للشيء من اللوازم الغير الذاتية ولا يلزم
من هذا أن يجعل اللفظ المفرد الموضوع بالمطابقة للمحدود حداً بسبب كونه دالاً على ماهيته لان الحد
للبيان فلا بد فيه من مجهول ومعالم ولا يكون المجهول عين المعالم فماهية الانسان مثلاً ان كانت
مجهولة من حيث هي مجمله فكيف تكون هي بعينها معلومة من ذلك الوجه حتى تعلم نفسها بنفسها اللهم
الا أن تكون الماهية معلومة والمراد باللفظ ملتبساً حينئذ يعرف بلفظ مرادف له أو بلغة أخرى
(واعلم) أن تعريف الماهيات التي لا حدود لها أي الحدود المركبة من المقومات لفقدانها الاجراء الذاتية
انما هو بلوارسها واذا كانت لوازمها بينة ينتقل الذهن منها الى فهم الذات كان ذلك في حقها تعريفاً
قائماً مقام الحد وان لم يكن حداً لانه تعريف الشيء بتوسط حال من أحواله فكان كتعريف الشيء
المركب بتوسط مقوماته وه^(٣) اذا إنما كان حداً لانه يعرف حقيقة الشيء كما هو والبسيط ان كان
واحداً لا كثرة فيه وعرف بتوسط شيء فقد عرف كما هو فلا ينبغي أن يتقاصر هذا التعريف عن
تعريف الحد أي تعريفه بتوسط ألفاظ موضوعه لمقوماته لانه لا افتراق بينهما في توصيل الذهن
الى حاد الشيء وان لم تكن اللوازم بينة فلا يحلو إما أن يقصد بالقول المركب من لوازمه قصد الذات أو

(١) الحد أي اللفظ الذي سمي له لبيان معناه وهو اللفظ الدال على المحدود كالانسان مثلاً

(٢) مركبة أي مركبة الى قيمة العلم لزمها لوسط وكما هم مع الوسط مركب لزم الشيء فيمكن أن يعلم

كأن بعد العلم بالشيء ولا يكون معرفته (٣) وهذا أي تعريف المركب بتوسط مقوماته إنما كان حداً الخ

(٤) أي تعريفه الخ هذا تفسير لتعريف الحد

قصدنا (١) وكونه ذات تلك اللوازم فان كان المقصود معرفة الذات لم يكن هذا التعريف الذي هو
بلازم غير بين ولا ناقل للذهن الى تلك الحقيقة التي هي للذات رسما وان كان المقصود من ذكر هذا
اللازم تعريف كون هذا الشيء بحيث يلزم عنه هذا اللازم فيكون بالقياس الى هذا المقصود كالحد
وجميع القوى الفعالة والمنفصلة اذا عرفت بأفعالها على هذا الوجه أي قصد نحو كونها ذات تلك
الأفعال كان ذلك كالحذائها لانها بسيطة ولا كونها غير ذلك الذي يعرض لتعريفها

(الفصل الثاني)

في التحرز عن وجوه من الخطأ تقع في الحد والرسم

اعلم أن القانون الذي أعطيناه في الحد الحقيقي من جمع الذاتيات بأسرها وترتيبها يصعب جدا
اذ لا يعثر على جميع الذاتيات دائما في كل شيء فربما كان الشيء فصول عدة فاذا وجد بعضها وحصل
التمييز وقع الظن في الاكثر بأن لا فصل غيره وكذلك الوقوف على الجنس القريب صعب جدا فربما
يؤخذ البعيد على اعتقاد أنه قريب وربما اشتبهت اللوازم البينة للشيء بذاتياته فتؤخذ بدل الذاتيات
ويركب الحد منها والذهن لا يتنبه للفرق بين الذاتي واللازم البين في جميع الاشياء اذ هي متقاربة جدا
في بيانها للشيء وامتناع فهم الشيء دون فهمها ولصعوبة هذا الأمر اوردنا أمثلة من الحدود والرسم
التي وقع فيها الخطأ ليتدرب الطبع بمعرفتها ويتحرز عن أمثالها

فمنه ما هو في الحد إما في جانب الجنس أو في جانب الفصل أو مشترك بينهما فالشترك بينهما يشارك الحد
فيه الرسم أما ما هو في الجنس فن ذلك أن يؤخذ شيء من اللوازم كالواحد والموجود مكان الاجناس أو
كالعرض في حدود الانواع الواقعة تحت المقولات التسع فان العرض ليس جنسا لها كما علمت بل
لازم ومنه أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كقولهم إن العشق إفراط المحبة والافراط فصل له
وجنسه المحبة فقد وضع الفصل مكان الجنس والجنس مكان الفصل ومن ذلك أن يؤخذ جنس بدل
جنس كالمملكة بدل القوة والقوة بدل المملكة أما أخذ القوة بدل المملكة فكقولهم العفيف هو الذي
يقوى على اجتناب الذات الشهوانية والفاجر يقوى أيضا ولا يفعل وأما أخذ المملكة بدل القوة

(١) نحو كونه ذات تلك اللوازم أي الذات التي تعرض لها تلك اللوازم وحاصل ما قاله أن البسائط لا يمكن أن يكون
لها حد بالمعنى السابق وهو المركب من مقومات الشيء البسيط لا مقوم له ولكن البسائط تعرف أيضا كما أن المركبات
تعرف فيكون تعريف البسائط بالرسم وهو التعريف باللوازم وتقوم الرسوم لها مقام الحدود للمركبات اذا كانت
اللوازم بينة فان اللوازم البينة ما لا تحتاج الى وسط فهي لازمة عن الذات فتمثلها للذهن على وجه أشبه بتمثيل الحد
للهية المركبة أما ان لم تكن بينة بان كانت محتاجة الى وسط فقد علمت أن ما ليس بينا لا يصح أن يكون معرفا للروم
كمساواة زوايا المثلث لمثلثين فلو قصدنا اللوازم الغير البينة شرح الحقيقة وتعريفها لم يكن ذلك رسما لها كما عرفت
أما اذا قصدنا كمال اللوازم الغير البينة تمييز الشيء بكونه بحيث يلزم منه هذا اللوازم أي ما حاله أن تعرض له هذه
العوارض أي تعريفه بأنه هو الشيء الذي تعرض له تلك العوارض كان التعريف بتلك اللوازم الغير البينة رسما يقوم مقام
الحد أيضا لان كون الذات هي الذات التي تعرض لها العوارض أمر أعرف من الذات نفسها اذ لم يطر فيه الا الى
كونها هي معروض العارض وهذا أمر قد يعرف بالمشاهدة أو بغيرها مع أن العارض غير بين اللزوم كتعريفك النفس
الباطنة في الانسان بأنها قوة التي هي مناط اتصافه بالحكمة فان عروض الحكمة للانسان لقوة فيه تزيد من مجرد
الحيوانية أمر معلوم لكل من ميز بين الانسان وغيره لكن كون ذلك لازما من لوازم النفس الباطنة يحتاج الى بيان طويل
عريض ولذلك قال ان تعريف القوى الفعالة مثلا بأفعالها هو من هذا القبيل لانها لا كون لها يعرف الا كونها بحيث
تصدر عنها هذه الأفعال وهو الكون الذي يعرض لها عند تعريفها أي توصف به بقصد التعريف

فكقولهم القادر على الظلم هو الذي من شأنه وطباعه النزوع الى انتزاع ما ليس له من يدعيه ما وهذا ملكة
الظلم لا القدرة على الظلم فان القادر على الظلم قد يكون عادلا وليس في طبعه نازعا الى انتزاع ما ليس له من
يدعيه ومن ذلك أخذهم النوع مكان الجنس كقولهم في حد الشرية ظلم الناس والظلم نوع من الشر
ومن ذلك أخذهم الموضوع مكان الجنس كقولهم ان السرير خشب يجلس عليه والخشب موضوع
للسريية لا الجنس والسريية عارضة عليه ومن ذلك أخذهم ما كان وليس الا ت موجودا مكان
الجنس كقولهم في حد الرماد انه خشب محترق وليس الرماد خشبا بل كان خشبا واذ ذلك لم يكن
رمادا فحين هو رماد لم يبق كونه خشبا وحين كان خشبا لم يصير بعد رمادا ومن ذلك أخذهم
الجزء مكان الجنس كقولهم ان العشرة خمسة وخمسة وكقولهم في حد الحيوان انه جسم ذو نفس
والجسم جزء من الحيوان لا الجنس وقد أورد هذا المثال في كتبهم وكأنه يناقض ما قدمناه من أن الجسم
جنس للحيوان ويجب ان يعلم أن لاتناقض أصلا فان الجسم يمكن أن يؤخذ باعتبار لا يكون به الاجزا
فقط واذ ذلك لا يكون محولا على الحيوان لان الجزء لا يكون محمولا على الكل ويمكن أن يؤخذ
باعتبار جنسا محمولا على ما تحته أما اعتبار كونه جزءا فهو أن يجعل معناه أنه جوهر مركب من هيولى
وصورة ذوا بعد ثلاثة بشرط أن لا يدخل في مفهومه غير هذا فان وجد مع غير هذا مثل كونه نباتيا
أو حيوانيا أو مجاديا فهو زائد على هذا المفهوم وبهذا الاعتبار هو جزء ليس محمولا اذ ليس الحيوان
هذا القدر فحسب وأما اعتبار كونه جنسا فهو أن لا يجعل مفهومه مقصورا على هذا القدر فحسب
بل يجوز أن يكون هذا الجوهر المركب من الهيولى والصورة أى تلك الانواع كان لا بأن تكون مقترنة
به اقتران الخارج عن المفهوم بل اقتران جواز الدخول في المفهوم وعلى الجملة هو أن يؤخذ هذا المعنى
مطلقا غير مشروط بشرط الاقتصار عليه أو وجوب الزيادة فيه ولا شك أن الجسم جنس بهذا المعنى
للحيوان اذ هو أحد الانواع التي يجوز دخولها في مفهوم ذلك الجسم وذلك الجسم على اطلاقه دون
شرط الاقتصار على كونه جوهر ذا أبعاد ثلاثة محمول عليه فانا اعتبر الجسم على هذا الوجه كان
جنسا ووجب ايراده في حد الحيوان أما على الوجه الآخر فهو جزء ولا يجوز ادخاله في الحد ولا حله
عليه أصلا لان الجزء لا يحمل على الكل

وأما الخطأ في الفصل فهو أن تأخذ اللوازم مكان الذاتيات وأن تأخذ الجنس مكان الفصل وان
تحسب الانفعالات فصولا والانتفاءات (٢) حالات اذا اشتدت بطل الشيء والفصول اذا اشتدت ثبت الشيء
وأما المشترك بين الجنس والفصل والحد والرسم فأمران (أحدهما) أن لاتستعمل الالفاظ المجازية
المستعارة والغريبة الوحشية والمشتبهة كقولهم ان الف (٣) هم موافقة وان النفس عدد محرك لذاته وان
الهيولى أم حاضنة (والثاني) أن يعترف الشيء بما هو أعرف منه فان عرف بنفسه أو بما هو مثله في الخفاء
أو أخفى منه أو بما لا يعرف الا بهذا المعرف كان خطأ أما تعريفه بنفسه فكقولهم في حد الحركة انها

(١) أخذهم الجزء الخ المراد منه الجزء المادى في الوجود الخارجى

(٢) والانفعالات اذا اشتدت الخ ير يد أن يقول مع أنه يوجد فرق بين الفصول والانفعالات لان الانفعال تأثر
اذا اشتد أدى الى فساد جوهر المتأثر بالمفعول أما الفصول فانها مقومات للجوهر وكلما قوى المقوم بالكسر قوى المقوم
بالفتح واطلاق الاستدلال على الفصول ضرب من التسامح

(٣) الفهم موافقة مثال الاشتباه وما بعده مثال الغريب والثالث مثال الاستعار والفهم ليس موافقة تماثل هو موافقة
ما في الذهن للواقع فتعريفه بالموافقة تعريف بلفظ مشبهة لا يدري ما يراى منه ولفظ العدد وان لم يكن غريبا في نفسه
لكنه بوصف كونه محركا لذاته غريب لا يعرف

نقطة وفي حد الانسان لانه الحيوان البشري والبشر والانسان مترادفان وأما المساوي في المعرفة فكقولهم في حد الزوج لانه العدد الذي يزيد على الفرد بواحد والفرد ليس أعرف من الزوج ومن ذلك أخذ أحد المتضايقين في حد الآخر فلن كل واحد منهما في الجهل والمعرفة به مثل الآخر وقد ظن بعضهم أنه لما كان العلم بهما مجازاً أخذ كل واحد منهما في حد الآخر وهذا خطأ فاحش لان العلم بهما جميعاً اذا كان معاً فلو كان أحدهما مجهولاً كان الآخر مجهولاً أيضاً فكيف يعرف الآخر به ومن شرط ما يعرف به الشيء أن يكون معه ما قبله واذا علم أحدهما صار الآخر معلوماً معه فلا حاجة به الى أن يعلم بصاحبه

لكن على هذا شك وهو أن المضاف لما هيته معقولة بالقياس الى غيره وليس له وجود غير ذلك بخلافه اذا كان بياناً لحقيقته فيجب أن يؤخذ فيه قياسه الى الآخر والالم يكن بياناً لحقيقته وحله أن المضاف اليه ليس جزءاً من حقيقة المضاف فيلزم أخذه في حده بل هو لازم له اذ يلزم من كونه ذاتاً مضافاً وجود مضاف اليه بازائه معه لا سابقاً عليه ولو كان جزءاً من حقيقة المضاف لزم تقدمه عليه بالذات وانقطعت الرابطة المعينة بينهما بل المتضايقان متقدمان بذاتيهما ووجوديهما الغير المتضايقين على معنى الاضافة بينهما ما تقدم المعروضات على عوارضها فان الاضافة انما تعقل بين شيئين فلا بد من تقدمهما أولاً بالذات على الاضافة لتعقل بينهما ما الاضافة ثم اذا اتصلت بينهما الاضافة التي هي قياس ما يوجهها الى الغير كان حصول هذا مضافاً والآخر مضافاً اليه معاً من غير تقدم وتأخر فاذن في تحديد المتضايقين ضرب من التلطف والخيالة وهو أن يؤخذ الذاتان مجردتين لا من حيث هما مضافان ويدل على السبب الجامع بينهما ما فاذا فرغ من آخر البيان حصل العلم بهما جميعاً معاً مثل أن تقول الجار هو ساكن دار أحد حدودها بعينه حد دار الآخر الذي يقال لهذا بالقياس اليه لانه جار من حيث هو ما كذلك وكذلك الآخر هو انسان أحد والديه هو بعينه والد الذي يقال لهذا بالقياس اليه لانه أخ والاب حيوان يولد من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك

وأما ما هو أخفى فكقولهم ان النار جسم شبيه بالنفس (١) والنفس أخفى من النار وأما ما هو معترف بهذا الشيء الذي يراد تعريفه فكقولهم في حد الشمس انها كوكب يطلع نهاراً والنهار لا يمكن أن يحد الا بالشمس لانه زمان طلوع الشمس وكقولهم في حد الكمية انها القابلة للمساواة واللامساواة وفي حد الكيفية انها القابلة للمساوية وغير المشابهة والمساواة تعترف بانها اتفاق في الكمية والمساوية بانها اتفاق في الكيفية فهذا وما أشبهه من أنواع الخطأ فيجتنب في الحدود ويصعب جداً اجتنابه ولذلك نرى المحققين فاترى الهمم عن اعطاء الامور حدودها الحقيقية بل قانعين بالرسوم في أكثر المواضع وقد بقي من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشرع بعد في البرهان آخرنا هذا البحث الى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان أيضاً ان شاء الله تعالى فهذه ما نريد ابراده في التأليف المفيد للتصور وتنقل الى التأليف التصديقي يعون الله وحسن توفيقه انه هو المعين والموفق

(المقالة الثالثة)

في التأليفات الموصلة الى التصديقي وتقسم الى خمسة فنون

(١) النفس بسكون الفاء وجهه مشابهة النار لها كون الجوهر وظهر الاثر ولكن النفس في حقيقتهما أخفى من النار

(الفن الاول)

﴿ في التأليف الاول الواقع للأفراد وهو الملقب ببادير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول ﴾

أما المقدمة فهي أن الأشياء وجوداً في الأعيان ووجوداً في الأذهان وهو ادراك الأشياء إما بالحوس أو بالخيال أو بالوهم أو بالعقل على ما يعرف تفاصيل المدركات في العلوم ووجوداً في اللفظ ووجوداً في الكتابة فالوجود الذهني ويسمى الاثر النفساني هو مثال مطابق للوجود العيني دال عليه واللفظ دال على ما في الذهن وما في الذهن يسمى معنى بالنسبة الى اللفظ كما أن الأعيان في أنفسها أيضاً تسمى معاني بالنسبة الى الذهن لانها هي المقاصد لما في النفس والكتابة دالة على اللفظ ولذلك حوذي بأجزائها وتركيبها أجزاء اللفظ وتركيبه وقد كان الى انشاء دالة على ما في النفس دون توسط اللفظ سبيل فكان يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة مثلاً الحركة كتابة والسكون أخرى والسماء والارض وغيرهما من الأعيان صوراً لكل بحسبه لكنه لو أجرى الامر على ذلك لكان الانسان ممنواً بان يحفظ الدلائل على ما في النفس ألفاظاً ويحفظها رقوماً أيضاً فخفت المؤنة في ذلك بان قصد الى الحروف الاولى القليلة العدد فوضع لها اشكال يكون حفظها مغنياً عن حفظ رقم رقمهم دال على شيء وإذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليفها لفظاً فصارت الكتابة بهم هذا السبب دالة على الألفاظ أولاً لكن ما في النفس من الآثار يبدل بذاته على الامور لا بوضع واضح فلا يختلف الدال ولا المدلول عليه ودلالة اللفظ على الاثر النفساني دلالة وضعية حصت بالاتفاق والتواطؤ لوواطؤاً على غيرها لئلا يمتنعها وتختلف باختلاف الامم والعصاير وان كان مدلولها غير مختلف ودلالة الكتابة على الألفاظ أيضاً وضعية والدال والمدلول فيها جميعاً يختلفان فالأعيان والتصورات لا تختلف والألفاظ والكتابة تختلف

(الفصل الاول)

﴿ في الاسم والكلمة والأداة ﴾

قد بنا أن الغرض من المنطق معرفة الأقوال الشارحة والحجج وكل واحد منهما مأمول لكن الحجة أكثر تأليفاً فان تركيب الحد والرسم من المفردات والحجة لا تتركب أولاً من المفردات بل يقع تركيب المفردات أولاً في أمور هي قضايا ثم تركيب من هذه القضايا أنواع الحجج والنظر فيما منه التأليف قبل النظر في المؤلف فلا جرم وجب تقديم النظر في القضايا وأصنافها على القياس والنظر فيها محجوج الى تعترف هذه المفردات الثلاثة وهي الاسم والكلمة والأداة

فالاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى كزيد وعيسى وقائم وكاتب وقد يشكك على هذا بلفظة أمس والمقدم ولفظة الزمان فان هذه كلها أسماء ومع ذلك دالة على الزمان فنقول في حل هذا الشك إن قول القائل يدل على زمان المعنى أولاً يدل يقتضي أن يكون المعنى متحلاً في نفسه دون الزمان ويكون الزمان أمراً مقارناً لذلك المعنى لا هو نفسه ولا داخل في حده وفي أمس وغد والزمان نفس المعنى هو الزمان لأن الزمان خارج عن نفس المعنى لاحاق به والمقدم دال على معنى جزؤه الزمان وجزء الشيء لا يكون مقارناً للمعنى الشيء بل يقارن جزؤه الآخر فيحصل مجموعهما معنى الشيء كاملاً فليس للمقدم إذن دلالة على زمان خارج عن معناه والدلالة المنفية هي دلالة الاسم على زمان خارج عن نفس معناه اذ قلنا يدل على معنى من غير دلالة على زمان ذلك المعنى

والاسم منه محصل ومنه غير محصل فالمحصل مثل زيد وبكر والانسان والخجر وغير المحصل مثل لا انسان ولا بصير ولا عادل وليس بالحقيقة اسماء فانه ليس بمفرد والاسم مفرد بل هذا مركب من حرف سلب واسم محصل جعل مجموعهما دالا على خلاف معنى المحصل الذي هو جزؤه ولكن تركيبه ليس عن اللفاظ مستقلة في الدلالة بنفسها فان حرف السلب أداة لا تدل الا مقرونة بشئ آخر واللفظة لا وان كانت للسلب فلا تدخل ههنا للسلب وليس فيها ايجاب ولا سلب بل تصلح أن توجب وتسلب وأن توضع للايجاب والسلب كما سنبينه من بعد

ومن الاسم ما هو قائم ومنه ما هو مصرف فالقائم ما لم يتغير عن بنائه الاصل للحوق لاحق من الاعراب وغيره والمصرف ما يتغير عن بنائه الاصل باقتران حركة به أو اعراب يصير مانعا عن اقتران بعض ما كان يقترب به لولاء مثل قولنا زيد فان ضمة الدال اللاحقة به غيرته عن وضعه الاصل ومنعت لحوق الباء أو في أو على أو عاملا آخر به لولاء الجاز لحوقه اذ لا يمكن أن تقول زيد ولا في زيد ولا على زيد ولا أن تقول رأيت زيد والمصرف أيضا ليس بمفردا حقيقيا اذ يسمع ههنا مجموع جزأين أحدهما الاسم والاخر ما يلحقه من الحركة والاعراب وهذه الحركة ليست بغير اللفظ فحسب بل وللمعنى أيضا فلولم يتغير المعنى ما تغاير حكم ما يقارنه جوازا وامتناعا ولا نعتي يتغير المعنى تبديله بمعنى آخر فان معنى الاسم باق لكن انضمت اليه زيادة معنى أفادت هذه الحركة لاس (٢) كمنقلال لها دون اقتراخا بمعنى اسم من الاسماء القائمة

وأما الكلمة فهي لفظ مفرد يدل على موجود لموضوع غير معين في زمان من الازمنة الثلاثة مثل ضرب فانه يدل على ضرب منسوب الى ضارب غير معين في زمان ماض والكلمة يسميها النحويون نعلا وليس كل ما يسمونه فعلا هي كلمة عند المنطقيين فان تشي وأمشي ومشت كلها أفعال وليست كلها كلمات لان الكلمة ما لا يوجد لها جزء دال والنساء في تشي تدل على المخاطب والهمزة في أمشي تدل على المتكلم وقد قيل ان يمشي أيضا حاله كذلك لان الياء منه تدل على موضوع غائب غير معين وص (٣) نحو أفضل المتأخرين الى أن يمشي على الخصوص يشبه اللفظ المفرد في أن لا صدق فيه ولا كذب دون تشي وأمشي غير قويم لان دلالة الياء على الموضوع الغير المعين ليس على سبيل تجويز الاسناد الى أي ماش كان بل على ماش متعين عند القائل غير مصرح به ولا معين بدلالة اللفظ فالامر موقوف في التصديق به والنكاذيب على التصريح والتعيين واذا اعترف بكونه دالا على ماش متعين عند القائل فقد اعترف له بجزء دال فكيف يكون مفردا أو شبيهه ولا تنحرم دلالة الياء بسبب انتفاء التصريح والتعيين فلم يشترط في دلالة اللفاظ كونها دالة على التعيين فاذن هو مركب وان لم يدخله الصدق والكذب فان الصدق والكذب خاصية بعض المركبات لا كلها وان كان مركبا فلا يكون كلمة مع أن هذا ما صادف في نفس الامر ان كان المنسوب اليه المشي ماشيا أو كاذب ان لم يكن ماشيا والسماع متوقف في التصديق

(١) ما تغير حكم ما يقارنه الخ أي لو لم يتغير معنى اللفظ ما تغير حكم ما يقارن اللفظ من الحروف وغيرهما من العوامل جوازا وامتناعا فان ضمة زيد منعت كل عامل لتغير الضم وجوزت عامل الضم ولا ريب أن المعنى في زيد المبتدأ أو الفاعل مثلا يختلف عنه في زيد المفعول وما يشبهه أما معنى اللفظ من حيث هو فهو سماء لا يتغير صمته ولا غيره فاذن قد أضابت الضمة معنى على أصل معنى النطق فيكون مركبا

(٢) لا استقلال لها الخ أي ان هذه الزيادات التي أفادت هذه الحركة ليست معنى مستقلة بل هي تابعة لمعنى لا بد في تعقل من اقتراخه بمعنى من معاني الاسم لو كان فاء أو هي ذوات التسميات مثلا

(٣) صغو بكسر الصاد وفتحها وكونها من الميم أي ميمه

والتكذيب إلى التصريح والبيان لكن التصديق بالقول غير صدقه في نفسه
 وإذا تحقق هذا فعل لغة العرب مخلوع عن الكلمات المستقبلية فإنها بأسرها مركبة لا بسيطة لكن
 المنطوق لا نظره في لغة دون لغة بل يكفيه أن يعلم أنه من الممكن وجود لفظة دالة على معنى وزمانه
 المستقبل لادلالة الجزء منها على جزء من أجزاء هذا المعنى فتكون مفردة
 والكلمة منها محصلة وغير محصلة ومصرفة وقائمة أما المحصلة فكقولنا قام وقعد وغير المحصلة
 كقولنا لا قام ولا صبح ويشبه أن يكون حرف لا لم يرتبط بصبح ارتباط اتحاد ليدل على معنى واحد كما
 كان في الاسم الشير المحصل بل هو أسلبه معنى الصفة عن موضوعها فليس اذن في لغة العرب كلمة
 غير محصلة وكذلك الكلمة القائمة مفقودة في لسان العرب فإنها الدالة على الزمان الحاضر وليس في
 لسانهم كلمة مفردة الحاضر بل ربما يستعملون كلمة المستقبل بمعنى الحال كقولهم زيد عشي أي في
 الحال وربما استعاروا له الماضي كقولهم ان زيدا صبح اذا أتاه البرق في الحال وأما المصرفة فهي الدالة
 على أحد الزمانين الذين عن جنبي الحاضر كقولهم ضرب للماضي ويضرب للمستقبل
 وأما الاداة التي اللفظة المفردة التي لا تدل وحدها على معنى يتمثل بل على نسبة بين معنيين لا تعقل الا
 مقرونة بالامور التي هي نسب بينهما مثل من وفي وعلى ولا ولذلك اذا قيل خرجت من لم يكن اللفظ دالا
 دلالة المطلوبة ما لم يقل من اذارا وما أشبهه
 وهو اعلم أن من الاسماء والكلم ما يستعمل تارة استعمل المفردات التامة الدلالة ويستعمل أخرى
 استعمال المفردات الناقصة مثل هو وموجود وكان ووجد وصار فانك تقول زيد موجود
 أو كان وتعني بذلك الاخبار عن وجوده في ذاته أو كونه في ذاته فيكون تام الدلالة وتقول زيد موجود
 قائما أو كان في الدار أو صار متحركا وتجعلها تابعا لما بعده لو وقعت عليه لم يكن في نفسه تام الدلالة المرادة به
 وهذه هي الكلمات الوجودية والاسماء التي تربط بين معنيين وهي كالادوات ومن قبيلها في أن لادلالة لها
 بذاتها دون ما تقرن بها

(الفصل الثاني)

في القول وأقسامه

القول هو المركب من جزأين أحدهما على معان هي أجزاء معنى الجملة وقد سبق تعريف
 الجزء الثاني من جزأيه على شيء واحد جزؤه فإذا كان المركب ما تدل أجزاؤه جميعا فبقي
 بين الجزأين مركب ثم هو الذي يدل بعض أجزائه دون بعض لكن القسمة وان افترضت وجود
 هذا القسم عندنا في الوجود لفظ يدل جزؤه على جزء من معنى الجملة ولادلالة الباقي أصلا
 لأن معنى مجموع جزئيه زيادة على معنى جزء فالدال على تلك الزيادة هو الجزء الباقي لا الجملة
 ثم من التراكيب التي هي ما هو ناقصها أما تام الدلالة فهو الذي كل جزء منه يدل بانه مراده على
 معنى يستلزم كقولنا زيد كاتب ودعي الشاة وباب الدار والناقص الدلالة هو الذي لا تتم
 دلالة أحد جزئيه بغير الآخر كقولنا لا انسان وفي الدار وزيد كان اذا أردت كونه على
 صفة تامة كونه انسانا كونه كمالا كونه في ذلك أن تقول كان مريضا فوقف على كان دون ذكر
 المريض لأن كونه لا تتم دلالة الجملة هذه ما لم تعقبها بتلك الصفة
 والافعال تدل على سبيل تقييد بعضها ببعض كما في الحدود والرسوم وقد ذكرناه وقد تتركب

على أنحاء أخرى وذلك لان الحاجة الى القول هي دلالة الخطاب على ما في نفس المخاطب والدلالة إما أن تراد لذاتها أو لشيء آخر يتوقع أن يكون من جهة الخطاب والتي تراد لذاتها هي الأخ (١) بار لما على وجهه أو محترقا عنه الى صبغة التي والتعجب وغير ذلك مما هو في قوة الاخبار فانك اذا قلت لبتك تأتي استشعر من هذا أفك عريدي لاتبانه والتي تراد لشيء يتوقع كونه من الخطاب فاما أن يكون ذلك أيضا دلالة أوفه لا غير الدلالة فان أريدت الدلالة فتكون المخاطبة استفهاما وان أريد عمل من الاعمال غير الدلالة فهو من المساوي التماس ومن الاعلى أمر ونهي ومن الادون دعاء ومسئلة والنافع في العلوم من هذه التركيبات بعد التركيب الموجه والتصور هو التركيب الخبري الذي يقل لقائله انه صادق أو كاذب بالذات أي قوله مطابق الامر في ذاته وحكمك بصدق قوله أي مطابقة للامر هو التصديق

وهذا التركيب الخبري النافع في اكتساب التصديق يسمى قولاً جازماً وقضية وأصنافه ثلاثة الخلي والشرطي المتصل والشرطي المنفصل أما الخلي فكقوله الانسان حيوان والشرطي المتصل مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والمنفصل مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وانما صارت الاصناف ثلاثة لان الحكم إما أن يكون بنسبة مفرد أو ما هو في قوة المفرد الى مثله بأنه هو أو ليس هو وبالجملة الحكم بأن معنى محمول على معنى أوليس محمول عليه ومعنى قولنا ما هو في قوة المفرد أي المركب الذي لم يعتبر من حيث هو مركب بل من حيث يمكن أن يقوم مقامه لفظ مفرد مثل قولنا الحيوان الناطق المائت ينتقل من مكان الى مكان بقل قدم ووضع أخرى فان الانسان يقوم مقام الحيوان الناطق المائت ويمشي مقام الباقي وهذا هو القسم الخلي وإما أن يكون الحكم بنسبة مؤلف تأليف القضايا الى مثله ولكن قد قرن بكل واحد منهما ما يخرج عن كونه قضية ويربطه بالآخر فيجعلهما قضية واحدة وهذه النسبة إما نسبة المتابعة وال لزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكمت بلزوم وجود النهار لاطلوع الشمس وهذا هو الشرطي المتصل أو تكون النسبة نسبة العناد والمباينة كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وهو الشرطي المنفصل وفي كل واحد من المتصل والمنفصل قضيتان أما في المتصل فقولنا الشمس طالعة والنهار موجود وفي المنفصل قولنا العدد زوج والعقد فرد ولكن اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجهما عن كونها قضية وهما بالان تكون جزء قضية متقاضيا اتصال الاخرى بهما تمام معناها في الصدق والكذب ودليل خروجها عن كونها قضية زوال الصدق والكذب عنها أما في المتصل فلفظة إن قد اقترنت باحدى القضيتين والفاء بالانخرى وفي المنفصل لفظة إما وإما فقوله ان كانت الشمس طالعة ليس فيه صدق ولا كذب فليس قضية وكذلك قولك مفردا فالنهار موجود اذا بقيت الفاء على دلالتها ولم تلغ لم يكن صادقا ولا كاذبا بل الصدق والكذب فيه من حيث صارا قضية واحدة تلزم احدهما الاخرى أو تعاندها

ويعم الاصناف الثلاثة أن فيها حكما بنسبة معنى الى معنى إما بايجاب واثبات أو سلب ونفي ولكن

(١) دلالة المخاطب بفتح الطاء على ما في نفس المخاطب بكسرها أي ايهام المخاطب ما في نفس المتكلم مما يقصده بالتركيب

(٢) الاخبار بكسر الهمزة أي ما يدل عليه وهي الاخبار بفتحها جمع خبر

(٣) ومن الادون أراد منه الادون وهو الادنى والاحط منزلة واستعمال أقل من الادون ليس بقياس لانه لا فعل له ولكن جاء هذا الاستعمال على لسانهم قليلا

خاصية الايجاب في الجملي هو الحكم بوجود شئ شئ على معنى أن المنسوب اليه يقال له هو ما جعل منسوباً والسلب هو الحكم بلا وجود شئ شئ والايجاب في المتصل هو الحكم بلزوم احدى القضيتين للآخرى اذا فرضت الاولى منهما المقرون بها حرف الشرط وتسمى المقدم لزمتها الثانية المقرون بها حرف الجزاء وتسمى التالى والسلب هو رفع هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والايجاب في المنفصل هو الحكم بمباينة احدى القضيتين للآخرى والسلب فيه رفع هذه المباينة مثل قولك ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما منقسماً على اثنين وليس في المنفصل مقدّم وتال بالطبع بل بالوضع فان كل واحدة من القضيتين يمكن أن تجعل مقدّما والاتصال بجمله أما في المتصل فلا يجب إمكان جعل كل واحدة منهما مقدّما لان المقدّم ربما كان أخص من التالى فيلزم من وضعه وضع التالى الاعم ولا يلزم من وضع التالى الاعم وضع المقدّم الاخص بل لو كانا متساويين متساويين لكان يلزم كل واحد منهما من وضع الآخر والقضية التي حكمها الايجاب تسمى موجبة والتي حكمها السلب تسمى سالبة فهذه هي أقسام القضايا لكن أولها الجملية لان تركيب المفردات يقع أولاً اليها ثم عنها تتركب الشرطيات والاول من جملة الجملي هو الموجب لانه مؤلف من موضوع ومحمول على نسبة وجوديهما وأما السالب فمؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة ولا يتحقق رفع الشئ في الذهن دون وجوده في الذهن فكل عدم لا يتحقق في الذهن ولا يتحدّد الا بالوجود أى بان يؤخذ^(١) الوجود جزءاً من حدّ العدم والوجود يتحقق دون العدم فالايجاب اذن مستغن عن السلب أما السلب فعارض على الايجاب فكان الايجاب أولاً بالنسبة اليه ولا نعني بقولنا عارض على الايجاب أن الايجاب موجود مع السلب بل نعني به أن السلب داخل على تأليف لولا حرف السلب لكان ايجاباً لأن الايجاب اجتمع مع السلب في قضية أو اجتمع الوجود والعدم في ذوات الامور

(الفصل الثالث)

﴿ في القضايا النخصوة والمحصورة والمهملة من الجمليات ﴾

وبعد أن عرفنا القضايا الثلاث فريد أن نؤخر الكلام في الشرطيات الى حين الفراغ من بيان أحكام الجمليات والقياسات المؤلفة عنها

كل قضية جملية فموضوعها إما جزئي وإما كلي والقضية الجزئية الموضوع تسمى مخصوصة وأما

(١) المتلازمان المتساويان كالطق والاستعداد للنظر فتقول ان كان هذا ناطقاً كان مستعداً للنظر وهو فرض العلة ليحصل المعلول أو تقول كلما كان هذا مستعداً للنظر كان ناطقاً وهو فرض المعلول ليثبت العلة المتساوية وهكذا وجود النهار وطلع الشمس ومن هذا ترى أن ليس وضع كل على أنه مقدم أو تال على وجه واحد من المعنى فيكون تقدم المقدم وتأخر التالى طبيعياً على كل حال في المتصل أما في المنفصل فتقدم كل وتأخر الآخر لا يغير شيئاً من وجه الاتصال فلا يكون بينهما ترتيب طبيعي

(٢) بأن يؤخذ الوجود جزءاً من حدّ العدم لا يريد بأحده جزءاً من حدّ العدم أن يكون الوجود مقوماً للعدم في ماهيته اذ العدم لا ماهية له وانما يريد أنه لا يمكن فهم العدم حتى يضاف الى وجود فيكون الوجود محدد المفهوم به بمعنى أنه يكون المعقول منه في الذهن ويحدد ما يكون له من صورته فيه ويميزها ان كانت له صورة وحقيقة ما يمكن تصوره من العدم هو تصور الموجود عارياً عن أمر كان يفرض مروضه له أو كونه فيه أو نسبته اليه فتصور عدم البياض هو تصور الجسم بلون آخر ليس البياض وتصور عدم ابن زيد هو تصور زيد على حالته هذه لا ينسب اليه ابن وهكذا فإسمي أعدا ما هو في الحقيقة ناحية من صور الوجودات

الكلية الموضوع فلا تخالو إما أن يبين فيها كمية ما عليه الحكم أو لم يبين فإن لم يبين سميت مهملة وإن بين فلا تخالو إما أن يكون الحكم على كله وتسمى محصورة كلية أو على بعضه وتسمى محصورة جزئية فالقضايا الجزئية هي هذه الأربعة مخصوصة ومهملة ومحصورة كلية ومحصورة جزئية وحال الحكم في عمومته وخصوصه يسمى كمية القضية وحاله في الإيجاب والسلب يسمى كيفية القضية وفي كل واحدة من هذه القضايا إيجاب وسلب فالخصوصة الموجبة مثل قولنا زيد كاتب والسالبة مثل قولنا زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة مثل قولنا الإنسان كاتب والسالبة مثل قولنا الإنسان ليس بكاتب والكمية الموجبة مثل قولنا كل إنسان كاتب والسالبة مثل قولنا ليس أواحد من الناس بكاتب أو لا شيء من الناس بكاتب والجزئية الموجبة مثل قولنا بعض الناس كاتب والسالبة مثل قولنا ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كل الناس بكاتب

واللفظ المبين لكمية الحكم يسمى سوراً وحاصراً وهو كل وبعض ولا شيء ولا واحد ولا بعض ولا كل وقد ينطق أن الألف واللام تقتضي التعميم في لغة العرب فإن كان كذلك فلا مهملة في لغة العرب مع أنه ليس كذلك على الطرد فإنه وإن استعمل للعموم في بعض المواضع فقد يدل به على تعيين الطبيعة أيضاً فتستعمل لفظة الإنسان ويعني بها الإنسان من حيث هو إنسان والإنسان من حيث هو إنسان ليس بعلم والالما كان الشخص إنساناً وليس بخاص أيضاً والالما كان في العقل إنسان كلي عام لجميع جزئياته بل هو في نفسه أمر وراء العموم والخصوص يلحقه العموم تارة والخصوص أخرى ولو كان يقتضي العموم لا محالة لكان قولك الإنسان بمنزلة قولك كل إنسان حتى يصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر وليس كذلك إذ يصدق أن تقول الإنسان نوع ولا يصدق قولك كل إنسان نوع فاذن هو المهمل والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلية وجزئية فإن أخذت كلية صدق الحكم جزئياً لا محالة فإن الحكم إذا صدق كلياً صدق جزئياً وإن أخذت جزئية فالحكم الجزئي صادق أيضاً ففي الحالين جميعاً يصدق الحكم جزئياً مع إمكان صدقه كلياً فإن الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلي فربما كان صادقا فحكم المهل اذن حكم الجزئي

وههنا زوائد من ألفاظ وهيئات خاصة تلحق القضايا فتفيد أحكاماً خاصة في الحصر واختصاص المحمول بالموضوع ومساواته إياه من بطلان الفظة إنما فيقال إنما يكون الإنسان ناطقاً وإنما يكون بعض الناس كاتباً فتفيد زيادة في المعنى وهي اختصاص النطق بالإنسان والكاتب ببعضه ولولاها لم يكن مجرد الحمل والوضع مفيداً هذه الزيادة فإن مجرد الحمل لا يقتضي الوجود المحمول للموضوع فحسب أما مساواته له أو كونه أعم أو أخص فيستفاد من قرينة أخرى وليس شيء من هذه الأحوال الثلاثة واجباً في الحمل المجرد فإن بعض المحولات قد يكون مساوياً مثل قولك الإنسان ناطق وبعضها أعم

(١) فاذن هو مهمل الصمير في هو يعود إلى الحكم على الإنسان المعروف بالألف واللام وليس على قولك الإنسان نوع فإن هذه القضية ليست من المهملات إذ ليس الحكم فيها على الإنسان من حيث هو بل من حيث هو كلي يقال على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ومثل هذه القضية ليست من المهملات لأن الحكم في المهمل يرد دائماً على الأفراد كلاً أو بعضاً ولذلك قال المصنف والمهمل قد حكم فيه على الطبيعة التي تصلح الخ وقوله هذا صريح في أنه لم يذهب مذهب القائلين أن هذا النوع من القضايا كالإنسان نوع والحيوان جنس معدود من المهملات وإن لم يصرح له باسم وقد سماه المتأخرون قضايا طبيعية ولم يعتبر المصنف وكنيز غيره في تقسيم القضايا لأنه لا يستعمل في العلوم وإنما أتى المصنف بقضية الإنسان نوع هنا ليشبث أن ليس الحكم على ما اقترن بالألف واللام كإياداً إنما لم يقصد أمراً آخر وراء ذلك

مثل قولك الانسان حيوان وبعضها أخص مثل قولك الانسان كاتب وكذلك قد تقول الانسان هو الضحالة بزيادة الالف واللام في جانب المحمول فيبدل في لغة العرب على أن المحمول مساو للموضوع وتقول في السلب ليس انما يكون الانسان حيوانا أو ليس الانسان هو الحيوان فيبدل على سلب الدلالة الاولى في الايجابين من الاختصاص والمساواة وتقول أيضا ليس الانسان الا الناطق ويفيد أحد أهمين إما أنه ليس معنى الانسان الامعنى الناطق وليس تقتضى الانسانية معنى آخر أو أنه ليس يوجد انسان غير ناطق بل كل انسان ناطق وقد تقرر زوائد بالشرطيات فتقتضى زيادة معنى لولاها لم يكن آخرناها الى الفن المفرد فيها

(الفصل الرابع)

في الاجزاء التي هي قوام القضايا الخلية من حيث هي قضايا وفي العدول والتحصيل

القضية الخلية انما تتم بأمور ثلاثة الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما فانك اذا قلت الانسان حيوان علفت علاقة ونسبة بين الانسان والحيوان لولاها لما كان الانسان موضوعا والحيوان محمولا وتلك النسبة تستحق لفظا دالا عليها ولكن ربما اقتصر على لفظ الموضوع والمحمول تعويلا على فهم الذهن تلك العلاقة بلى لو كان المحمول كلمة أو لفظا مشتقا لم يحوج الى افراد لفظ العلاقة لان الكلمة تتعلق بذاتها بالموضوع لانها تدل على معنى موجود لموضوع فالدلالة على الموضوع مضمنة للكلمة وكذلك الاسم المشتق مثل الضارب والابيض يدل على البياض والضرب لموضوع له لكن الفرق بينه وبين الكلمة أن الكلمة تدل مع ما تشارك الاسم المشتق في الدلالة عليه ^(١) الى زمان معين والاسم المشتق عادم لهذه الدلالة والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل هو والكلمات الوجودية

والقضية التي صرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية مثل قولك زيد هو كاتب أو يوجد كاتب والتي لم يصرح فيها بهذه اللفظة تسمى ثنائية والقضية الثلاثية انما تكون سالبة اذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها وسلبها مثل قولك زيد ليس هو كاتب وتسمى سالبة بسيطة أما اذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة وذلك مثل قولك زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيرا لان هو ربطت ما بعدها بالموضوع وصيرت حرف السلب جزأ من المحمول فصار «ليس» أو «لا» مع ما بعدها شيئا واحدا محمولا على الموضوع بالايجاب والاثبات ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة واذا وقع مثل هذا الاسم المتحد بحرف السلب الذي يسمى غير محصل في جانب الموضوع سميت القضية أيضا معدولة لكن مطلق العدول لا يفهم الا في جانب المحمول

والقضية المعدولة قد تكون موجبة كما ذكرناه وقد تكون سالبة وهو أن يكون حرف السلب في القضية داخلا على الرابطة مثل قولك زيد ليس هو غير بصير والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أما في الثلاثية فن وجهين (أحدهما) من جهة الصيغة وهو أن حرف السلب داخل على الرابطة في السالبة ومدخول عليه في الموجبة المعدولة وأما من جهة المعنى فهو أن موضوع

(١) وقد تقرر زوائد بالشرطيات الخ الذي يأتي للصنف هو د ك ر ص ي غ في الشرطيات لازوائد وربما أراد من الزوائد ما زاد على ما تقدم وان لم تكن زوائد على أجزاء القضية

(٢) على زمان معين متعلق بتبدل أى أن الكلمة تدل على الزمان المعين مع معنى المصدر الثابت لموضوع الذي تشترك في الدلالة عليه مع الاسم المشتق

الموجبة المعدولة لابد من أن يكون موجودا لان حكمها الاثبات فان «هو» اذا كان قبل حرف السلب يقتضى ثبوت ما بعده للوضوع سواء كان ما بعده قابلا للثبوت أى وجوديا أو لم يكن قابلا للثبوت أى امر اعد ميا سلبيا فلسنا فى اعتبار صدق القضية وكذبها بل فى اعتبار مقتضى القضية اذا تأخر حرف السلب عن الرابطة ولا محالة أن مقتضاها اثبات ما بعدها وإيجابه للوضوع ولا يتصور اثبات شئ إلا آخر الا اذا كان ذلك الآخر ثابتا إما فى نفس الامر أى الوجود الخارجى أو فى الوهم بان يحكم الذهن عليه بوجوده هذا المحمول له لا فى الذهن فقط بل على أنه اذا وجد وجد له هذا المحمول فان لم يكن للشئ وجودا فى الذهن فمحال أن يحكم عليه بثبوت شئ له لا فى الذهن بل فى نفس الامر وليس هو موجودا فى نفس الامر وانما أوجبنا أن يكون الموضوع فى الموجبة المعدولة موجودا لالأن قولنا غير بصير لا يقع الاعلى الموجود بل لان الايجاب نفسه يقتضى ذلك سواء كان غير بصير يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع الاعلى الموجود وربما يقبل فى الظاهر الايجاب المعدول على ما هو محال الوجود لمطابقة ذلك الايجاب السلب مثل ما يقال العنقاء هو غير موجود أو الخلد (١) معدوم والتحقيق ما ذكرناه

وأما السلب فيصح عن كل موجود ومعدوم اذ ما ليس موجودا فيصح سلب جميع الاشياء عنه فيصح أن تقول شريك الله ليس هو بصيرا لانه اذا لم يكن فلا يكون بصيرا ولا سميعا ولا شيا من الاشياء ولا يصح أن تقول شريك الله هو غير بصير لان هذا حكم بايجاب الغير بصير به شريك الله وما هو محال الوجود لا يتصور اثبات امر له وان كان عدما

وأما الثنائية فلا فرق فيها بين السالبة والمعدولة من جهة اللفظ لان حرف السلب مقرون فيهما جميعا بالمحمول لكن يفترقان من وجهين (أحدهما) النية فان نوى جعل حرف السلب جزأ من المحمول وثبت (٢) ما لشي واحد وهو الموضوع كان عدولا وان لم ينو ذلك بل نوى أن يرفع به ما هو المحمول كان سلبا (والآخر) عرف الاستعمال فان لفظة «غير» لا تستعمل فى العادة الا بمعنى العدول و«ليس» لا تستعمل الا للسلب

وقد حاول قوم أن يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة فى قوة العدمية والعدمية عندهم هى التى محمولها أخس المتقابلين سواء كان عدما كالعمى والظلمة أو ضدا كالجور وفى التحقيق هى التى تدل على عدم امر من شأنه أن يكون موجودا للشئ أو لنوعه أو بجنسه القريب أو البعيد وهـ (٣) اذ اصطلاح لغوى والتحقيق ما ذكرناه

على أن المعدولة فى استعمال المنطقيين أعم من العدمية على الرايين جميعا وذلك لان كل معنى بسيط محصل فاما أن يكون له ضد أو لا يكون فان كان له ضد فاما أن يكون بينهما متوسط أو لا يكون فاذا فرضنا موضوعا موجودا فاما أن يوجد فيه هذا المعنى البسيط المحصل أو ضده أو واسطتهما ان كانت أو يكون

(١) أو الخلاء معدوم جعله من أمثلة الايجاب المعدول لان معدوم فى معنى غير موجود لما سبق ان العدم لا يحصل فى الذهن الا مضافا للوجود ويجرى مجرى ما ذكره المصنف من الامثلة قولهم اجتماع النقيضين وارتفاعهما محال ونحو ذلك من العبارات التى يقع فيها التسامح باقامة الايجاب مقام السلب والحق ان العدم والاستحالة ليسا بشئ ثبت لشي وانما هما يصوران الساب فى قضية سالبة صادقة وهى لاشئ من الخلاء بوجود أو أن أحد النقيضين لا يجتمع مع النقيض الآخر أو لا يرتفع مع ارتفاعه بالضرورة

(٢) واثباتهما لشي واحد أى اثبات حرف السلب والمحمول أى اثبات المعنى المعبر عنه بمجموعهما

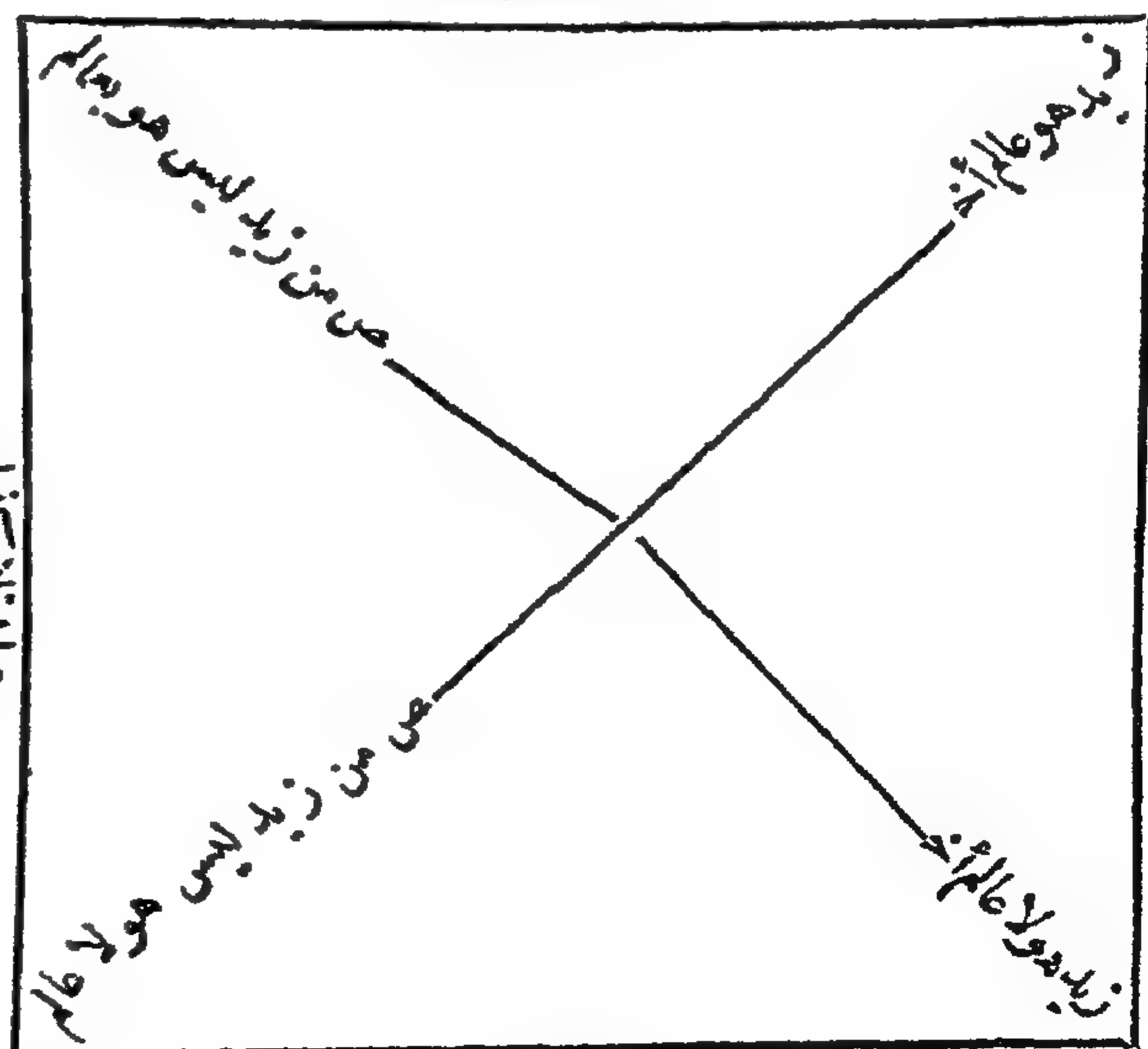
(٣) وهذا اصطلاح لغوى أى استعمال العدمية فيما كان محمولها أخس المتقابلين والتحقيق عند المناطقة ما ذكره

جميع ذلك بالقوة مثل الجور والذى لم يفتح فان العبي والبصر كليم ما فيه بالقوة أولا يكون قابلا لشي من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل مثل النفس لا تقبل البياض ولا السواد ولا الوسائط بينهما لا بالقوة ولا بالفعل ولنمثل ذلك المعنى بالعدل فاذا قلنا الموضوع موجود هو غير عادل صدق هذا الحكم اذا كان جائرا أو متوسطا بين الجور والعدل أو كلاهما فيه بالقوة كالصبي أولا بالقوة ولا بالفعل كالجور وانما يكذب اذا كان الموضوع معدوما أو كان موجودا ولكنه عادل والعدمية هي التي محمولها أخس المتقابلين وهو قولنا زيد جائر فلا يصدق الا عند الجور فهي أخس من قولنا غير عادل

وأما على الرأي الثاني فالعدل أعم منها أيضا لانا نستعمل المعدول عند عدم ما ليس من شأن جنس من أجناس الموضوع قبوله وذلك أنا نقول الجوهر غير موجود في موضوع أو الجوهر هو لا عرض وليس للجوهر جنس فضلا عن أن يكون لا يقبل العرض ولكن السالبة البسيطة وهي قولنا زيد ليس بعادل أعم من الموجبة المعدولة لانها أعنى السالبة تصدق فيما تصدق فيه المعدولة وعند كون الموضوع معدوما أيضا والمعدولة لا تصدق فيه وقد جرت العادة بان يفترض في هذا الموضوع ألواح فتثبت عليه الموجبة البسيطة وبازائها السالبة البسيطة وتحت الموجبة السالبة المعدولة وبازائها الموجبة المعدولة وتحت السالبة المعدولة السالبة العدمية وبازائها الموجبة العدمية ويعتبر عموم كل واحدة في الصدق والكذب وخصوصها بالنسبة الى وجود المحمول وضده والواسطة بينهما وكونها بالقوة فيه ولا بالقوة وفيما اذا كان الموضوع معدوما أو موجودا وبما ليس بينهما وبين أخواتها في هذه الاحوال ويبين أن ما كان أخص صدق من غيره فهو أعم كذبا منه وما كان أعم صدق من آخر فهو أخص كذبا منه وأن ما كان أعم صدق من غيره فنقيضه أخص صدق من نقيض ذلك الآخر وأنه اذا صدق الاخص صدق الاعم واذا صدق الاعم فلا يجب أن يصدق الاخص لكن لما لم يبين بعد حال النقيض لما رأينا أن تأخيرها أولى لم تثبت هذه الألواح فن أراد الوقوف عليها فليطالعها من كتب

(١) يفرض ألواح الخ يريد منها جداول تذكر فيها القضايا ونسبة بعضها الى بعض وقد راجعت من كتب أفضل المتأخرين «ابن سينا» منطق النجاة ومنطق الاشارات فلم أجدهما ألواحا وقد يوجد في كتب بعض المتأخرين لوح يحتوي على شيء من هذا وهو

متناقضتان



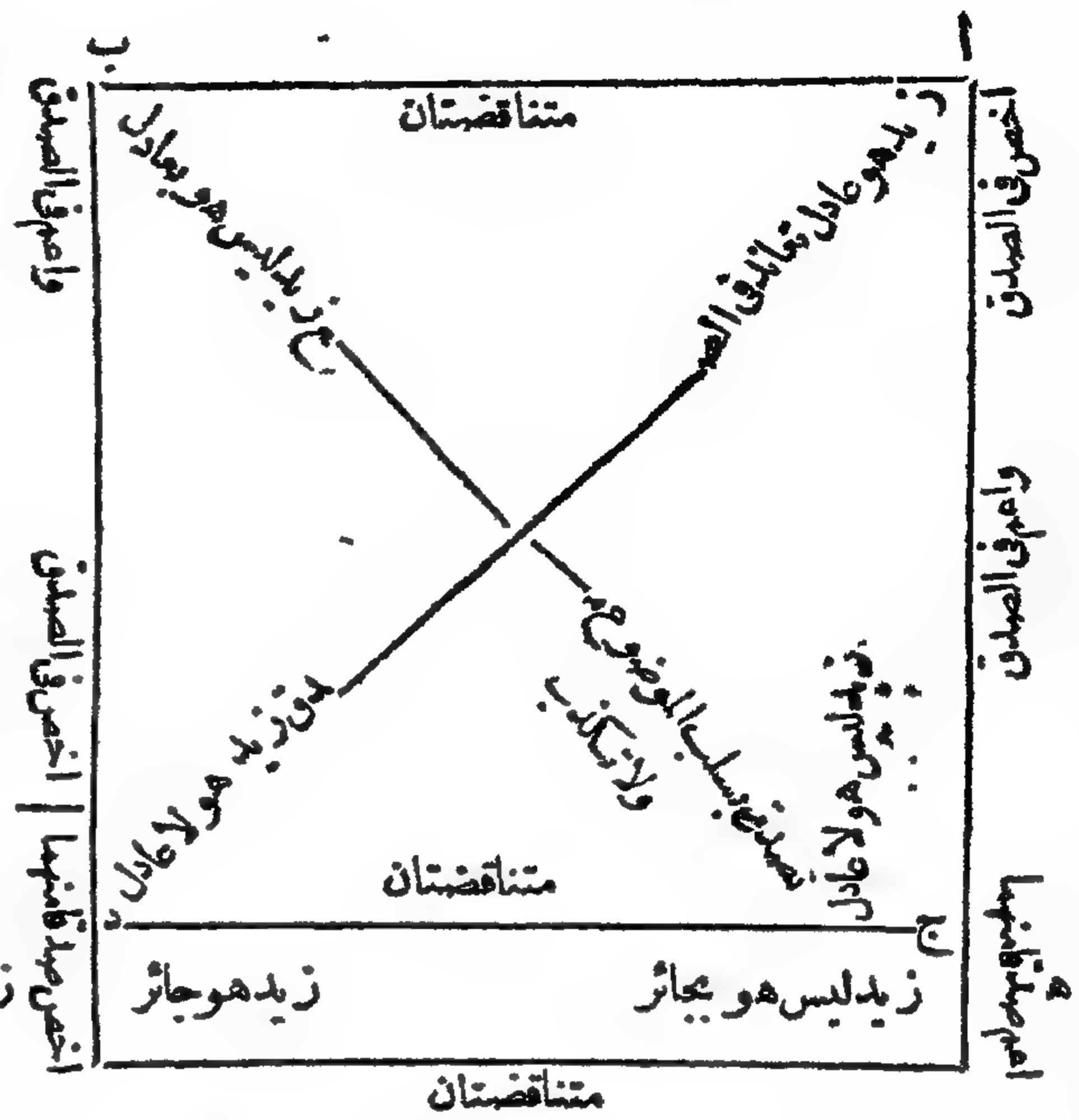
متناقضتان

متناقضتان

غير أن هذا الجدول يحتوي على البسيطة والمعدولة في السلب والایجاب لكنه لا يحتوي على العدمية ثم انه ليس بالوضع الذي أشار اليه المصنف فانه يقول انه يوضع تحت الموجبة البسيطة السالبة المعدولة مع ان الذي تحتها من هذا الشكل هو الموجبة المعدولة كما ترى وقد وجدت في منطق ارسطو بتلخيص ابن رشد وصف جدول ينطبق على ما يقول المصنف وجعل فيه العدمية شكلا آخر يضاف على شكل المعدولة غير انه لم يرسم في الكتاب ذلك الجدول الموصوف بل ترك مكانه خاليا وأنى راسمه ان شاء الله تعالى وذا كر شيئا من عبارته مما ينطبق على كلام المصنف ولا يخالفه

أفضل المتأخرين ومن أخذت الفطنة بيده أمكنه أن يعتبر هذه الأحوال بنفسه إذا عرف حال
التناقض بعده هذا عن قريب

تجد في هذا اللوح مربع ١ ب ج د قد
وضعت فيه الموجبة البسيطة «زيد عادل»
في جانب الضلع الطولي ١ ج وبارأها
السالبة البسيطة «زيد ليس هو عادل» في
جانب الضلع الطولي الآخر $د$ وتحت
الموجبة البسيطة السالبة المعدولة «زيد
ليس هو لا عادل» وبارأها تحت السالبة
البسيطة الموجبة المعدولة «زيد هو
لا عادل» ثم تجد في مربع ٢ ز ج د السالبة
العدمية «زيد ليس هو بجائر» تحت
السالبة المعدولة وبارأها الموجبة العدمية
«زيد هو جائر» تحت الموجبة المعدولة
ولا يخفى أن الموجبة البسيطة تناقض السالبة
البسيطة وكذلك السالبة المعدولة تناقض
الموجبة المعدولة فإيتقيا بلان على الخط الأفقي
من أعلى أو من أسفل في شكل ١ ب ج د



متناقضتان أما الموجبة البسيطة مع السالبة المعدولة فالأولى أخص من الثانية لأنه إذا كان الموضوع موجودا فهما
شيء واحد لأنه إذا نفي من زيد الموضوع عدم العدل ثبت له العدل والالزم رفع النقيضين وهو بديهي البطلان ولكن
الثانية قد تصدق عند عدم الموضوع ولا تصدق الأولى فقد يجوز رفع الشيء ونقيضه عما ليس بوجود البتة أذ يكذب كل
حمل إيجابي على ما ليس بوجود فيصدق كل سلب حتمي عنه ومثل ذلك يقال في السالبة البسيطة وهي أعم من الموجبة
المعدولة فتعد وجود الموضوع هما شيئا واحدا لأن زيد الموضوع إذا سلب عنه العدل فهو لا عادل وإذا أثبت له عدم العدل
فهو ليس بعادل ولكن تصدق السالبة البسيطة عند عدم الموضوع وتكذب الموجبة المعدولة لأن الإيجاب يقتضي
وجود الموجب له

أما الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة فتعاندان صدقا إذا أصبح اثبات العادل وغير العادل لموضوع واحد في آن
واحد والسالبة المعدولة والسالبة البسيطة تصدقان معا عند عدم الموضوع لما قلنا من جواز رفع الشيء ونقيضه عما
لاحظ له من الوجود ولا يجوز كذبهما معا لأن كذب كل منهما يقتضي صدق نقيضهما فتصدق الموجبة البسيطة
والموجبة المعدولة معا وقد قلنا انهما متعاندان في الصدق

فإذا انتقلت إلى شكل ٢ ز ج د وجدت السالبة العدمية «زيد ليس هو بجائر» وفوقها الموجبة البسيطة والسالبة
المعدولة وهي أعم منهما معا أما من الموجبة فلوجهين الأول لأنه عند وجود الموضوع إذا صدق أنه عادل فقد صدق أنه
ليس بجائر ويصدق أنه ليس بجائر عند عدم الموضوع ولا يصدق أنه عادل والثاني أنه قد يصدق ليس بجائر عند وجود
الموضوع أيضا ولا يصدق أنه عادل كالأول كان الموضوع موجودا صيلا لا يوصف بالعدل ولا بالجور بل لو كان جنة مية
وأما من الثانية فلوجه الثاني فقط فإنه عند وجود الموضوع لا يلزم من نفي الجور عنه نفي عدم العدل المقضي لثبوت
العدل فقد نفي الجور ويثبت عدم العدل ولكن يلزم من نفي عدم العدل المقضي لثبوت العدل نفي الجور

ثم تجد الموجبة العدمية «زيد جائر» وفوقها الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة وهي أخص منهما معا أما من
السالبة البسيطة فن وجهين وجه صدق السالبة بدونها لعدم الموضوع ووجه صدقها بدونها لوجود الواسطة بين
الجور والعدل فيصح أن ينفي العدل مع الجور معا فتكذب العدمية الموجبة وتصدق السالبة البسيطة والموضوع واحد
موجود وأما من المعدولة فن الوجه الثاني لأنه إذا صدق أن الموضوع موجود جائر ثبت أنه لا عادل ولا عكس بجواز
أن لا يكون عادلا ولا جائرا ويمكن له فطنة أن يستخلص بقية الأحكام مما ذكرنا

(الفصل الخامس)

في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها
وكذبها والا من من الغلط فيها

أول ما يجب تحصيل معنى لفظ الموضوع ولفظ المحمول فان كانا من الالفاظ المشتركة بين معان عدة دُلَّ على ما هو المقصود^(١) ومن جملتها ان كان لا يصدق الحكم في جميعها كي لا يقع الغلط مثل أن تقول المشتري مضى وتعني به الكوكب فلا بد من أن تذكر معه ما يخص هذا الحكم بالمشتري الذي هو الكوكب ليزول التباسه بالمشتري الذي هو بازاء البائع ومثل أن تقول فلان ناهل فلا بد من أن تصرح بما يميز معنى العطش عن الارتواء اذ هو مشترك^(٢) بينهما وبعد تحصيل الموضوع والمحمول تراعى تحقيق معنى الاضافة والشرط والجزء والكل والقوة والفعل والزمان والمكان فاذا قلت فلان أب تبيّن أنه أب من وان كان الموضوع موضوعا بشرط والمحمول محمولا بشرط لم يُغفل ذلك الشرط مثل أن تقول كل متحرك متغير فليراع في نفسه مادام متحركا والقمر يكسف الشمس فليراع شرط اجتماعهما في العقدة وكذلك اذا كان الحكم لا يصدق على كل الموضوع بل على جزء منه فبيّنه مثل أن تقول الزنجي أحر وانما جزء منه أحر وهو اللحم أو يقال الفلك مستدير وكلية مستديرة لا كل جزء منه وكذلك يراعى حال القوة والفعل مثل أن تقول النجم التي في الدن مسكرة وانما هي بالقوة مسكرة وأن يقال الصبي ليس عارفا بالاشكال الهندسية وانما ليس له المعرفة بالفعل أما بالقوة فهو عارف وكذلك يراعى حال الزمان ان كان المحمول يختص بوقت دون وقت مثل أن تقول الشمس تنضج الثمار وانما تنضجها في وقت معين من السنة والمكان كذلك مثل أن تقول ان شجرة البلسان يترشح منها صمغ هو ذهنا وانما تصمغ في مكان من الارض فهذه أمور لا بد من مراعاتها واهمالها يوقع غلطا كثيرا والقضايا لا تكون صادقة حق الصدق ولا كاذبة ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة حق التصور ما لم تلاحظ فيها هذه الامور

(الفصل السادس)

في مواد القضايا وتلازمها ووجهاتها

كل محمول نسب الى موضوع بالايجاب فاما أن تكون الحال بينهما في نفس الامر أن يكون ذلك الايجاب دائما الصدق أبدا لا محالة أو دائما الكذب أو لا دائما الصدق ولا دائما الكذب فما يكون دائما الصدق كحال الحيوان بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه صادق أبدا لا محالة

(١) المقصود من جملتها أي المعنى الذي قصد في القضية من بين جميع تلك المعاني لا المقصود من الجملة مجتمعة كما هو ظاهر

(٢) مشترك بينهما جاء في لسان العرب «قال الجوهري وغيره الناهل في كلام العرب العطشان والناهل الذي شرب

حتى روى والانشى ناهلة والناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد وقال النابغة

الطامن الطعنة يوم الوغى * ينهل منها الاسل الناهل

جعل الرماح كأنها تعطش الى الدم فاذا شرعت فيه رويت « وشرعت من شرعت الدواب في الماء أي دخلت فيه لتشرب

يسمى (١) مادة واجبة وما يكون دائماً الكذب كحال الجبر بالقياس الى الانسان فان ايجابه عليه كاذب أبداً لا محالة يسمى مادة ممتنعة وما لا يدوم صدق ايجابه ولا كذبه كحال الكتابة بالقياس الى الانسان يسمى مادة ممكنة وهذا الحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان القضية السالبة يكون مستحق محمولها عند الايجاب أحد الامور المذكورة فجميع مواد القضايا هي هذه مادة واجبة ومادة ممتنعة ومادة ممكنة

وأما جهة القضية فهي لفظة زائدة على الموضوع والمحمول والرابطة دالة على هذه الاحوال الثلاثة سواء كانت دلالة صادقة أي مطابقة للامر في نفسه أو كاذبة وتلك اللفظة مثل قولك يجب أن يكون الانسان حيواناً ويمتنع أن يكون الانسان حجراً ويمكن أن يكون الانسان كاتباً وقد تخالف جهة القضية مادتها بان يكذب اللفظ الدال عليها مثل قولك يجب أن يكون الانسان حجراً أو كاتباً فان المادة ممتنعة في احدهما ممكنة في الاخرى والجهة واجبة فيهما جميعاً

والقضية التي صرح فيها بهذه اللفظة مع لفظة الرابطة تسمى رباعية وكما أن حق السور أن يتصل بالموضوع متقدماً عليه وحق الرابطة أن تتصل بالمحمول متقدمة عليه فكذلك حق الجهة أن تتصل بالرابطة لانها جهة ارتباط المحمول بالموضوع والموضوع بالمحمول دالة على تأكد ذلك الارتباط وضعفه وهذا مثل أن تقول كل انسان يجب أن يكون حيواناً كل انسان يمتنع أن يكون حجراً كل انسان يمكن أن يكون كاتباً وأما في السلب فحقه من جهة المعنى أن تقول كل انسان يمكن أن لا يكون كاتباً وكذلك في جميع الجهات لكن المستعمل في اللغات عند السلب تقديم الجهة على الموضوع والرابطة والمحمول جميعاً فيقال يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً وتعريف الجزئيات من الكليات في الايجاب والسلب

لكن اذا أزيلت عن موضعها الى جانب الموضوع فربما يتغير المعنى فيقال يمكن أن يكون كل الناس أو بعض الناس كاتبين فتصير الجهة جهة التعميم والتخصيص لجهة الربط ويصير المعنى أن كون

(١) يسمى مادة واجبة جملة بسمى خبر ما يكون وما وقعت عليه الايجاب فيكون الايجاب الدائم هو مادة القضية وليست المادة هي نفس كيفية ذلك الايجاب أعني الدوام كما هو المشهور في لسان القوم أصاب المصنف في ذلك لان المادة في كلام ارسطو هي في القضايا على نحوها في الموجودات الخارجية فكما أن الصور الخارجية تعرض لموادها وتحدد معها كذلك القضايا تعرض لموادها وتنطق عاينها فإدانة القضية هو ما تعبر عنه القضية بتمامها مستوفية جميع ما يلزم في الحكم ولما كانت الاحكام لا تعتبرامة خصوصاً في العلوم الحقيقية الا اذا روعي في الحكم كيفية اتحاد الموضوع بالمحمول مثلاً في لواقع اذ بدون ذلك يكون الحكم مبهماً غير محل للنفس على ما هو عليه في نفس الامر لهذا لم يعتبر في تسمية ما تعبر عنه القضية مادة الا عند تكييف حالة المحمول بالنسبة الى الموضوع باحدى تلك الكيفيات اذ بذلك تتم المادة التي تنطبق عليها الصورة الحقيقية للقضية أما نفس الوجوب أو الامكان فلا معنى لتسميته مادة بل تكون التسمية من قبيل الاصطلاح المحض وهو لم يكن معروفاً في لسان ارسطو

ثم ان المصنف يعتبر الدائم لدى لا ينفك ضرورياً والحق مع رأيه هذا فان من يحكم على موضوع بحكم دائماً لا يملك أن يحكم بعدم الانفكاك الا اذا لاحظ أمر اوجب هذا الاتحاد الابدی والا كان الحكم بالدوام كاذباً وما يقضى بعدم الانفكاك هو الذي يحقق ضرورة النسبة ولا فرق عندهم في الضرورة بين ما يكون موجهاً في ذات الشيء أو خارجاً عنها اذ دام المحمول ثابتاً للوضوع مادامت ذاته فيكون الدائم ضرورياً وكيف يمكن الحكم بدوام شيء لشيء أبداً بدون أن تراعى ضرورة له من أي وجه أتت

(٢) وتعريف الجزئيات من الكليات الخ أي يمكنك أن تعرف الجهات في الجزئيات بما ذكر في الكليات فتقول مثلاً بعض الناس يجب أن يكون حيواناً بعض الناس يمتنع أن يكون حجراً الخ

جميع آحاد الناس بأسرهم كاتباً يمكن وإذا كانت الجهة جهة الربط كان المعنى أن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة أو لادوامها وبين المعنيين فرق والدليل على ذلك أن الأول مشكوك فيه عند الجمهور فإن من الناس من يقول محال أن يكون كل الناس كاتبين حتى لا يوجد واحد إلا وهو كاتب والثاني غير مشكوك فيه ويعلم أن المعنى الواحد لا يكون بعينه هو مشكوكا وغير مشكوك فيه ولا نظر للنطاق في أن هذا الاعتقاد الجمهوري هل هو حق أم باطل وإنما نظره أن يعلم أن ما يقع فيه شك ليس ما لا يقع فيه ذلك الشك وفي الجزئين أيضاً ما يتغير المعنى إذا أزيلت الجهة عن موضعها لكن المعنيين ^(١) بجرى واحد في الظهور والخفاء واللفظ المستعمل للسلب في اللغات هو الدال على إمكان السلب العام وهو أن يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً لكن هذا أشبه بالإيجاب منه بالسلب أما الدال على إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد فلعلنا اخترعنا باصطلاحنا وهو أن تقول كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً

واعلم أن الجهة تارة تدخل على السلب وتارة يدخل حرف السلب عليها ويختلف المعنى فيهما فإن الجهة إذا دخلت على السلب كانت القضية قضية سالبة موجهة بتلك الجهة وإن دخل حرف السلب على الجهة كان سلباً للجهة فتقول تارة يجب أن لا يكون الإنسان حجراً فتكون القضية سالبة ضرورية وتارة تقول ليس يجب أن يكون الإنسان حجراً فتكون سالبة للضرورة لا سالبة ضرورية والفرق بينهما أن السالبة الضرورية هي التي سلبت الإيجاب بالضرورة وأما سالبة الضرورة فأنما سلبت ضرورة الإيجاب فيجوز مع هذا السلب أن يبقى الحكم موجبا غير ضروري وكذلك سالبة الامكان غير السالبة الممكنة وسالبة الامتناع ^(٢) غير السالبة الممتنعة

واعلم أن الوجوب والامتناع يعبر عنهما بالضرورة إلا أن الوجوب هو ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم فنستعمل لفظ الضرورة مطلقاً لتكون شاملة للمعنيين فنقول المحول قد يكون ضرورياً على الإطلاق وقد تكون ضرورته متعلقة بشرط والتي على الإطلاق فهو أن يكون المحول دائماً لجميع أشخاص الموضوع إن كانت له أشخاص كثيرة أو لشخصه الواحد إن كان نوعه في شخصه مادام الموضوع موجوداً لذات ثم هذا ينقسم قسمين أحدهما أن يكون الموضوع موجوداً دائماً يزل ولا يزال فيكون المحول بسببه دائماً كذلك والآخر أن لا يكون الموضوع دائماً الوجود فيكون المحول بسببه أيضاً غير دائماً الوجود مثال الأول قولنا الله حي ومثال الثاني قولنا الإنسان حيوان فالضرورة إذا أطلقت عنى بها هذان الوجهان ونحن قد جمعناهما في هذا المعنى الواحد لا اشتراكهما فيه

وأما الضرورة المشروطة فاما أن يكون شرطها كون الموضوع موصوفاً بموضع معه وقد يكون هذا الوصف دائماً مادام موجوداً كما قلناه من مثال الإنسان والحيوان فإن الإنسان موصوف بكونه حيواناً مادام موجوداً وقد لا يكون دائماً مثل قولنا كل أبيض فهو مفترق للبصر فإن تفريق البصر ضروري للأبيض لا دائماً يزل ولا يزال ولما دام ذات الأبيض موجوداً ان كان مما يزل البياض عنه بل مادام موصوفاً بصفة البياض ومن هذا القبيل ما لا يكون الحكم دائماً مادام الموضوع موصوفاً ولكن لا يثبت الا عند اتصافه بتلك الصفة مثل قولنا كل من به ذات الجنب فإنه يسعل فإن السعال

(١) بجرى واحد أي أن المعنى في قولك يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً غير في قولك بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً والمعنى الثاني ظاهر لا شك فيه مثله في الكلي والاول تدقيق فيه الشك مثله في الكلي أيضاً فإن الامكان فيه واقع على تخصيص الكتابة ببعض الناس لا على قبول طبيعة البعض للكتابة وعدمها (٢) قوله غير السالبة الممتنعة الى هذا وما سبقه أشار القوم في تعبيرهم حيث يقولون بالضرورة لاشئ من الانسان بحجراً مثلاً في السالبة ولا يقولون لاشئ من الانسان بحجراً بالضرورة ولا يعرفون هذا الفرق في الإيجاب

ضروري للجنوب وليس ضروريته مادام مجنوبا بل في بعض أوقات كونه مجنوبا وكما نقول كل منتقل من ههنا الى بغداد فإنه يبلغ قريسي^(١)ين قبلوغه قريسين ضروري للمتقل ولكن لا مادام منتقلا بل في بعض أوقات كونه منتقلا وقد يكون شرط الضرورة وقتا غير ملتفت فيه الى اتصاف الموضوع مثل قولك كل مستيقظ نائم وكل مولود موجود في الرحم ومعلوم أن كونه نائما ليس حال كونه مستيقظا وكذلك كونه في الرحم ليس حال كونه مولودا ثم هذا الوقت قد يكون معينا مثل وقت الخسوف للقمر فان الكسوف ضروري له في وقت معين وذلك عند توسط الارض بينه وبين الشمس وقد يكون غير معين كوقت التنفس للحيوان ذي الرئة وقد يكون شرط الضرورة كون المحمول محمولا مادام محمولا فانك اذا قلت الانسان ماش فالمشي ضروري له مادام ماشيا بجميع أقسام الضرورة المشروطة بثلاثة المشروط بشرط كون الموضوع موصوفا بما وضع معه والمشروط بشرط كون المحمول محمولا مادام محمولا والمشروط بشرط وقت إمام معين وإما غير معين واذا ضمنا اليها قسمي الضرورة المطلقة صارت أقسام الضروري خمسة

وأما الممكن فالاشتباه فيه أكثر وبسبب ذلك وقع للناس أغاليط كثيرة في تلازم ذوات الجهات وتناقضها فنقول إن العامة يستعملون الممكن على معنى أعم مما يستعمله عليه المنطقيون فانهم يعنون بالممكن ما ليس بممتنع ولا شك أن الواجب داخل تحت الممكن بهذا الاعتبار اذا الواجب ليس بممتنع فتكون قسمة الاشياء عندهم ثنوية ممكن أي ليس بممتنع وممتنع وأما الخاصة فانهم وجدوا أمورا يصدق عليها أنهم ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون الامكان العامي أي ليس بممتنع كونها وليس بممتنع لا كونها فخصوا حالها من حيث هي كذلك باسم الامكان فكان الممكن بهذا الاعتبار قسمين الواجب والممتنع وكانت القسمة عندهم ثلاثية واجب وممتنع وممكن ولم يكن هذا الممكن مقولا على الواجب اذا الواجب لا يصدق عليه ما ليس بممتنع في كونه ولا كونه جميعا بل انما يصدق في كونه فحسب وهذا الممكن هو الذي حاله بحيث يصدق عليه ليس بممتنع في طرفي كونه ولا كونه جميعا واذا كان الواجب والممتنع خارجين عنه صدق أن يقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه فالضروري المطلق خارج عن هذا الممكن وداخل في الممكن العامي لكنه يدخل في هذا الممكن الضروري المشروط وقد يقال ممكن بمعنى أخص من المعنيين جميعا وهو الذي تنفي الضرورة المطلقة والمقيدة عن وجوده ولا وجوده فلا وجوده ضروري بمعنى تام من المعنيين جميعا ولا عدمه كالكتابة بالنسبة الى الانسان فليست ضرورة الوجود والعدم ولا في وقت من الاوقات الا باعتبار شرط المحمول فالوجود الذي له ضرورة في وقت ما كالكسوف والتنفس خارج عن هذا الممكن والقسمة بحسب هذا الاعتبار رباعية ممتنع وواجب وموجود له ضرورة في وقت ما وممكن وقد يقال ممكن ويعني به حال الشيء في المستقبل بحيث أي وقت فرضته كان الشيء في مستقبل ذلك الوقت لا ضرورة في وجوده ولا عدمه ولا يبالى بان كان الشيء موجودا في الحال أو لم يكن وهذا أيضا اعتبار صحيح لكن قوموا بشرطون في الامكان أن لا يكون الشيء موجودا في الحال بناء على ظنهم أنه لو كان موجودا لصار واجبا وهو خطأ اذ لو صار الموجود واجبا في وجوده بسبب وجوده لصار المعدوم واجبا في عدمه بسبب عدمه فيصير ممتنعا فان واجب العدم هو الممتنع فان كان العدم الحالى لا يلحق الشيء بالممتنع فالوجود الحالى لا يلحقه بالواجب كيف يلزم من اشتراطهم العدم في الممكن الوجود أن يصير الوجود مشروطا فيه

(١) قال ياقوت بالفتح ثم السكون وكسر الميم وياءه ثمانية من تحت وسين مهملة مكسورة وياء أخرى ساكنة وتون تعريب كرمان شاه بلذ معروف بينه وبين ههنا ثلاثون فرسخا قرب الدينور وهي بين ههنا وحلوان على جادة الحاج اهـ

فان ممكن الوجود ان كان يجب أن لا يكون موجودا فممكن العدم يجب أن لا يكون معدوما لكن ممكن الوجود هو بعينه ممكن العدم ^(١) فكذلك ممكن الوجود يجب أن لا يكون بعينه معدوما فيكون موجودا لا محالة وهذه المحالات تلزم من اعتقادهم أن الشيء يصير واجبا بوجوده وليس كذلك فان الموجودات يصير واجبا بوجوده اذا أخذ بشرط مادام موجودا أما اذا لم يؤخذ بهذا الشرط فالوجود الصرف الخالي عن شرط ما ليس بواجب ^(٢) فوالوجوب لا ينافي الامكان فاننا قد بينا دخوله بأقسامه تحت الممكن العامي ودخول المقيد بالشرط دون المطلق تحت الممكن الخاصي وأما الممكن الاخص وان كان غير مقول على واجب ما لكن الشيء الواحد يجوز أن يكون واجبا باعتبار ويمكننا ^(٣) بهذا المعنى باعتبار كالكاتبه للانسان فانها ممكنة باعتبار ذاتها وواجبة باعتبار شرط مضاف اليها إما شرط وجود علتها أو شرط كونها موجودا مادامت موجودة والممكن باعتبار النظر في المستقبل لا ينافيه الوجود أيضا لان الوجود في الحال لا ينافي العدم والوجود في ثاني الحال فكيف ينافي ما لا يجب وجوده ولا عدمه فيه

واعلم أن لفظ الممكن واقع على هذه المعاني الاربعة المرتبة بعضها فوق بعض ترتيب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدي الجهتين فيما يخصه بسبب معناه والاخرى من جهة جل الاعم عليه وقول الممكن عليه بالمعنيين يكون بالاشتراك لكن قوله عليه وان كان بالنسبة الى المعنيين جميعا بالاشتراك فهو بالنظر الى جزئيات أي واحد ^(٤) من المعنيين كان دون النظر الى ماله من المعنى الآخر بالتواطؤ

واذا عرفت هذا التحقيق الذي ذكرناه في الممكن هان عليك ^(٥) تصي عن سؤال يقول به قوم وهو أن الواجب لا يخلو إما أن كان ممكنا أو ليس بممكن فان كان ممكنا فما يمكن وجوده يمكن عدمه فالواجب ممكن العدم وهو محال وان كان ليس بممكن فما ليس بممكن ممتنع فالواجب ممتنع ^(٦) وذلك لان الواجب ممكن بالمعنى العامي وليس يلزم أن يكون ممكن الوجود بذلك المعنى ممكن العدم وليس بممكن بالمعنى الخاصي وليس يلزم من سلب الممكن بالمعنى الخاصي ثبوت الامتناع الذي هو ضرورة العدم بل يلزمه إما ضرورة العدم أو ضرورة الوجود والواجب ضروري الوجود وانما تلزم ضرورة العدم التي هي الامتناع من سلب الممكن بالمعنى العامي اذا الممكن العامي هو ما ليس بممتنع فحسب من غير اشتراط ممكن بالمعنى الخاصي ولا واجب فسلبه هو سلب ما ليس بممتنع أي ليس ليس بممتنع فيكون ممتنعا

(١) فممكن الوجود الخ أي اذا شرطوا في ممكن الوجود أن لا يكون موجودا في الحال لزمهم أن يشترطوا في امكان عدم هذا الممكن بعينه امكانا مستقباليا أن لا يكون معدوما في الحال فيكون موجودا فبشرطهم نفى الوجود لزمهم شرط الوجود فلم يمتنع التناقض ^(٢) كيف والوجوب الخ أي كيف يشترط عدم الوجود في تحقيق الامكان الاستقبالي مع أنه لو فرض أن الوجود يقتضي وجوباً لم يكن هناك منافاة بين الوجوب والامكان لانه ان أخذ الامكان بالمعنى العامي فهو شامل للوجوب بأقسامه وان أخذ بالمعنى الخاصي شمل الوجوب بشرط وهكذا فلوفرز أن الوجود في الحال يستلزم وجوباً فيه لم يكر ذلك منافيا للامكان في الاستقبال ^(٣) بهذا المعنى أي الامكان بالمعنى الاخص ^(٤) أي واحد من المعنيين كان يعني أي واحد كان من المعنى الاعم والمعنى الاخص وقوله بالتواطؤ أي قول الكل الحقيقي على جزئياته فالممكن اذا أخذ بالمعنى العامي ولم ينظر الى ماله من المعنى الخاصي كان مقولا على جميع جزئياته قول التواطؤ ومن تلك الجزئيات الممكنات الداخلة تحت المعنى الخاصي أيضا كما يقال الحيوان على جزئيات الانسان وليس الممكن مقولا عليها في هذا الاعتبار بالاشتراك وهكذا اذا أخذ بالمعنى الخاصي دون النظر الى أن له معنى الاخص وهكذا ^(٥) التفصي بتاء فقاء التخصيص يقال تعصى الانسان من الضيق والبلية اذا تخلص منها ^(٦) وذلك لان الواجب الخ بيان لطريقة

التفصي

ويناسب (١) ب كلامنا هذا ما يلزم من قولنا ليس بالضرورة أن يكون فقد ظن أنه يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى الخاصى وليس كذلك بل هو بالمعنى العامى لانا اذا سلبنا ضرورة الوجود لم تنسلب ضرورة العدم أيضا وانما يلزم الممكن الخاصى عند سلب ضرورة الوجود والعدم جميعا فان الممكن الخاصى هو ما ليس بضرورى الوجود ولا ضرورى العدم واذا كان السلب لضرورة الوجود فحسب بقيت ضرورة العدم والامكان الخاصى الذى هو لا ضرورة الوجود والعدم جميعا والعام لهما جميعا يمكن أن لا يكون بالمعنى العامى

واذ قد بلغنا فى بيان الجهات هذا المباح فتشبه الى تلازم القضايا الموجهة اشارة خفيفة فنقول ان من القضايا الموجهة ما يلزم بعضها بالضرورة ما كسا أى تلزم كل واحدة منها ما الاخرى ومنها ما يلزم لزوما غير متعا كس أى تلزم هذه تلك ولا تلزم تلك هذه فمن المتلازمات المتعا كسة قولنا واجب أن يوجد * ممتنع أن لا يوجد * ليس يمكن العامى أن لا يوجد وكذلك مقابلات هذه متلازمة متعا كسة وهو قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمتنع أن لا يوجد * يمكن العامى أن لا يوجد فهذه طبقة وطبقة أخرى من المتلازمات المتعا كسة أيضا قولنا * واجب أن لا يوجد * ممتنع أن يوجد * ليس يمكن العامى أن يوجد ومقابلاتها كذلك متلازمة متعا كسة وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمتنع أن يوجد * يمكن العامى أن يوجد * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمتنع أن يوجد * يمكن العامى أن يوجد * وطبقة أخرى من الممكن الخاصى وتنعكس معدولة على محصلة مثل قولنا يمكن أن يكون يلزمه متعا كسا عليه يمكن أن لا يكون ومرة (٢) بابلها كما كذلك يتعا كسان ولا ينعكس عليه من سائر الجهات تنى فهذه هى المتلازمات المتعا كسة وأما اللوازم التى لا تنعكس فان الطبقة الاولى وهى واجب (٣) ب أن يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الثانية وهى قولنا * ليس بواجب أن لا يوجد * ليس بمتنع أن يوجد * يمكن أن يوجد العامى ويلزمها سلب الامكان الخاصى محصلا ومعدولا مثل قولنا * ليس يمكن أن يوجد الخاصى * ليس يمكن أن لا يوجد الخاصى * والطبقة الثانية وهى قولنا واجب أن لا يوجد تلزمها مقابلات الطبقة الاولى وهى قولنا * ليس بواجب أن يوجد * ليس بمتنع أن لا يوجد * يمكن أن لا يوجد العامى ويلزم (٤) ها سلب الممكن الحقيقى محصلا ومعدولا وأما الممكن أن يكون الحقيقى فيلزمه من غير انعكاس الممكن العامى معدولا ومحصلا وما فى طبقة ثما وهى * يمكن أن يكون العامى * ليس بمتنع أن يكون * ليس بواجب أن لا يكون * يمكن أن لا يكون العامى * ليس بمتنع أن لا يكون * ليس بواجب أن يكون

(١) ويناسب كلامنا هذا الخ أى يناسب ما قلنا فى التفصلى عن السؤال السابق ويقرب منه الكلام فيما يلزم الخ
(٢) ومقابلاهما كذلك يتعا كسان أى قولك « ليس يمكن بالامكان الخاصى أن يكون » يلزمه متعا كسا « ليس يمكن بالامكان الخاصى أن لا يكون » وذلك لان نقيض الامكان الخاصى عن الوجود هو نقيض أن يكون الوجود جائز الطرفين فالا يكون جائز السلب والايجاب معا هو ضررى أحدهما معا هو اما واجب أو ممتنع وكلاهما غير ممكن بالامكان الخاصى ويلزم هذا ويما كسه نقيض بالامكان الخاصى عدم الوجود فانك اذا نقيضت العدم لدى يجوز سلبه وايجا به معا فقد حققت إما واجب العدم وهى الممتنع أو ممتنع العدم وهى الواجب وهو عينه ما كان فى نقي امكان الوجود الخاصى
(٣) وهى واجب أن يوجد الخ أى واجب أن يوجد * ممتنع أن لا يوجد * ليس يمكن العامى أن لا يوجد وقوله تلزمها الخ فان ما واجب وجوده أو استحالة عدمه أو نقيضه العدم بالامكان العامى كان عدمه ليس بواجب وكان هو ليس بمتنع وأمكن بالعامى أن يكون كما هو ظاهر وعلى هذا القياس وقوله ويلزمها أى يلزم الطبقة الاولى سلب الامكان الخاصى الخ
(٤) ويلزمها أى ويلزم الطبقة الثانية وقد رسم الشهاب السهروردى لهذه الطبقات لوحا وإنا نقلوه عنه ان شاء الله مع اصلاح ما وجد فيه من خطأ النسخ

(الفصل السابع)

في تحقيق الكليتين والخزنتين في القضايا الموجهة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام في الكلّيات يقتضي الضرورة

اعلم أن القضية الكلية تستدعي مفعولا على الكل ولكي تهتأ شرائط في جانب الموضوع والمحمول الآن ما يتعلق بالموضوع لا يختلف فيه شيء من القضايا فلنبدأ ببيان شرائط الموضوع ولنضع الموضوع والمحمول شيئا من الحروف كي لا يختص الحكم بمادة دون مادة فنقول اذا قلنا كل ب ج فلان معنى به الكل جملة ولا الباء الكل وليس معنى قولنا كل انسان كل الناس جملة ولا الانسان الكل بل كل واحد واحد من الناس وليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد اذ قد يصح على الجملة ما لا يصح على الأفراد وعلى الأفراد ما لا يصح على الجملة وقد يصح على الكل أيضا من حيث هو كلى ما لا يصح على الجزئيات وقد عرفت هذا فيما سلف ولان معنى به كل ما هو ب من حيث هو ب بل نغني به ما يقال له ب سواء كان ذاته وحقيقته نفس ب أو شيئا آخر ولكن يقال له ب وقد بينا هذا أيضا فيما سلف ولان معنى به أيضا كل ما هو ب دائما بل ما هو ب فقط سواء كان دائما أو غير دائم ولان معنى به ما يصح ويمكن أن

وهذا هو

متلازمات متعاكسات	<p>(الطبقة الاولى)</p> <p>متقابلات</p>	متلازمات متعاكسات
متلازمات متعاكسات	<p>ليس بواجب أو ليس بالضرورة أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون يمكن العاى أن لا يكون</p>	<p>بالضرورة أو واجب أن يكون ممتنع أن لا يكون ليس يمكن العاى أن لا يكون</p>
متلازمات متعاكسات	<p>متلازمات متعاكسات</p>	<p>متلازمات متعاكسات</p>
متلازمات متعاكسات	<p>متلازمات متعاكسات</p>	<p>متلازمات متعاكسات</p>
متلازمات متعاكسات	<p>متلازمات متعاكسات</p>	<p>متلازمات متعاكسات</p>

(١) كل ما هو ب من حيث هو ب اى الحقيقة من حيث هو لا يقيد كونها كلية أو جزئية أو مجموعة أو منظورا الهافى واحد واحد

يوصف بب بل ماهوب بالفعل ولا نعتي بهذا الفعل الوجود في الاعميان بل سواء كان بالفعل في الاعميان أو في الازدهان فربما لم يكن للشيء وجود في الاعميان أو ربما لم يكن ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعميان كقوانا كل كرة تحيط بذى عشرين قاعة مثله فيكون قولك كل ب ج كل ما يوصف عند العقل بأنه بالفعل ب كان هذا الفعل في الوجود أو في العقل دائما أو في وقت أى وقت كان فهذا جانب الموضوع

وأما جانب المحمول فيختلف باختلاف القضايا الموجهة والمطلقة (١) أما في الضروريات بلا شرط فالمعتبر ما دامت ذات الموضوع موجودة ولا حاجة لبيان ذلك قيد في القضية فاذا قلنا كل ب ج فمعناه كل ماهوب كما وصفناه فهو موصوف بأنه ج دائما مادام موجود الذات وفي الضروريات المشروطة يتبين شرط الضرورة فيقال كل ماهوب ب فهو ج مادام الموضوع موصوفا بوضع معه ويجوز أن يكون ذلك الوصف دائما مادام موجود الذات ولكننا لا نلتفت الى دوام الوجود بل الى دوام الوصف كان دائما مع وجوده أو غير دائم أو يقال مادام محمولا أو يعين الوقت ان كان شرط الضرورة ذلك أو يقال وقتا ما لا يعينه وأما في الممكنات فهو أن يقال كل ماهوب ب كما شرطناه في جانب الموضوع فانه يمكن أن يوصف ب ج الامكان الاعم أو الخاص أو الاخص كما ذكرناه هذا اذا صرح بجهة القضية أما اذا لم يصرح بذلك فحكم المحمول هو ثبوته للموضوع من غير زيادة دوام أو غير دوام من كونه في وقت معين أو غير معين أو ثبوته لجميع آحاد الموضوع في وقت واحد أو في أوقات مختلفة لكل وقت بحسبه فان كل هذا زيادة على موجب القضية وهذا هو اطلاق القضية عند قوم فيندرج تحته الضروري وغير الضروري فيكون معناه كل ب على الوجه الذي ذكرناه في جانب الموضوع فهو ج دائما أو غير دائم وقتا معينا أو غير معين لكل واحد وقت بحسبه أو يشترك الكل في وقت واحد

وقوم يشترطون في المطلق أن لا يكون الحكم ضروريا بمعنى مادام الذات موجودا فيكون اطلاقه بحسب الضرورات المشروطة مع شرط آخر وهو أن لا يندرج تحته مما شرطه ككون الموضوع موصوفا لا مالا يس دائما اذ لو اندرج تحته لتناول الدائم وغير الدائم فكان المطلق بالمعنى العام وهو الرأي الاول فيكون معنى كل ب ج على مذهبهم أن كل ب كينما كان فهو ج لادائما بل وقتا ما مادام الموضوع موصوفا ب ما يوصف به أو مادام المحمول محمولا أو وقتا آخر معينا أو غير معين وقوم آخرون وافقوا هؤلاء في شرط أن لا دوام وتخصيص الحكم بوقت ما لكنهم حكموا بأن ذلك الوقت هو الحاضر أو الماضي فيكون حينئذ معنى قولهم كل ب ج كلما وجد في الحال أو في الماضي ب فقد وصف ب ج وقت وجده (٢) وده فيكون المطلق عندهم باعتبار ما حصل من الزمان في الوجود والضروري باعتبار الزمنية الثلاثة والممكنة باعتبار أى وقت فرض من المستقبل فعلى هذا الرأي يجوز أن يصدق قول القائل كل حيوان انسان اذ ربما تعدم جميع الحيوانات في وقت من الاوقات غ (٣) ير الانسان

(١) والمطلقة أى التى أطلقت عن الجهة فلم تذكر فيها

(٢) وقت وجوده سواء كان الاتصاف ضروريا مادامت الذات أم لم يكن فيتحقق الاطلاق وان كان المحمول من ذاتيات الموضوع أو من لوازمه ولا يصح ان تقيد القضية بجهة الضرورة ما لم ينظر الى أن ذات الموضوع باقية ازلا وأبدا أما لو جاز ان تعدد في وقت ما فلا شيء مما يثبت لها بضروري على هذا الرأي لان الذات ان كانت جائرة لعدم قيامت لها حكمه حكمها

(٣) غير الانسان أى وعند تحقق هذا العدم بالفعل لو قل القائل كل حيوان انسان صدق قوله هذا بالاطلاق لان شمول الانسان لجميع الافراد الموجود حال القول أو قبله قد وقع في زمن من الماضى أو الحال

ويكون قول القائل كل انسان حيوان غير ضروري بحسب هذا الرأي بل مطلقا ذريعا لعدم نوع الانسان في وقت من الاوقات فلا يكون موجودا وما ليس بموجود دائما فليس بضروري على هذا الرأي

ونحن نخص اسم الاطلاق بالرأي الاول ونسمي الاطلاق بالرأي الثاني أي ما يخرج عنه الضروري وجوديا وبالرأي الثالث وقتيا

وأما تحقيق الكلية السالبة في الجهات فينبغي أن يكون السلب المطلق يتناول كل واحد واحد مما هو موصوف بب كيماء وصف به تناولا غير مبين الوقت والحال لا يدري أنه دائم أو غير دائم ~~لا~~ يمكن اللغات التي نعرفها تشعر في السلب المطلق بزيادة معنى على هذا وذلك لان اللفظ المستعمل لهذا المعنى في اللغة العربية هو لاشئ من بـج وبالفارسية هيـج بـج ليست فكلاهما يفهمان زيادة معنى وهو أن ج مسلوب عن ب مادام موصوفا بب حتى ان كان شئ موصوفا بب ولم يكن ج مسلوبا عنه كانت القضية ^(١) كاذبة فان شئنا أن نقصر دلالة اللفظ على معنى السلب المطلق دون هذه الزيادة استعملنا قولنا كل ب ليس ج أو يسلب عنه ج من غير بيان وقت وحال واستعملنا السلب الوجودي الذي هو المطلق الخاص كل ب يتق عنه ج نفيًا غير ضروري ولادائم وأما في الضرورة فلا فرق بين اللفظين وكذلك في الامكان الامن الوجه الذي يناء قبل وهو أن قولنا بالضرورة لاشئ من ب ج يجعل الضرورة لعموم السلب وحصره ولا يتعرض لواحد واحد الا بالقوة وقوانا كل ب فبالضرورة ليس بـج يجعل الضرورة لحال السلب عن كل واحد واحد

واذا عرفت حال تحقيق الكليتين فقس عليهما الجزئيتين الا في شئ واحد وهو أن دوام السلب والايجاب في الجزئيات قد يكون من غير ضرورة مثل ما يتفق لبعض الناس أن يكون أبيض البشرة مادام موجود الذات وليس بضروري وأما في الكليات فان نفس الضرورة فيها دوام الحكم في جميع الاحاد ^(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وقد ظن بعضهم من هذا أنه لا يكون في الكليات حل غير ضروري واپس كذلك فانه يوجد في الكليات ما يلزم كل شخص منه ان كانت له أشخاص كثيرة ^(٣) اب أو سلب وقتا بعينه مثل ما للسكواكب من الشروق والغروب والنيرين من الكسوف أو وقتا ما غير معين مثل مالكل انسان مولود من التنفس وما يجري مجراه وانما وقع هذا الظن بسبب ظن آخر وهو أنهم اعتقدوا أن الحل في الكليات يكون دائما ولا شك أن الدائم في الكليات ضروري فانتجوا من ذلك أن

(١) كانت القضية كاذبة هذا معنى يرشد اليه الدوق الصحيح الدقيق ويبين بان لاشئ أو هيـج الفارسية ليس فيها دلالة على ذات الموضوع الا بالقوة كما سيذكر المصنف بعد أسطر واعاهاى للنبي الصريف وتسويره وهو ما يعنيه فيما بعد بعموم السلب وحصره فكان النفي معلقا بالوصف مباشرة فيلزمه فاداءات مثلا لاشئ من المصاب بذات الجنب بساعل أفدت بعبارة أنك أن نبي السعال متعاق بعروض ذات الجنب فهو يلزمه وبعبارة أخرى ان المصاب في جميع أحواله نبي فاداءات لاشئ منه بساعل فقد سلبت السعال عنه في كل حال من أحواله كونه مصابا منه كون القضية كاذبة لانه سعال بالضرورة في بعض كونه مصابا وانما يتق عنه السعال في بعض أحواله بخلاف كل مصاب فليس بساعل وهو ظاهر

(٢) فلا يتصور دوام حكم فيها دون ضرورة وذلك يكاد يكون بداهيا فان من يحكم حكما كليًا دائما لا يهراق الذات لافي ماض ولا حال ولا مستقبل لا بد أن يكون قد نبي حكمه على الحكم بالازوم والافكيك يحكم بالدوام في المستقبل وهو غير حاكم بل روم المحكوم به وانما يتصور ذلك في علم واحد وهو علم العيوب وهو لا يدخل في موضوع علم المطلق ثم ان الدوام لا يكون الا لاشئ اقتضاه في ذات الموضوع أو خارج عنه فيستلزم الضرورة حتما

(٣) ايجاب أو سلب فاعل يلزم وكل شخص مفعوله المقدم أي في الكليات ما يلزم الايجاب والسلب كل شخص منه لكن في وقت معين أو غير معين

الحل في الكليات ضروري لكن الصغرى خطأ فإنه قد يوجد في الكليات ما هو لكل واحد منها وقتاً ما كما بيناه

واعلم أنه قد يوجد حل ضروري لبعض جزئيات كلي غير ضروري لبعض فإن بعض الأجسام متحركة بالضرورة مادام ذلك البعض موجوداً وبعضها متحرك بوجود غير ضروري وبعضها بإمكان غير ضروري وليس حكماً بضرورة الحركة لكثرة بعض الأجسام بسبب دوامها فإنا قد بينا أن الدوام في الجزئيات لا يجعله ضرورياً بل عرفياً (١) أو مستحقاً (٢) الحركة من جهة طبيعته النوعية فحكمنا بضرورتها لذلك

واعلم أن قولنا بعض ب ج يصدق وإن كان ذلك البعض موصوفاً بـ ج في وقت ما لا غير وكذلك تعلم أن كل بعض إذا كان بهذه الصفة صدق ذلك في كل بعض وإذا صدق الإيجاب في كل بعض صدق في كل واحد قطعاً (٣) لم من هذا أنه ليس من شرط الإيجاب المطلق عموم كل عدد في كل وقت

واعلم أن أعم القضايا هي القضية الممكنة بالامكان العاقي فإنها تشمل الموجود من الضروري وغير الضروري وما ليس بموجود مما هو جائز الوجود فهو أعم من المطلق العام لأن المطلق لا يتناول إلا الموجود والممكن الخاص أعم من المطلق الوجودي إذ يتناول الموجود الغير الضروري وغير الموجود مما هو جائز الوجود والوجودي لا يتناول إلا الممتنع وجود الغير الضروري

واعلم أن القضية المطلقة ليست من جملة ذوات الجهات فقد بينا أن الجهة لفظة زائدة على الموضوع والمحمول دالة على الضرورة أو أن لا ضرورة فإذا خلت القضية عن تلك اللفظة لم تكن موجهة فإن عني بعضهم بالجهة كل حالة للقضية حتى خلوها عن تلك اللفظة فلا نزاع معه ولكن لا يكون مناقضاً لما فإنه يعنى بالاطلاق والجهة غير ما عنيناه وأما إذا صرح بلفظة الاطلاق والوجود فيجوز أن تصير القضية موجهة على قياس قولنا أيضاً

(الفصل الثامن)

في التناقض

والتناقض نوع من التقابل الذي ذكرناه في الفن الثاني من المقالة الأولى وهو اختلاف قضيتين بالسلب والإيجاب بحيث يلزم عنه لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وانما تكونان كذلك إذا اتفقت القضيتان في الموضوع والمحمول لفظاً ومعنى وانفقتا في الشكل والجزء والقوة والفعل والشرط والإضافة والزمان والمكان أما إذا اختلفتا في شيء من هذه الأشياء لم يجب أن تنقسما الصدق والكذب مثل أن تختلفا في الموضوع فقبل العين مبصرة وعنى بالعين هذا العضو المبصر وقيل العين ليست بمبصرة وعنى به الذهاب لتناقضها بل صدقاً جميعاً أو تختلفا في جانب المحمول فقبل زيد

(١) أو لاستحقاقه معطوف على عرفياً أي أن الدوام في الحركة الحركي إما بني على العرف كالحكم بآيس بشر داتنا على بعض الناس أو مبني على العلم بهالة الحركة في الجسم المحرك وأما علة لازمة له

(٢) قطعاً لم أنه ليس من شرط أح بريد أنه إذا صدق وقوة بعض الناس متبعض إذا كان التنفس ثابتاً ببعض وقتاً قبل الحكم وحاله أو بعده بدون تحديد وصدق ذلك في كل بعض على النحو المتقدم تبعه صدقه في كل واحد من الأفراد كذلك فإذا حكمت في كلية مطابقة لكل إنسان متبعض كالدالة متساوية قبل الحكم وحاله وصدق في القضية ولا يشترط أن يكون عموم الجميع في وقت واحد حتى يكون متبعض كل واحد مع تنفسه بحريص العذر في كل وقت من أوقات التنفس

(٣) إلا الموجود الغير الضروري هذا على اصطلاح أرسطو حيث حسن أو حرمى بما لا ضرورة

عدل وعنى به العادل وقيل ليس يعدل وعنى به العدالة لم تتناقضا إذ قد تصدقان جميعا أو تختلفا في الجزء والكل فقيل الزنجي أسود وعنى به في بشرته وقيل ليس بأسود وعنى به في لونه واسنانه صدقا أو تختلفا في الاضافة فقيل فلان عبد وعنى به أنه عبد الله وقيل ليس بعبد وعنى به أنه ليس بعبد الانسان صدقا أو تختلفا في القوة والفعل فقيل الخمر مسكرة وعنى به في القوة وقيل ليست بمسكرة وعنى به في الفعل لم تتناقضا أو تختلفا في الزمان فقيل النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى بيت المقدس وعنى به قبل تحويل القبلة وقيل لم يصل الى بيت المقدس وعنى به في زمان بعد تحويل القبلة صدقا ولم تتناقضا أو تختلفا في المكان فقيل زيد متحرك وعنى به على الارض وقيل ليس زيد متحرك وعنى به على الفلك لم تتناقضا أو تختلفا في الشرط فقيل الأسود جامع للبصر وعنى به مادام أسود وقيل ليس بجامع للبصر وعنى به إذا زال عنه كونه أسود لم تتناقضا

وإذا كانت القضيتان مخصوصتين كفي في تناقضهما هذه الشرائط المذكورة وأما إذا كانتا محصورتين زاد شرط آخر وهو اختلافهما بالكمية أعنى بالكمية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعنى في الايجاب والسلب فان اتفقتا في الكمية جاز اجتماعهما في الصدق والكذب أما المجتمعتان في الكذب فكالكليتين في مادة المم^(١) لكن وتسميان متضادتين مثل قولنا كل انسان كاتب لاشئ من الناس بكاتب فانهما جميعا كاذبتان وانما سميتا متضادتين لان الضدين لا يجتمعان معا في الوجود وقد يرتفعان معا ويكذبان معا في القول أيضا كما تقول زيد أبيض زيد أسود ولا يجتمعان في صدق القول البتة فهاتان القضيتان أيضا لما اجتماعهما في الكذب ولم يتصور اجتماعهما في الصدق مثل الاضداد في نفس الامر سميتا متضادتين وأما المجتمعتان في الصدق فكالجزئيتين في مادة المم^(٢) وتسميان داخليتين تحت التضاد مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس بعض الناس كاتب فانهما جميعا صادقان نعم الكليتان المختلفتان في الكيفية المتفقتان في الكمية تقسمان الصدق والكذب في مادة الواجب^(٣) والممتنع والموجبة في الواجب متعينة للصدق والسالبة فيه للكذب والسالبة في الممتنع متعينة للصدق والموجبة فيه للكذب ولكن هذا الاقسام ليس لنفس القول بل لاجل المادة فان ما يكون لنفس القول لا يختلف باختلاف المواد والمهملتان لما كانتا في قوة الجزئيتين فلا تناقض بينهما ما اذ يصدقان معا في مادة الممكن كالجزئيتين والقضيتان المتفقتان في الكيفية المتخالفتان في الكمية وتسميان متداخلتين^(٤) ين تصدقان معا في الواجب ان كانتا موجبتين كقولنا

(١) في مادة الممكن اما كذب الكليتان في مادة الممكن لانه مع امكان أن يثبت المحمول وأن لا يثبت لا يمكن أن تصدق الكمية القائلة بهما معا كل مالو وجد كان موضوعا فهو لوجوده كان المحمول لانه قد يوجد ولا يكون المحمول ولا القائل كل مالو وجد كان الموضوع ليس بالمحمول لا يمكن أن يكون المحمول واحقق السلب في بعض الافراد مع الاولى والاياب في بعضها مع الثانية

(٢) داخليتين تحت التضاد اما سميتا بذلك لانهما لما خرجتا من التماضيتين لصدقهما كانتا بمنزلة الكليتين اللتين خرجتا من التناقض لكذبهما وان كان الشبه بالضدين موجودا في الكليتين دور الجزئيتين لان الضدين لا يصدقان في القول على شئ واحد وأفضل عندي أن يقال انهما كانا صدق الجزئيتين في الحقيقة مبني على أن الافراد التي ثبت لها المحمول هي غير الافراد التي سلب عنها وان كان الامور واحدا فلم تخرج بذلك عن حال الضدين فانهما ايصدقان معامتي اختلفت الافراد الموضوعه لكل منهما ولذلك بقيتا داخليتين تحت التضاد فقد كان كذب الكليتين لاتحاد الموضوع وصدق الجزئيتين لاختلافه في الحقيقة فكذلكهما عوبقية حكم الضدين

(٣) في مادة الواجب والممتنع كما تقول في الاول كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان حيوان فالموجبة صادقة والسالبة كاذبة وتقول في الثاني كل انسان حجر ولا شئ من الانسان بحجر فالسالبة صادقة والموجبة كاذبة

(٤) متداخلتين لان الجزئية منهما داخلة في الكمية

كل انسان حيوان بعض الناس حيوان وتكذبان في الممتنع كقولنا كل انسان حجر بعض الناس حجر وان كانتا سالبتين صدقتا في الممتنع كقولنا لاشئ من الناس بحجر ليس بعض الناس حجرا وكذبتا في الواجب كقولنا لاشئ من الناس بحميوان ليس بعض الناس حيوانا وأما في الممكن فقد اقتسمتا الصدق والكذب لكن الص^(١) اداق في الموجبتين والسالبتين جميعا الجزئية دون الكلية وهذا الاقتسام أيضا للمادة لالتفصّل القول

فما حصل الامر في التناقض أن الخصوصتين يكفي في تناقضهما اختلافهما في السلب والايجاب بعد اتفاقهما في كل شئ سوى الايجاب والسلب وفي المحصورات يشترط مع اختلافهما في السلب والايجاب اختلافهما في الكلية والجزئية أما الشرائط الأخر فلا خلاف فيها بين الخصوص والحصر وإذا روعيت هذه الشرائط في التناقض عرف أن نقيض كل قضية واحد لأن المحمول الواحد في موضوع واحد بجهة واحدة وسور واحد لا يمكن أن يسلب مرتين أو يوجب له مرتين اللهم إلا أن يختلف شئ من ذلك فيكون لكل واحد من المختلفات سلب وإيجاب آخر ولما كان اتحاد الزمان شرطاً في المتناقضتين وفي رعاية اتحادهما بالحقيقة في المطلقات والموجهات عسر اضطررنا إلى التنبيه على نقيض كل واحدة من القضايا المطلقة والموجهة

أما المطلقة ففي المشهور أن لها نقيضاً من جنسها والحق يأباه فالموجبة الكلية منها نقيضها السالبة الجزئية الدائمة لأن الحمل في المطلق إذا جاز أن يكون دائماً وغير دائم معين الوقت وغير معين تترك أشخاص الموضوع في وقت واحد أو لا تترك بل لها أوقات مختلفة جاز أن يكون الايجاب غير دائم والسلب كذلك ولا يكون زمان أحدهما زمان الآخر فلا يتقاسمان الصدق والكذب بل ربما صدقتا جميعاً فنقيضها إذن هو ما يشتمل على كل زمان يجوز أن يتناوله المطلق وذلك إما الدائم أو الضروري والضروري لا يصلح لذلك لأنه ربما كانت الموجبة كاذبة وكان كذبها بسبب أن المحمول مسلوب عن بعض جزئياته بالاتفاق والام^(٢) كان الاخص دائماً وهذا الكذب لا يرتفع بالسلب الجزئي الضروري بل يكون هذا السلب كاذباً أيضاً إذا كان الصدق في السلب الجزئي الممكن كما فرضناه فلا بد من أن يكون السلب على وجه يرفع الايجاب المطلق ويصدق على هذا السلب الممكن وذلك هو الدائم والدائم في الجزئيات لا يجب أن يكون ضرورياً وإن كان لا يمنع منه كإيناء والسالبة الكلية المطلقة نقيضها الموجبة الجزئية الدائمة والموجبة الجزئية المطلقة نقيضها السالبة الكلية الدائمة وفي هذا من الاشكال ما ليس في الكلية الموجبة لانا قد زدنا أن كذب^(٣) اربما يكون بسبب كون الحمل مسلوباً عن البعض دائماً بالامكان الاخص وهذه لا تكذب بهذا التقدير فإن السالبة الجزئية الممكنة

(١) الصادق الجزئية دون الكلية وذلك كما يقول بعض الناس كاتب كل الناس كتب الجزئية صادقة والكلمية كاذبة وتقول بعض الناس ليس بكتاب لاشئ من الناس كتب جزئية صادقة والكلمية كاذبة

(٢) والامكان الاخص الخ تقدم أن الامكان الاخص هو ما لا تكون معه ضرورة كما لذى في ثبوت الكلمية للانسان من لا وقد تقدم أيضاً أن الدوام في الجزئيات لا يقتضي ضرورة فيجتمع الامكان الاخص ولهذا يصدق في دة الامكان ثبوت الكلمية للانسان بعض الانسان ليس بكتاب دائماً مع كذب كل انسان كاتب بلا طلاق ولكن لا يصدق مع كذب هذه الكلية بعض الانسان ليس بكتاب بالضرورة لأن في الممكنة كسبوتهم عن كل فرد من الانسان اغما هو بالامكان الاخص

(٣) ان كذبها أى كذب الموجبة الكلية وقوله وهذا أى الموجبة الجزئية المطلقة وقوله هذا التقدير أى تقدير السلب عن البعض دائماً بالامكان الاخص

لا تكذب الموجبة الجزئية المطلقة ولو قدرنا كذبها بسبب كون الحل مساويا عن الكل دائما بالامكان كان على خلاف ما قدمناه فاننا يئنا أن الدوام في الكليات لا يكون إلا ضروريا فتحصل من جميع هذا أن نقيض هذه هي السالبة الكلية الضرورية لكنه وان كان كذلك فاما اذا جعلناها دأمة صدقت على الضرورة أيضا فان السلب الكلي الدائم لا يكون الا ضروريا والسالبة الجزئية المطلقة نقيضها الموجبة الكلية الدأمة

وأما نقيض الموجبة الكلية (١) الوجودية فالجزئية السالبة للوجود وهي قولنا ليس بالوجود كل ب ج وسالبة الوجود غير السالبة الوجودية كما عرفت وإذا كذبنا الموجبة الكلية الوجودية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها لان الحق هو الايجاب الضروري لا الوجودي في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق سلب ضروري في الكل أو البعض وربما كذبت لان الحق كون ج مساويا عن بعض ب دائما بالامكان والسلب الضروري والممكن يشتركان في السلب الدائم وكذا الايجاب الدائم والضروري يصدق عليهما الايجاب الدائم ولكن هذه الايجابات والسلب لا تشتركان في عبارة تعهما جميعا الا في سلب الوجود فنقيضها الجزئية السالبة للوجود وهي ليس بالوجود كل ب ج ويلزمه بعض ب إما ضروري دائما له ايجاب ج أو سلبه عنه كذلك أوداء (٢)

وأفضل المتأخرين حكم في الاشارات بأن له الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه وأما الكلية السالبة الوجودية فتكذب إما لان الصدق ايجاب ضروري في الكل أو البعض أو ايجاب دائم في البعض غير ضروري أو سلب ضروري في الكل أو البعض ولا نجد لهذه القضايا ايجابا واحدا تشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد وهو سلب الوجود فلا بد من أن نقول نقيضها ليس بالوجود لا شيء من ب ج ويلزمه بعض ب إما دائما له ايجاب ج أو سلبه عنه بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بالوجود قولنا ليس بالوجود شيء من ب ج

(١) الكلية الوجودية تقدم أنه سمي بالوجودية ما كان الحكم فيها خاليا عن الضرورة مادامت ذات الموضوع بأن يكون الثبوت، وشروطا بدم الدوام وهو ما يسميه قوم بالمطلقة غير أن المصنف راعى في تسميتها بالوجودية شرط أن لا تكون شاملة لما فيه ضرورة ذاتية فادارأيت أن الدوام في الكلي يستلزم الضرورة عنده فكانه اشترط أيضا أن لا يكون في الكلية الوجودية دوام فتكون الكلية الوجودية عديمة قدقيدت بالدوام واللا ضرورة فيكون كذبها إما لضرورة الايجاب في الكل أو البعض أو ضرورة السلب كذلك أولان السلب صادق في البعض دائما وان لم يكن ضروريا لان الدوام في الجزئي لا يستلزم الضرورة وان كان لا يساها ولما كان صدق الكلي يستلزم صدق الجزئي ولا عكس كما هو معلوم ونقيض الكلية لا يكون اجزئية كان نقيض الوجودية على اصطلاح المصنف مستلزما لا حدا سور ثلاثة إما ضرورة الايجاب في البعض أي الضرورة الذاتية وهي تستلزم الدوام وإما ضرورة السلب كذلك وإما دوام السلب وان لم يكن ضروريا بل كان ممكنا فهو رديين ثلاثة لا بين اثنين كما يرى ويكون نقيضا للوجودية على أم، ساءد الوجودية الثلاثة ولو حودية الا ضرورية في اصطلاح غير المصنف

(٢) أوداء أي أو ضرورة عنه ج دائما حتى التعبير تساهل يعترف لظهور النعي وفي هذا الموضع قد أقي المصنف بالامور الثلاثة التي يتردد بينها لازم نقيض الوجودية وسيكتفي في السالبة بانثنين فقط الدوام في الايجاب على أنه شامل للضروري وغيره وان ضرورة في السلب

(٣) بالضرورة سلبا بالباب ثم لا يباب هو دائما - وء كان ضروريا أو ممكنا بالامكان الا حص كما أشربا الى ذلك ل

بل (١) إما كل ب ج بالضرورة أو ج مسلوب عن ك دائماً ونقيض قولنا ليس بعض ب ج هو كل ب دائماً ج أو ليس ج بالضرورة

وبهذا التحصيل الذي ذكرناه نعرف أن الدائم لا بد له من إرادته في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية ولكن في المطلقة العامة يكفى (٢) في إرادته في الأصل بنفسه بخالفها في الكيفية وأما في هذه فليس هو بنفسه النقيض بل لازم النقيض ثم يكون مردداً بين ما يوافقها وما يخالفها في الكيفية وأما كان اللازم في المطلقة العامة غير مرددتين ذكره لاوام فيما يخالفها في الكيفية الذي هو اللازم بالتردد وأما في هذه فلما تردد لازم نقيضها بين الموافق والمخالف فلا بد من ذكره فيما يخالفها وما يوافقها لا فيما يخالفها فقط

وأما القضايا الوقتية فعرفة نقيضها سهلاً لتعريف (٣) بين الوقت فيها وهو ما حصل من الزمان أعني الحاضر والماضي فيتعين الزمان الحاصل فيه السلب والإيجاب جميعاً

وأما القضايا الضرورية التي لا شرط فيها فقولنا بالضرورة كل ب ج نقيضه ليس بالضرورة كل ب ج بل يمكن أن لا يكون كل ب ج لأننا إذا كذبنا الموجبة الضرورية ورفعناها بالسلب فربما كان كذبها إلا أن الحق هو الإيجاب الوجودي أو الممكن أو كان كذبها لأن الحق هو السبب الضروري وتشتت تلك الثلاثة في السبب الممكن العامى وقدينا من قبل في المتلازمات أن قولنا ليس بواجب أن يكون يلزمه يمكن أن لا يكون بالمعنى العامى وقولنا بالضرورة لا شيء من ب ج نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شيء من ب ج بل إما بالامكان الخاص ج مسلوب عن بعض ب أو موجب عليه

(١) إما كل ب ج الخ أي كل واحد واحد من ب إما أن يكون ج بالضرورة أو دائماً وإما أن لا يكون ج دائماً حتى يتناقض بعض الجسم حيوان لا دائماً وهو معنى الوجود عند المصنف مع المقيض المردد فنلزم من كل واحد كذب الأصل الجزئي والنقيض المردد بين كليتين

(٢) يكفي إرادته في الأصل أراد من الأصل النقيض نفسه وحاصل ما دلل الدوام لا بد من ذكره في لازم نقيض المطلقة العامة والوجودية غير أن بين ذكره في كل من النقيضين فرقاً ففي الطاقة العامة لكيفية تحوكل حيوان يتحرك بالإرادة تقول إذا أردت أن تناقضها ليس كل حيوان يتحرك بالإرادة دائماً ويكون الدوام فيه السبب أو تعدم الدوام على النقيض فهذه القضية السالبة هي نفس نقيض تلك الكيفية الموجبة وهي قضية جزئية مسورة سور جزئي مصطلح عليه كثرى فإن من أسوار الجزئية ليس كل أيضاً ويمكن الاستغناء عن الدوام في المقيض منه كما رأيت بدون ذكر لازم النقيض ويجوز أن تأتي بدل ليس كل الذي هو النقيض بلازمه وهو بعض الحيوان ليس يتحرك بالإرادة دائماً وهو لازم غير مردد فتلحق الدوام بالنقضية التي تخالف الموجبة في الكيف وأما في الوجودية فالتصرف يختلف فإما لو قلت كل حيوان متمسك بالوجود فنقيضه هو قولك ليس بالوجود لكل حيوان غتفس ولا يسوغ لك أن تقيد هذا السلب بنفسه بالدوام بحسب لأن مجرد التقييد به لا يكفي في انحصار على جهات المناقضة لأن من جهاتها ضرورة الإيجاب ولا يمكن استنادتها من قيد الدوام الملحق بالسلب في النقيض فلا يكون الدوام هو النقيض نفسه بل هو لازم من لوازمه المقيض يد كرمع الضرورة فلا بد حينئذ من ذكر لازم النقيض مع البريد ولا يمكن الاستغناء بتقييد السلب بالدوام * ويجوز أن يراد من الأصل أصل القضية أي إرادتنا فنقضها لا نهى بنقضها من كوز في قولك ليس كل حيوان يتحرك غاية الأمر أنها التفت في الكيف ولذلك قال يكفي إرادته في الأصل بنفسه بخالفها أي للقضية التي يراد منها قضيتها في الكيفية والأصل مع الخلف في الكيفية هو نفس النقيض ومن هذا يمكن أن تعرف ما يقابل في السالبتين المطلقة والوجودية من نحو ما سبق

(٣) لتعين الوقت فيها الخ وهو على اصطلاح المصنف الماضي أو الحاضر وهو معنى الإطلاق عند قوم كسقي المصنف ذكره وخصه هو باسم الوقتي وما على مرية استخراج النقيض سوى أن يصم إلى الشروط العامة في النقيض كذا الرمان الذي كان الإيجاب فيه وجعل له زماناً بالسلب وداقات كل إنسان فهو مولود أي في الماضي فنقيضه بعض الإنسان ليس بمولود في الماضي بل كان إنساناً في الزمان الماضي غير مولود

بالضرورة ويدخلان تحت قولنا يمكن أن يكون بعض ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب ج نقيضه ليس بالضرورة شيء من ب ج ويلزم (١) يمكن أن لا يكون شيء من ب ج الامكان الاعم وقولنا بالضرورة ليس بعض ب ج نقيضه بالحقيقة ليس بالضرورة ليس بعض ب ج ويلزمه يمكن أن يكون كل ب ج الامكان الاعم

وأما الضروريات المشروطة فالمشروطة بشرط اتصاف الموضوع بما وصف به قد عرفت انقسامها الى ما يدوم المحل بدوام كون الموضوع موصوفاً بما وصف به والى ما لا يدوم ولكن لا يشترط (٢) الاعند اتصاف الموضوع بهذا الوصف والتي يدوم محمولها مادام الموضوع موصوفاً فقد يكون اتصاف موضوعها بذلك الوصف مادام موجودا وقد لا يكون مادام موجودا بل يعرض ذلك الوصف ويحول والذات باقية فأخذت القضية على وجهه يعبر هذين القسمين الآخرين وذلك الوجه هو دوام المحمول (٣) مادام الموضوع موصوفاً كان ذلك الوصف دائماً أو غير دائماً فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب هو ج ليس كل ب مادام ب فهو ج بل (٤) إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً من أوقات كونه ب دون وقت ونقيض لاشئ من ب ج مادام ب ليس لاشئ من ب ج مادام ب بل بعض ب إماماً (٥) مادام ب هو ج وإما وقتاً من أوقات كونه ب هو ج ونقيض بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب مادام ب موصوفاً ب ج بل إما أن لا يكون ج أو يكون وقتاً دون وقت ونقيض ليس بعض ب ج مادام ب كل ب مادام ب إماماً (٦) ج وإما وقتاً

وان أخذنا الموضوع بحيث لا يدوم اتصافه بذلك الوصف ولكن المحمول دائماً دوام ذلك الوصف فنقيض الكلية الموجبة منها وهي كل ب مادام ب فهو ج ليس كل ب انما يكون ج مادام موصوفاً

(١) ويلزمه يمكن أن لا يكون شيء الخ وهذا اللازم هو السالبة الكلية الممكنة العامة التي يذكرونها في نقيض الموجبة الجزئية الضرورية التي يصوغونها هكذا لاشئ من ب ج بالامكان العام وعلى ذلك تنبئ في صوغ النقيض وتطبق ما يذكره في النقيض على ما يذكره غير فان المصنف يعتبر في تقريره تحقيق معنى التناقض غير مبال باليسع مشهورة أو غير مشهورة

(٢) لا يشترط الاعند اتصاف الخ كما في قول كل مجنوب يسعل بالضرورة حال كونه مجنوباً

(٣) مادام الموضوع موصوفاً الخ هذه هي المشروطة العامة التي هي أعم من الضرورية المطلقة

(٤) إما أن لا يكون ج أي بعض ب إما أن لا يكون ج بالامكان العام في جميع الاوقات أو في جميع أوقات كونه ب أولاً يكون ج مادام ب بل يكون ج في بعض أوقات الوصف دون بعض ويعبر الجميع الحينية الممكنة وهي بعض ب ليس ج بالامكان العام حين هو ب لانه ان صدق السلب في جميع الاوقات أو جميع اوقات الوصف أو في بعض أوقاته صدقت الحينية لان المحمول قد سلب عن الموضوع في بعض أوقات اتصافه بالموضوع على كل حال من هذه الاحوال ولهذا قال الجمهور ان نقيض المشروطة العامة هو الحينية الممكنة

(٥) إماماً مادام ب هو ج الخ والدوام هنا مكاني عام لان القضية جزئية وبقية الكلام تعرفه مما قلنا في الموجبة

(٦) إماماً ج وإما وقتاً هذا هو لازم النقيض والنقيض الحقيقي هو أن تدخل حرف السلب على القضية الاصل فتقول ليس بالضرورة أو دائماً بعض ب مادام ب ليس ب ج واللازم الذي ذكره المصنف يصاغ في حينية ممكنة موجبة وهي كل ب فهو ج وقت كونه ب بالامكان العام ومآله المصنف في نقيض المشروطة يشمل المشروطة العامة والعرفية العامة فانه لم يعتبر سوى الدوام وهو عنده يلزم الضرورة في الكميات سواء كان الدوام مشروطاً أو غير مشروط فانه يستلزم ضرورة محسبه غير مشروطة ان كان غير مشروط ومشروطة ان كان مشروطاً

بعروض ب له بل إماماً^(١) وإماماً في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإماماً في غير وقت كونه ب بل في وقت له آخر ونقيض قولنا لا شيء من ب ج مادام ب ليس لا شيء من ب مادام موصوفاً بب عارض له ج بل إماماً ماسلوباً عن كله أو عن بعضه أو موجب كذلك أو وقتاً من أوقات كونه ب بوجب له ج أو يسلب عنه وقتاً آخر غير وقت كونه ب ونقيض قولنا بعض ب ج مادام ب ليس شيء من ب انما يكون ج مادام موصوفاً بب عارض^(٢) له ب بل إماماً أولاً في وقت البتة أو في بعض أوقات كونه ب وإماماً في غير وقت كونه ب بل في وقت آخر ونقيض قولنا ليس بعض ب ج مادام ب ليس ج ماسلوباً عن بعض ب مادام ب عارضاً له بل إماماً ماسلوباً عن كله دائماً أو في وقت آخر غير وقت كونه ب أو موجب لكله دائماً أو وقتاً من أوقات كونه ب وأما الضروريات المشروطة بشرط وقت سواء كان ذلك الوقت من أوقات اتصاف الموضوع بالوصف الذي وضع معه أو وقتاً آخر فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوقت معيناً أو غير معين فان كان معيناً فطريق أخذ النقيض فيها أن يقصد قصد ذلك الزمان بعينه في القضيتين وان لم يكن الزمان معيناً فنقيضها كنعقوض الوجودي لا غير

وأما ما شرطه دوام المحمول فلا فائدة في أخذه نقيضها ولا خفاء بكذب السالبة فيها فانك اذا قلت كل انسان ماش بالضرورة مادام ماشياً وقلت في النقيض ليس بالضرورة كل انسان ماشياً مادام ماشياً بان كذب السالبة لا محالة

وأما القضايا الممكنة فقولنا كل ب ج بالامكان العامى نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج بذلك المعنى ويلزمه بالضرورة ليس بعض ب ج وتعرف نقائص الباقية^(٣) من نفسك وقولنا كل ب ج

(١) بل إماماً الخ أراد المصنف أن يأتي بجميع الصور المتصورة في لازم النقيض الحقيقي للشرطة المفروض فيها لادوام الوصف المعروفة بالشرطة الخاصة أو العرفية الخاصة عند الجمهور فاذا قلت كل انسان حيوان مادام انساناً لا دائماً وكذب هذا لا يجاب الكللي إماماً بأن يكون كل انسان حيواناً دائماً أو بعضه حيواناً دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان دائماً أو يكون كله أو بعضه ليس بحيوان وقت كونه انساناً أو يكون كله أو بعضه حيواناً في وقت آخر غير وقت كونه انساناً ولوجاء المصنف بنظم الكلام على هذا الوجه لئلا يكون أوضح ولكن وقع في عبارته التشويش الموجب للاعماض فقوله إماماً أي ثبت له ج دائماً الكل أو البعض وقوله وإماماً في وقت البتة أي ينفي ج عن الكل أو البعض في جميع الاوقات فيكون السلب الكللي أو الجزئي دائماً وهو له أو في بعض أوقات كونه ب أي يسلب عنه ج كلاً أو بعضاً في بعض أوقات الخ وقوله وإماماً في غير وقت الخ أي وإماماً أن يثبت ج لذات ب كلاً أو بعضاً في وقت آخر غير وقت كونه ب على أن هذه الصورة الأخيرة وان كانت من صور كذب الاصل الا انه لا حاجة الى التصريح بها في لازم النقيض لانها داخلية في التي قبلها دخولا قريباً وهي صورة السلب وقت ثبوت وصف الموضوع ولازم النقيض على ما جاء به المصنف قد استوفى جميع الصور في تناقض مع الاصل لا محالة الا أن الجمهور راعوا الاختصار فكتفوا بنقيض الجزأين على التريدي فطريقته أدق وأحوط وطريقتهم أيسر وأخصر وبهذا نفهم ما قال في السالبة

(٢) عارضاً له ب بوضع لقوله موصوفاً بب وقوله بل إماماً الخ تقول فيه ما مر بعينه في الموجبة الكلية الا أن الجمهور همهم لم يكتفوا في لازم نقيض الجزئية بنقيض الجزأين على أن يكون التريدي بينهما كما هو في لازم نقيض الكلية بل قالوا لا بد أن يكون التريدي بين النقيضين في كل واحد واحد حتى لا يكذب الاصل ولازم نقيضه في نحو قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً فان هذا الاصل كاذب ويكذب قولك كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم بحيوان دائماً أما لو قلت كل واحد واحد من أفراد الجسم إماماً أو ليس بحيوان دائماً كان قولك هذا صادقا

(٣) الباقية أي من قضايا الممكن العامى وهي السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية

بالامكان الخاصي نقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب ج ويلزمه إما امتنع أن يكون أو واجب أن يكون ولا يتعين أحدهما وقولنا لا شيء من ب ج بهذا الامكان نقيضه ليس بالامكان لا شيء من ب ج بل إما بالوجوب أو بالامتناع ويصدق لا محالة حينئذ بعض ب ج بالضرورة وليس بعض ب ج بالضرورة ونقيض قولنا بعض ب ج بهذا الامكان شيء من ب ج بل إما ضروري أن يكون أو ضروري أن لا يكون ونقيض قولنا ليس بعض ب ج بهذا الامكان ليس يمكن أن لا يكون بعض ب ج بل إما ضروري إيجابه لسلكه أو سلبه عن كله وهذا تمام القول في التناقض

(الفصل التاسع)

في العكس

وهو أن يصير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله أما الكمية فلا يجب أن تبقى كما كانت فلنبدأ بالمطلقات ومنها بالسالبة الكلية

وقد ظن أنها تنعكس مثل نفسها في الاطلاق واحتج لذلك بأن قيل اذا صدق قولنا لا شيء من ب ج صدق لا شيء من ج ب وإلا فليصدق نقيضه وهو بعض ج ب إما مطلقا على رأيهم أو دائما على التحقيق فليعلم (١) أن ذلك البعض فهو بعينه ج و ب فيكون باء ما ج وقد قلنا لا شيء من ب ج هذا خلف وقد عرفت فيما تقدم أن لا تكاذب بين السلب الكلي المطلق والايجاب المطلق وان كان كليا فكيف اذا كان جزئيا فانه يصدق بالاطلاق لا شيء من الانسان ضاحك مع أن كل انسان ضاحك أي الضحك بالفعل فضلا عن صدقه مع بعض الانسان ضاحك فليس ما ادعوه من خلاف بخلاف والقضية (٢) التي لزمنا بعد التعيين وهي قولنا باء ما ج ليست دائمة فتناقض السالبة الاولى الموضوع صدقها فانك قد عرفت أنا اذا قلنا بعض ج ب أو كل ج ب فنعني به أن كل ما يقال له ج دائما أو غير دائم فاذالم يشترط الدوام في جانب الموضوع فيكون معنى قولنا بعض ج ب دائما أن بعض ما يقال له ج دائما أو غير دائم فهو ب دائما فاذا عينا ذلك البعض كان ذلك البعض بعينه دائما ب وموصوفا بكونه ج مطلقا لا يدري أنه دائم أو غير دائم فيكون باء ما ج مطلقا بشرط الدوام ولاتناقض السالبة الاولى

(١) فليعلم ذلك البعض لما كانت القضية الجزئية موجبة كان صدقها بوجود الموضوع وتحقيقه فيصح حينئذ تعيينه بعينه ما صححنا واسمى الى تعيينه لتحقيق ثبوت الوصفين معاله لان ما ليس بهما لا يثبت الدهن عاياه بالتحقيق وتعر به الفروض فبعد لتعيين يرتفع كل ابهام في ثبوت الوصفين له ولا يمكن بعد ذلك أن نعرض عن العكس وهو بعض ب ج الذي هو نقيض الاصل ان ذلك البعض الذي هو باء ما ج كان غير البعض الذي كان ج في نقيض العكس كما يقع في مثل قولنا بعض الانسان حيوان عند عدم التعيين فانك لو قلت بعض الحيوان انسان يحكم أن تفترض ان ذلك البعض شيء آخر لان الحيوان أعم ولذلك يصح أن تقول بعض الحيوان ليس با انسان فلا يكون الوصف ثانيا بتعيين لذلك البعض الواحد بالتحقيق بخلاف ما لو عرفت البعض من الحيوان الذي هو انسان فانه يكون حيوانا وانسانا بالاشتغال

(٢) والقضية التي لزمنا الخ من تمام البيان لا بطل ما زعموه وحاصله ان اثبات الجيم للباء بعد الفرض انما هو بالاطلاق فان الجيم في التمييز كان موضوعا وثبوت وصف الموضوع لذاته لا بشرط فيه الدوام نعم ما عرفت الذات فقد مضيت بأنها الذات التي ثبت لها الجيم بالاطلاق وثبت لها الباء دائما وذات انما جيم فانما ثبتت لها الجيم على الوجه السابق فيكون باء ما ج دائما جيم بالاطلاق وهو لا ينافي الاصل لحوار صدقهما الذي يجوز لا شيء من الانسان بضاحك بالاطلاق وبعض الانسان ضاحك بالاطلاق

وهي قوانيلاشي من ب ج فهذا نقض ما توهموه من ج مع أن الدعوى (١) في نفسها ليست صحيحة
أذ يصدق سلب الضحك أو خاصة من الخواص الغير اللازمة عن الانسان بهذا الاطلاق ولا يصدق
سلب الانسان عن الضحك ولا سلب شيء من الموضوعات عن خواصها التي لا تعرض الالهة وإذا عرفت
هذا في المطلق الذي يجوز اشتماله على الضروري عرفته في الوجودي الذي يخرج عنه الضروري
وقد احتيل لص (٢) دق هذا العكس حيلتان إما بتقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي وهو
سلب المحمول عن الموضوع مادام موصوفا بوصفه الذي وضع معه أو تخصيص السلب منها بوقت معين
فيما مضى أو الحال على ما هو المذهب الثالث فيصح العكس في السالبة إذا كانت مأخوذة على أحد
هذين الوجهين فانا إذا قلنا لشيء من ب ج مادام موصوفا ب كان دائما موصوفا به مادام موجودا
أو غير دائم صح عكسه وهي لشيء من ج ب والحجة التي ذكرناها تستمر ههنا فان الجزئية الموجبة
المطلقة تناقض السالبة الكلية المطلقة إذا كانتا مأخوذتين عند اطلاقهما على مفهومهما العرفي ثم
هـ (٣) هذه السالبة الاولى لم يكن دوام وصف موضوعها مادام موجودا كذلك عكسها لا يكون
ضروريا في الكل بل مادام الموضوع موصوفا بذلك الوصف العارض له اذ لو كان ضروريا لكان

(١) الدعوى ليست صحيحة أي دعوى انعكاس المطلقة كنفها هذا استدلال على بطلان الدعوى بعد أن أبطل
دليها وحاصله ان من المطلق ما تنفي فيه الخاصة الغير اللازمة وهي خاصة لموضوعها لا يمكن أن ينفي هو عنها كفي لاشئ
من الانسان بضاحك بالاطلاق الخ

(٢) لصدق هذا العكس أي عكس المطلق والوجودي وقوله اما بتقية السالبة في اطلاقها على مفهومها العرفي الخ
ذلك ما يسميه الجمهور عرفية عامة أو خاصة والعرفية العامة كالمشرطة العامة تنعكس عرفية عامة في السلب
والخاصتان تنعكسان عرفية لا دائمة في البعض وقوله أو تخصيص السلب الخ ليس هذا من الوقتيتين المعروفتين عند
الجمهور وانما هو توقيت خاص يستغرق الماضي والحال وإذا صدق أن المحمول قد سلب عما هو موصوف بوصف
الموضوع في جميع الازمان الماضية والحاضرة فقد ثبت تنافيهما في جميع تلك الاوقات فيصدق العكس كذلك والا
لصدق نقيضه وهو ثبوت الموضوع لبعض افراد المحمول في أحد تلك الازمنة لتعيينه فيثبت له الوصفان في احدهما
الازمان وقد كان الاصل ان لشيء من الموضوع بمحمول في جميعها ولنفرض الاصل لاشئ من الانسان بذى ذنب مثلا
على أن يكون السلب في الماضي والحاضر ثم نجري فيه ما ذكرنا وقوله والحجة التي ذكرناها الخ يريد حجة الافتراض التي
سبقته وقوله فان الجزئية الموجبة المطلقة الخ يريد منها الجزئية التي حصلت من تعيين الموضوع في نقيض العكس وهي
بعض ب ج فهذه الجزئية إذا أخذت حينية وأخذ الاصل عرفية ناقضت الجزئية تلك الكلية حتما فان قولك بآما
هو ج حين هو ب يناقض لاشئ من ب ج مادام ب

(٣) هذه السالبة الاولى أراد منها الاصل الذي أخذ على المفهوم العرفي وقوله ان لم يكن الخ حاصله ان ما كان دوام
السلب فيه بشرط دوام وصف الموضوع قد يكون وصف الموضوع فيه دائما بدوام وجود الموضوع فيكون من لوازم
ذاته في الكليات فاذا كان السلب مشروطا بدوام الوصف الضروري كان ضروريا فيكون عكسه ضروريا وهذا هو
الشق الثاني المذكور في قوله «وان كان الوصف دائما الخ» وقد يكون وصف الموضوع غير دائم مادامت
الموضوع فيكون السلب المشروط به غير ضروري فيكون العكس كذلك غير ضروري وهذا هو الشق الاول المذكور
في قوله «ان لم يكن وصف موضوعها الخ» وقوله «اذ لو كان ضروريا لكان عكسه ضروريا الخ» أي لو كان
العكس ضروريا لكان سالبة ضرورية والسالبة الضرورية تنعكس ضرورية فلو كان العكس ضروريا لكان العكس
إلى ضرورية وعكس العكس هو الاصل فيكون الاصل ضروريا وقد فرضناه غير ضروري لانه مشروط بما ليس
بضروري ويريد المصنف أن لا يكتفى بما قررناه الجمهور في عكس المشروطات بدوام الوصف فان ذلك مما يضبط
القواعد في الالفاظ فقط أما من يريد أن يحقق أحكامه ويحص عقائده فعليه ان يبنى جميع قضائه على ما استقر في نفسه
من علم الواقع

عكسه ضروريا كما تعرف من بعد أن عكس السالبة الضرورية ضروري وقد فرضنا السالبة الاولى غير ضرورية وان كان الوصف دائما مادام موجودا ففي عكسها أيضا تكون كذلك ومثال الاول لاشئ من الابيض بأسود أى لادائما بل مادام موصوفا بالابيض ويجوز أن يزول عنه كونه أبيض فعكسه كذلك أيضا وهو لاشئ من الاسود ببيض ومثال الثاني لاشئ من الحجارة بحيوان مادام حجارة ويدوم هذا الوصف بدوام وجوده فعكسه أيضا وهو لاشئ من الحيوان بحجارة يدوم السلب فيه بدوام وجوده

وأما الكلّي الموجب من المطلقات فينعكس جزئيا موجبا ولا ينعكس كليا لأن المحمول ربما كان أعم من الموضوع فلا يصدق الموضوع على كل واحد منه وهذا مثل الانسان والحيوان فيصح حمل الحيوان على كل انسان ولا يصح حمل الانسان على كل حيوان اذ كل انسان حيوان ولا يصح أن كل حيوان انسان بل بعض الحيوان انسان فان الحيوان أعم من الانسان وأما أنه ينعكس جزئيا فبيانه بالافتراض وهو أنه اذا كان كل ب ج فيمكن فرض واحد معين من الموصوفات بب فذلك الواحد بعينه ب وج فذلك الباء ج وذلك الجيم ب ونحن قلنا في جانب الموضوع ان كل ب معناه كل ما يقال له ب كان موصوفا بب دائما ولم يكن ولكنه لا بد من أن يكون موصوفا به ولو وقتا ما اذ لو لم يكن كذلك لكان ب مسلوبا دائما يقال له ب وهو محال ويعلم من قوة هذا البيان أن هذا العكس مطلق في المطلق والوجودي جميعا لان ذلك الواحد توجد له صفة البائية والجمعية فكونه وجوديا لا شك فيه والمطلق يصدق على الوجودي لا محالة

مع أن اثنين بطريقتين آخرتين أن هذا العكس يجب أن يكون مطلقا يشتمل على الضروري (أحدهما) الجهة المتقدمة وهي اذا صدق كل ب ج صدق بعض ج ب والا فليصدق نقيضه وهو لاشئ من ج ب دائما فينعكس لاشئ من ب ج دائما وقد قلنا كل ب ج هذا خلف وليسلم أن السالبة الكلية الدائمة تنعكس دائمة فانا قد بينا أن الدائم في الكليات والضروري سواء والضروري ينعكس ضروريا كما يأتي من بعد بيانه على ما هو مبين به

والقدماء لما لم يحقوا نقيض المطلق واعتقدوه من جنس المطلق لم تستمر لهم هذه الجهة لأن نقيض بعض ج ب على اعتقادهم لاشئ من ج ب مطلقا وهذا لا ينعكس كما قدمناه ولو انعكس أيضا مطلقا لم يكن بينه وبين الكلية الموجبة تكاذب كما عرفت وأما أفضل المتأخرين فقد رد على القدماء

(١) وهو محال حاصل الدليل أنه بدسبق ان وصف الموضوع صادق على امراد بالفعل وهي مروضة الوجود فاذا صدق المحمول عليها بالاطلاق الشامل للضروري أو بالوجود المشروط فيها سلب الصبر ولا أقل من أن يكون المحمول قد ثبت لفرد معين يصبح أن شار اليه من افراد الموضوع ثبوتيا بالفعل فذلك الفرد المعين نرد للمحمول وقد كان موصوفا بالفعل بوصف الموضوع فيحمل ذلك الوصف عليه بالفعل لا محالة اذ لو سلب عنه لكان سلبا لما فرض ثبوته فاذا صدق كل انسان متمفقس بالاطلاق أو الوجود كان واحدا من الانسان فردا من المتمفقس فيكون بعض المتمفقس الذي هو ذلك الواحد انسانا ولا فهو ليس بانسان وهو انسان بحكم الاصل والفرض الصحيح وهو ساقض ظاهر فيكون عكس المطلق والوجودي وجوديا لا محالة بهذا الدليل ولك أن تقول انه مطلق لان المطلق يشمل الوجودي فيصدق عايه وسيدبر بعد أن عكس المطلق الموجب يكون مطلقا يشمل الضروري وسلك لذلك طريقين سيذكرهما

(٢) المتقدمة أى في بيان عكس السالبة المطلقة على رأى من رأى عكسها وتلك الجهة هي ترتب المحال على صدق نقيض العكس وان لم يكن معه افتراض كما هنا

بما ذكرناه وخصه (٣) ص استمرار هذه الحجة بـ مباشر ضرورة دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به ورده عليهم منجه وأما تخصيصه الحجة بذلك النوع من المطلق مع استمرارها في عمومها كما ذكرناه فليس بوجيه وقد تحلنا له عذراً سنذكره في عكس السالبة الكلية الضرورية

والطريق الآخر هو أن المحمول ربما لم يكن ضرورياً للموضوع والموضوع ضرورياً له كما ذكرناه من مثال الإنسان والضاحك والمتنفس فإن الإنسان متنفس لا بالضرورة وبعض المتنفس إنسان بالضرورة فينبغي إذن أن يكون هذا العكس مطلقاً يشتمل على الضروري لا وجودياً محضاً لا يشتمل عليه وإذا عرفت هذا في الكلي فاعرفه بعينه في الجزئي الموجب فإنه ينعكس جزئياً موجباً مطلقاً أيضاً وطريق البيان يستمر فيه

وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس فإن قولك ليس كل إنسان كاتباً صادق ولا يصدق ليس كل كاتب إنساناً وعلى الجملة سلب الخاص عن بعض العام صادق ولا يصدق سلب العام عن بعض الخاص وأما عكس الضروريات فالسالبة الكلية منها تنعكس سالبة ضرورية فإذا قلنا لا شيء من ب ج بالضرورة وصدق صدق لا شيء من ج ب بالضرورة والاصدق نقيضه وهو أنه يمكن بالامكان العاى أن بعض ج ب فنفسه موجوداً فيكون بعض ج ب بالوجود فذلك البعض بعينه

(٣) وخصص استمرار هذه الحجة الخ أى أن الشيخ قرر هذه الحجة في المطلق لكن في نوع خاص مما يشتمل عليه وهو ما كان من شرط ضروريته أن يدوم الموضوع موصوفاً بما وصف به في الوضع كقولنا كل حيوان حساس بالاطلاق فإن الحساسية في الواقع وفي اعتقاد الحاكم ضرورية للحيوان ومشروطة بالضرورة بدوام وصف الحيوانية للموضوع وكذلك يقال في الوجودي كقولنا كل حيوان متنفس أو كل كاتب متحرك الأصابع بالوجود أما عذر الشيخ في هذا التخصيص فسيذكره المصنف بعد سطور وسنوضحه هناك

(١) وصدق معطوف على قلنا وهو من تمة الشرط

(٢) فنفسه موجوداً أى بفرض هذا الممكن وهو أن بعض ج ب حاصل بالفعل وبعبارة أخرى نفرض أن ثبوت الباء للجميم الذى هو بالامكان وقع بالفعل لأن الممكن العاى وهو ذلك الثبوت غير محال ففرض وقوعه غير محال بالضرورة والفرض الجائر لا يترتب عليه محال فإذا صح هذا الفرض في شيء معين كان ذلك المعين ج و ب و ب و ج بالفعل فيكون بعض ب ج وقد قلنا في الأصل لا شيء من ب ج بالضرورة وهذا التناقض انما جاء من فرض صدق نقيض العكس فيكون محالاً فالعكس صحيح

وانما الجأ المصنف إلى فرض ثبوت ب لج بالفعل لأنه لو بقي على إمكانه لما صح أن يكون الباء وصفه عند وضعه في العكس الذى يناقض الأصل فإن وصف الموضوع مفروض الثبوت له بالفعل فلا يصح الباء الممكن عنوانه والجمهور يقولون أن الضرورية السالبة انما تنعكس إلى دائمة وأن القول بانعكاسها ضرورية فاسد ويستدلون عليه بجواز إمكان صفة لنوعين تثبت لاحدهما فقط بالفعل ولا تحصل لآخر أبداً فيكون النوع الآخر مسموفاً بعمله تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع إمكان ثبوت الصفة لذلك النوع المسموفاً بالضرورة عما تثبت له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة ومثله أن مركوب زيد وصف يمكن أن يثبت للفرس والحصان فإذا لم يركب زيد إلا للفرس فقط فقد ثبت الوصف للفرس بالفعل فيصح أن يقال لا شيء من مركوب زيد بحصان بالضرورة لأن المركوب بالفعل هو الفرس ولكمه لا يصدق لا شيء من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصدق نقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان العام وانما يصدق لا شيء من الحمار مركوب زيد انما

وقد وهم الجمهور فيما ذهبوا إليه لأنهم يتفقون مع المصنف في أن فعلية ثبوت وصف الموضوع لذاته لا يراد منها في القضية الحقيقية أن يكون الوصف ثابتاً في الماضي والحال بل المراد أن ملو وجود كان موصوفاً بذلك فهو لو وجد كان محكوماً عليه بما في القضية ولا يعنون من « كل كاتب إنسان بالضرورة » أن ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل في الماضي والحال هو إنسان بل يريدون تعميم الحكم فيما يكون له هذا الوصف في أى زمن كان فالحكم في الحقيقة على طبيعة

وايضا فذلك الجسيم باء وذلك الباء جيم وقد قلنا لاشئ من ب ج بالضرورة وفرض الممكن موجودا
غير محال اذ لو كان محالا وجوده كان ممتنعلا ممكنا

وأما أفضل المتأخرين فلعله انما خصص احتجاجة في عكس الموجب الكلي والجزئي المطلقين
والوجوديين مباشرة ضرورة دوام اقصاف الموضوع بما وصف به كي لا يضطر في بيانه الى استعمال
عكس السالب الكلي الدائم الذي لا فرق بينه وبين الضرورى في الكليات الافتقار بيان عكسه الى
استعمال عكس الجزئي الموجب المبين بعكس هذا السالب أعني الدائم فلا يقع في الدور ولكن الجزئي
إذا كان مبينا بطريق الافتراض المستغنى عن استعمال عكس السالب فيه لم يكن دورا لهذا

الكناية عند تحققها في أفرادها الممكنة وبعبارة أخرى ان الحكم انما هو آت من أن الكناية لا تكون محال ما لا لانسان
وقد صرحوا بذلك وفي مثالهم لا يصدق الاصل المفروض منه لا يمحى ان يقال لاشئ من مركوب زيد بجمار بالضرورة
مع ان من الافراد الممكنة في ذاتها المركوب زيد الجمار وليس في طبيعة المركوبية ما ينافي الجمارية وانما تنفي انهم هذا
المثال من عند ما اعتبروا أن الفعلية هي الفعلية في الماضي والحال وقد تحقق في أشخاص من المركوبية حقيقة والتضحية بهذا
الاعتبار كلية في الصورة لكنها في الحق شخصية فانك عندما تحكم على مركوب زيد تلاحظ ماركبه بالفعل وهو أشخاص
مختلفة من الافراس فنقول هذه الافراس ليست بجمار بالضرورة وهي تنعكس الى أن الجمار ليس بشئ منها بالضرورة
كذلك ولا تحكم على المركوب باعتبار طبيعة متحققة في أى فرد يمكن أن يكون لها عندما تحقق فيه ماد كرو وليس من
الفروض التي يعتبرها أهل هذا العلم والحق ما رآه المصنف

(١) وأما أفضل المتأخرين فلعله الخ حاصل العذر أن أفضل المتأخرين عندما بين عكس الدائمة السالبة الكلية كنفسها
أخذ في البيان عكس الموجبة الجزئية المطلقة بأن قال اذا صدق لاشئ من ج ب دائما فيصدق لاشئ من ب ج دائما
والا يصدق نقيضه وهو بعض ب ج بالاطلاق وينعكس هذا الى بعض ج ب بالاطلاق وقد كان الاصل الصادق
لاشئ من ج ب دائما فيلزم صدق النقيضين وهو محال وهو انما الرمز من فرض صدق نقيض العكس كما هو ظاهر فقد رأيت
أنه بين انعكاس السالبة الدائمة الكلية كنفسها بطريقة يجب فيها تسليم انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلو
أنه بين انعكاس هذا الموجبة بطريقة يؤخذ فيها أن السالبة الدائمة الكلية تنعكس كنفسها لزم الدور كما هو ظاهر فيجب
أن يستغنى في بيان عكس الموجبة المطلقة أو الوجودية بالافتراض ولهذا شرط في البيان بهذه الطريقة أن يكون الاصل
الموجب المطلق أو الوجودي قد لوحظ فيه ضرورة مشروطة بدوام وصف الموضوع لدائه فانه عند هذه الملاحظة يكون
المطلق أو الوجودي من قسم الضروريات سواء كانت مطلقة أو مقيدة والضروريات مطلقة ومقيدة كلية أو جزئية
تنعكس جزئيات ممكنة فلم يصدق عكسها هذا الصدق نقيضه وهو السالبة الضرورية والسالبة الضرورية تنعكس
كنفسها فتناقض الاصل الصادق وانعكاس السالبة الضرورية كنفسها مبين بطريق الافتراض الذي ذكره المصنف
ولا يؤخذ فيه عكس الموجبة الجزئية المطلقة كنفسها فلا يكون في البيان دور حيد ولا يقال ان الدعوى كانت هي
ان المطلقة تنعكس مطلقة لأنهم انعكس بمكة لانقول ان الامكان قد لوحظ في العكس ليكون الاطلاق من نوع الممكن
فيكون الدوام في النقيض من نوع الضرورى الذي بينه وبينه بطريق آخر والا لدعوى هي الاطلاق والبيان له
لا الامكان في الحقيقة ونموض غرض أفضل المتأخرين في التخصيص هي المصنف هذا الاعتذار محلا وما ذكرناه من
ملاحظة أفضل المتأخرين هو الذي حمل المصنف على تأخير الحمل الى ما بعد ذكر عكس السالبة الكلية الضرورية
حتى يكون قد ظهر بيانه بالطريق الذي ذكره

أما على طريقة المصنف فالضرورى والدائم شئ واحد في الكليات وهو لم يأخذ في بيان عكس السالب من الضروريات
الكلية الا الافتراض وهو بعينه البيان في عكس الدائم ولم يأتى الى أخذ عكس الجزئية المطلقة فيه فلو أخذ عكس الدائم
في بيان هذا العكس الاخير لم يلزمه دور سواء كان المطلق قد لوحظ فيه أن ضرورة مشروطة بدوام وصف
الموضوع لدائه أم لم يلاحظ فيه ذلك

وأما الكلّي الموجب الضروري فينعكس جزئيا وجبا وبـ (١) أنه بالافتراض الذي ذكر في المطلق العام لكنه ليس بضروري بل هو ممكن عام فإن المحمول ربما كان ضروريا لشيء ولا يكون ذلك الشيء ضروريا له مثل الإنسان للكاتب فإنه ضروري له وليس الكاتب ضروريا للإنسان بل ممكن خاص وقد يكون كل واحد منهما ضروريا لآخر كالإنسان والناطق والإنسان والحيوان وإذا كان العكس في بعض المواضع ضروريا وفي بعض أمكنها خاصا كان ما يشتركان فيه هو العكس في جميع المواضع وهو الممكن العامي والجزئي الموجب الضروري يعرف بيانه من هذا أيضا

وأما السالب الجزئي الضروري فلا عكس له لما عرفت في المطلق فإن قولك ليس كل حيوان إنسانا صادق ولا يصدق قولك ليس كل إنسان حيوانا

وأما الممكنات فليس يجب لها عكس في السلب ان يجوز أن ينفي شيء عن شيء بالامكان الخاص والعام جميعا وذلك المنفي عنه لا يتقى عن هذا لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض الاله كما ضربنا من مثال الضحك والكتابة للإنسان اذ يصدق أن يقال لشيء من الناس بكاتب أو ضاحك ولا يصدق سلب الإنسان عن الكاتب والضحك فإن كل كاتب أو ضاحك إنسان بالضرورة

وأما في الإيجاب فيجب لها عكس ولكنه ليس يجب أن يكون خاصا بل عاما في الممكنين جميعا فإن المتحرك بالارادة يمكن للحيوان والحيوان ضروري له فيجب أن يكون العكس على وجه يشمل الضروري مع الممكن الخاص وذلك هو الممكن العام وأما أن الممكن لا بد منه فإنه إذا كان كل ب ج أو بعض ب ج بأي مكان شئت فسمه ج ب بالامكان العام والافليس يمكن أن يكون شيء من ج ب ويلزمه بالضرورة لشيء من ج ب وينعكس إلى لشيء من ج ب بالضرورة وقد قلنا أن كل ب ج أو بعض ج ب بالامكان هذا خلف

وربما خطر ببال أحد أن السالبة الممكنة الخاصة كلية كانت أو جزئية في قوة الموجبة والموجبة تنعكس فالسالبة لم لا تكون منعكسة فيزيل شغل قلبه بأن عكس الموجبة موجبة بالامكان العامي والموجبة لا تصلح أن تكون عكسا للسالبة المخالفة القضيتين في الكيفية ولا يجب انقلابها من الإيجاب إلى السلب لـ (٢) ونها من الممكن العامي

(١) وبيانه بالافتراض بأن تقول اذ اصدق كل ج ب بالضرورة فليصدق بعض ج ب بالامكان لأن الموضوع قد أخذ فيه أن يكون وصفه ثابتا لذاته بالفعل فكانت قلت كل ما ثبت له وصف الكتابة بالفعل فهو إنسان فيصح لك أن تفرض شيئا معينا قد انصف بالكتابة بالفعل وبالنسبية بالضرورة وهي فعل وزيادة فهذا المعين إنسان بالفعل فهو بعض الإنسان وهو كاتب بالفعل لما بينا أنه انصف بالكتابة في ضمن ذوات الموضوع لكن لما كانت الفعلية في الموضوع لم تعتبر في الماضي والحال فقط وإنما تفرض عند ثبوت المحمول للموضوع والكتابة بمنتهى بالامكان الخاص فيجوز أن لا تكون حاصلة فعندما تحول محمول لا تكون أهم جهة لها هي الامكان العام ولو لم يصدق أن ذلك الشيء المعين كاتب للزم سلب الكاتب دائما أو بالضرورة عما اعتبرناه كاتباً بالفعل وهو تناقض

(٢) لكونها من الممكن العامي أي والممكن العامي إذا انقلب من الإيجاب إلى السلب تغير الحكم فيه بالمرّة بخلاف الممكن الخاصي فإن السلب والإيجاب فيه بمعنى واحد في الحقيقة

ثم اعلم أن المصنف قد اقتصر في أنواع القضايا وعكوسها على ما يغلب استعماله في العلوم ولهذا السلك المسلك الذي رأيت في البيان أما الجمهور خصوصاً المتأخرين منهم فأنهم جاؤا في القضايا المركبة وعكوسها بما يمكن الاستغناء عنه والاطلاع على كلامهم كاف في المحكم بما ذكرنا

أما فائدة باب العكس فقد قصرناها على استعمال عكوس القضايا في بيان لزوم بعض النتائج لقياساتها في بعض الاشكال وأنت ترى أن العكس في نفسه يصلح أن يكون من الأدلة وحده فيجوز لك أن تدعي دعوى وتستدل عليها بأنها عكس لأصل

واعلم أن القانون الأعظم في العكس هو رعاية الموضوع بتمامه والمحمول بتمامه وربما أوهم الاختلال ببعض أجزائها تخلفا في العكس إذا صدق غير متحقق فيه مثال ذلك أن نقول لاشئ من الحيطان في الوجد ولاشئ من البطاطنج في السكين وهو قول صدق ويتقد أن عكسه لاشئ من الوجد في الحيطان ولا من السكين في البطاطنج وهو كذب وانما كان كذلك للاختلال ببعض أجزاء المحمول لأن المحمول هو في الوجد وفي السكين لا الوجد ولا السكين وحدهما فلنجعل جملته موضوعا كما كان محمولا فيبقى الصدق بحاله وذلك أن نقول لاشئ مما في الوجد بحيطان ولا مما في السكين ببطاطنج وهذا تمام القول في العكس

الفن الثاني

في صورة الحجج وينقسم الى ستة عشر فصلا

(الفصل الاول)

لما كانت معرفة الحجة هي المنة صودا لأهم من المنطق وكانت في نفسها مركبة والعلم بالمركب لا يحصل إلا بعد العلم بتمامه التركيب وكان تركيب الحجة من القضايا المركبة من المفردات وبحسب ذلك وقعت البداية في بيان مفردات المعاني والالفاظ والتخلص منها الى تركيب القضايا بأصنافها حتى أتينا على جميع ذلك بالبيان الشافي فخلق بنا تجريد النظر لتعريف الحجة وأقسامها والحجة هي قول مؤلف من أقوال يقصده إيقاع التصديق بقول آخر غير مصدق به وأصنافها ثلاثة القياس والاستقراء والمثال (١) ولكل واحد منها أمور قرينة منه كالضم (٢) والدليل والرأي والعلامة والمعتمد الموثوق به من جملة ذلك القياس وهو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنه لقائه قول

صادق بين السديق أو مبرهن عاينه وأقره مثال لذلك قول لا إله إلا الله فانه في معنى لاشئ من الإله غير الله وهو سالب كلية ضرورية معدولة للمحمول والمبرهن عليه بدليل الواحدانية ليس هذه الكلية وانما هو كلية أخرى وهي لاشئ من غير الله بالضرورة ولكنه منى صدق هذا الأصل صحيح لما أن تأخذه دليلا على صدق عكسه وهو لا إله إلا الله (١) والمثال يريد به التمثيل الذي هو القياس الأصولي كما يأتي في الفصل السادس عشر من هذا الفن

(٢) كما في ميراج سيأتي للصف في الفصل السادس عشر من هذا الفن تفسير هذا الالفاظ وانجمله الآن فالضمير قياس حذف كبراء إله الطهورها كما يقال في الهندسة خطا ب و ا ج خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وإلهما لا حياء كذب الكبري كما يتناول الخطابي لان يكلم العدو فهو خاش ولول وكل من يكلم العدو فهو وحش لاحسن كذبه والرأي هو مقدمة توضع لاشعار النفس بأن شيئا حاصل أو غير حاصل أو انه حسن أو فاسد أو من الصواب فعليه أو من الصواب تركه وذلك بما يثبت ثباتها صحتها الى معهوداتها في الشأن الذي يقال فيه تلك المقدمة ومنه كل جواب مع الكلام وما يسمى بالحكم كقولهم الخاش خائف والأمين امن والدليل هو من نوع الضمير يراعى فيه أن شيئا لو ثبت للأصغر بعبء شئ آخر ثابت له كقولهم هذه المرأة ذات لسان فهي ادن قد ولدت وهو ضرب من القياس من الشكل الاول لو صرح بالكبرى والعلامة هي من طائفة الدليل والضمير أيضا ينظر فيه الى أن أمرا واحدا ثبت لأمريين فيثبت أحدهما لا الآخر وأن أمريين يثبتان لاشئ واحد فيثبت أحدهما لا الآخر فالاول كما تقول هذه المرأة مصفارة فهي حبلى فان الاصفرار شئ واحد ثبت لهذه المرأة وهو ثابت للحبلى ولو صرح بمقدمات هذا القياس لكان من موجبتين من الشكل الثاني هكذا المرأة مصفارة والحبلى مصفارة والثاني كما تقول الشجعان طلبة لان الخجاج كان شجاعا وكان ظالمافاته لما ثبت الشجاعة والظلم للظلم ثبت الشجعان ولو صرح بالمقدمات لكان من الشكل الثالث هكذا الخجاج شجاع والخجاج ظالم فالشجاع ظالم

آخر فقولنا مؤلف من قضايا يفصل بين القياس والقضية الواحدة التي يلزم صدقها ~~ككذب~~ نقيضها وصدق عكسها وغير ذلك من لوازمها وقولنا اذا سلمت لانه نفي به أنها تكون مسلمة في نفسها صادقة بل ربما كانت منكرة كاذبة في نفسها ولكنها اذا سلمت لزمت عنها بتأليفها قول آخر وقولنا لم يلزم عنه بفصل بين القياس والاستقراء وماه (١) ومعدوده معه اذ لا يلزم منها شيء على التحقيق وقولنا لذاته يفيد أموراً منها أنه لا يكون لزوم هذا اللازم بسبب مادة مخصوصة حتى لو بدلت بغيرها لم يلزم ذلك اللازم مثل قولنا ليس شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فاللازم من حيث النظر الى حال الانسان والصهال سلب الصهال عن الانسان ولو بدل بماليس مساوياً للفرس في الحمل فربما لم يلزم السلب مثل ما اذا بدل الصهال بالحيوان كان اللازم ايجاب الحيوان له وقد ترادف في الحد لفظ الاضطرار (٢) ترازا عن هذا ولا حاجة اليه ومنها أنه لا يحتاج في لزوم ما يلزم عنه الى أن يقترب به شيء آخر يتم به لزوم اللازم إما محذوف بالكلمة من غير بدل أو أورد بدله ما هو في قوته أماما محذوف رأساً مثل قولنا مساو اب وب مساو ج (٣) مساو ج فلا يلزم من مجرد هذا القول أن مساو ج بل يلزم من أمر آخر محذوف وهو أن مساو لمساو ج ومساو المساو مساو فيلزم حينئذ أن مساو ج فالقدر المذكور ليس قياساً (٤) على هذا اللازم اذ لا يلزم عنه لذاته وأماما أورد بدله ما في قوته فهو ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاعه ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فجزء الجوهر جوهر فان هذا لا يلزم مما صرح به بل من مقدمة أخرى حذف يجب أن تقرن بالاولى وهي أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكورة وهي أن ارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر قوة المحذوفة فيتوهم أن اللازم يلزم منها مقرونة بالاولى وليس كذلك وقد أورد في الاحتراز عن هذا الخصوص زيادة في الحد وهي قوله - لذاته لا بالعرض وانما يحتاج الى هذه الزيادة أن لو جاز أن يلزم لازم عن شيء لذاته وبالعرض عنه فيحتراز عن هذا في حد القياس ولكن هذا غير جائز وفي هذا المثال الذي ذكرناه لم يلزم اللازم لذات المصريح بها فيكفي قولنا لذاته احترازاً عنها دون أن يقترب بها بالعرض وهذا بيان ما ذكر في حد القياس من الاحترازات والحد الذي فيه الزيادات هو أن القياس قول مؤلف من أقوال اذا سلمت لزمت عنها لذاتها قول آخر لا بالعرض اضطراراً

واعلم أن هذه القضايا تسمى مواد القياس والتأليف المخصوص الواقع فيها صورة القياس ونية تقسيم القياس الى البرهاني والحدلي والمغالطي والخطابي والشعري بسبب اختلاف موادها لكن الصورة واحدة فيها جميعاً واذا كان لكل واحد مادة خاصة ويعملها جميعاً بصورة فالأخرى تقديم النظر في العام على الخاص فنبدأ ببيان صورة القياس أولاً ~~والمساو~~ كان النظر في الاستقراء والمثال والضمير والدليل والعلاقة والرأي والقياس الدوري وعكس القياس ورداً المستقيم الى الخلف والخلف الى المستقيم

(١) ما هو معدوده معه كالضمير والدليل ونحوهما فان هذه قد يكون عنها قول آخر ولكنه ليس بلازم لهما أنها فيختلف اذا اختلفت المادة

(٢) احترازاً عن هذا فانك اذا قلت يلزم عنه لذاته قول آخر اضطراراً يخرج منه ما يكون له ومه للمادة لانه ليس بلازم اضطراراً بل تارة يلزم وأخرى لا يلزم ولا حاجة اليه فانه يغني عنه قيد لذاته اذ لزوم سلب الصاهل عن الانسان في المثال ليس لهيئة التركيب لذاتها بل لخصوص المادة كما ذكره

(٣) على هذا اللازم متعلق بمعنى قياساً أي ليس قياساً أقيم دليلاً على هذا اللازم لينتجبه فان هذا اللازم ليس نتيجة لهذا التأليف وحده

وغير ذلك مما تعرفه (١) من الامور المتعلقة بصورة القياس كان الاولى ايراده في هذا الفن المفرد ليدل
صورة الحجج

والقضايا اذا ركب منها القياس وصارت اجزاء تسمى حينئذ المقدمات واجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى
بعد التحليل تسمى حدودا فالمقدمة الحلية اذا حلت الى اجزائها الذاتية بقي الموضوع والمحول أما
السور والجهة فليس اذا تبين للقضية والرابطة وان كانت ذاتية ولكنها اللفظة دالة على الارتباط ولا يبقى
الارتباط بعد التحلل ولنمذ للقياس والمقدمة والحدود مثالا وهو «كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
محدث» يلزم منه أن كل جسم محدث فقوانا كل جسم مؤلف مقدمة وكذلك كل مؤلف محدث
مقدمة أخرى وأجزاءها من الجسم والمؤلف والمحدث حدود ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه
قياس واللازم عنه وهو أن كل جسم محدث يسمى عند اللزوم نتيجة وقيل اللزوم عند أخذ الذهن
في ترتيب القياس واقامته عليه يسمى مطلوبا

وهذا اللازم إما أن لا يكون مذكورا هو ولا نقيضه في القياس بالفعل بل بالقوة ويسمى ~~بمطلوب~~ هذا
القياس اقترانيا كما ضربناه من المثال فان اللازم وهو كل جسم محدث لم يكن مصرحاً به بالفعل ولا نقيضه
ولكنه فيه بالقوة (٢) تحت المؤلف وقد صرح فيه بأن كل مؤلف محدث وأما ان ذكره
او نقيضه بالفعل فيه فيسمى استثنائيا ومثاله ان كان هذا العدد فردا فهو لا ينقسم بمساويين ولكنه
فرد فيلزم انه لا ينقسم بمساويين وهو بعينه مذكور في القياس بالفعل وكذلك لو استثنيت من هذا
المثال «لكنه منقسم بمساويين» يلزم منه أنه ليس بفرد فنقيض هذا اللازم وهو أن العدد فرد مذكور
فيه بالفعل

والقياسات الاقترانية قد تكون من جمليات ساذجة وتكون من شرطيات ساذجة وقد تكون
مركبة من الجمليات والشرطيات فنقدم الكلام فيما هو من الجمليات الساذجة وهو مؤلف لا محالة
من مقدمتين تشتركان في حد (٣) امثال المورد في المؤلف ويسمى حداً اوسط ولكل واحدة
من المقدمتين حداً آخر خاص بها كالجسم في مثالنا الا حدهما والمحدث الاخرى والنتيجة تحصل من
اجتماعهما فها هو موضوع في النتيجة يسمى حداً اصغر وما هو محمول فيها يسمى حداً أكبر والمقدمة
التي فيها الحد الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الحد الاكبر تسمى الكبرى وتأليف المقدمتين يسمى
اقترانا وما كان من الاقترانات تلزمه النتيجة لذاته يسمى قياسا وهيئة القياس من نسبة الاوسط الى
الطرفين يسمى شكلا

وهذه النسبة بالتقسمة الصحيحة على اربعة اشياء فان الاوسط إما أن يكون محمولا على الاصغر موضوعا
للاكبر ويسمى الشكل الاول وإما أن يكون موضوعا للاصغر محمولا على الاكبر أو محمولا عليهم
جميعا أو موضوعا لهما جميعا لكن القسم الثاني وان أوجبه القسمة غير معتبر لانه بعيد عن الطبع
يحتاج في ابانة ما يلزم عنه الى كلف في النظر شاقة مع أنه مستغنى عنه وأما الشكلان الاخران وان

(١) من الامور خبر كان في قوله ولما كان النظر الخ أما الالفاظ التي ذكرها قد سبق بيان بعضها وسيأتي بيان الباقي
في كلام المصنف فلا حاجة الى الاطالة بتقدمه عن موضعه

(٢) لانه تحت المؤلف أي لان الجسم مندرج في المؤلف الخ

(٣) اشتراك المثال المورد الخ المثال المورد هو القياس السابق ذكره وهو مركب من مقدمتين مشتركتين في المؤلف
لهذا صح أن يقول اشتراك المثال في المؤلف

لم يكن لزوم ما يلزم عنهم ما يثبت ذاته لكنه قريب من الطبع والفهم^(١) الذي يتبين قياسهم ما قبل البيان بشئ^(٢) آخر ويسبق ذهنه الى ذلك الشئ المبين به عن قريب فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار حسب اطراح ما هو عكس الشكل الاول فاذا الاشكال الحلية المعتبرة ثلاثة ونشترك كلها في أن لا قياس عن جزئيتين على الاطلاق ولا عن سالتين ولا عن صغرى سالبة كبراهها جزئية الا في المواد المكنة على ما تعرفه والنتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية الا فيم^(٣) استثنيه وأما في الجهة فسنذكر رأى المقدمتين تتبع ثم نخص كل شكل منها بشرائط

(الشكل الاول)

وانما سمي أولاً لأن انتاجه بين نفسه وقياساته كاملة وتبين به جميع الاشكال ولانه ينتج جميع المطالب بالاربعة الكلّي الموجب والكلّي السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب ولا ينتج الكلّي الموجب الذي هو أفضل المطالب غيره والشكل الثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزئي

وشرائطه في انتاجه أن تكون صغراه موجبة أو في حكم الموجبة بان تكون سالبة ممكنة أو وجودية ينفك^(٤) السلب فيها الى الايجاب وأن تكون كبراه كلية

وانما اشترط كون الصغرى موجبة لان لزوم النتيجة فيه بدخول الاصغر تحت الاوسط بأن ية^(٥) كال عليه ما قبل على الاوسط فاذا كان الاوسط مساوياً عنه فلم يكن من الموصوفات بالاوسط فلا يلزم أن يتهدى اليه ما قبل على الاوسط واشترط كلية الكبرى أيضاً وليتأدى حكمها الى الصغرى فانها اذا كانت جزئية فربما كان الاوسط أعظم من الاصغر وكان الاكبر مقولاً على البعض الذي ليس بأصغر فلا يلزم منه أن يوجد في البعض الذي هو الاصغر

وقرائنه المنتجة أربع لان القضايا إما مبهمة وإما شخصية وإما محصورة والمهمات في حكم الجزئيات فليست غن بماعنها والشخصيات لا فائدة في اقامة الاقيسة عليها فانك اذا قلت زيد هذا وهذا أبو بكر لم يكن علمك بأن زيد أبو بكر علماً لا يحصل الا به - هذا النظم القياسي فان من كان بيناله أن هذا

(١) الفهم يفتح مكسر السريع الفهم (٢) بشئ آخر متعلق بالبيان أي يمكن لسريع الفهم ان يتبين لزوم النتيجة لقياسي الشكاين الثاني والثالث قبل أن يبين ذلك اللزوم بشئ آخر غير مجرد القياسين (٣) الا فيما استثنيه سياقي للصنف التصريح بهذا الاستثناء في فصل المختلطات عند الكلام على اختلاط الممكن بغيره حيث قال « وقد قدمنا ان الايجاب شرط الصغرى في هذا الشكل الا في المادة الممكنة فيجوز ان تكون سالبة فاذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة (أي بالامكان الخاص) بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة اذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء من اتباع النتيجة أخس المقدمتين في الكيفية وهو ما شرطناه في أول الاشكال » وكذلك يأتي في اختلاط الممكن المطلق في الشكل الثاني فان بيان الضرب الثاني من الشكل المذكور في هذا الاختلاط قد أدى الى نتيجة موجبة جزئية مع أن احدي المقدمتين سالبة كما سيذكر قبيل آخر فصل المختلطات (٤) ينقلب السلب فيها الى الايجاب وهي السالبة المحققة الموضوع كالمطلقة التي روعي فيها السلب بالفعل مع ملاحظة ان السلب غير دائم بل قد يكون الايجاب بالفعل أيضاً فان منزلة هذا الوجود منزلة الامكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب الى ايجاب كما أن الايجاب بهذا الاعتبار قد ينقلب الى سلب متى روعي عدم دوام الايجاب (٥) بأن يقال عليه الخ بمنزلة التصور لدخول الاصغر تحت الاوسط كأنه قيل لان لزوم النتيجة فيه انما هو بدخول الاصغر تحت الاوسط بحيث اذا قيل الاكبر على الاوسط كان مقولاً على الاصغر أيضاً في ضمن الاوسط

أبو بكر وهذا بعينه زيد ~~كان~~ بيننا أنه زيد أبو بكر فبقيت القضايا المعنى بائبائها بالقياسات هي
المحصورات

والمحصورات أربع موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية وكل واحدة من
هذه الأربع إذا جعلت صغرى أمكن أن يقرب إليها أربع كبريات محصورات فتبلغ الاقترانات ستة
عشر لكن الصغرى إذا لم يجز أن تكون سالبة لا كلية ولا جزئية خرجت عماية اقترانات عن النتائج
والكبرى إذا وجب كليتها لم يمكن أن تقترن الجزئيتين لا بالصغرى الكلية ولا بالصغرى الجزئية فخرجت
أربع اقترانات أخرى عن النتائج وبقيت من جملة الستة عشر أربع اقترانات ناتجة

(الاول) من كلتين موجبتين مثل قولك كل ب ج وكل ج د ينتج كل ب د
(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج لا شيء
من ب د

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية كقولك بعض ب ج وكل ج د ينتج بعض ب د
(الرابع) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى مثل قولك بعض ب ج ولا شيء من ج د
ينتج ليس بعض ب د

وربما توهم أن غير هذه الاقترانات ناتجة عن هذا الشكل مثل السالبة الكلية الصغرى إذا قرنت
بالموجبة الكلية الكبرى أو الجزئية مثل قولنا لا شيء من ب ج وكل ج د أو بعض ج د ينتج ليس كل
ب د لان الكبرى إذا عكست ينتج من الشكل الثاني ليس كل د ب فاتها تصير صغرى الشكل الثاني
لانها تنعكس جزئية وكبرى الثاني يجب أن تكون كلية فهذه لا تصلح أن تكون كبراء وإذا جعلت
صغرى الثاني صار الاقتران هكذا بعض د ج ولا شيء من ب ج ينتج ليس بعض د ب

لكن دفع هذا الوهم هو أنا إنما قلنا لا ينتج هذا الاقتران إذا كانت السالبة صغرى وإنما قيل لها صغرى
لان فيها الاصغر الذي يجب أن يكون موضوع النتيجة وهو ب فإذا جعلناه موضوع النتيجة وحملنا (١) ا
د عليه لم يلزم البتة من هذا الاقتران أن ليس بعض ب د فاذن ان أنتج هذا الاقتران شيئا فليس عن
كبرى وصغرى على ما وضع كيف وهو راجع الى الشكل الثاني بعكس الكبرى وجعلها صغرى بدل
ما كانت كبرى والشكل الثاني لا يتبين قياسيته الا بعكس أو عمل آخر يردده الى الشكل الاول فيتضاعف
العمل على ما في الشكلين ويلتحق بالشكل الرابع الذي كان سبب الغائه بعده عن الطبع وزيادة
الكلفة في بيان قياسيته

(١) وحملنا د عليه أي راعين أن د هو المحمول على ب في النتيجة وان كان الحمل على وجه الساب فالنتيجة على
هذا الترتيب لا تلزم لا اقتران السالبة الصغرى بالموجبة الكبرى كلية أو جزئية لانه إذا انعكست الكبرى لم تصلح أن تبقى
كبرى للشكل الثاني الذي رجع اليه الاقتران بعد انعكس بل يجب جعلها صغرى وجعل الصغرى كبرى فينتج الاقتران
ليس بعض د ب فيكون الباء محمولاً في النتيجة لا موضوعاً كما فرض أولاً ولا يمكن ان يقول انه يمكن عكس النتيجة الى
ليس بعض ب د لما تقدم من أن السالبة الجزئية لا عكس لها فاقتران الصغرى السالبة في الشكل الاول بالكبرى
الموجبة لو أنتج فلا تكون نتيجة عن الصغرى والكبرى على ما وضع عليه وإما تكون نتيجة ترتيب آخر ليس من هذا
الشكل فلا تكون نتيجة الاقتران بعينه وقوله كيف وهو راجع الى الشكل الثاني الخ يريد أنه لو صح هذا الاقتران في
الشكل الاول للزم بيان انتاجه بالرد الى الشكل الثاني عكس الكبرى ثم جعلها صغرى كما رأيت وهو أخفى من الاول وإنما
تبين نتائجه بالرد اليه فكيف يبين الاجلي بما هو أخفى منه وقد يلزم منه تضاعف العمل المؤدى لالتحاق بعض ضروب
هذا الشكل بالشكل الرابع الى آخر ما قال

ثم هذه الاقترانات قد تكون من المطلقات وحدها وقد تكون من الضروريات وقد تكون من الممكنات أى تكون كل واحدة من مقدمة القياس من جنس الأخرى وقد يختلط بعضها ببعض فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة وتؤثر الكلام في المختلطات إلى أن نفرغ من بيان ما لا اختلاط فيه من الأشكال الثلاثة

أما في هذا الشكل فإذا كانت المقدمتان مطلقتين أو ضروريتين كان حصول النتيجة يتينا إذا الصغر داخل بالفعل تحت الأوسط فالحكم على الأوسط حكم عليه وأما إذا كانتا ممكنتين فليس يتبين تعدى حكم الأوسط إليه حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين وذلك لأن (١) أيها كل ب ج بالفعل فإذا حكمنا على كل ما هو ج بالفعل كان ذلك حكماً على ب لا محالة من غير تردد للعقل فيه وفي الممكنتين لم يدخل ب تحت ج بالفعل بل بالقوة فإذا حكمنا على ما هو ج بالفعل لم يتبين تعدى ذلك الحكم إلى ما هو ج بالقوة لا بالفعل وانما قلنا أن الحكم على ما هو ج بالفعل لأنه إذا قيل كل ج د بالامكان عني به أن كل ما يوصف بـ ج بالفعل فهو د إما بالامكان أو بغيره كما عرفت في جانب الموضوع لكنه (٢) وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم فليس يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر بل يكفي فيه أدنى تنبيهه فإن الأكبر إذا كان ممكناً للأوسط الممكن للصغر كان ممكناً للصغر والصغر إذا أمكن أن يكون الأوسط الممكن كونه أكبر أمكن كونه أكبر لأن (٣) كان الامكان قريب عند الذهن أنه امكان أما إذا كان الأكبر الأوسط بالامكان أو بالاطلاق أو بالضرورة والأوسط بخلاف ذلك للصغر فليس يتبين جهة النتيجة بل يحتاج إلى بيان وسند كره في المختلطات

(١) لأن فيها أى في المطلقتين والضروريتين كل ب ج بالفعل فإن لم تصحبه ضرورة ذاتية فهو الاطلاق وان صحبته الصرورة كانت القضيةتان ضروريتين

(٢) لكنه وإن كان في البيان الدوري دون ما تقدم الخ أى لكن تعدى الحكم إلى ما هو الأوسط بالقوة وإن لم يصل في سهولة بيانه إلى ما تقدم في المطلقتين والضروريتين فهو لا يحتاج إلى أن يبين بشئ آخر سوى نفس الطريقة المتقدمة وهي طريقة الاندراج التي سماها بيا نادوريا وانما سميت بذلك لأنك تدور عند البيان بين الأصغر والأكبر فأيهما ابتدأت به وصلت إلى المطلوب فإما أن تقول إذا كان الأصغر من درجتي الأوسط والأوسط محكوم عليه بالأكبر سلباً أو إيجاباً كان الأصغر محكوماً عليه بما حكم به على الأوسط لأنه من مشمولاته وإما أن تقول إذا كان الحكم بالأكبر انما هو على الأوسط والأوسط حاول للصغر فالحكم حينئذ يكون على الأصغر لا شتمال الأوسط عليه

(٣) امكان الامكان الخ أى الامكان لممكن لشيء هو امكان لذلك الشيء وفي التعبير تساهل ظاهر والتعبير الصحيح ان يقال لأن من القريب عند الذهن ان امكان أمر لممكن لشيء يستدعي امكان ذلك الأمر لذلك الشيء

وقد خالف المصنف رأى الجمهورهما أيضاً حيث جوزا تاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول وقد شرطوا فيها الفعلية وقالوا في بيان تخلف النتيجة فيما لو كانت ممكنة أنه يجوز ان يقال في المثال المشهور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام وذلك لان زيد لم يركب بالفعل الا الفرس فكل مركوب زيد في الكبرى هو فرس لان وصف الموضوع انما يصدق على ذاته بالفعل

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية في الموضوع وانماها ان كل مالو وجد وكان مركوب زيد بالفعل كذا لا بقيد الماضي وانه عند التقييد كافي المثال تخرج القضية عن كونها محصورة إلى أن تكون شخصية

فقولك « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » غير صادق لأنه ليس كل مالو وجد وكان مركوب زيد بالفعل فهو فرس وانما يصدق اذا جعلت مركوب زيد منواتنا على الافراس المعينة التي ركبها زيد وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالامكان العام بل هو مسلوب عنه بالضرورة فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية كان الصادق بعض مركوب زيد فرس وهي جزئية لا تنبج في الشكل الاول

(الشكل الثاني)

وهو الذي فيه الاوسط محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه أنه لا ينتج الا سالباً وشرطه اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وأن تكون الكبرى كلية والموجبتان لا تتجان فيه لان الشئ الواحد قد يوجب شيئين متباينين كالجسم للحجر والحيوان وللتفقي كالانسان والناطق والنتيجة في أحد المتأين سالبة وفي الآخر موجبة والسالبتان كذلك لا تتجان فان الشئ الواحد قد يسلب عن شيئين متباينين وعن متفقين كالخمر عن الانسان والفرس تارة وعن الانسان والناطق أخرى والكبرى الجزئية لا تنتج أيضاً لان البعض الموضوع في الكبرى قد يكون بعض شئ محمول على كل موضوع الصغرى أع^(١) منه وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله والنتيجة في أحدهما موجبة كلية وفي الأخرى سالبة كلية أما اذا جعلت^(٢) هذه الكبرى بعينها صغرى صدق سلب موضوع الكبرى عن هذا البعض الموضوع الآن في الصغرى لان الخاص يصدق سلبه عن بعض العام وكذلك يصدق سلب أحد المتباينين عن بعض الآخر والنتيجة في الموضوعين جميعاً سالبة جزئية

والمشم^(٣) ور أن المطلقتين تتجان في هذا الشكل وكذا الممكنتان والحق أنه انما ينتج من المطلقتين اذا كانت السالبة منعكسة على نفسها وهي المشروطة بشرط دوام الموضوع موصوفاً بما وصف به وأما من الممكنتين فلا ينتج أصلاً وذلك لان شيئاً واحداً كالتحريك يوجب بالاطلاق أو الامكان لأحد الشيئين المتفقين كالانسان ويسلب باحدى الجهتين عن الآخر كالحيوان والنتيجة موجبة ويوجب باحدهما لأحد المتباينين كالفرس ويسلب كذلك عن الآخر كالثور والنتيجة سالبة فلا تتعين إذن من هذا التأليف نتيجة

واذا عرفت شرائط انتاجه ظهر لك عن قريب أن قرائنه أربع كما بينا في الشكل الاول (الاقتران الاول) من كليتين والكبرى سالبة مثل قولك كل ب ج ولا شئ من د ج ينتج لا شئ من ب د لأنك اذا عكست الكبرى ارتد الى الضرب الثاني من الاول ونتاج ما ذكرناه وبين أيضاً بالتخلف فانه ان لم يصدق قولنا لا شئ من ب د أي مادام ب صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهو لا شئ من د ج ينتج من رابع الاول ليس بعض ب ج مادام ب وكان كل ب ج هذا خلف

(الثاني) من كليتين والصغرى سالبة مثل قولك لا شئ من ب ج وكل د ج ينتج لا شئ من ب د يبين ذلك بعكس الصغرى وردها الى ثاني الاول ثم عكس النتيجة ويبين بالتخلف أيضاً لانه اذا لم يصدق قولنا لا شئ من ب د صدق نقيضه وهو بعض ب د فنقرنه بالكبرى وهي كل د ج ينتج بعض ب ج وكان لا شئ من ب ج هذا خلف

(١) أهم منه كما تقول لا شئ من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس وقوله وقد يكون بعض شئ مسلوب عن كله أي كل موضوع الصغرى كالو يبدلت الحيوان في المثال باصاهل فان اصاهل مسلوب عن كل الانسان هذا اذا كانت الكبرى موجبة فان كانت سالبة فهي كما تقول في القياس كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان أو بعض الحجر ليس بحيوان

(٢) أما اذا جعلت هذه الكبرى بعينها صغرى بأن تقول بعض الحيوان فرس ولا شئ من الانسان فرس تارة يصدق بعض الحيوان ليس بانسان وكذلك لو فات بعض الصاد لفرس بدل بعض الحيوان والنتيجة في الحالين سالبة جزئية

(٣) والمنهور الخ سكت عن الضروريتين والدائمتين لانها نتج بالتراع واعما أراد أن ينص على ما قيل انه ينتج وليس ينتج

(الثالث) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ب ج ولا شيء من د ج ينتج ليس بعض ب د تين بعكس الكبرى والخلف أيضا
 (الرابع) من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله ليس بعض ب ج وكل د ج ينتج ليس بعض ب د ولايين هذا بالعكس لان السالبة جزئية لا تقبل العكس والكلية الموجبة تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين لكنه يبين بالافتراض والخلف أما الافتراض فهو أنا نفرض البعض من ب الذي ليس ج شيئا معيناً ونسميه ألقا فيكون كل ا ب ولا شيء من ا ج ونضم الثانية أي الكبرى هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج لينتج من ثاني هذا الشكل لا شيء من ا د ثم تعكس أولى الافتراض الى بعض ب ا وتضمها الى النتيجة السابقة هكذا بعض ب ا ولا شيء من ا د ينتج ليس بعض ب د وهو المطلوب وأما الخلف فهو (٢) وما عرفته

(الشكل الثالث)

وهو الذي الأوسط فيه موضوع للطرفين وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج الجزئيا وشريطته كون صغراه موجبة وأن تكون إحدى المقدمتين كلية فإن كانتا السالبتين لم يجب أن يكون الأخران المسلوبان عن شيء واحد متفقين أو مختلفين كسلب الانسان والفرس عن الجرتارة وسلب الانسان والحيوان عنه أخرى وان كانتا جزئيتين جازان يوجب في بعض شيء واحد أمران متفقان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا وجاز أن يوجب في بعضه أمران متباينان وأن يوجب أحدهما ويسلب الآخر أيضا كما نقول مرة بعض الجسم حيوان وبعضه انسان ومرة ليس بعضه انسانا ونقول تارة بعض الجسم فرس وبعضه انسان وأخرى ليس بعضه انسانا وان كانت الصغرى سالبة لم ينتج لانه لا يجب اذا سلب شيء عن شيء أن يسلب عن هذا المسلوب ما يوجب للمسلوب عنه أو يوجب له كما تقرن بقولك لا شيء من الفرس بانسان تارة كل فرس حيوان وتارة كل فرس صهيال وينتج من المطلقتين والممكنة (٣) بخلاف الثاني وقرانه سنة لان الصغرى اذا كانت موجبة والكبرى كلية حصلت اقترانات أربع كافي الاول اكن الكبرى لما جاز أن تكون جزئية ههنا حصل اقترانان آخران

(فالاقتران الاول) من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وكل ج د ينتج بعض

(١) يبين بالافتراض ذلك اذا روعي في السالبة عدم دوام السلب فان ذلك يحقق الايجاب احيانا فيكون فدروعي في الحكم ثبوت الموضوع

(٢) فهو ما عرفته ومحصله أنه لو لم يصدق ليس بعض ب د لصدق نقيضه وهو كل ب د ويضم الى كبرى القياس وهي كل د ج لينتج كل ب ج وقد كانت صغرى القياس المفروض صدقها ليس بعض ب ج هذا خلف

(٣) والممكنتين خلف المصنف الجمهور ههنا أيضا فانهم شرطوا فعلية الصغرى كما شرطوا في إنتاج الشكل الاول و بينوا ذلك بنحو المثال المشهور كلفرض سنا رز يد ايركب الفرس ولم يركب الحمار قط وعرا يركب الحمار دون الفرس فانه يصدق كل ماهوم ركوب زيد مر كوب عرو بالامكان وكل مر كوب زيد فرس بالفعل وكذب بعض ماهوم ركوب عرو فرس بالفعل بل يكذب بالامكان أيضا لان كل ماهوم ركوب عرو حمار بالضرورة ومما سبق في العكس وفي الكلام على هذا الشرط في الشكل الاول تعرف سنشأ وهم الجمهور والعقل يحكم بالضرورة أنه اذا أمكن شيئا لشيء واحد جاز أن يتصادقاهما وهذا هو معنى الامكان الجزئي أي في قضية جزئية وهي نتيجة هذا القياس واذا أمكن أحدهما له في الاثبات وسلب الآخر عنه بالامكان كان سلب الثاني عن الاول بالامكان لجواز تحقق الاول في ذلك الشيء أحيانا فيكون له حكمه ولو في بعض افراده عندما يتحقق الممكن ولا معنى للامكان الا هذا

ب د لانك اذا عكست الصغرى رجع الى ثالث الاول وبين بالخلف أيضا وهو أنه ان لم يصدق بعض
ب د وكان مط (١) لقاطا ما فنقيضه صادق وهو لا شيء من ب د دائما وكذا (٢) ل ج ب ينتج من
ثاني الاول لا شيء من ج د دائما وكان كل ج د بالاطلاق هذا خلف

(الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وسانه يعكس الصغرى وبالحلف

(الثالث) من موجبتين والصغرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله بعض ج ب وكل ج د ينتج بعض ب د وببانه أيضا بعكس الصغرى وباتخلاف

(الرابع) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة مثاله كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د ويبين بعكس الكبرى وجه (٢) لها صغرى الاولى فينتج بعض د ب ثم انعكس النتيجة فيصير بعض ب د وأنت تعلم أن عكس الموجبة المطلقة كلية كانت أو جزئية لا يكون الا مطلقا بالامني العام وكذلك انعكس الوجودى الموجب

(الخامس) من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثل كل ج ب وليس بعض ج د ينتج ليس بعض ب د ولا يمكن بيانه بالعكس لان الجزئية السالبة لا تتعكس والكلية الموجبة اذا انعكست صارت جزئية ولا قياس من جزئيتين فبيانه إما بالخلاف ان كان من المطلق العام وهو انه ان لم يكن ايس بعض ب د فكل ب د دائما وكان ك(٤) ل ج ب ينتج كل ج د دائما وكان ليس بعض ج د بالاطلاق هذا خلف أو بالافتراض وهو أن تفرض بعض ج الذى ليس د ألفا فيكون لاشئ من ا د وكذلك يكون كل ا ج وقد كان كل ج ب ينتج كل ا ب وكان لاشئ من ا د يذ(٥) نتج ليس بعض ب د

(السادس) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة مثاله بعض ج ب
ولا شيء من ج د ينتج ليس كل ب د وببانه بعكس الصغرى وبالحلف وبالاقتراض هذا بيان
النتائج من المطلقات في الشكلين

وأما التأليف من الضروريات فهم ما فكل التأليف من المطلقات لا يخالفه الا في جهة النتيجة وفي أن البيان ان كان بالخلف كان نقيض الضرورية الممكن العامى فاذا قرناه بالمقدمة الاخرى كان اختلاطا

(١) وكان مطالبنا لا يتناول إلا ما لا بد منه من المبادئ العامة من الله من تناقض هذا التمسك على رأسه كما في
فكان عايداً بحذوه أو أبداً بالمكن الدام لدى دعوى أعم الجهات لأن الدليل في مبادئه لم يزل يصدق من د بالاه كما
العادل لصدق تيمضه وهو لا شيء من د بالضرورة - أي كرى له - من التماس هكذا كل ح - و - في ث من ب
د بالضرورة لتخرج من ث في الأول لا شيء من ح - بالضرورة وكان كل ح - بالآلة ثلثه هذا خلف - وهذا إن شاء الله
ضرورياً لأن المتأخر في الشكل الأول - مع الكرى في الجهة - إلا أن الكتاب - المبروط من أراءه في فيتين ومن هما
ضرورية لا يقال ذلك لا ما يقول ان المعنى في ههنا بالناق الدالة - في سياق يتكامل على ما تألف من - من بوجه خاص
في آخر فصل المحطات - لهذا ليرد أن يجعل الدليل في ههنا - إلا الله

(۲) وكل ح ب ای علی أن تكون من صهری، وشیء من التیمة كبری

(٣) وجعلها صخرى الاول أو - سلها صخرى لقياس من السجل الاول كتراد هي - بحرى القياس من الصخر الذى
حاصل منه من الثالث

(۴) کل ح - کائنات صغریٰ تہ استغناء اصغر صغریٰ لائق نفس الایمان

(٥) يفتح أى من الصورتين الثانية والثالثة الشكل لانه أبسط من كل واحد من الشكلين الأول والثاني. ثم تصحى الى الشكلين

من ممكن وضروري ونحن لم نعرف بعد نتيجة هذا الاختسلاط وان كان البيان بالافتراض كان أحد قياسي الافتراض من وجودي وضروري ولم نعرف أيضا نتيجة هذا الاختسلاط في الشكل الاول لكنه مع ذلك قريب من الطبع غير محتاج الى بيان في انتاجه لان الوجودية هي الصغرى وهي مندرجة تحت الكبرى الضرورية فيبين أن حكم الضرورة يتعدى الى الاصغر وان كان البيان بالخلف فنفرض الممكن العايم الذي أخذ نقيض الضرورية في الخلف موجودا وليس بمحال فرضه وينتظم القياس أيضا من الوجودي والضروري

وربما يحتج في خاطر أحد أن هذين الشككين اذا رجعا الى الاول كان بالاول عنهما غنى وليس لهما فائدة فنقول ليس اذا لم يكن هذان الشكلان يتتبع القياسية بنفسهما الا بالاول فلا فائدة لهما بل لهما خاصة فائدة وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي في نفس الامر أن يتعين أحد جزأي المقدمة للوضع والاخر للحمل فلو عكس لم يكن طبيعيا كقولنا ليست السماء بخفيفة ولا النفس بمائية ولا النار بحرثية فاذا عكست هذه السوالب خرجت عن النظم الطبيعي وان كانت حقا وربما لا يلتزم قياس مع هذه الابان يقرن بها قضايا أخرى على نظم الشكل الثاني وكذلك انما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية أن يوضع بعض الاعم فيه ويحمل عليه الاخص فاذا قرن بهذه القضية أخرى كلية فربما لا يلتزم منها قياس الاعلى هيئة الشكل الثالث

وقد ظن فاضل اطباء أن القضايا المطلقة لا تستعمل في العلوم فالبحت عنها غير مفيد والعجب أن أكثر القضايا المستعملة في صناعته هي المطلقات فظنه إذن خطأ

(الفصل الثالث)

(في المختلطات)

واذ قد فرغنا عن المطلقات والضروريات في هذه الاشكال الثلاثة وعن الممكنات أيضا في الاول والثاني فلا بد من بيان الاختسلاط بينهما

أما أن كانت الكبرى مطلقة والصغرى ضرورية في الشكل الاول فقد اتفقوا على أن النتيجة مطلقة تابعة للكبرى واذا كانت الكبرى ضرورية فالحق أن النتيجة ضرورية والمشهور بخلاف ذلك وبيان كون النتيجة ضرورية أنا اذا قلنا في الكبرى كل ج د أي كل ما يوصف بج كيف يوصف به دائما أو غير دائم فهو موصوف بد بالضرورة وب من جملة الموصوفات بج مطلقا فكان داخل تحت الكبرى ومقولا عليه د بالضرورة فاذا النتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختسلاط الا ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة من جنس المشروط باتصاف الموضوع بما يوصف به فان النتيجة ضرورية لان ب اذا كان موصوفا بج مادام موجودا وكل ج مادام موصوفا بج فهو د (ب) مادام موجودا فهو د فان دوام د له بدوام ج وج دائما مادام موجودا

قال أفضل المتأخرين ولا ينبغي أن يشترط في الكبرى أن ج د مادام موصوفا بج لادائما فانها تصير كاذبة فانا اذا قلنا ان كل ج د لادائما بل مادام ج حكما أن كل ج ليس دائما ج وقد قلنا في الصغرى ان ما هو ج أي ب ما هو دائما ج هذا خاف

ولمتعقب ما قاله أمامنا استرط أن لادوام في الكبرى في الوجه فان القياس لا يتصور إن تابعه مع هذا الشرط وأما تعليقه بذلك بكذب الكبرى فليس كذلك على الاطلاق في جميع الاعتبارات ووجره

الحمل والوضع اذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ولا تكون كاذبة ومع ذلك لا ينتج القياس وبيان ذلك هو أن يجعل اللادوام جزاً من الموضوع فيقال وكل ما هو ج لادئماً فهو د وهذا غير الوجه الذي ذكره فانه جعل اللادوام جزاً من المحمول اذ قال وكل ج د لادئماً بل مادام ج فان اللادوام ههنا جزء من المحمول ولا يخله كذبت الكبرى فانا جعلنا في الصغرى الجسيم المحمول ما هو موصوف بالجسمية دائماً وجعلنا ههنا أى في الكبرى اتصاف كل ج بالجسمية لادئماً اذا جعلنا الحمل غير دائم بل مشروطاً بدوام الجسمية فبالضرورة تكون الجسمية غير دائمة اذ لو لا عدم دوام الجسمية لما كان اتصافه بد غير دائم فان ما جعل شيئاً ما غير دائم بسبب مساوقة ذلك الشيء لايامه لا محالة فهو في نفسه غير دائم وأما في الوجه الذي جعلناه جزءاً من الموضوع فلا تكذب الكبرى فانك لا تحكم على كل ج بأنه موصوف بج لادئماً بل تحكم بالادال على ما ليس دائماً ج من جملة الموصوفات بج وهذا لا يمنع وجود موصوف بج دائماً لكن لا يكون هذا الجسيم هو ما كان محمولاً في الصغرى فان محمولها هو ما كان ج دائماً فلا يكون الوسط اذن في القياس واحداً مشتركاً فيه فلا يلزم منه نتيجة

فان الوجه أن يقال لا ينبغي أن يشترط لادوام الجسمية في الكبرى لانه إما أن تكذب الكبرى أو أن تصدق ولا يكون للقياس وسط وأما ضرب هذا الاختلاط فتعدها أنت بنفسك وأما هذا الاختلاط في الشكل الثاني فنتيجته ضرورية أبداً أما اذا كانت المطلقة عامة فلا خلاف فيه بين المشهور والحق وأما اذا كانت وجودية ففي المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة دائماً ضرورية لان د اذا كان موجباً لأحد الطرفين بالضرورة مسلوباً عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوباً بالضرورة وموجباً بالضرورة أو موجباً لهما جميعاً أو مسلوباً عنهما جميعاً وهي لاحدهما بالضرورة ولا آخر لا بالضرورة فبين طبعي الطرفين مبانة ضرورية ومن هذا نعلم أن السالبتين في هذا الاختلاط تتجان وكذا (١) ذلك الموجبان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية فان كانت عامة يجوز اشتغالها على الضرورة فلا يتألف قياس من سالتين أو موجبتين كما لا يتألف اذا كانت السالبتان والموجبتان ضروريتين

وأما في الشكل الثالث فالنتيجة تتبع الكبرى في الجهة وبيان ذلك أما فيما يرجع الى الاول بعكس الصغرى فيما بعكس وأما فيما يرجع اليه بعكس الكبرى أو لا يرجع اليه البتة بالعكس فيما لا يفترض وذلك في اقترانين وهما أن تكون الكبرى إما موجبة جزئية وإما سالبة جزئية فتفرض البعض الذي هو ج والقياس د ا فيكون لاشئ من ا د لكن كل ا ج وكل ج ب فكل ا ب ولا شئ

(١) وكذلك الموجبتان أى وتجان سالة أيضاً لانه اجاب صوري وهو موضح النتيجة ومحمولها متباينان في الحقيقة لتباين الجهة في المقدمتين فان شيئاً واحداً قد ثبت لاحدهما من بالضرورة وثبت للآخر بالضرورة وما ثبتت بالضرورة قد سلمت فيه الضرورة التي كانت وصفها للثبوت الاول فتكون احدي المقدمتين سالبة في المنى فلهذا تكون النتيجة سالبة

(٢) دلالة ألف قياس من سالتين أو موجبتين لانه لا دلالة على التباين حينئذ قد كان التباين آتياً من أن المحمول الواحد ثابت لاشئ محمول ولا تحرر جهة تباينها فاذا كانت العامة طائفة تشمل الضرورة واخلة لطمت مع أخرى ضرورية لم يوجد في احدهما ما تنافي به الاخرى لحوار اتفاقهما في حالة الو كانه صادق المطلقة عن مد تحق الضرورة وانما يكون التوافق حتماً اذا كانت المطلقة وجودية أخذ فيها سلب الضرورة الذاتية كما قال

(٣) وليس د ا هذا اذا كانت الكبرى سالبة كما تقول كل ج ب وبعض ج ليس د وقوله لكن كل ا ج لانك فرضت البعض طائفة معينة فالجسيم محمول على جميعها وقوله وكل ج ب هذه هي صغرى القياس المستعمل على انتاجه كما رأيت وقوله فكل ا ب ولا شئ من ا د قياس من الضرب الثاني من الشكل الثالث ينتج النتيجة التي ذكرها لكس الصغرى

من ا د فليس بعض ب د ولا شك أن العبرة في الجهة لقولنا لاشئ من ا د اذ تصير كبرى الاول بعكس الصغرى وجهة لاشئ من ا د هي جهة ليس بعض ج د وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة فيما يرجع الى الاول بعكس الكبرى للص (١) غري لانها تصير كبرى الاول فتكون العبرة لها ثم تنعكس النتيجة على جهتها وأنت تعلم أن عكس الموجب لا يحفظ الجهة فهذا بيان اختلاط المطلق والضروري في الاشكال الثلاثة

أما اختلاط الممكن مع غيره فيها فإذا اختلط مع الضروري في الاول كانت النتيجة تابعة للكبرى فان كانت ممكنة فلا خلاف في أن النتيجة ممكنة على المشهور والحقيقي وان كانت ضرورية فالمشهور أن النتيجة ممكنة حقيقية (٢) ان كانت الضرورية موجبة لانه ان لم يكن ممكناً أن يكون كل ب د فبالضرورة ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د فبالضرورة ليس كل ب ج وكان ممكناً أن يكون كل ج د ولكن هذا ليس بخلف لانهم لا يدعون كون النتيجة ممكنة عامة فيلزم سلبها بالضرورة وان كانت الكبرى الضرورية سالبة فالمشهور أن النتيجة ممكنة عامة فتارة تصح ممكنة حقيقية وتارة

ليرجع الى الاول وقوله والعبرة في الجهة الخ لان لاشئ من ا د صارت كبرى في الشكل الاول بعدد عكس الصغرى والنتيجة تابعة للكبرى في هذا الاختلاط من الشكل الاول وقوله وجهة لاشئ من ا د هي جهة ليس بعض ج د أي التي هي كبرى القياس المستدل عليه فان ا هو بعض ج الذي نفى عنه د في تلك الكبرى بعد ما فرض طائفة معينة فتكون الجهة في الفرض هي الجهة في أصل القضية وقد قلنا ان جهة النتيجة هي جهة لاشئ من ا د التي هي جهة كبرى القياس فتكون النتيجة تابعة للكبرى وهو المدعى

أما ان كانت الكبرى موجبة جزئية فيكون القياس هكذا كل ج ب وبعض ج د ينتج بعض ب د بجهة الكبرى لاننا فرض البعض الذي هو ج طائفة معينة ونسبها ا فكل ا ج وكل ج ب صغرى قياسا ينتج من الاول كل ا ب وكل ا د وهي ثانية الافتراض ينتج من الضرب الاول من الثالث بعض ب د ومعلوم ان هذه النتيجة يستدل عليها بعكس الصغرى حتى يرجع القياس الى الشكل الاول فتكون العبرة في الجهة للكبرى لانها كبرى الاول والنتيجة تابعة لها في هذا الاختلاط وجهة هذا الكبرى وهي كل ا د هو بعينها جهة بعض ج د التي هي كبرى القياس المستدل عليه لان ا هو بعينه بعض ج بعد فرضه طائفة معينة

(١) للصغرى متعلق بما هو خبر لأن في قوله وقد يعتقد في المشهور أن العبرة في الجهة الخ وحاصل المشهور الذي ذكره أن الكبرى اذا كانت موجبة جزئية في هذا الشكل أمكن رد القياس الى الاول بعكس الكبرى ثم جعلها صغرى وجعل صغراء كبرى لينتج ما ينعكس الى النتيجة المطلوبة فنقول في المثال الذي سبق بعض د ج وكل ج ب ينتج بعض د ب وهو ينعكس الى بعض ب د وهو النتيجة المطلوبة وحيث رجع الى الشكل الاول ونتيجته تابعة للكبرى في هذا الاختلاط والكبرى هما هي صغرى القياس المستدل على انتاجه فتكون العبرة لجهة هذه الصغرى التي هي كبرى الاول عند الرد وحاصل ط من المصنف في هذا المشهور أن العبرة لجهة الكبرى في الاول في نتيجته وهي بعض د ب في المثال المذكور وهي ليست نتيجة لقياسنا من الثالث بل لا بد من عكسها حتى تكون النتيجة له وهي موجبة والموجبة لا تحفظ جهة الاصل في العكس فلو فرضناها جزئية ضرورية تابعة لكبرى الاول الضرورية لم تنعكس الا الى ممكنة كما سبق فلا يجوز حينئذ أن يعتقد أن النتيجة في مثل هذا الضرب تابعة لصغراء احتجاجاً بأنها تصير كبرى الاول

(٢) حقيقية أي ممكنة خاصة وقوله ان كانت الضرورية موجبة أي الضرورية الكبرى وقوله لانه ان لم يكن ممكناً أن يكون كل ب د يريد أنه ان لم تصدق هذه النتيجة للقياس القائل كل ب ج بالامكان وكل ج د بالضرورة وايصدق نقيضها وهو ليس كل ب د وكان بالضرورة كل ج د في كبرى القياس المستدل عليه فينتج من رابع الثاني ليس كل ب ج بالضرورة وكان ممكناً في صغرى القياس المستدل عليه أن يكون كل ب ج هذا خلف وحاصل نقض المصنف أن ليس كل ب د بالضرورة ليس نقيضاً صحيحاً للنتيجة الممكنة الخاصة وانما هو نقيض للممكنة العامة وهم يزعمون أن النتيجة خاصة وأما نقيض الممكنة الخاصة فهو أحد الامرين إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فلا يستقيم هذا الدليل الذي ذكره

نص مطلق

والحق أن النتيجة ضرورية أبدا لا ثاذا قلنا في الكبرى كل ج د أو لا شيء من ج د بالضرورة أي كل ما يقال له ج فذلك الشيء دائما د أو ليس د لا مادام ج بل مادام موجودا (ب) إذا قيل له ج فهو دائما د أو ليس د وان لم يكن (ك) ج وليست هذه الضرورة تحصل عند اتصافه بـ ج بل إذا صار ج كان موصوفاً بـ ج قبل ذلك وبعد زوال ج عنه فيندرج تحت الكبرى جميع ما هو ج بالفعل وما هو بالقوة أيضا لأنه ليس بمحال أن يصير ما هو بالقوة ج جيبا بالفعل وإذا صار بالفعل كانت هذه الضرورة ثابتة لا حين حصوله بـ ج بالفعل بل دائما قبل ذلك وبعده والمثال في هذا قولنا كل إنسان يمكن أن يكون متحركا وكل متحرك جسم فكل إنسان جسم لا حين ما حصل كونه متحركا بل دائما مادام ذاته موجودا وقد قدمنا أن الإيجاب شرط الصغرى في هذا الشكل (٢) المادة الممكنة فيجوز أن تكون سالبة فإذا قرنا الصغرى السالبة الممكنة بالكبرى الضرورية كانت النتيجة موجبة ضرورية وكذلك الصغرى الوجودية السالبة إذا قرنت بالكبرى الموجبة الضرورية فالنتيجة موجبة وهذا استثناء عن اتباع النتيجة أحسن المقدمتين في السكيفية وهو ما شرطناه في أول الأشكال

وأما إذا اختلط مع الإطلاق في هذا الشكل فإن كانت الكبرى ممكنة فالنتيجة ممكنة لأن ب داخل تحت ج المقول عليه د بالامكان وإن كانت الكبرى وجودية فالنتيجة ممكنة حقيقية ونضع (٣) مع الكبرى موجبة فنقول إن لم يكن كل ب د بالامكان كان الحق إما ضرورة سلب أو ضرورة إيجاب فنضع أولا ضرورة السلب وهي ليس بعض ب د بالضرورة وثمة (٤) رن بها الصغرى الممكنة

(١) وإن لم يكن ج حاصله أن معنى الضرورية الكبرى هو أن كل ما قيل عليه ج ولو لحظة من زمان ثبت له د أو سلب عنه بالضرورة فاللازم بين ج ود أو التناقض بينهما ليس من جهة وصف ج وإنما هو تلازم أو تناقض بين طبيعتي ج ود في أي فرد تحققا فيكون ج بالقوة فهو واحد مما تحقق فيه هذه الطبيعة إذ ليس بمحال أن تتحققا فيه فيلزمه أو يسلب عنه د بحكم اللازم أو السافر بين الطبيعتين (٢) إلا في المادة الممكنة أي الممكنة الخاصة فإن معناه يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون فهي موجبة في قود سالبة أيضا وهي سالبة في معنى موجبة فالسلب فيها ضروري ولذلك كانت النتيجة من سالبة ممكنة خاصة وضرورية موجبة ضرورة والصغرى الوجودية مدلولها أن ب ج بالفعل وليس ج دائما فيكون مسلوبا عنه بالفعل هذا إذا كانت موجبة فإن كانت سالبة معناه أن ب ليس ج بالفعل وأيس السلب دائما فيكون الإيجاب حاصلًا وقتما يكون الماء جيبا بالفعل وبالجملة في قوة موجبة أيضا ولهذا تكون النتيجة منها سالبة ومن ضرورية كبرى موجبة موجبة ضرورية (٣) ونضع الكبرى موجبة شروع في الاستدلال على وجوب صدق النتيجة الممكنة الحقيقية أي الممكنة الخاصة ولزومها للقياس المركب من ممكنة صغرى ووجودية كبرى وقد بدأ في البيان لقياس الذي تكون كبراه الوجودية موجبة فقال ونضع الكبرى موجبة الخ (٤) ونقرن بها الصغرى الممكنة الخ أي على أن تكون الصغرى الممكنة صغرى والجزئية سالبة الضرورية التي فرضنا صدقها عند كذب النتيجة كبرى وذلك بعد أن نفرض وقوع الممكن في الصغرى حتى تكون فعلية ووجودية وهو فرض جائز لأن وقوع الممكن ليس بمحال وإن كان هذا الفرض كاد بالانها في الأصل ممكنة إذ ليس يلزم من كذب شيء أن يكون محالا فإذا علمنا ذلك وجدنا معناه قياس من خامس الشكل الثالث هكذا كل ب ح بالوجود وليس بعض ب د بالضرورة ينتج ليس بعض ج د بالضرورة لأن النتيجة تتبع الكبرى في الشكل الثالث في الاختلاط بين المطلق والضروري كما تقدم وهذه النتيجة محالة لأن كبرى القياس المستدل عليه وهي مفروضة الصدق كانت كل ج د بالوجود فقولنا ليس بعض ج د أخسر من نقيضها فلما أمكنت هذه النتيجة لا اجتماع النقيضين فهذه النتيجة المحالة ليست لازمة للتأليف من الشكل الثالث فانه تأليف صحيح ولا يفرض الممكنة وجودية لما سبق من أن فرض الممكن واقعا ليس بمحال بالمداهة وما ليس بمحال لا يلزم عنه محال والا كان محالا فاذن هي لازمة من فرض صدق تلك القضية وهي قوله ليس بعض ب د بالضرورة فتكون هي الكادبة

وهي كل ب ج ونفرضها وجودية وان كان فرضا كاذبا ولكنه ليس بمحال اذ فرض الممكن موجودا ليس بمحال فلا ينبغي أن يكون عنه محال فان الكذب الغير المحال لا يلزمه محال لانه اذا كان غير محال فربما يوجد وقتا ما ويوجد لازمه معه فيصير المحال موجودا لكن المحال لا يتصور وجوده فلا ينبغي أن يكون لازما للكذب الغير المحال فتتطرق في هذا الاقتران ونتيجته فان كانت محالا فلا يكون بسبب التأليف لانه صحيح ولا بسبب فرض الممكنة وجودية لما بيناه فان هو بسبب المقدمة الاخرى وهي السالبة الضرورية وتطرقا في النتيجة وهي ليس كل ج د بالضرورة فوجدناها محالا اذ كان كل ج د بالوجود فعلمنا أنه لازم بسبب السالبة التي قدرنا صدقها وما يلزمه المحال فهو محال ونضع ضرورة الايجاب أيضا وهي بعض ب د ونقرن بها الصغرى الممكنة ونفرضها وجودية في (١) لازم بعض ج د بالضرورة وكان كله د بالوجود الغير الضروري هذا خلف ويجب أن يتذكر ههنا أن أفضل المتأخرين لما جعل نقيض الوجودي في الاشارات إما ضرورة الايجاب وإما ضرورة السلب فليد (٢) ليس لزوم كون النتيجة ممكنة على رأيه أولى من لزومها وجودية فلهذا سمى في هذا الكتاب فانه أورد في سائر كتبه نقيض الوجودي على وجهه ولما كان اعتناؤه في هذا الكتاب باختيار الحق ومجانبة المشهور الغير الحق أكثر فربما يتوهم أن الحق في جميع المواضع ما فيه دون ما في غيره فانتدبنا للتنبيه على هذه المواضع لهذا الغرض لا للقدح فيه واذا عرفت هذا فيما اذا كانت الكبرى موجبة أمكنك نقل هذا العمل الى السالبة وأما اذا كانت الكبرى مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة لان المطلق العامى يشتمل على الضروري وغير الضروري فتكون النتيجة تارة ضرورية كما بيناه وتارة ممكنة خاصة والعام لهما جميعا هو الممكن العام

(١) فيلزم بعض ج د بالضرورة لان القياس من رابع الثالث هكذا كل ب ج وبعض ب د بالضرورة وقد فرضنا الصغرى وجودية والاختلاط بين الوجودي والضروري يتبع فيه النتيجة كبراً في الشكل الثالث كما سبق
(٢) فليس لزوم كون النتيجة ممكنة الخ لما كان نقيض الوجودي على رأي أفضل المتأخرين هو أحد الأمرين اما السلب الضروري أو الايجاب الضروري كان الدليل المتقدم جارياً في الوجودي كما هو جار في الممكن بغير فرق فيصح عنده أن يتبع الاختلاط بين وجودية كبرى وممكنة صغرى نتيجة وجودية مع أن ذلك غير صحيح في الواقع لان نقيض الوجودي هو المرددين الدائم والضروري وقد سبق للصنف في باب التناقض التنبيه على مخالفة أفضل المتأخرين في الاشارات لرأيه في نقيض الوجودية وقال « انه حكم في الاشارات بان الايجاب أو السلب ضروري وقد توافقت النسخ التي شاهدناها على هذا والحق ما ذكرناه » فاذا كان نقيض الوجودية ليس مردداً بين الضروريتين فلا يجري الدليل المتقدم في بيانها لانه في حالة الدوام بغير ضرورة يكون القياس في الاستدلال من اختلاط الممكن بالوجودي في الشكل الثالث وهو لا ينتج الا يمكننا خاصاً كما سيأتي قبيل آخر هذا الفصل والممكن الخاص لا يناقض الوجودية التي هي كبرى القياس المستدل عليه والدوام هنا لا يستلزم الضرورة عند المصنف لان النقيض المردد هو من قضايا اجزئية والدوام في الجري لا يستلزم الضرورة كما سبق وأيضا الاحكام الوجودية ليست بلازمة للطبائع لانه أخذ فيها عدم الضرورة فهي من الواحق التي تثبت أو تنفي للعوارض فقد يكون الثبوت أو الانتفاء ناشئاً عن عرض الوصف بالفعل فلا يمتد الى ماله ذلك الوصف بالامكان كأن تقول كل انسان يمكن أن يطير وكل طائر يقطع المسافات في الجو بالفعل فان غاية ما يلزم عن هذا القياس أن كل انسان يمكن بالامكان الخاص ان يقطع المسافات في الجو أما أن كل انسان يقطع المسافات في الجو بالفعل فهو كاذب وقد راجعت منطق الاشارات في باب التناقض فاذا عدارتها « فاذا قلنا كل ج ب على الوجه الذي ذكرنا (أي وجودية) كان نقيضه ليس انما بالوجود كل ج ب أي بل إما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك » قال الطوسي « وفي بعض النسخ أي بل إما ما بالضرورة بعض ج ب أو ب مسلوب عنها كذلك والصحيح هو الاخير وحده لانه نقيض الوجودي اللادائم والاول ليس بنقيض لاحد الوجوديين بل انما هو نقيض الممكن الخاص ولعل السهوانا وقع من التساخين »

وأما اختلاط الممكن مع غيره في الشكل الثاني فإذا اختلط مع الضروري فيه كانت النتيجة ضرورية سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو أحدهما موجبة والاخرى سالبة وبيانه (١) كما ذكرناه في اختلاط المطلق والضروري في هذا الشكل

وإذا اختلط مع المطلق وكان (٢) لا ينعكس فيكون منه قياس إذا كانت المطلقة سالبة والممكن (٣) يجوز أن تكون موجبة ويجوز أن تكون سالبة فتكون المقدمتان سالبتين فالضرب الأول كل ب ج بالامكان ولا شيء من د ج بالاطلاق المنعكس فلا شيء من ب د بالامكان (٤) الخاص ان كانت المطلقة خالية عن الضرورة في العكس وان جازا شتمالها على الضرورة وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها بالوصف الموضوع معه فالنتيجة سالبة بالامكان العام وبيانه بالعكس والرد الى هذا الاختلاط من الاول

الضرب الثاني لا شيء من ب ج وكل د ج نعكس الصغرى ونجعلها كبرى لترجع الى الاول فينتج لا شيء من د ب بالامكان الخاص ان كان المطلق مما لا ضرورة فيه والسالب الممكن لا ينعكس (٥) الابحيلة وهي أن يقلب الى الايجاب فانه ممكن حادى ثم ينعكس الموجب الى الممكن العاكس الموجب فنتيجة هذا الضرب اذن موجبة جزئية بالامكان العام وان كان المطلق مما يقع تحتها الضروري فالنتيجة تارة سالبة ضرورية وتارة موجبة جزئية بالامكان العام ولا يتعين أحدهما بطريق العكس الضرب الثالث كالاول الا أن نتيجته جزئية والرابع (٦) لا يمكن بيانه بالعكس كما عرفت ولا

(١) وبيانه كما ذكرناه الخ وهو أن الشئ الواحد إذا أثبت لشيء بالضرورة ولا حراً بالامكان الذي لا ضرورة فيه أو سلب عنه كذلك أثبت لهما أو نفى عنهما بالجهتين المختلفتين الضرورة والامكان كانت طبيعتا الشئين متباينتين فهما متنافيان بالضرورة (٢) وكان مما ينعكس أى كان المطلق مما ينعكس وقد سبق أن ما لا ينعكس منه هو السالب الذي لم يؤخذ بفهمه العرفي أى لم يلاحظ فيه الدوام بدوام الوصف الذي وضع معه أو لم يخصص بزمان معين في الماضي أو في الحال أما ما أخذ من السالب بالمفهوم العرفي أو خصص بزمان معين فهو منعكس وكذلك الموجب مطلقاً غير أن السالب المنعكس ينعكس كنفسه في الكم والجهة بخلاف الموجب فإنه ينعكس كنفسه في الجهة دون الكم (٣) والممكنة يجوز الخ يريد منها الممكنة الخاصة أى وكانت الممكنة خاصة فيجوز أن تكون موجبة وان تكون سالبة لان سالبها في قوة الموجبة أيضاً فإذا وضعت سالبة كانت المقدمتان سالبتين على خلاف المعروف وانما شرط أن تكون الممكنة كذلك لانها هي التي تنعكس بالاحيلة كما سيأتي الى ممكنة عامة ان كانت سالبة (٤) بالامكان الخاص لان القضيةين ممكنتين لا ضرورة فيهما (٥) وهي التي يجوز دوام اتصاف موضوعها الخ أى المطلقة التي يصح أن يلاحظ فيها أن الحكم انما هو منوط بوصف الموضوع ووصف الموضوع دائماً بدوام الذات وما كان كذلك فهو ضروري فتكون المطلقة شاملة للضروري فالنتيجة حينئذ تكون سالبة ممكنة عامة لانها ترجع الى الاول ينعكس الكبرى كنفسها وهو يتأتى الممكن العام من هذا الاختلاط (٦) لا ينعكس الابحيلة تلك الحيلة هي أن تحول السالبة الخاصة الى موجبة فتنعكس عامة كما قل وهذا الاحتيال هنا لا يجعل هذا العكس من قبيل العكس المنطقي المعروف فقد نفاه المصنف عن كل سالبة ممكنة ومنع أن تسعمل هذه الحيلة في باب العكس بان الموجبة لا تصلح ان تكون عكساً للسالبة المخالفة القضيتين في الكيف وانما سهل على المصنف الاخذ بهذا العكس هأن أنه صادق في الواقع وان لم يكن بصورته مطابقاً للقاعدة (٧) الضرب الثالث وهو من جزئية موجبة صغرى ممكنة وكلية كبرى مطابقة مما ينعكس وقوله كالاول أى في جهة النتيجة فهي الامكان الخاص ان كانت المطابقة خالية من الضرورة في العكس والا كانت من الممكن العام السالب وبيان ذلك بالعكس والرد الى الاول من هذا الاختلاط وتنتجته جزئية لان صغرها كذلك (٨) والرابع وهو ما تركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى فان كانت صغرها مطلقة فهي جزئية لا تنعكس وقد شرطنا أن تكون المطلقة سالبة تنعكس وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالكبرى موجبة والشرط أن تكون المطلقة المنعكسة سالبة فهذا الضرب لا يكون منه قياس منتج (٩) لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى موجبة فتنعكس جزئية فيتركب القياس من جزئيتين

بالافتراض لان نتيجة (١)ة أحد قياسيه جزئية موجبة بالامكان العام فلا يتألف منها قياس مع الجزئية الأخرى

وأما المكنتان فيتألف منهما قياس في الشكل الثالث ويجوز أن تكون الصغرى سالبة لانها ترجع الى الموجبة والنتيجة ممكنة حقيقية ويبين ذلك بالعكس فيما يرجع الى الاول بعكس واحد وأما في (٢) كما يرجع اليه بعكسين فلا يبين بالعكس لان النتيجة اذا عكست صارت ممكنة عامة لا تمتنع أن تكون ضرورية ولكن يبين بالافتراض أن النتيجة ممكنة حقيقية وان اختلط الممكن مع الضروري في هذا الشكل كانت النتيجة تابعة للكبرى وان اختلط مع الوجودي كانت النتيجة ممكنة خاصة وان اختلط مع المطلق كانت النتيجة ممكنة عامة وانما كان كذلك لانه يرجع الى الاول بالعكس ونتيجة (٣) هذا الاختلاط في الاول الممكن الخاص ان كان المطلق وجوديا والممكن العام ان كان المطلق عاما فحاصل القول في الاختلاطات أن النتيجة في الاول تتبع الكبرى في الجهة الا في موضعين (أحدهما) ان كانت الصغرى ضرورية والكبرى مطلقة بمعنى مادام الموضوع موصوفا بما وصف به فالنتيجة ضرورية (والثاني) اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية أو مطلقة فالنتيجة (٤) ممكنة أما الشكل الثاني فلا قياس فيه عن مطلقين الا اذا كانت السالبة من جنس ما ينعكس ولا عن ممكنين ولا عن ممكنة ومطلقة الا ان تكون منعكسة ثم النتيجة ممكنة خاصة ان خلت المطلقة عن معنى الضرورة والافهمكة عامة وأما في اختلاط المطلق والضروري والممكن والضروري فالنتيجة ضرورية أبدأ سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو سالبة وموجبة الا أن يكون المطلق عاما فاختلاف الكيفية حينئذ لا بد منه

وأما الشكل الثالث فالنتيجة تابعة للكبرى لان الجهة جهتها عند الرد الى الاول الا في موضع الاستثناء في الاول هذا تمام القول في المختلطات وتم بتمامه القول في صورة الأقيسة الجلية من جملة الافتراضات

(١) لان نتيجة أحد قياسيه جزئية الخ حاصله أنافي الافتراض نفرض بعض ب الذي ليس ج بالاطلاق طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب ولا شيء من ا ج فنضم الثانية الى الكبرى القياس المستدل عليه هكذا لا شيء من ا ج وكل د ج وهو من الضرب الثاني من هذا الشكل ونتيجته كما تقدم جزئية موجبة ممكنة عامة فنتيجة هذا القياس من الافتراض كذلك والقياس الثاني يتألف من هذه النتيجة ومن عكس المقدمة الثانية من الافتراض وهي موجبة كلية تنعكس الى جزئية والقياس لا يتألف من جزئيتين

(٢) وأما فيما يرجع اليه بعكسين الخ كالضرب الرابع من هذا الشكل وهو يتألف من موجبتين والكبرى جزئية ويرد الى الاول بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم تعكس النتيجة والفرض أن المقدمتين مكنتان فلو كانت نتيجة الاول ممكنة حقيقية أي خاصة وكان من اللازم عكسها حتى تكون نتيجة لقياسنا من الثالث لكان عكسها ممكنة عامة تشمل الضرورة وهي غير المطلوب لان المطلوب ممكنة حقيقية أما الافتراض فهو أن نفرض بعض ب الذي هو د في الكبرى طائفة معينة وليكن ا فكل ا ب وكل ا د فنضم الاولى على أنها صغرى الى صغرى قياسنا على أنها كبرى هكذا كل ا ب وكل ب ج لينتج كل ا ج وتضم هذه النتيجة صغرى الى ثانية الافتراض كبرى هكذا كل ا ج وكل ا د لينتج من أول الثالث بعض ج د وهو المطلوب وقياس الافتراض الذي أنتج هذه النتيجة يبين بعكس الصغرى فيكون حكمه في النتيجة حكم ما يبين بذلك ونتيجته ممكنة خاصة كما ذكره (٣) هذا الاختلاط يريد به الاختلاط بين الممكن والمطلق سواء كان المطلق وجوديا وهو ما جاء في قوله وان اختلط مع الوجودي أو كان عاما وهو قوله وان اختلط مع المطلق (٤) فالنتيجة ممكنة أي خاصة ان كانت الكبرى وجودية أو عامة ان كانت الكبرى مطلقة عامة كما سبق في اختلاط الممكن مع المطلق في الشكل الاول

(الفصل الثالث)

في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والإهمال وغير ذلك

قد بينا انقسام القضايا الى الحملات والشرطيات وانقسام الشرطيات الى المتصلة والمنفصلة وكما أن من
الحملات ما يُصدق به بغير قياس ومنها ما يفتقر التصديق به الى القياس كذلك من الشرطيات ما هو
كذلك والحملات قد تنبع عن قياسات حملية وقياسات شرطية أيضا أما الشرطيات فلا تنبع الا عن
الشرطية سواء كانت مقدمة ما شرطية صرفة أو مخلوطة بحمليات فاذن ههنا قياسات شرطية لا بد من
البحث عنها وعن شرائطها في النتائج

وقبل البحث عنهما نعرف أحوال القضايا الشرطية في ذاتها وبساطتها وتركيبها والحقيقي منها وغير
الحقيقي وإيجابها وسلبها وحصرها وأعمالها مع الإشارة إلى جهاتهما وتناقضها وانعكاسها وقد أشرنا
لذلك قبل هذا إلى أن الشرطية تشارك الجمالية في أن كل واحدة منهما قول جازم أي قضية يحكم فيها بالنسبة
شيء إلى شيء لكن النسبة في الجمالية أن الثاني قيمها هو الأول وفي الشرطية ليس كذلك بل النسبة في
المتصلة تسمى نسبة المتابعة وفي المنفصلة نسبة المعاندة وتأليف الجمليات انما هو من المفردات أو مما
هو في حكم المفردات وأما تأليف الشرطيات فهو من المؤلفات تأليف القضايا لكنها خرجت عن
كونها قضية بآدخال حرف الشرط والجزاء والحرف الدال على الانفصال والعناد فيها فصار جزء قضية
إذا ارتبطت بها الأخرى حصل من مجموعهما قضية يمكن فيها التصديق والتكذيب

وهذه المؤلفات التي هي أجزاء الشرطيات قد تكون جليات والمؤلف منها في القضية الشرطية البسيطة وقد تكون أيضا شرطيات فلتعد أصنافها أما المتصلة فقد تكون مركبة من جليتين كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد تكون مركبة من جلية وشرطية إمامتة وإما منفصلة أما تراكيبها من الجلية والمتصلة وليكن المقدم جليا كقولك ان كانت الشمس عدلة النهار فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأيكن الثاني جليا كقولك ان كانت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الشمس عدلة النهار وأما تراكيبها من الجلية والمنفصلة والجلي هو المقدم فكل قولك ان كان هذا عددا فهو إما زوج وإما فرد ومثاله والجلي هو الثاني قولك ان كان هذا إما بيضا وإما سوادا فهو لون وقد تكون مركبة من متصلتين كقولك ان كان اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وقد تكون مركبة من منفصلتين كقولك ان كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك وقد تكون مركبة من متصلة ومنفصلة وأيكن المتصل مقدما كقولك ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا وليكن المتصل تاليا كقولك ان كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد

إما بلغمية وإما سوداوية وتركيبتها من متصلة ومنفصلة كقولك إما أن يكون ان كانت الشمس طالعة
فإنها موجودة وإما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا
واعلم أن المنفصل قد يكون ذا جزأين إما موجبين أو سالبين أو سالب وموجب وقد يكون ذا أجزاء كثيرة
متناهية في الفعل والقوة كقولك إما أن يكون هذا العدد ثمانية أو ثمانية وألفا أو ثمانية وألفين أو ثمانية وألفين
كقولك هذا العدد إما أن يكون اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة وهذه الأجزاء قد تكون سوابل
وموجبات

وأما المتصل فلا يكون الا ذا جزأين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضيا كثيرة بالفعل أو بالقوة
ومع ذلك تكون الجملة قضية واحدة كقولنا ان كان هذا الانسان به حى لازمة وسعال يابس وضيق نفس
ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب وأما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالى لم تكن
القضية واحدة بل كانت قضيا كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه فقلت ان كان به هذا الانسان ذات الجنب
فيه حى وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فهذه ليست قضية واحدة بل
قضيا كثيرة فإن قولك ان كان مجنوبا فبه حى كلام تام وكذلك لو قلت بدله فيه سعال يابس وكذلك
غيره من الأجزاء

وأما الإيجاب والسلب فيها فقد ذكرنا من قبل أن الإيجاب في المتصل هو الدلالة على وجود لزوم التالى
للمقدم واتصاله به ومتابعته إياه مثل قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والسلب فيه هو رفع
هذا اللزوم والاتصال مثل قولك ليس اذا كانت الشمس طالعة فالسما متعمية (١) وليس السلب
فيه أن يكون المقدم أو التالى سالباً فقد يكونان سالبين والقضية موجبة كقولك اذا لم تكن الشمس
طالعة فليس النهار موجودا فقد حكمت بلزوم عدم النهار لعدم طلوع الشمس وكذلك الإيجاب في
المنفصل هو الدلالة على وجود المباشرة والعناديين القضيتين كقولنا هذا العدد إما أن يكون زوجا وإما
أن يكون فردا فقد أوجبت انفصال احدى القضيتين عن الاخرى أى القضية القائلة هذا العدد زوج
عن القائلة هذا العدد فرد والسلب فيه هو رفع هذا العناد بإدخال حرف السلب على كل أجزاء
القضية وبالجملة أن يكون واقعا قبل حرف الانفصال لا بعده كقولك ليس إما أن يكون الجسم
أبيض أو متحركا فقد رفعت المباشرة والانفصال بينهما فأما اذا لم يدخل حرف السلب على الكل بل على
احدى القضيتين أو على كل واحدة منهما فالقضية موجبة كقولك إما أن لا يكون العدد زوجا وإما أن
لا يكون فردا وكقولك إما أن لا يكتب زيد أو يحرق يده فانهما موجبتان وان اقترن حرف السلب
بكل واحدة منهما فى أحد المثالين وبواحدة منهما فى المثال الآخر

وأما الحقيقى وغيره من كل قسم فالمتصل الحقيقى هو ما يقتضى وضع المقدم لذاته أن يتبعه التالى سواء
كان علته أو معلولا لا يفارقه أو مضائفا أو كائنا ما علولى علة واحدة وغير الحقيقى هو الذى يصدق
الحكم فيه بالتالى مع صدق القول بالمقدم من غير أن يكون بينهما علاقة كما اذا قيل كلما كان الانسان
ناطقا فالجسمار ناطق فليس هذا حكما بمتابعة التالى للاول بسبب أن التالى من موجبات المقدم أو بينهما
علاقة ما ظاهرة لنا أو خفية علينا بل على سبيل الاتفاق والموافاة ومثل هذا الفائدة فيه فى العلوم فان
الذهن اذا سبق فعلم وجود التالى ولم ينتقل اليه عن وضع الاول إما بدىما أو ينظر فلا فائدة لوضع المقدم فى
انتقال ذهن منه الى التالى

والحقيقي لا يشترط في صدقه صدق أجزائه بل ربما كان جزءا كاذبين بل الشرط أنه إذا وضع الأول
لزمه الثاني ومثال الصادق الكاذب الأجزاء قولك إن كانت الخمسة زوجا فهي منقسمة بمساويين
فهذه قضية صادقة يلزم التالي فيها المقدم منهما أو وضع المقدم لكنه محال في نفسه لا يتصور وجوده فلو
أمكن وجوده وتصور في نفسه للزومه التالي

وأما المنفصل الحقيقي فهو ما يراد فيه بـأما أن الآخر لا يخلو عن أحد الأقسام ولا يجتمع فيه ففيه المنع من
الخلو والمنع من الجمع كقولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولا يتصور خلوا العدد
عنهما جميعا ولا يتصور اجتماعهما معا فيه ولا تليق لفظة لا يخلو على الحقيقي إلا بهذا القسم

وأما غير الحقيقي فقسمان (أحدهما) الذي يراد فيه بلفظة إما المنع من الاجتماع ولا يمنع الخلو كقولك
في جواب من يقول هذا الشيء حيوان شجر ليس كذلك بل إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون شجرا
أي هذان لا يجتمعان فيه وليس المراد به أن الشيء لا يخلو منهما فإنه قد يخلو منهما كما لم يخلو منه شجر
ولا شجر والقسم الآخر هو الذي يراد بلفظة إما فيه المنع من الخلو لا المنع من الجمع مثل قولك حين يقال
هذا الشيء نبات حيوان إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا أي إما أن لا يكون نباتا فتكون
كاذبا إذا قلت أنه نبات وإما أن لا يكون حيوانا فتكون كاذبا إذا قلت أنه حيوان ولا يخلو الشيء عنهما
جميعا أي عن عدم النباتية وعدم الحيوانية وإن كانا قد يجتمعان بأن يكون جمادا فيجتمع فيه
العدمان معا ومن هذا القبيل كل منفصل ذكر فيه قسم ولازم نقيضه إذا كان ذلك اللازم أعظم من
النقيض كما إذا قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق فقولنا لا يغرق لازم لقولنا لا يكون
في البحر وهو نقيض للقسم الموردي الانفصال لكن هذا اللازم أعظم من هذا النقيض فإن من يكون في
البحر قد لا يغرق أيضا فالاجتماع غير ممنوع في مثل هذا الانفصال بل الخلو عن القسمين هو الممنوع
ولا يتصور خلو الشيء عن الكون في البحر وعن عدم الغرق ولكن قد يجتمعان بأن يكون في البحر
ولا يغرق ولفظة لا يخلو لا تليق بالقسمين جميعا فإن معنى قولنا لا يخلو الشيء عن كذا وكذا أي أيهما
لم يكن كان الآخر وهذا غير موجود في الأول من هذين القسمين وأيهما كان لم يكن الآخر وهذا
غير موجود في الثاني منهما

وأما الحصر والاهمال في الشرطيات فليس كليتها أن يكون المقدم أو التالي كليا بل الكلية في المتصلات
أن يكون الاتصال كليا أي محكما به على كل اشتراط ووضع فرض للمقدم وفي الانفصال كذلك ينبغي
أن يكون الانفصال كليا أي محكما بانفصال كل من الجزأين عن الآخر عند كل حال ووضع واشتراط
فرض له

واللفظ الدال على الإيجاب الكلي المتصل هو قولنا كلما كان كذا كان كذا والدال على الإيجاب
الكلي المنفصل قولنا دائما إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا والدال على السلب الكلي المتصل
قولنا ليس البتة إذا كان كذا كان كذا وهو المستعمل أيضا للسلب الكلي المنفصل
وأما الجزئية فهي أن يكون الحكم على بعض أوضاع المقدم وبعض الأحوال والاشتراطات وإن كان
المقدم والتالي كليين واللفظ الدال على الإيجاب الجزئي المتصل قد يكون إذا كان كذا كان كذا
وكذلك هو الدال على الإيجاب الجزئي المنفصل والدال على السلب الجزئي المتصل ليس كلما وعلى
السلب الجزئي المنفصل ليس دائما

وأما الـأهـمال فهو أن يحكم بالاتصال والانفصال من غير تعرض لبيان الكلية والجزئية مثل قولنا إن

كان كذا كان كذا وإذا كان كذا كان كذا وإما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وليس إذا كان كذا كان كذا أو ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا واعلم أنه قد تستعمل قضايا متصلة ومنفصلة محترفة عن ظاهرها مثل قولك لا يكون أب وبك (١) كون ج د وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون أب وإما أن لا يكون ج د ومن المتصلات في قوة قولك أن كان أب فلا يكون ج د وكذلك تقول لا يكون ج د أو بك (٢) كون أب وهي من المنفصلات في قوة قولك إما أن لا يكون ج د وإما أن لا يكون أب ومن المتصلات في قوة قولك كلما كان ج د ف (أ ب) وقريب من هذا قولنا (٣) ليس يكون ج د إلا وأ ب فهاتان الصيغتان نفيان الحصر الكلي

وقد تستعمل صيغة لما فلا تنصرف لالتزام على اللزوم والاتصال فقط بل تدل على تسليم التالي ووضعها لازما من تسليم المقدم ووضعها وعلى عكسه صيغة لو فانها تدل على تسليم عدم التالي ووضعها لازما من تسليم عدم المقدم

وأما الجهات فإذا أردت اعتبارها في هذه القضايا في المتصلات أولى والجهة هي جهة الاتصال لجهة أجزاء القضية كما كان في الإيجاب والسلب والكلي والجزئية فالمتصلة الكلية الضرورية هي أن يكون الاتصال فيها دائما مع أي وضع كان للمقدم سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم كقولنا كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يوجد فيها اللزوم مع كل وضع إلا أنه لا يدوم مع دوام الوضع كقولهم كلما كان هذا إنسانا فهو متمنفس أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السميت وأما الاتفاقية فجهتها الضرورية قيمافيه دوام التالي مع دوام المقدم وأما الوجودية الاتفاقية التي لا تدوم دوام الوضع وم (٤) ذلك توجد مع كل وضع فربما لم توجد لانه اذ لم يكن لزوم ولا دوام فيكون مثل هذا عرضا اتفاقيا فيه - ما فربما لم يعرض التالي الذي لا دوام له ولا لزوم بل يكون ممكنا عرضا فاذن جهة الامكان انما هي في المتصلات الاتفاقية وجهة الوجود في اللزومية وجهة الضرورية فيهما جميعا

وأما حال التناقض فيها فهو كما عرفت في العمليات فنقولنا كلما كان نقيضه « ليس كلما كان » ونقيض قولنا دائما إما « ليس دائما » ونقيض ليس البتة « قد يكون » في المتصل والمنفصل وليراع في التناقض اتحاد القضيتين في المقدم والتالي والجزء والكل والزمان والمكان والشرط والاضافة والقوة والفعل

(١) ويكون ج د كما تقول لا يهضم حتى وأنا حي وكذا في الحديث لا يسرق السارق وهو مؤمن فعلى هذا إما أن لا يهضم حتى فأبقى حيا وإما أن لا أكون حيا فليهم بعد موتى وإما أن لا يسرق السارق فيكون مؤمنا وإما أن لا يكون مؤمنا أن سرق ولوجه لها المصنف في صورة مانعة الجمع لكان أجود كأن يقال الشخص إما سارق أو مؤمن وإما إما مهضوم الحق وإما حي أي لا يجتمع هضم حتى وحياتي

(٢) أو يكون أب كما تقول لا يكون الص في القرية أو يقبض عليه فهو في قوة كلما كان في البلد قبض عليه من المتصلات وفي قوة إما أن لا يكون في القرية وإما أن لا يقبض عليه من المتصلات أي لا تخلو منفعة من أحد السامعين لانه ان خلا منهم - ما كان في القرية وقبض عليه ولا منفعة له في هذا وأرى من الصواب أن مثل هذا التأليف هو في معنى المتصلات لا غير لان تحويله الى المنفصل يخرجها الى ما لا يكاد يفهم

(٣) ليس يكون ج د الخ يصح أن تمثل له بالثال السابق بأن يقال لا يكون الص في البلاد أو يقبض عليه رتقول لا يكون الحاسد على حاله الا وهو مستخوط عليه وهذا كله في معنى الملازمة والاتصال وفي رده الى الانفصال تكلف ظاهر

(٤) ومع ذلك توجد مع كل وضع كقولك كلما كان الفرس صاهلا كان زيدا الكاتب متحرك الاصابع

وأما العكس أما في الاتصال فهو جعل التالي مقدما والمقدم تاليا مع حفظ الكيفية وبقاء الصديق والكذب بحاله فعكس السالب الكلي سالب كلي وعكس الموجب الكلي موجب جزئي وعكس الموجب الجزئي موجب جزئي ولا عكس للسالب الجزئي

وأما الانفصال فليس هنالك مقدمة وتال بالطبع بل كل واحد منهما يجوز أن يقدم ويؤخر والانفصال بحاله ولنة تصر من أحكام القضايا على هذا القدر

(الفصل الرابع)

في القياسات الشرطية من الاقترانات

والاقتران إما أن يقع بين متصلين أو منفصلين أو بين جـلى ومتصل والشركة في المقدم أو في التالى أو بين جلى ومنفصل أو بين متصل ومنفصل ولست نأثر استيفاء الكلام في هذه الاقترانات بأسرها فان منها ما هو بعيد عن الطبع لا يستبين انتاجه الا بكلفة شديدة ولا يليق بالمختصرات التعرض للامور الوحشية فلنقتصر على ما هو قريب من الطباع السليمة انتاجه فن شاء الوقوف على جميع هذه الاقترانات ناتجها وعقيمها فليطلبه من كتب أفضل المتأخرين المستقل باستخراج أكثر أحكامها ووقعيز الناتج عن العقيم منها دون من تقدمه وان أخر الله في الأجل فسنفرد بهذه الاقترانات كتابا جامعاً للألوف والغريب منه

فأما الاقتران بين المتصلين فالنتائج منها ما نكون الشر كة بين المقدمتين في جزء تام أى في مقدم أو بال
وحيدة تتألف منها اشكال ثلاثة كاشكال الجمليات لانه إما أن يكون المشترك فيه تالى احدهما مقدم
الآخرى وهو الشكل الاول أو تالى المقدمتين جميعا وهو الشكل الثانى أو مقدمة منهما وهو الشكل
الثالث ويجب أن يراعى ههنا أيضا شرائط الجمليات من ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فى الاول وكلية
الكبرى وكون احدهما سالبة فى الثانى واييجاب الصغرى وكون احدهما كلية فى الثالث والنتيجة
فى جميعها شرطية والاول ينتج الكليين والجزئيين جميعا والثانى لا ينتج الاسالبة والثالث لا ينتج
الالجزئية وتشارك الثلاثة فى أن لا قياس فيها عن جزئيتين ولا سالبتين ولا سالبة صغرى كبراها
جزئية

ومثال الاول كلما كان ا ب فج د وكلما كان ج د فه ز ينتج كلما كان ا ب فه ز
وعليك أن تعدّ ضروبه الباقية ومثال الثاني كلما كان ا ب فج د وليس البتة اذا كان ه ز
فج د ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فه ز وعدّ ضروبه الباقية بنفسك ومثال الثالث كلما
كان ا ب فج د وكلما كان ا ب فه ز ينتج قد يكون اذا كان ج د فه ز وضروبه كضروب
الجمليات

وأما الاقتران بين المصـلات فلا يتألف بين الحقيقةيتين منها قياس إلا أن تكون الشركة في جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم والمطبوع ما كان على هيئة الشكل الأول وشرائط انتاجه أن تكون الصغرى موجبة كانت جزئية أو كلية ويكون الجزء المشترك فيه موجبا والكبرى كلية سالبة كانت أو موجبة ومثاله إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وكل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد ينتج أن هذا العدد إما زوج وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط وإما زوج الزوج والفرد

وأما الاقتران الكائن بين المتصل والجلي فالقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالي المتصل والجلي لا يبينه وبين المقدم ولنضع الجلي أيضاً أولاً مكان الكبرى فيتألف منهما أشكال ثلاثة الأولى أن يكون الاشتراك في محمول التالى وموضوع الجلي وشريطته في النتائج أن المتصلة أن كانت موجبة فيجب أن يكون التالى موجبا والجلي كلياً كالحال في الجليات والنتيجة شرطية مقدمة مقدمات المتصل وتاليها ما تكون نتيجة التالى والجلي لو انفردا مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فكل $ج ه$ وعد ضروريه بنفسك

الثاني أن يكون الاشتراك في محمول التالى والجلي وشرائطه ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثاني من الجليات من كلية الكبرى وكون الجلية أو التالى سالبا مثاله ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج د$ وكل $د ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فلا شئ من $ج ه$

الثالث أن يكون الاشتراك في موضوع التالى والجلي وشريطته ان كانت المتصلة موجبة كما قيل في الثالث من الجليات من كون التالى موجبا وكون احدهما كلية مثاله ان كان $أ ب$ فكل $ج د$ وكل $ج ه$ ينتج ان كان $أ ب$ فبعض $د ه$ وأما ان كانت سالبة فيحدث أشكال ثلاثة أخرى بعيدة عن الطبع لاندكرها ولنضع الجلي مكان الصغرى فيحدث أيضاً أشكال ثلاثة والشرائط فيها ان كانت المتصلة موجبة ماذ كرناه وان كانت سالبة فهي من جملة ما لاندكره

الأول كل $ج ب$ وان كان $ه$ فكل $ب ا$ ينتج ان كان $ه$ فكل $ج ا$
 الثاني كل $ج ب$ وان كان $ه$ فلا شئ من $أ ب$ ينتج ان كان $ه$ فلا شئ من $ج ا$
 الثالث كل $ج ب$ وان كان $ه$ فكل $ج ا$ ينتج ان كان $ه$ فبعض $ب ا$

وأما الاقتران بين المنفصل والجلي فان كانت الجلية صغرى كان القريب من الطبع ما هو على منهاج الشكل الاول وهو أن تكون الجلية موجبة ومحمولها موضوع أجزاء الانفصال كله وتكون المنفصلة كلية ومثاله كل متحرك جسم وكل جسم إمانبات أو جساد أو حيوان فكل متحرك إمانبات أو جساد أو حيوان وقد ينتج منه على منهاج الثالث أما على منهاج الثاني فلا ينتج وان كانت الجلية كبرى فاما أن تكون قضية واحدة أو قضايا وان كانت قضايا فاما أن تكون مشتركة في محمول واحد أو لا تكون بل لكل واحدة منها محمول على حيماله والقريب من الطبع أن يكون الاقتران مع جليات بعدد أجزاء الانفصال ويجب أن تكون مشتركة في محمول واحد وتكون على منهاج الشكل الاول وتكون المنفصلة وأجزاءها موجبة والجليات كليات وتكون أجزاء الانفصال مشتركة في حدها والموضوع ولكل جلي اشتراك مع أجزاء الانفصال في جزء فالنتيجة جلية وهذا هو الاستقراء التام وستعرف الاستقراء بعد هذا وأفضل المتأخرين يسمى هذا الاقتران القياس المقسم ومثاله كل متحرك إما أن يكون حيوانا وإما أن يكون نباتا وإما أن يكون جسادا وكل حيوان جسم وكل جساد جسم وكل نبات جسم فكل متحرك جسم

وقد يكون منه ^(١) على سبيل الشكل الثاني والشرط بين أجزائه وأجزاء الجليات ما هو الشرط بين الجليين في الثاني ولا يكون ^(٢) على سبيل الشكل الثالث إلا أن تكون المنفصلة موجبة وأن تكون

(١) على سبيل الشكل الثاني فتقول في المثال بعد المنفصلة ولا شئ من العقل بحیوان ولا شئ من العقل نبات ولا شئ منه بجساد وينتج لا شئ من المتحرك بعقل

(٢) على سبيل الشكل الثالث كما يقال اما أن يكون العامة عاين وإما أن يكون أوليا وهم غافلين وإما أن يكون رؤساء دينهم غافلين والعامة مذهبون في عقلتهم وأولياؤهم مذبون في عقلتهم ورؤساء دينهم مذهبون في عقلهم ينتج بعض الغافلين مذهبون في عقلتهم

الشركة في كلي أعني أن يكون في أجزاء الانفصال أو أجزاء العمليات كلي يكون مشاركال كلي أو جزئي من قرينه

وان كانت العمليات الكثيرة لا تشترك في محمول واحد فالشرائط بعينها ما ذكرناه غير أن النتيجة منفصلة بمعنى عدم الخلو لعدم الاجتماع وموضع^(١) وعها موضوع المنفصلة ومحولات الانفصال هي محولات العمليات مثاله كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج منقسم بتساويين وكل فرد لا ينقسم بتساويين فكل عدد إما منقسم بتساويين أو غير منقسم بتساويين وان كانت العملية واحدة فالنتيجة أيضا منفصلة بمعنى عدم الخلو وأجزاؤها أجزاء المنفصلة التي هي جزء القياس لكن محمول العملية بدل موضع^(٢) وعها

وأما الاقتران بين متصل ومنفصل فهو إما في جزء تام وينبغي أن تكون المتصلة صغيرة والمنفصلة كبرى والمنفصلة موجبة واحداهما لا محالة كلية ومالم تكونا كائتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال أنه ينتج متصلة ويجوز أن يقال أنه ينتج منفصلة مثاله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن يكون النهار موجودا وإما أن يكون الليل موجودا ينتج على وجهين إما متصلة هكذا فان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وإما في جزء غير تام ويجب في الطبيعي منه أن يكون محمول التالي موضوعا في أجزاء الانفصال والتالي كليا موجبا ينتج الانفصال على الباقي من التالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي مثاله ان كان هذا الشيء كثيرا فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج وإما فرد ينتج انه ان كان هذا الشيء كثيرا فاما زوج وإما فرد

واعلم أن كل اقتران أمكن بين جملة وشرطية فان مثاله يمكن بين متصلة وبين تلك الشرطية بشرط أن يكون ذلك الجزء الشرطي متصلا فتثبت المشاركة بين هذه المقدمة المتصلة وبين ذلك الجزء المتصل إما في المقدم أو التالي وهذا القدر من الاقتران الشرطية كاف في هذا الكتاب

وربما يعترض فيقل لا حاجة الى هذه القيسة الشرطية فان القضايا الشرطية وان لم تكن كلها بينة مستغنية عن القياس لكن يمكن ردها الى العمليات بأن يقال في المتصلة ج د لازم ا ب وفي المنفصلة معانده والاكتفاء في بيانها بالاقيسة العملية فجوابه أنا لو كنا نخفف عن أنفسنا في صناعة المنطق مؤنة تمكثير القياسات الناتجة لمطلوب واحد لسبب الاكتفاء بما يقوم مقامها لا كتفينا بالشكل الأول الناتج للمطالب الأربعة بل لا كتفينا بالناتج للوجوب منه أو السالب اذا الموجبات يمكن ردها الى السوالب والسوالب الى الموجبات المعدولة لكن لم نكتف بل أعادنا لكل مطلوب ما يمكن أن يكون طريقا اليه وفاء بكل الصناعة وكفاء عن تغيير القضايا عن نظمها الطبيعي فبالناتج ههنا الاختصار والجود على طريق واحد ربما لم يكن استعماله الا بتكلف تغيير القضايا عن وضعها المطبوع مع أن مقصودنا أن نهد طريقا الى نتائج الشرطيات من حيث هي شرطية والاقيسة العملية لا تنتج ذلك وأكثر المطالب الهندسية شرطي فبان بهذا فساد هذا الاعتراض

(١) وموضوعها أي موضوع النتيجة هو موضوع المنفصلة ومحولات الانفصال أي في النتيجة هي محولات العمليات في القياس

(٢) بدل موضوعها فتقول في القياس كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج ينقسم بتساويين والنتيجة كل عدد إما فرد وإما منقسم بتساويين فقد حذف موضوع الحماية وهو الزوج من المنفصلة التي هي النتيجة وأثبت محمول العملية مكانه فيها

(الفصل الخامس)

في القياسات الاستثنائية

واذ قد فرغنا من القياسات الاقترانية جليها وشرطها الجدير بنا الاقبال على بيان الاستثنائيات وهي التي يوجد المطلوب أو نقيضه فيها بالفعل وهو موافق من مقدمتين احدهما شرطية لاحالة والاخرى استثنائية فيستثنى أحد جزأي الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه فان كان المستثنى من جزأي الشرطية جليا كانت المقدمة الاستثنائية جلية وان كان شرطيا كانت شرطية والشرطية ان كانت متصلة لم ينتج فيها الاستثناء عين المقدم أو نقيض التالي أما استثناء نقيض المقدم أو عين التالي فغير ناتج وعين المقدم اذا استثنى ينتج عين التالي مثاله ان كان هذا انسانا فهو حيوان امكنه انسان فينتج أنه حيوان فان استثنيت نقيض المقدم وقلت لكنه ليس بانسان لم يلزم منه أنه حيوان أو ليس بحيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم مثاله لو قلت في مثالنا لكنه ليس بحيوان فيلزم منه أنه ليس بانسان فان استثنيت عين التالي وقلت لكنه حيوان لم يلزم منه أنه انسان أو ليس بانسان

وقد اعتقد بعضهم أن المقدم والتالي اذا كانتا لازميين انعكس كل واحد منهما على الآخر بالضرورة فينتج فيه استثناء نقيض المقدم وعين التالي والحق أن ذلك ليس يتجه بحسب صورة القياس بل بحسب مادته واللازم بحسب الصورة هو ما يلزم منها بحيث لو جردناها عن المواد وأحضرناها للذهن قضى يلزم أمرتا منها وما يلزم من مفهوم قولنا ان كان $أ ب$ فـ $ج د$ هو أن $ج د$ لا بد منه عند وجود $أ ب$ وأن $أ ب$ لا يتصور وجوده دون $ج د$ فأما أن $أ ب$ لا بد منه عند وجود $ج د$ أولا لا يتصور وجود $ج د$ دون $أ ب$ فليس واجبا من صورة المقدمة بل من مادة دون مادة ولوراعينا النتائج اللازمة بحسب المواد الخاصة لحكمنا في الشكل الثالث بأنه قد ينتج كليا ان كان المحمول فيه مساويا للوضوع وحكمنا في الثالث والرابع من الاول بكليته النتيجة اذا كان موضوع الصغرى مساويا للمحمول وحكمنا بانعكاس الكلي الموجب كليا ايضا في بعض المواد المتساوية الحمل والوضع لكن ذلك أمر خارج عن مفهوم القضايا والمقدمات من حيث صورها والالتفات اليه

وأما ان كانت الشرطية منفصلة فلا يخلو إما أن تكون حقيقية وهي التي تمنع الخلو والاجتماع معا أو غير حقيقية والحقيقية إما أن تكون ذات جزأين فقط أو ذات أجزاء متناهية أو غير متناهية فان كانت ذات جزأين فاستثناء عين أيهما كان ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيضه ينتج عين الآخر مثاله هذا العدد إما أن يكون زوجا أو فردا لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد لكنه فرد فليس بزواج لكنه ليس بزواج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت ذات أجزاء متناهية ينتج استثناء عين كل واحد نقيض البواقي أو منفصلة سالبة من البواقي مثاله كل عدد فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فرد أول أو فرد مركب لكنه زوج الزوج فينتج إما نقيض البواقي وهو انه ليس بزواج الفرد ولا زوج الزوج والفرد ولا فردا أول ولا مركبا أو منفصلة سالبة من البواقي وهو ليس بالعدد إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو الفرد الأول أو المركب وان استثنيت نقيض واحد وقلت لكنه ليس بزواج الزوج فينتج أنه إما زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد أو فردا أول أو فرد مركب

وان كانت الاجزاء غير متناهية فلا فائدة في استعمالها لان رفع الكل لوضع الواحد لا يمكن ووضع

الواحد لرفع الكل لا يفيد لأنه ان كان الغرض هو ما وضع فوضعه ليس مستفاداً من القياس وان كان الغرض ما يرفع فذلك غير حاصل في التصور

وأما الغير الحقيقية فان كانت مانعة للحلو فينتج استثناء القميص فيهما عين الآخر ولا ينتج فيه استثناء العين مثله إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق لكنه ليس في البحر فينتج أنه لا يغرق لكنه يغرق فينتج أنه في البحر ونعني بالبحر كل ماء يغرق ولو استثنت عين واحد منهما لم يلزم منه نتيجة مثل أن تقول لكنه في البحر فلا يلزم منه أن يغرق أو أن لا يغرق أو تقول لكنه لا يغرق فلا يلزم منه أنه في البحر أو ليس في البحر ومن هذه ما تستعمل محرفة كقولك لا يكون زيد يغرق أو هو في الماء وكذلك لا يكون زيد يغرق وهو ليس في الماء فلا يكون زيد يغرق فيه الجزآن كجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض أيهما كان عين الآخر وما أحسنه بجزأيه فقط بجزأى الأصل فينتج فيه استثناء نقيض الجزء الموافق لجزأى الأصل نقيض المخالف واستثناء عين الجزء المخالف عين الموافق وكذلك ان كانت المنفصلة عن سالتين فحكم النتائج فيها وفي محرفتها الموافقة للأصل في الجزأين والموافقة له في أحدهما فقط هو ما ذكرناه والمثال فيه قولك إما أن لا يكون هذا نباتاً وإما أن لا يكون جاداً فتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتاً وهو جاد وتارة تحرفها إلى قولك لا يكون هذا نباتاً ولا يكون جاداً فاستثناء نقيض أحدهما جزأى المحرفة الثانية ينتج عين الآخر وأما في أولها فاستثناء نقيض (٤) من الجزء الموافق لجزأى الأصل ينتج نقيض المخالف واستثناء عين المخالف ينتج عين الموافق واستنتاج عين الموافق من عين المخالف في محرفات مانعة للحلو لم نره إلا عند قبلنا ومن الله التوفيق

وان كانت مانعة الجمع أنج فيها استثناء العين نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض شيئاً كما اذا قلت إما أن يكون هذا العدد زائداً أو ناقصاً لكنه زائد فيلزم أنه ليس بناقص أو ناقص فيلزم أنه ليس بزائد ولوقلت ليس بزائد أو ليس بناقص فلا يلزم منه أنه ناقص أو زائد أو نقيضهما واءلم أن القياسات المنفصلة انما تتم بالمتصلات أما المنفصلة الحقيقية وهي التي تدخلها اللفظة لا يخلو

(١) ان كان العرض هو ما وضع الخ أي ان كان المطلوب من القياس هو ما وضعه من الأجزاء فلو وضع منها ليس مستفاداً من القياس لأن ما يوضع هو الاستثناء فيه فلا يصح أن تكون مطلوبة به فهي مستفاده لا من القياس بل هي إما بداهية أو معروفة من طريق أخرى وان كان العرض من القياس هو رفع ما يرفع ما يرفع - برمتاء - وما لا يتماهى لا يحصل في التصور حتى يتأتى ملاحظة رتبة المنفصلين هذا تقرير ما قل المصنف والصحيح أن المنفصلة ذات الأجزاء الغير المتماهية لا وجود لها إلا في العرض - لا يصح أن تكون جزء قياس فان مؤلف القياس لا بد أن يقف عند حد حتى يأتي بالمقدمة الثانية وهي انتهت الأجزاء ثم اذا جاز أن يؤلف قياس من مقدمة غير متماهية الأجزاء ومن استثنائية فليجرب أن يكون العرض ربيع ما يرفع لانه حاصل في التصور احتمالاً فادافلت هذا العدد إما ثلاثة أو أربعة الخ لكنه ثلاثة كانت النتيجة أنه ليس شيئاً مما عدا الثلاثة

(٢) ما يكون فيه الجزآن كجزأى الأصل كفي قولك لا يغرق زيد أو هو في الماء فان لا يغرق أو لا يكون يغرق هو الجزء الثاني في مانعه الحلو السابقة «وهو في الماء» هو الجزء الأول فادارفت لا يكون يغرق أي بأن عرق تخ الثاني وهو انه في الماء وادارفت أنه في الماء تخ الأول وهو لا يغرق

(٣) وما أحسنه بجزأيه فقط بجزأى الأصل كما في قولك لا يغرق زيد وهو ليس في الماء فالموافق هو «لا يغرق زيد» والمخالف هو «هو ليس في الماء» فاستثنت نقيض الموافق فقلت لكنه يغرق يتبع نقيض المخالف وهو انه في الماء واما استثنت عين المخالف فقلت انه ليس في الماء تخ الموافق وهو لا يغرق

(٤) قيص الجزء الموافق الخ الجزء الموافق هو «لا يكون بائناً» ونقيضه انه بائناً واستثناء هذا النقيض يتبع انه ليس بما دونه وهو قيص المخالف الذي هو «هو حماد» وقس النقيض

فكانت قلت فيها اذ لم يخل الامر عن هذا وهذا ولا يجتمعان فيه وليس أحدهما فهو الآخر أو هو أحدهما فليس الآخر وأما غير الحقيقة فتقضي كل واحد من قسميها ضمنا اذا صرح به عادت الى متصلة ومنفصلة أما في مانعة الخلو فكانت قلت إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يكون فان لم يكن فيلزمه أن لا يغرق فاضمر فيها نقيض يكون وأورد لا زمة بدله فاذا صرح بالنقيض عاد الى متصلة ومنفصلة وفي مانعة الجمع أيضا قد يره إما أن يكون نباتا وإما أن لا يكون فان لم يكن فيم (١) ككن أن يكون جمادا

(الفصل السادس)

في القياسات المركبة

أما أنه لا يتم قياس الامن مقدمتين فلا أن المطلوب يعلم بعدم ما هو مجهول بشئ غيره وذلك الشئ لا بد من أن تكون له نسبة الى المطلوب بسببها يحصل العلم وتلك النسبة إما أن تكون الى كلية المطلوب أو جزء جزء منه فان كانت الى كليته فانما تكون بان يلزم المطلوب وضع شئ أو رفعه وهذا هو القياس الاستثنائي وان كانت النسبة الى جزء جزء من المطلوب فلا بد من أن تكون تلك النسبة بحيث توقع بين جزأي المطلوب نسبة هي المطلوبة في الحكم وانما يكون ذلك بان يوجد شئ واحد جامع بين الطرفين بأن يوجد لاحدهما ويوجد الآخر له أو يسلب عنه أو يوجد لاحدهما ويسلب عن الآخر أو يوجد له الطرفان أو يوجد له أحدهما ويسلب عنه الآخر وهذه هي الاشكال الثلاثة للحلية الملتزمة من مقدمتين ويمكن أن ترد (٢) اذا الاعتبار الى الشرطيات الاقتراعية واذا انتظمت مقدمتان على إحدى هذه النسب المذكورة كفي ذلك في نتاج المطلوب

لكنه قد توجد مقدمات كثيرة فوق اثنتين مسوقة نحو مطلوب واحد فيظن أن ذلك قياس واحد وليس كذلك بل هي قياسات كثيرة سبقت لبيان مقدمتي القياس القريب من المطلوب أو ما فوق (٣) هما ومقدمتا القياس اذ لم تكونا بينتني بنفسهما احتاجتا أيضا الى قياس بينهما حسب احتياج المطلوب الاول وربما اخت (٤) لظهور هذه المقدمات المتناسقة الاستقراء والتمثيل أيضا واستعرفهما ومثل هذا يسمى القياس المركب

وقد يكون موصولا وقد يكون مفصولا أما الموصول فهو الذي لا تطوى فيه النتائج بل تذ كر مرة بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل ب ج وكل ج د فكل ب د ثم تقول من رأس كل ب د وكل د ب فكل ب د والمفصول هو الذي فصلت عنه النتائج فلم تذ كر كقولك كل ب ج وكل ج د وكل د ب فكل ب د

- (١) فيمكن أن يكون جمادا فالجماد أحص من النقيض المصمر ومرد من أفراد. ولهذا لا يجتمع مع النبات
- (٢) تردها الاعتبار الخ أي يمكن أن تجرى هذه الصور الى تقدمت في الجامع بين طرفي المطلوب حتى تكون الاشكال الثلاثة في الاقترايات الشرطية كما جرى ذلك في الحملات
- (٣) أو ما فوقهما أي فوق مقدمتي القياس القريب من المطلوب والمراد مما فوقهما ما يسبقهما من المقدمات التي يألف منها القياس المؤدى الى كل منهما فقد تكون مقدمات القياس المستعمل على إحدى مقدمتي القياس القريب نظرية فتحتاج الى البيان
- (٤) احتلت هذه المقدمات أي رعا وقع الاشتباه بين هذه المقدمات المتناسقة وبين الاستقراء والتمثيل مع وجود الفرق الطاهر بينهما وبينهما كما استعرفه فيما بعد

واعلم أن من المحدثين من أتى بقياس اعتقده زائدا على ما ذكرناه من الأقيسة البسيطة وليس كذلك بل هو قياس مما ذكرناه طويلا فيه نتيجة وهو أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر والشمس طالعة فالأعشى يبصر لكن هذا إنما يلزم من نتيجة حذف ولم يصرح بها ويمكن تقدير حذف النتيجة على وجهين (أحدهما) ما ذكره أفضل المتأخرين وهو أن النتيجة المحذوفة هي أن النهار موجود فكانت استثنى مقدم المقدمة الأولى وهو أن الشمس طالعة وألزم منه أن النهار موجود ثم من وجود النهار يلزم لا محالة لبصار الأعشى وإذا استعملت المقدمة الأولى في القياس الاستثنائي فلا محالة تكون النتيجة المحذوفة ما ذكره (والوجه الآخر) ما تكلفناه وهو أن تستعمل المقدمتان جميعا لقياس الاقتراحي الشرطي المركب من مقدمتين متصلتين الأوسط فيه تالي أحدهما ومقدم الأخرى وهو الوجه الثاني وحيث أن تكون النتيجة المحذوفة أن كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر ثم إذا وضع أن الشمس طالعة لزم لا محالة أن الأعشى يبصر من غير تقدير حذف وجود النهار

(الفصل السابع)

في قياس الخلف

ومن جملة القياسات المركبة قياس الخلف وهو الذي يثبت حقيقة المطلوب ببطالان نقيضه والحق لا يخرج عن الشيء ونقيضه فإذا بطل النقيض تبين المطلوب وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراحي والآخر استثنائي وص^(٢)ورته « وليكن المطلوب أن كل أ ب » هي أن تقول أن لم يكن كل أ ب فليس

(١) وإذا استعملت المقدمة الأولى الخ حاصل ما قاله أن أصل المتأخرين يجعل جملة « والشمس طالعة » استثناء لمقدم قوائنا « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود » فيجزمه « النهار موجود » ويعمل جملة « أن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » مقدمة بديهية علم وضع مقدمها من نتيجة القياس الاستثنائي السابق وهو « أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا لكن الشمس طالعة فالنهار موجود » ومتى وضع مقدم هذه الشرطية أي « أن كان النهار موجودا فالأعشى يبصر » كانت النتيجة « الأعشى يبصر » وعلى هذا يكون هذا القياس قياسين استثنائيين أحدهما أنتج أن النهار موجود والآخر أنتج أن الأعشى يبصر أما على الوجه الآخر الذي قال المصنف أنه تكلفه فالتصلتان مقدمتان لقياس اقتراحي شرطي من أول الشكل الأول هكذا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار موجودا فالأعشى يبصر ينتج « كلما كانت الشمس طالعة فالأعشى يبصر » وهذه هي النتيجة المحذوفة فتحملها مقدمة لقياس استثنائي وتبشئ مقدمها جملة « الشمس طالعة » فينتج « الأعشى يبصر » وعلى هذا الوجه يكون التركيب من قياس اقتراحي وآخر استثنائي ولا حاجة لتقدير أن النهار موجود على أنه نتيجة محذوفة

(٢) وصورته الخ هذه الصورة على الترتيب الذي ذكره ليست غلرمة في قياس الخلف والالماناتي له التفصيل الآتي في قوله واعلم أن المطلوبات الأربعة الخ فانه صرح بأن نقيض المطلوب يصح أن يجعل كبرى في اقتراحي الخلف حتى ينتج المحال من أي شكل من الأشكال سوى الأول في المطلوب الموجب الكلي وعلى الترتيب الذي ذكره في هذه الصورة يكون نقيض المطلوب دائما في صغرى الاقتراحي الشرطي والمقدمة الصادقة كبرى في هذا القياس فيكون النقيض صغرى في التأليف دائما فلا يأتي التفصيل الذي ذكره

وأما قياس الخلف الحقيقي هو أنه لو صدق النقيض لجاز أن تؤول مع المقدمة الصادقة قياس من شكل كذا سواء كان النقيض صغرى أو كبرى ولو تألف هذا القياس لا ينتج كذا ينتج لو صدق النقيض لكان كذا وهذا التالي هو النتيجة المحالة فيوضع نقيضها فينتج كذب المقدم وهو صدق النقيض فيثبت المطلوب ولنصرب لك مثالا في الاستدلال على المطلوب الكلي الموجب على أنه نتيجة من أول الشكل الأول . قول كل ب ح وكل ج أ ينتج كل ب أ وهو مطلوب ما فلو لم يصدق هذا المطلوب اصدق نقيضه وهو ليس كل ب أ وعندنا مقدمة صادقة في صغرى القياس

كل ا ب وكل ج ب مقدمة صادقة معنا فيكون قياسا اقترانيا من مقدمة متصلة وجلية ينتج ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج ثم تستعمل هذه النتيجة مقدمة في قياس استثنائي وتستثنى نقيض نالها فتقول ان لم يكن كل ا ب فليس كل ا ج لكن كل ا ج ينتج نقيض المقدم وهو ان كل ا ب وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة على تأليف قياسى ينتج محالا يستدل به على كون النقيض محالا لاذلا يلزم المحال من المقدمة الصادقة ولا من التأليف الصحيح فتعين لزومه من نقيض المطلوب فهو المحال فنقيضه الذى هو المطلوب حق

واعلم ان المطلوبات الاربعة كلها الا الكلى الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف اما الكلى الموجب فيبين من الشككين الاخرين دون الاول وذلك لان نقيضه سالبة جزئية ولا يمكن ان تجعل صغرى الاول لانها سالبة ولا كبراه لانها جزئية لكن يمكن ان تجعل صغرى الثانى وكبرى الثالث واما الكلى السالب فيمكن ان يبين بالاشكال الثلاثة لان نقيضه جزئية موجبة ويمكن ان تجعل صغرى الاول والثانى وصغرى الثالث وكبراه ايضا

واما الجزئية الموجبة فنقيضها سالبة كلية وتبين بالاشكال الثلاثة بان تجعل كبرى الاول والثالث وصغرى الثانى وكبراه ايضا

واما السالبة الجزئية فنقيضها موجبة كلية ولا خفاء بامكان جعلها صغرى وكبرى الاشكال الثلاثة

واعلم ان الخلف معا يمكن رده الى المستقيم بان يؤخذ (١) نقيض التالى المحال ويقرن بالمقدمة الصادقة فينتج على الاستقامة المطلوب الاول ولا يجب ان يرتد عند الاستقامة الى الشكل المستعمل فى الخلف معا فان كان كليا موجبا فلا شك ان بيانه من طريق الخلف معا بالثانى والثالث فاذا ارتد منهما الى الاستقامة صار الشكل الاول

واما الكلى السالب فيبانه من طريق الخلف معا يمكن بالاشكال الثلاثة لكن المقدمة الحقة ان كانت سالبة واستعملت على هيئة الشكل الاول او الثالث فاذا ارتد الى الاستقامة منها (٢) ار الشكل

وهى كل ب ج فيصح ان يؤلف منها ومن النقيض قياس من الشكل الثالث على ان يكون النقيض كبراه هكذا كل ب ج وليس كل ا ب لينتج من خامس الثالث ليس كل ج ا فلو صدق النقيض لصدق ليس كل ج ا لكن كل ج ا يحكم كبرى القياس الصادقة فلا يكون النقيض صادقا فيكون المطلوب صادقا اذ لا وسط بينهما ولذلك قال المصنف وحاصله راجع الى اخذ نقيض المطلوب مع مقدمة صادقة الخ أى بدون الترام لصورة معينة فى التأليف واعماجا بتلك الصورة على انها من قبيل المثال الذى لا يلتزم

(١) بان يؤخذ نقيض التالى المحال الخ التالى المحال فى مثال المصنف هو ليس كل ا ج ونقيضه هو كل ا ج وهو الموضوع فى الاستثنائية فيجعل صغرى والمقدمة الصادقة كبرى هكذا كل ا ج وكل ج ب لينتج من اول الاول كل ا ب وهو المطلوب وقد كان القياس فى الخلف من الشكل الثانى وعند الرد الى المستقيم رجع الى الاول كما رأيت والتالى المحال يسمى ايضا بالنتيجة المحالة تسامح لانه فى نتيجة اقترانى الخلف وتسمية المصنف لقياس الخلف بالخلف معالانه خلف حصل بين نتيجة القياس الاقترانى الذى استعمل فى الدليل على فرض صدق النقيض وبين القضية الصادقة فقد تخالفاما

(٢) صار الشكل الثانى الخ لنفرض ان المطلوب السالب الكلى لاثمن ب ج والقضية الصادقة السالبة لاثمن ج ا ثم نقول لو لم يصدق لاثمن ب ج لصدق بعض ب ج ولا لاثمن ج ا فلو لم يصدق لاثمن ب ج لصدق بعض ب ليس ا وهو محال فان كل ب ا فاذا أردت ان ترد القياس الى المستقيم وقد كان من الشكل الاول كما ترى له ادى الى الاستقامة الى الثانى فانك تأخذ نقيض التالى المحال مع المقدمة الصادقة فتقول كل ب ا

الثاني وان استعملت على هيئة الثاني حصل الاول عند ارتداده الى الاستقامة وان كانت المقدمة
اللاحقة موجبة فلا يمكن استعمالها في البيان الخلقى مع الا في الاول والثالث فان استعملت كبرى
فيهما فارتداده منهما عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت صغرى في الثالث ارتد عنه الاستقامة
الى الاول

وأما الجزئى الموجب فيمكن البيان الخلقى فيه بالاشكال الثلاثة فاذا ارتد الى الاستقامة ص (٢) الى الاول

ولاشئ من ج ا لينتج المطلوب وهو لاشئ من ب ج من أول الثاني هذا اذا استعملت السالبة الصادقة على هيئة
الشكل الاول

فان استعملت على هيئة الشكل الثالث كالمطلوب لاشئ من ب ا والمقدمة الصادقة لاشئ من ب ج فقلت
لولم يصدق لاشئ من ب ا لصدق بعض ب ا ولاشئ من ب ج فلولم يصدق لكان بعض ا ليس ج
من سادس الثالث لكن هذا محال فان كل ا ج فلأردت الرد الى المستقيم لرجعت من الثالث الى الثاني وقلت
لاشئ من ب ج وكل ا ج لينتج من ثاني الثاني لاشئ من ب ا وهو المطلوب

وقد تستعمل على هيئة الشكل الثاني كالمطلوب لاشئ من ا ب والمقدمة الصادقة لاشئ من ج ب فتقول
لولم يصدق المطلوب لصدق بعض ا ب ولاشئ من ج ب فلولم يصدق فبعض ا ليس ج وهو محال فان كل
ا ج وعند الرد الى المستقيم ترجع الى الاول هكذا كل ا ج ولاشئ من ج ب فلاشئ من ا ب وهو المطلوب

(١) فلا يمكن استعمالها الا في الاول والثالث وذلك لان الشكل الثاني لا يذوقه من تخالف المقدمات في الكيف كما هو
معلوم ونقيض المطلوب السالب الكلى موجب جزئى فلا تستعمل الموجبة الصادقة معه في الشكل الثاني وانما
تستعمل في الاول والثالث ولنفرض المطلوب لاشئ من ب ج والمقدمة الصادقة كل ج ا فنقول لولم يصدق
المطلوب فبعض ب ج وكل ج ا فلولم يصدق فبعض ب ا من ثالث الاول والصادقة كبرى اكن هذا التالى
محال فانه لاشئ من ب ا ولورده الى الاستقامة لرجعت الى الثاني وقلت لاشئ من ب ا وكل ج ا لينتج
المطلوب وهو لاشئ من ب ج ولوفرضت الصادقة كل ب ا لجاءت في الخلف كبرى في الثالث هكذا لولم يصدق
المطلوب لكان بعض ب ج وكل ب ا فلولم يصدق فبعض ج ا وهو محال اذ لاشئ من ج ا ويعود في
الاستقامة الى الثاني يجعل هذا النقيض السالب الكلى كبرى للصادقة الموجبة هكذا كل ب ا ولاشئ من ج ا
فلاشئ من ب ج وهو المطلوب ويمكنك استعمال الصادقة الموجبة صغرى في الثالث بان تقول كل ب ا وبعض
ب ج «وهو نقيض المطلوب» لينتج من الثالث بعض ا ج «وهو المحال» ونقيضه لاشئ من ا ج فتضمه
في الاستقامة الى الصادقة ويعود الى الشكل الاول هكذا كل ب ا ولاشئ من ا ج فلاشئ من ب ج وهو
المطلوب

ومما ينبغي ان تعلم ان معنى قوله ان الصادقة ان كانت سالبة استعملت على هيئة الشكل الاول أو الثاني أو الثالث الخ لا يلزم
ان يكون أن جميع ذلك يجري في مطلوب واحد ومقدمة واحدة معينة الاطراف بل مراده ان السالب الكلى يسين
بالاشكال الثلاثة على الوجود التي ذكرها من حيث هو سالب كلى وحكمه في الرد هو ما ذكره من حيث هو كذلك وان
تغيرت الاطراف والقضايا بالصادقة وعلى الطالب ان يستخرج بدنه بقية الامثلة فيما يأتي

(٢) سمار الاول والثالث أو لا الخ لنفرض المطلوب الجزئى الموجب بعض ب د والمقدمة الصادقة كل ج ب
فلولم يصدق المطلوب لصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للصادقة في الشكل الاول هكذا كل ج ب ولاشئ من ب د
فينتج لاشئ من ج د وهو محال لان نقيضه وهو بعض ج د صادق فاذا رد الى الاستقامة كان من الثالث هكذا
كل ج ب وبعض ج د فبعض ب د

ولو جعلت الصادقة بعض ب ج والمطلوب بعينه فلولم يصدق لاشئ من ب د فيجعل كبرى للجزئية الصادقة
من الشكل الاول هكذا بعض ب ج ولاشئ من ب د لينتج من سادس الثالث بعض ج ليس د وهو المحال
ونقيضه كل ج د فاذا رد الى الاستقامة كانت الصادقة صغرى لنقيض التالى المحال في الشكل الاول هكذا بعض
ب ج وكل ج د فينتج المطلوب وهو بعض ب د

ثالثا والثالث أولا وفي الثاني ان استعملت المقدمة الصادقة كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث

وأما الجزئ السالب فيمكن بيانه الخلق بالشكال الثلاثة والمقدمة الصادقة المضافة الى نقيضه يجوز أن تكون موجبة وسالبة في الاول والثالث لكنها ان كانت موجبة واسـ^(١) استعملت كبرى فيها ارتد عند الاستقامة منهما الى الثاني وان استعملت صغرى فيها ارتد من الاول الى الثالث ومن الثالث الى الاول وان كانت سالبة ولاية^(٢) لكن استعمالها فيهما الا كبرى ارتد الى الثاني عند الاستقامة منهما وأما في الثاني فلا يمكن أن يضاف الى ثمة^(٣) يرضه الا السالب فان استعملت كبرى ارتد الى الاول وان استعملت صغرى ارتد الى الثالث وتقدر بما تدرب به مما سلف على امتحان ما قد صنفنا لك بنفسك

ولو جعلت الصادقة كل ج د وجعلتها في الخلف كبرى لنقيض المطلوب في الثاني هكذا لا شيء من ب د وكل ج د أتبع لاشئ من ب ج وهو المحال ففي الاستقامة يرجع الى الاول هكذا بعض ب ج وكل ج د فبعض ب د وهو المطلوب واذا عكست فجعلتها صغرى في الثاني هكذا كل ج د ولا شيء من ب د أتبع لاشئ من ج ب وهو المحال ونقيضه بعض ج ب والصادقة كل ح د ينتج بعض ب د من الثالث وهو المطلوب

(١) واستعملت كبرى فيهما وتارة تكون الصادقة كلية وتارة تكون جزئية فان كانت كلية أمكن استعمالها كبرى الاول في الخلف كالمفروض المطلوب بعض ب ليس د والصادقة كل د ج فنقيض المطلوب وهو كل ب د مع الصادقة كبرى ينتج من الاول كل ب ج وهو المحال ونقيضه بعض ب ليس ج فيجعل في الاستقامة صغرى لقياس من الثاني والصادقة كبراه ينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب وان كانت جزئية صحت كبرى الثالث كالمكانت «والمطلوب بعينه» بعض ب ج فيجعل كبرى لنقيض المطلوب وهو كل ب د في قياس من الثالث لينتج بعض د ج وهو المحال ونقيضه لاشئ من د ج فيجعل كبرى للصادقة لينتج من الثاني بعض ب ليس د فقد رأيت ان الصادقة ان كانت كبرى في الاول أو الثالث في الخلف ارتد القياس عند الاستقامة الى الثاني وان استعملت في الخلف صغرى في الاول ارتد القياس عند الاستقامة الى الثالث كالمفروضها «والمطلوب بعينه» كل ح ب فانك تضحها صغرى الى نقيض المطلوب كبرى هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لاشئ من ج د فتجعله كبرى للصادقة لينتج من الثالث بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس من الاول الى الثالث كما رأيت او فرضتها بعض ب ج ووضعها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الثالث بعض ج د وهو المحال ونقيضه لاشئ من ج د فيجعل كبرى للصادقة فينتج بعض ب ليس د وهو المطلوب فقد رجع القياس عند الاستقامة الى الاول وكان في الخلف من الثالث

(٢) ولا يمكن استعمالها فيهما الا كبرى لاشتراط ايجاب الصغرى فيهما فان فرضت الصادقة «والمطلوب بعينه» بعض ب ليس ج وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د وايس بعض ب ج أتبع من الثالث بعض د ليس ج فزاد الى الاستقامة جعلت نقيض النتيجة المحالة وهو كل د ج كبرى للصادقة السالبة الجزئية في الشكل الثاني لينتج المطلوب وهو بعض ب ليس د واذا فرضت الصادقة لاشئ من د ج «والمطلوب بعينه» وجعلتها كبرى لنقيض المطلوب في الشكل الاول أتبع منه لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة فادردت القياس الى الاستقامة جعلت نقيضها وهو بعض ب ج صغرى للصادقة في الشكل الثاني لينتج المطلوب فقد ارتد القياس من الاول والثالث الى الثاني

(٣) الى نقيضه أي نقيض المطلوب السالب الجزئ وذلك لاشتراط تخالف مقدمتي الثاني في الايجاب والسلب ولنفرض السالبة الصادقة «والمطلوب بعينه» لاشئ من ج د ولنضعها كبرى لنقيض المطلوب هكذا كل ب د ولا شيء من ج د لينتج من الثاني لاشئ من ب ج وهو النتيجة المحالة ونقيضها بعض ب ج فتوضع في الاستقامة صغرى مع الصادقة كبرى لينتج المطلوب من الشكل الاول فان فرضناها بعض ج ليس د «والمطلوب بعينه» وجعلناها صغرى لنقيض المطلوب هكذا بعض ج ليس د وكل ب د نتج من رابع الثاني بعض ج

(الفصل الثامن)

في عكس القياس

وإعلم أنه قد يعرض للقياس عارض يسمى عكس القياس ولاجل مشابهته الخلف معاً أو ردناه هنا وهو أن يؤخذ مقابل النتيجة إما بالضد أو بالنقيض ويضاف إلى إحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل في الجدل احتيالا لمنع القياس إلا أن أخذ المقابل بال تضاد والتناقض مختلف في الأشكال

ولنمثل له مثالا من الشكل الأول وليكن القياس أن كل $أ ب$ وكل $ب ج$ فكل $أ ج$ فإن أخذنا ضدها وهو لا شيء من $أ ج$ وقرناه بالكبرى وهي كل $ب ج$ ننتج لا شيء من $أ ب$ فأبطل الصغرى بالتضاد وإن أخذنا نقيضها وهو ليس كل $أ ج$ أضفنا إليها الكبرى ينتج ليس كل $أ ب$ فأبطل الصغرى بالتناقض وكل ذلك من الشكل الثاني وإن أضفنا إليها الصغرى لم ينتج إلا إبطال الكبرى بالتناقض لا بالتضاد لأن التأليف يكون من الثالث والثالث لا ينتج الإجزئية وضد الكلية كلية لإجزئية

وإن اعتبرنا هذا في ضروب المقاييس كعلمنا أن انعكاس ضروب الأول أن أريد إبطال صغره (١) يكون إلى الثاني وإن أريد إبطال كبراه يكون إلى الثالث (٢) كعكس ضروب الثاني عند إبطال صغره إلى الأول وعند إبطال كبراه إلى الثالث (٣) كعكس ضروب الثالث عند إبطال صغره إلى الثاني وعند إبطال كبراه إلى الأول

وإذا عرفت عكس القياس لم يخف عليك مشابهة الخلف معاً إياه لأننا أخذنا في الخلف معاً نقيض المطلوب الذي هو النتيجة أخيراً ونقرنه بمقدمة صادقة وينتج منه محال ويستدل به على أن نقيض المطلوب محال فالمطلوب إذن حق وهو عكس القياس بعينه إلا أن العكس يكون بعد قياس مفروغ

ليس $ب$ وهو النتيجة المحالة ونقيضها كل $ج ب$ فتجعله في الرد صغرى للصادقة هكذا كل $ج ب$ وبعض $ج$ ليس $د$ فينتج من الثالث بعض $ب$ ليس $د$ وهو المطلوب فترى القياس قد رجع في الصورة الأولى من الثاني إلى الأول وفي الثانية من الثاني إلى الثالث كما قال

(١) يكون إلى الثاني الخ لأن نقيض النتيجة أو ضدها يضم إلى الكبرى ومحمول نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه محمول الكبرى فيكون الحد الأوسط المكرر محمولاً في المقدمتين عند تشكيل عكس القياس فيكون التأليف من الشكل الثاني بخلاف ما إذا أريد إبطال الكبرى فإن موضوع نقيض النتيجة أو ضدها هو بعينه موضوع الصغرى في الشكل الأول فعند تأليف العكس يتكرر الموضوع في المقدمتين فيكون من الشكل الثالث

(٢) وانعكاس ضروب الثاني الخ حاصله لك إذا أردت إجراء عكس القياس في نتيجة لضرب من الشكل الثاني فإنك تلاحظ عند قصدك إلى إبطال الصغرى أن محمول النتيجة الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه موضوع كبرى القياس الذي تريد معاكسته فتضع النقيض أو الضد صغرى في العكس والكبرى كبرى فيكون التأليف من الشكل الأول وينتج ما يناقض الصغرى أو يضادها أما إذا أريد إبطال الكبرى فيكون التأليف من الصغرى ونقيض النتيجة أو ضدها موضوع الصغرى هو بعينه موضوع النقيض أو الضد فيكون القياس في العكس من الثالث

(٣) وانعكاس ضروب الثالث الخ تعلم أن محمول نتيجة الثالث الذي هو محمول نقيضها أو ضدها هو بعينه محمول كبرى الثالث فإذا أريد إبطال الصغرى يضم النقيض أو الضد إلى الكبرى كان الأوسط محمولاً فيهما فيكون التأليف من الثاني أما إذا أريد إبطال الكبرى وذلك يكون يضم نقيض النتيجة أو ضدها إلى الصغرى وموضوع النتيجة الذي هو موضوع النقيض كان محمولاً في الصغرى فادأ وضع الصغرى في القياس صغرى في العكس وضممت إليها نقيض النتيجة كان التأليف من الشكل الأول

عن تأليفه والخلف يكون مبتدأ لكن رد الخلف الى الاستقامة هو بعينه عكس القياس من غير فرق لان الخلف قياس معمول يؤخذ نقيض نتيجته الباطلة ويقرن بالصادقة فينتج نقيض المشكوك^(٢) فيها المأخوذة على أنها صادقة في القياس

(الفصل التاسع)

في قياس الدور

قياس الدور هو أن تأخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين قياساً^(٣) على نتائج المقدمة الأخرى فتعـ^(٤)اورة تكون المقدمة مثبتة للنتيجة وتارة تكون النتيجة مثبتة للمقدمة وهذا أيضاً من جملة عوارض القياس ويستعمل احتمالاً في الجدل عندما تكون إحدى المقدمتين غير مبنية فتعـ^(٥)ير المطلوب عن صورته اللفظية لتوهم شيئاً آخر وتقرن به عكس المقدمة الأخرى من غير تغيير الكمية فينتج لاهالة المقدمة الأخرى

وانما يمكن ذلك على التحقيق اذا كانت الحدود في المقدمات متعاكسة متساوية ينعكس كل واحد منها على الآخر من غير تغيير الكمية مثل قولنا كل انسان متفكر وكل متفكر ضحاك فكل انسان ضحاك فتأخذ النتيجة مع عكس الكبرى لنتائج الصغرى مثل أن تقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متفكر فكل انسان متفكر وتأخذها مع عكس الصغرى لنتائج الكبرى مثل أن تقول كل متفكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متفكر ضحاك

وأما ان كانت المقدمة الكبرى سالبة في الشكل الاول وأريد نتائج السالبة فقرن عكس المقدمة الموجبة بالنتيجة السالبة يذ^(٦)بح السالبة

(١) والخلف يكون مبتدأ أى فديكون كذلك وكثيراً ما يكون مقياس مفروق منه كما تقدم في الاستدلال على انتاج كثير من الضروب في بعض الاشكال أما عكس القياس فلا يكون البتة الا بمقياس مفروق منه
(٢) المشكوك فيها هي نقيض المطلوب الذي أخذ في الخلف على أنه صادق ونقيض تلك المشكوك فيها هو المطلوب بعينه في الخلف ففي كل من الخلف والعكس قد أخذ نقيض النتيجة وضم الى مقدمة مفروضة الصدق لينتج التأليف نقيض قضية أخرى مفروضة الصدق أيضاً الا أن النتيجة في الخلف عند الرد الى المستقيم هي المطلوب الذي يراد اثباته أما في العكس فالنتيجة هي ما يعاكس إحدى مقدمتي القياس بمجرد الطعن فيه

(٣) قياساً على نتائج أى قياساً يبرهن على نتائج الخ وفي لفظ قياس ما يشعر بمعنى الدلالة لهذا سهل عليه أن يتعلق به حرف على

(٤) فتارة تكون المقدمة الخ يريد أن يبين وجه تسميته بقياس الدور وهو أنك جعلت المقدمة جزأ من القياس الموصل الى النتيجة فكانت المقدمة مثبتة للنتيجة ثم أخذت النتيجة مع عكس إحدى المقدمتين لتستدل بها على اثبات المقدمة التي كانت جزأ من القياس الموصل اليها وهذا هو الدور بعينه وهذا الباب من الكتاب قليل الفائدة بل عديمها وانما حمل المصنف على الاتيان به كثرة استعماله في الجدل لذلك الوقت والتزاع محتدم بين الطوائف الاسلامية وكل يريد أن يغش الآخر ليسكنه لا أن يقعه على الحقيقة فيقنعه

(٥) تغيير المطلوب عن صورته اللفظية يريد من ذلك تغيير وضعه في الترتيب اللفظي فبعد أن يكون تاماً بقياس على أنه نتيجة له تعدل به الى أن يكون مقدمة مستقلة كأنها ثابتة بنفسها وهذا هو ما تريد أن توهمه ثم تقرن به عكس إحدى المقدمتين الخ وأما الصورة التأليفية للمطلوب فانها لا تتغير بمحال كإثراء في الامثلة

(٦) ينتج السالبة كما تقول كل انسان ناطق ولا شيء من الناطق يحجر فلا شيء من الانسان يحجر فتعكس الصغرى الى كل ناطق انسان وتضمه الى النتيجة وهي لا شيء من الانسان يحجر لينتج لا شيء من الناطق يحجر وهو كبرى القياس السالبة

وأما أن أزيد من (١) نتاج الموجبة فلا يمكن ذلك الآن أن يكون المساوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب
عن غيره بل يؤخذ لكل ما ليس ~~موصوفاً~~ بالموضوع كما كان في الإيجاب خاص الإيجاب على الموضوع فلا
يوجب على غيره بل يسلب عن ~~كل~~ ما ليس موصوفاً بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لاشئ من
الجوهر يعرض فإن العرض خاص السلب عن الجوهر فيؤخذ لكل ما ليس بجوهر فيصح أن تقول كل
ما ليس بجوهر فهو عرض وإذا انعكس فصار لاشئ من العرض بجوهر صح أيضاً أن تقول كل ما ليس
بعرض فهو جوهر والسلب يمكن رده إلى العدول فأنك إن قلت لاشئ من ا ب صح أن تقول كل
ما هو ا فليس ب فإذا احتلنا هذه الحيل صح نتاج الموجبة من النتيجة بعد ردها من السلب إلى
العدول وعكس السالبة العكس الذي ذكرناه ومثاله أن تقول كل انسان جوهر ولا شئ من الجوهر
يعرض فلا شئ من الانسان يعرض فترد النتيجة إلى العدول وتقول كل انسان فليس يعرض وتنعكس
السالبة العكس (٢) الذي يخص هذا الموضع وهو كل ما ليس يعرض فهو جوهر ينتج أن كل انسان فهو
جوهر

وأما (٣) القياسات الناتجة للجزئ فيبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى لانهما
جزئيتان وأما الصغرى فيمكن في (٤) وجبتين نتاجها بالنتيجة وعكس الكبرى على كيتها وأما أن
كانت الكبرى سالبة فلا يمكن نتاج الصغرى إلا بالعكس الخاص بهذا الموضع ورد النتيجة من السلب
إلى العدول

وأما في الشكل الثاني فيمكن نتاج الكبرى السالبة (٥) من الكليتين بالنتيجة وعكس الصغرى ثم عكس
النتيجة الثانية ولكن هذا لا يكون دوراً عنسداً كثرة لانها يحتاج إلى عكس زائد وفي الحقيقة هو
دور اذا دور هو أن بين الشئ بما بين بالشئ سواء كان بعكس واحداً أو أكثر ولا مشاحة معهم

(١) نتاج الموجبة أي الصغرى والمثلة بعينها وهي أن الكبرى سالبة
(٢) العكس الذي يخص هذا الموضع قال ذلك لأن هذا العكس ليس بالعكس المستوي وهذا ظاهر وانما هو شئ من
العكس المعروف عندنا أخرى المنطقة بين عكس النقيض المخالف وهو جعل نقيض الجزء الثاني في الاصل أولاً في العكس
وجعل عين الاول في الاصل فأيافي العكس مع الاختلاف في الكيف والاتفاق في الصدق والسالبة الكلية فيها انما
تنعكس جزئية، وحصة كما تقول لاشئ من الحيوان بحجر فان عكسه بعض ما ليس بحجر حيوان ولا يصح كل ما ليس بحجر
حيوان لكذب كما هو ظاهر وانما كان العكس إلى كاية صححافي هذا الموضع لخصوص المادة التي شرحها المصنف
وهي ان سلب العرض خاص عن الجوهر كما أن سلب الجوهر كذلك خاص عن العرض فيثبت كل منهما إلى كل ما ليس
بالآخر كما يسلب كل منهما عن الآخر فكل ما ليس بجوهر فهو عرض وكل ما ليس بعرض فهو جوهر وكل جوهر فهو
ليس بعرض وكل عرض فهو ليس بجوهر

(٣) وأما القياسات الناتجة للجزئ الخ أي من بقية ضروب الشكل الاول

(٤) في الموجبتين أي فيما اذا كان القياس المنبج للجزئ مركباً من موجبتين فيكون نتاج الصغرى من النتيجة الجزئية
مضممة إلى عكس الكبرى الموجبة كنفسها في الحكم كما تقول بعض الانسان حيوان وكل حيوان حساس فبعض
الانسان حساس فجعل هذا صغرى لعكس الكبرى على كيتها هكذا بعض الانسان حساس وكل حساس حيوان لينتج
الصغرى وهي بعض الانسان حيوان والكلام عند ما تكون الكبرى سالبة ظاهراً مما سبق

(٥) من الكليتين أي اذا كانت السالبة الكبرى في قياس من الشكل الثاني مؤلف من كليتين كقولنا كل انسان ناطق
ولا شئ من الفرس بناطق ينتج لاشئ من الانسان بفرس فإذا عكست الصغرى إلى كل ناطق انسان وضممتها إلى النتيجة
أنتج التأليف من الشكل الاول لاشئ من الناطق بفرس فإذا عكست هذه النتيجة كانت الكبرى بعينها

في تخصيص اسم الدور بما يتم البيان فيه بعكس واحد^(١) وان كانت السالبة صغرى فيمكن نتائجها بالنتيجة وعكس الكبرى^(٢) من الشكل الثاني بعينه وأما الموجبة فلا يمكن نتائجها بنحو نتائج السالبة ولكن ان كانت الموجبة صغرى وردت النتيجة الى العدول وردت المقدمة السالبة الى لازم هذا السلب تحت الموجبة^(٣) من غير حاجة الى العكس لكن القوم لا يسمون هذا دورا ومثاله كل ب ج ولا شيء من ا ج فلا شيء من ب ا فتأخذ النتيجة معدولة وهي كل ما هو ب فليس ا وتأخذ لازم المقدمة السالبة من حيث اختصاص السلب بموضوعها وهو كل ما ليس ا فهو ج ينتج كل ب ج وان كانت الموجبة كبرى أمكن نتائجها بعكس النتيجة العكس^(٤) الخاص بهذا الموضع وأخذ لازم المقدمة وهو أيضا متنازع في تسميته دورا وان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن أن تبين من عكسها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة أم^(٥) كن أن تبين هي من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن بيانها على النحو البسيط لانه لا^(٦) قياس عن سالتين ولكن بين على النحو الذي قلنا لا غير

وأما الشكل الثالث فلا يمكن أن يبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الجزئية وأما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة أمكن بيانها من الثالث أيضا باضافة عكس الصغرى الى النتيجة كال^(٧) يا وان كانت ص^(٨) غرى أمكن نتائجها بعكس الكبرى مع

(١) من الشكل الثاني بعينه مثاله لاشئ من الانسان بفرس وكل صاهل فرس فلا شيء من الانسان بصاهل ثم تعكس الكبرى كنفسها الى كل فرس صاهل وتجعل هذا العكس كبرى للنتيجة السابقة فينتج التأليف من الثاني نفس الصغرى

(٢) من غير حاجة الى العكس أي ان لازم السالبة ينتج مع النتيجة نفس الصغرى الموجبة بدون حاجة الى عكس ذلك اللازم كما ترا في مثاله وانما لم يسمه القوم دورا لاشتراطهم فيه أن يكون التأليف مشتملا على عكس احدى المقدمتين كما سبق في أول الباب

(٣) الخاص بهذا الموضع ولا يشترط فيه أيضا أن يكون على طريقة عكس النقيض المخالف ولا في الصورة وعاية ما يشترط فيه أن يكون كل من الموضوع والمحمول بحيث يسلب عن جميع أفراد الآخر ويثبت لكل ماعدا الآخر كالجوهر والعرض ومثال ما نحن بصدده لاشئ من العرض يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه فلا شيء من العرض بجوهر فتعكس هذه النتيجة ذلك العكس الخاص الى كل جوهر فهو ليس بعرض وتضم اليه لازم المقدمة السالبة وهو كل ما ليس بعرض يقوم بنفسه فينتج الكبرى الموجبة وهي كل جوهر يقوم بنفسه

(٤) الكبرى نائب فاعل تبين وانما لم يمكن ذلك لان عكس الصغرى يكون جزئية والنتيجة جزئية ولا يتألف من جزئيتين قياس

(٥) أمكن أن تبين هي أي الصغرى من النتيجة وعكس الكبرى من الشكل الثاني مثاله بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق فتجعل هذه النتيجة صغرى لكل انسان ناطق وهو عكس الكبرى لينتج الصغرى السالبة الجزئية

(٦) لاقياس عن سالتين أي والنتيجة سالبة وكبرى القياس كذلك لان صغراه موجبة كما هو العرض والنحو الذي قاله هو الرد الى الموجب وأخذ اللازم

(٧) كليا حال من عكس الصغرى وذلك كما يكون القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب فبعض الحيوان كاتب فتعكس الصغرى على كميتها الى كل حيوان انسان وبعض الحيوان كاتب لينتج بعض الانسان كاتب وهو الكبرى المطلوبة بالعكس

(٨) وان كانت صغرى الخ كمالو كان القياس بعض الانسان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الانسان كاتب حيوان

النتيجة ثم عكس النتيجة الثانية والتأليف من الأول وهو كما قد علمت في تسميته دورا لاقتضائه الى عكسين لكنهم لم يضايقه واهمنا بل أعطوه اسم الدور وان اختلط موجب وسالب والم (٩) موجبة كلية أمكن إنتاج السالبة بالنتيجة وعكس الصغرى الموجبة الكلية من الثالث أيضا فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن أن تنج الصغرى الجزئية الموجبة من سالتين الا أن تنعكس السالبة على النحو المذکور

(الفصل العاشر)

في اكتساب المقدمات

ليس بكل انتفاعنا بمعرفة القياس الصحيح من غير الصحيح الا أن نعلم كيفية طلبه واكتسابه اذ لم يكن حاضرا معدا والامور منها جزئية شخصية ومنها كلية وقد بينا من قبل أن الشخصيات ليست محمولة بالحقبة على شيء البتة بل الكليات هي المحمولات وسنبين في فن البرهان أن هذه المحمولات كما تنتهي من تحت الى شخصيات لا تحمل على شيء فستنتهي من فوق الى محمولات لا يحمل عليها شيء أعظم منها فتكون المحمولات اذن متناهية

فاذا أردت اكتساب القياس على مطلوب فضع حدتي المطلوب واطلب حد (١) كل واحد منهما وخصته وما يحمل على كل واحد منهما من الاجناس وأجناسها والفصول وأجناسها وعوارضها وعوارض ما يحمل عليها وفيها وعوارض أجناسها وفصولها وعوارض عوارضها واطلب (٢) أيضا موضوعات كل واحد من الحدين مما نسبة الحد اليه هذه النسب المذكورة وموضوعات موضوعاته هذا في الايجاب

فتعكس الكبرى الى كل حيوان انسان وتجعلها كبرى للنتيجة فتنتج بعض المكاتب انسان وتنعكس الى بعض الانسان كاتب

(٩) والموجبة كلية كما لو كان القياس كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بكاتب فبعض الحيوان ليس بكاتب فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة تنتج من الثالث بعض الانسان ليس بكاتب اما ان كانت الكلية سالبة الخ أي لا يمكن ان تنج الصغرى من عكسها وهي سالبة ومن النتيجة السالبة الا اذا ردت الكبرى الى موجبة معدولة الموضوع ثم أخذت الصغرى وهي النتيجة معدولة ثم مكست النتيجة مع ذلك كما تقول بعض العرض ضوء ولا شيء من العرض بحر فبعض الضوء ليس بجوهر وتقول في الرديف الضوء هو ليس بجوهر وكل مالس بجوهر فهو عرض لينتج بعض الضوء عرض وينعكس الى بعض العرض ضوء وهو الصغرى المطلوبة

(١) حد كل واحد منهما أي ما يشرح ماهيته ويحصل جميع ذاتياته عندك فتعرف بالحد ما يحمل عليه من الاجزاء الداخلة فيه وتحصل عندك من أحكامه الدائمة ما يمكنك ايراده عليه ان كان أحد الحدين موضوعا وما تتمكن به من الحكم به على غير ان كان محمولا فان كفاك ذلك في تكوين القياس بعد البحث عن موضوعات الثاني أي المحمول فيها فان لم يكن أول متصل بك القدرة الى تحصيل الذاتيات للوصول الى مطلوبك فانصرف الى طلب الخواص لكل منهما فربما وصلت بعلم خاصة كل منهما بعد البحث عن موضوع ما يكون محمولا الى تكوين القياس على مطلوبك فان لم يتسن لك مع ذلك تأليف القياس فاذهب الى ما يحمل على كل واحد من الحدين من الاجناس وأجناس الاجناس والفصول العالية وأجناس تلك الفصول ان كانت الفصول مركبة ولها أجناس كما في النامي ان جعل فصلا وفرض مركبا من المعتدى والمتنفس فعنى ماله قوة التحليل فان المعتدى يكون جنسا له والمتنفس فصلا ومجموعهما فصل النامي وهكذا تقول في عوارض كل وعوارض ما يحمل على تلك العوارض وفيها أي في ضمنها من أجزائها

(٢) واطلب أيضا موضوعات كل الخ لا يريد انك لا تطلب الموضوعات الا بعد ان تطلب جميع ما تقدم من المحمولات

وأما في السلب فاطلب ما يسلب عن حد ما منهما وتسلل تغني بذلك عن طلب ما يسلب عنه الحد إذا لا فرق في السلب بين ما يسلب وبين ما يسلب عنه اذ يتعكس كل واحد منهما على الآخر بلى في الايجاب يتميز الموضوع الحقيقي عن المحمول ولا يغني طلب اللاحق عن الملحق ويمكن اعتناؤك بالكليات من جملة هذا وليس المحمول الكلي هو ما يحمل بكيته على الموضوع بل ما يحمل على كل واحد من الموضوع وقد عرفت هذا من قبل

ولا يفيد اشتغالك بطلب شيء يحمل على الطريقين فان الموجبتين في الشكل الثاني لا تتجان وكذلك لا يفيد طلبك ما يسلب عنهما جميعا فان السالبتين في الثاني كالموجبتين الا أن يجعل نظرك في اختلاف

على كل من الحدين بل العمل في الموضوعات مصاحب لكل نوع من الانواع السابقة للعمل في المحمولات فانك اذا عرفت حدا المحمول في مطلوبك متسلا ووقفت على ما فيه من الذاتيات عطفت النظر الى ما يمكن أن يكون موضوعا له ثم الى موضوعات ذلك الموضوع لتعلم هل من جملة موضوعاته موضوع مطلوبك الذي عرفت حده أو خاصته أو من موضوعاته ما هو موضوع مطلوبك أيضا فيتسنى لك تأليف القياس من الشكل الاول أو الثالث فان لم يمكنك ذلك ذهبت الى عمل آخر في المحمول ثم في الموضوع وهكذا

ولفرض أنك تريد أن تستدل على ان كل ناطق فهو حيوان وليس منه ما هو عقل بالفعل فانك تعدأ ولا الى تحديد الناطق فتجده ماله قوة التفكير والتفكير حركة النفس في معلوماتها الوصول الى ما هو مجهول لها فاذن الناطق ما فيه مبدأ الحركة واستعداد قبول المعلومات ثم تعدأ الى الحيوان فتجده ماله الجسم النائي الحساس المتحرك بالارادة والحركة بالارادة أعم من أن تكون حركة حسية أو حركة عقلية والحس فيه معنى العلم ثم تنتظر بعد ذلك في موضوعات الحيوان بهذا المعنى فاذا عثرت على الانسان منها ووجدته موضوعا للحيوان بحثت عن موضوعات الانسان بعد تحديده ومعرفة أجزائه الحقيقية فعندما تجد فيه مبدأ النطق تحكم بأن موضوع مطلوبك من موضوعات الانسان فتعود من الناطق اليه وتقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فكل ناطق حيوان وربما سبق النظر في موضوعات المحمول تمام الطريق حد الموضوع كالم لم تفهم كمال الفهم معنى الناطق حتى انحدرت من الحيوان الى موضوعاته ومنها الانسان وعند البحث في ذاتياته وصلت الى حقيقة معنى الناطق فعلمت بعد ذلك أنه من موضوعات الانسان الذي هو موضوع للحيوان الخ

فاذا لم يكن من قوتك الاهتداء الى الذاتيات أو لم يكفك ما سبق ذكره نظرت في خواص الناطق التي تعلم لرومها له وعدم عروضها لغيره فاذا وجدت منها الضاحك وأنعمت النظر في الضاحك فبدالك أنه لا يكون الاحساسا فان الضحك أثر من آثار الاحساس ثم انشيت الى الحيوان فوجدت الحس من قصوره أو خواصه على حسب ما يصل اليه فهمك ثم رجعت الى موضوعاته فرأيت أفراد الحساس كلها مندرجة تحت الحيوان والناطق من موضوعات الحساس فعند ذلك يمكنك تأليف القياس من كل ناطق حساس وكل حساس حيوان وعلى ذلك القياس في طلب الاجناس وأجناس الاجناس والعوارض وأجناسها عند الحاجة الى شيء من ذلك

فاذا أردت الاستدلال على أن بعض العاقل جسم وليس جميعه مجردا عن المادة مثلا فانك تبحث في معنى العاقل على النحو الذي سبق ثم في معنى الجسم ثم في موضوعاته فتجد الانسان يوضع لكل من حدى مطلوبك فتقول كل انسان عاقل أو بعضه عاقل وكل انسان جسم فبعض العاقل جسم فان لم تجد معنى الجسم وجدت خاصته من خواصه وهو ماله حيز وان لم تجد الانسان وجدت الكاتب وان لم تجد تمام معنى العاقل وجدت بعض عوارضه من التصرف في كليات المعقولات حتى تتوصل منه الى أن من موضوعاته الكاتب والكاتب جسم لانه من ذوات الحيز ولو استقصينا في التمهيل جميع ما ذكره المصنف لكتبنا كتابا في كيفية تمصيل المقدمات وهو ليس من غرضنا وأقل نظرك في العلوم يكفي للارشاد الى ما بقى

(١) وتستغني بذلك الخ حاصل ما قاله أنك في الايجاب كما تبحث عن أحوال محمول مطلوبك لتعلم منها السببية بينه وبين موضوعك يلزمك البحث عن موضوعاته وما يحمل هو عليه وكذلك الحال في موضوع المطلوب حتى يتيسر بذلك الوصول الى الوسط الذي يؤديك الى ايجاب أحد الحدين للآخر أما في السلب فانك لا تحتاج الا الى البحث عما يسلب

الاجاب والسلب ضرورة واطلاقا وامكانا فينتج حينئذ ما عرفته ولا تطلب أيضا أن يحمل المطلوب

عن أحد الحدين وهو الحال التي يتحقق سلبها عنه وليست يحتاج الى البحث عن الموضوع الذي يسلب بالحد عنه فان سلب شيء من شيء يكون للتناقض بين الوصفين في ذاتهما فينعكس السلب على نفسه وليكن كلامنا في الكليات كما قال ولتكن متباينك الخ حتى يتحقق ما قلناه من التعاكس لكن الاجاب لا يجري على هذه الطريقة فليس كل بحث عن لاحق يؤدي الى أن ذلك اللاحق لشيء ثابت لما يوضع لذلك الشيء تميزا لمحمول من الموضوع الخ حتى في الاجاب فان الاوصاف غير ملحوظة فيه بل الملحوظ هو الذات فقوله فليس المحمول ما يحمل بكيته على الموضوع عاى على عنوانه ووصفه أو مفهومه ونخل ذلك مثلا اذا طلبت أن تعلم أن الملك ليس بحيوان فالتبصير في أحوال الملك وخواصه فتجد من خاصته أنه يخلق على حال واحدة في جميع ماله من الكمال المقدر له ولا يتدرج من طور الى طور ليصل الى كماله لا في الجسم ولا في الادراك أو وجدت أنه غير معتد ثم تطلب ما يباين الحيوان ويسلب عنه فتجد أن جميع الحيوان معتد أو متدرج الى كماله بالنمو فتحكم بأن لا شيء من الحيوان غير معتد أو غير متدرج وتعلم أن غير المعتد والحيوان أمران متباينان في ذاتهما فلا شيء من أحدهما يصدق على ذات الآخر فعند ذلك ترى نفسك بالخيار بين أن تؤلف قياسا هكذا كل ملك فهو غير معتد ولا شيء من الحيوان غير معتد أو لا شيء من الملك معتد وكل حيوان معتد لينتج لا شيء من الملك بحيوان وأن تؤلفه هكذا كل ملك غير معتد ولا شيء من غير المعتد بحيوان لينتج عين النتيجة من الشكل الاول

اما في الاجاب فقد يعرض للمحمول ما لا يعرض لموضوعه فلا بد من البحث عن الموضوعات ونسبتها الى ما لحق المحمول ليعلم هل موضوع مطلوب بنا منها أو يحمل هو على شيء منها مثلا لو أردت أن تعرف أن الناطق حيوان فنظرت في حال الحيوان فلم تجد من خاصته إلا أنه يعلم كل حساس ولا يشمل غير الحساس ثم نظرت في الناطق فوجدت من خاصته أنه انسان ثم في الانسان فوجدت من أجناسه الحيوان فلا يكفيك هذا القدر في تأليف قياس لا تحتاج المطلوب فان لم تعلم من حال الحيوان الا خاصة تباين الناطق وهي مساواته للحساس وتلك خاصة ماهيته ومفهومه فلا تحمل على شيء من أنواعه ولا افراد أنواعه فلا تصلح وسطا وكذلك ما علمته من حال الناطق بمجرد لا يصلح وسطا لان مجرد كون الحيوان جنسا للانسان لا يكفي في جملة على الناطق بل لا بد مع ما تقدم من البحث في موضوعات الحيوان أي ذواته ونسبتها اليه ثم في موضوعات تلك الموضوعات ونسبتها اليها حتى يعرف ما يصح أن يوضع له وما لا يصح فإذا عثرت من موضوعات الحيوان على ذوات الحساس فوجدت أنها توضع للحيوان لانه مساو له كما تبين لدينا من العلم بخاصة مساواته للحساس ثم وجدت من حال الانسان الذي هو خاصة الناطق انه حساس أيضا ووجدت الانسان من موضوعات الحساس الذي هو من موضوعات الحيوان عرفت أنه يمكنك أن تقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان أو كل ناطق حساس وكل حساس حيوان فلا مندوحة من طلب الموضوعات مع طلب أحوال المحمولات في حالة الاجاب ولا حاجة اليها في حالة السلب

(١) فينتج ما عرفته أي في فصل المختلطات فقد قال في اختلاط المطلق مع الضروري من الشكل الثاني «وأما إذا كانت (أي المطلقة) وجودية في المشهور أن النتيجة تابعة للسالبة المنعكسة والحق أن النتيجة ضرورية دائما لان د اذا كان موجبا لا أحد الطرفين بالصيرورة مسلوبا عن الآخر لا بالضرورة أو مسلوبا بالضرورة وموجبا لا بالضرورة أو موجبا لهما جميعا أو مسلوبا لهما جميعا وكان لا أحدهما بالضرورة ولا الآخر لا بالضرورة فبين طبيعتي الطرفين مباينة ضرورية ومن هذا تعلم ان السالبتين في هذا الاختلاط تتجانس وكذلك الموجبتان ولكن بشرط أن تكون المطلقة وجودية» فقد رأيت ان الموجبتين أو السالبتين قد تتجانس في الشكل الثاني عند ما يكون القصد الى جهات القضيتين كما تقول في السالبتين لا شيء من الانسان يتنفس بالوجود ولا شيء من الحديد يتنفس بالضرورة فان النتيجة لا شيء من الانسان بحديد فان معنى القضية الاولى انه قد ثبت للانسان التنفس أحيانا ومعنى الثانية انه يستحيل ثبوت التنفس للحديد فلو صح ثبوت الحديد للانسان للزم انقلاب المستحيل واقعا أو انقلاب الواقع مستحيلا وتقول في الموجبتين كل قرف هو مضى بالوجود أي لا بالضرورة وقد يكون غير مضى وكل شمس فهي مضية بالضرورة فلا شيء من القمر بشمس بالضرورة اذ لو كان شيء من الشمس قررا للزم أن تكون الاضياء ثابتة له بالضرورة ولا بالضرورة وهو محال ففي مثل هذه الحالة يلزم ان البحث عن محمول واحد يثبت أو يسلب عن طرفي مطلوبين بجهتين متضادتين

هل يحمل على شيء مسك (١) لوب عن موضوعه فان السالبة الصغرى لا تنتج في الشكل الاول
فاذا استقصيت في هذا البحث فان كان المطلوب إيجابا كليا ووجدت في محمولات موضوعه ما يوضع
لمحموله تم قياسك وان كان المطلوب سالبا كليا ووجدت في محمولات أحدهما ما يسلب عن الآخر تم
القياس من الثاني ومن الاول أيضا لانعكاس السالب الكلي وان كان المطلوب موجبا جزئيا
ووجدت في موضوعات أحدهما ما هو موضوع الآخر تم القياس من الثالث والاول جميعا (٢) كما
عرفته من العكس وان كان المطلوب سالبا جزئيا ووجدت في موضوعات أحدهما ما ليس
موضوعا للآخر أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر أو في محمولات أحدهما أو
بعضه ما لا يحمل على الآخر أو على بعضه تم القياس من الاشكال الثلاثة
ويمكنك اكتساب الخلف معاً أيضاً من هذا الطريق فان تقيض المطلوب اذا علمناه في نفس
المطلوب تألف من النقيض ومن مقدمة صادقة قياس ناتج للعال وكيف لا ينتفع في الخلف وكل خلف
كاملته يرجع الى المستقيم
وفي الاستثنائي (٣) انما اكتسب الاستثنائية بهذا الطريق ان لم تكن بينة

(١) مطلوب عن موضوعه أي موضوع المطلوب
(٢) لانعكاس السالب الكلي أحيل في التمثيل على ما سبق من مثال لاشئ من الملك بحیوان
(٣) لما عرفته من العكس كالأوردت أن تستدل على أن بعض الممكن موجود لتذهب منه الى الاستدلال على الواجب
كما سلكنا في رسالة التوحيد فانك تبحث في حد الممكن ثم في لوازمه فينتهي لك العلم بأنه مالا وجوده من ذاته ثم تنظر في
الموجود وأنواعه وموضوعاته فتجد منها النبات مثلاً وتجد من أحوال النبات الموجود أنه يوجد بعد أن لم يكن وينعدم
بعد أن يكون ثم انك تجد ان ما يكون حاله كذلك فلا يمكن أن يكون وجوده من ذاته والالكان وجوده لذاته فلا يسبقه
العدم ولا يلحقه والا لزم سلب ما بالذات عنها وهذا هو معنى الممكن فيكون النبات موضوعاً للممكن عند ذلك تكون قد
وجدت من موضوعات الموجود ما هو موضوع للممكن فتقول كل نبات ممكن وكل نبات موجود فبعض الممكن موجود
ولو عكست الصغرى فقلت بعض الممكن نبات وكل نبات موجود لكانت النتيجة بعينها والتأليف الاول من الثالث
والثاني من الاول

(٤) في موضوعات أحدهما ما ليس موضوعاً للآخر كقولك حشوا الحافظة بغير تعقل علم ولا شئ من ذلك الحشوا بنافع
في الاستدلال على ان بعض العلم ليس بنافع فقد وجدت في موضوع العلم ما ليس موضوعاً للنافع والتأليف من الثالث
ولو عكست الصغرى لكانت الصورة الثانية وهي أن في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل عليه الآخر وذلك لان
حشوا الحافظة الذي يصير بعد العكس محمولاً لبعض أحد المحدين وهو موضوع المطلوب لا يحمل عليه الحد الآخر
وهو النافع الذي هو محمول المطلوب وكان التأليف من الشكل الاول هكذا بعض العلم حشواً للحافظة بلا تعقل ولا شئ
من ذلك الحشوا بنافع فبعض العلم ليس بنافع

(٥) أو في محمولات أحدهما الخ الذوق الواضح للعبارة هكذا أو في محمولات أحدهما ما لا يحمل على بعض الآخر
أو في محمولات بعض أحدهما ما لا يحمل على الآخر فقولته في عبارته « على الآخر » مرتبط بقوله « أو بعضه »
وقوله « أو على بعضه » مرتبط بقوله « أو في محمولات أحدهما » وكل ذلك في الشكل الثاني وهو لا ينتج
السالب الجزئي الا اذا كان في إحدى قضيتيه جزئية

ومثاله في الصورة الاولى من نهتنا أن تستدل على أن بعض الترفع ليس بكبرياء فتقول بعض الترفع ليس بغطم للحق وكل
كبرياء فهو غطم للحق فبعض الترفع ليس بكبرياء فقد وجدت في محمولات الكبرياء ما لا يحمل على بعض الترفع ومثال
الثاني أن تستدل على ان بعض الخضوع ليس بكرامة فتقول بعض الخضوع ذل ولا شئ من الكرامة بذل فبعض
الخضوع ليس بكرامة فقد وجدت في محمولات الخضوع ما لا يحمل على الكرامة

(٦) انما اكتسب الاستثنائية بهذا الطريق أي طريق البحث في المحمولات والموضوعات فانك تنظر في
محمول التالي وأحواله وهل من موضوعاته ما يصح ان يثبت هو له أو ينفي عنه وكذلك الكلام في المقدم حتى اذا علمت

(الفصل الحادى عشر)
في تحليل القياسات

وبعد أن علمنا صورة القياس وكيفية اكتسابه فلا بد من الإشارة إلى كيفية تحليل ما ليس من الأقيسة على صورتها الحقيقية إلى أشكالها. وليس كل قياس يعطى الإنسان أو يودع الكتب من المقدماتين والنتيجة بالفعل بل ربما كان مركباً مفصلاً (١) ولا أوحى (٢) رفاعن ترتيبه الطبيعي أو مضمناً (٣) رافيه شيئاً

ذلك تبسرك إما الحكم بنقيض التالي ليبطل المقدم أو بنفس المقدم ايثبت التالي ان كانت الشرطية لزومية فان كانت منفصلة لم يختلف الطريق في كيفية العلم بالاستثنائية

مثال ذلك أن تستدل على أن الخلق ليس بغيري وإن كان الاستعداد له غريزيا بأن تقول لو كان الخلق غريزيا لما صدر عن صاحبه ما يخالف أثره باختيار البتة فانك تبحث في صاحب الخلق وأحواله وفيما يصدر عنه من فعالة حتى تلاقى الخيل والجبان والشره ونحوهم وتنسب تلك الفعال إلى ملكاتهم على أنها آثارها فإذا رأيت أن من أعمالهم ما يخالف أثر ملكاتهم ولو في جزء من أجزاء زمنهم بل ولو في لحظة واحدة بأن رأيت الخيل أعطى والجبان خاطرة نفسه والشره عفا مهما كان السبب وعلمت أن ما بالغريزة لا يفارق ولا تصدر الأعمال على خلاف مقتضاها حكمت بوجوب المشاهدة أن صاحب الخلق يصدر عنه ما يخالف أثر خلقه فيكون اللازم في الزومية قد بطل فيبطل المزموم وهو أن يكون الخلق طبيعيا وانما وصلت إلى ذلك بقياس نظمه الجلاء والجبناء أرباب ملكات وهم أو بعضهم تخالف فعالهم الاختيارية آثار ملكاتهم فبعض ذوي الملكات تخالف فعالهم آثار ملكاتهم

ولا يخفى أن هذا الطريق في تحصيل الاستثنائية هو الطريق في تحصيل المطلوب فيما سبق فيكون الغرض من المطلوب في كلامه هو المقدمات إذا كانت غير بيّنة فالمراد من اكتساب المقدمات تحصيلها بالدليل كما يظهر من كلام المصنف في الباب وقد يجري العمل نفسه في المطلوب بالذات وإن كانت مقدماته بديهية إذا لم يكن ترتيبها حاضرا معاد في الذهن

أما تحصيل الشرطية في الاستثنائية فهو من طريق البحث في المقدم والتالي وارتباط أحدهما بالآخر أو منافاته له وهو يكون بالبحث في العلل التي تربطهما أو تفصلهما فإن وجد الاتصال أو الانفصال وكان علمه بديهيًا فيها أو لا اكتسب بالطرق السابقة في اكتساب المقدمات وقد عرفت منه ما يكفيك لممارسة العمل

(١) مفصولا أى مفصول النتائج غير مصرح بها فيه فإن القياس المركب هو ما ذكرته فيه مقدمات كثيرة بعضها ينتج بعضها وهو تارة يكون موصول النتائج بأن يصرح عقب كل مقدمتين بنتيجتهما ثم تضم هي الى أخرى ثم يصرح بنتيجتهما وهكذا الى أن ينتج المطلوب وتارة يكون مفصول النتائج أى لا يصرح فيه بها لفصلها عن مقدماتها في الذكر أى لعدم ذكرها معها وان كانت مرادة وانما استغنى عن ذكرها العلم بها من مقدماتها والموصول منه مثل قولك في الاستدلال على ان كل انسان جسم كل انسان حيوان وكل حيوان نام فكل انسان نام وكل نام فقيه امتداد في الاقطار الثلاثة فكل انسان فيه امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم أما المفصول منه فان نقول والمطلوب بعينه كل انسان حيوان وكل حيوان نام وكل نام فيه امتداد في الاقطار الثلاثة وكل ما كان كذلك فهو جسم فكل انسان جسم

(٢) أو محرفاً عن ترتيبه الطبيعي أى وهو مركب مع ذلك كقولنا فى رسالة التوحيد عند الاستدلال على أن علم الواجب لا يفتقر إلى شئ وراء ذاته ولا يزول عن ذاته « ما هو لازم لوجود الواجب يعنى بغناه ويبقى ببقائه وعلم الواجب من لوازم وجوده فلا يفتقر إلى شئ مما وراء ذاته فهو أزلى غنى عن الآلات الخ » فقد اجتمع فيه الانحراف عن الترتيب الطبيعي في المقدمتين الأوليين والفصل فإن الترتيب يقضى بأن يقال علم الواجب من لوازم وجوده وكل ما هو لازم لوجود الواجب يعنى بغناه الخ ثم لو أردنا وصل نتائجها لقلنا بعد المقدمتين فعلم الواجب غنى بغناه باق ببقائه وكل ما هو كذلك فلا يفتقر إلى شئ وراء ذاته فعلم الواجب لا يفتقر إلى الخ

(٣) أو مضمراً فيه شيء هو الناقص الذي سمي أتى ذكره بأن حذف أحدى مقدماته التي لا بد منها كما تستدل على أن

أو مزيدا فيه فصل وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي وناقصا أو زائدا
فإذا أردت التحليل فخذ المطلوب أولا وانظر في القول الناتج له هل تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب
أم لا فان لم تجد (٢) فليس القول بناتج له أصلا وان وجدت فانظر في أن اشتراكهما في كلا حدى
المطلوب أو في حده منه فان اشتركا (٣) تر كافي كلا حديه فالقياس استثنائي فصغ الاستثنائية من

الإنسان يمكنه أن يكون سعيدا بأن تقول انه متفكر فيمكنه أن يهتدى الى ما هو خير له وكل من كان كذلك أمكنه أن يكون
سعيدا فامكان الاهتداء لا يترتب على انه متفكر الا بمقدمة مضمرة بل أكثر من مقدمة وذلك ان المتفكر يضع بفكره
الميزان بين الضار والنافع ويمكنه بعد ذلك أن يحكم على كل منهما بحكمه وبعدها يمكنه الاهتداء

(١) أو مزيدا فيه فصل كما لو أردت في مثال التفكير والاهتداء أن تقول انه متفكر وغيره من أنواع الحيوان لا استعداد
للتفكر عنده أما هو فيمكنه أن يهتدى الخ فان ذكر غيره من الحيوان فصل بين المقدمات زائدا لا حاجة اليه في الدليل وبعد
ما عرفت جميع العوارض التي تطرأ على المركب من الانحراف وما بعده يسهل عليك معرفة كيف تعرض للبيسط

(٢) فان لم تجد فليس القول بناتج الخ وذلك كدعوى بعض المشايخ انه يستغنى عن النظر في معاني القرآن والاحاديث
النبوية والاستدلال على ذلك بأن كتب الفقه تحتوي على بيان الاحكام الشرعية وقد انسدى الاجتهاد فانك لا تجد
مقدمة من هذه المقدمات تشترك مع المطلوب في ثبوت وكقول بعض السوفسطائية ان الانسان لا عقل له لان حوادث
الكون تقع بالاتفاق وما يقع بالاتفاق لاصلته فانك ترى ان المقدمات لا تشترك مع المطلوب في ثبوت

(٣) فان اشتركا في كلا حديه أى في موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه معا على حسب المطلوب حمليا كان أو شرطيا
واشتركا بعض المقدمات مع المطلوب في الموضوع والمحمول معا كافي استدلالا على ثبوت التركيب عن الواجب في رسالة
التوحيد بقولنا «لو تركب (أى الواجب) لتقدم كل جزء من أجزائه على جملة التي هي ذاته وكل جزء من أجزائه غير ذاته
بالضرورة فيكون وجود جملة محتاجا الى وجود غيره وقد سبق ان الواجب ما كان وجوده لذاته» فان المطلوب هو ليس
الواجب بمركب والقياس مركب من افتراض شرطي واستثنائي أما الاستثنائي فلانك عند التحليل وجدت ان مقدمة في
القياس وهي لو تركب لكان وجود جملة التي هي ذاته محتاجا الى غيره تشترك مع المطلوب في الحدين الواجب والمركب
وقد تركبت من جزأين أحدهما تركب الواجب والثاني كان محتاجا الى غيره وهي تبين المطلوب بالجزء الثاني أى تخالفه
لان المحمول فيها يخالف محموله فتصوغ الاستثنائية من هذا الجزء الذي يخالف المطلوب بمعنى انه لا يتفق معه في حديه
فتقول لكن الواجب ليس محتاجا الى غيره لما سبق في تعريفه انه ما كان وجوده لذاته فينبى المطلوب وهو انه ليس
بمركب غير ان هذه الشرطية المذكورة كانت نتيجة مفصلة لم تذكر متصلة الاجزاء استغناء بدكر جزئها الاول في
الشرطية الاولى وجزئها الثاني في قولنا فيكون وجود جملة محتاجا الخ أما اشتركا بعض المقدمات في مقدم المطلوب
وتاليه معان كان المطلوب شرطيا فكما لو كان مطلوبك كلما كان الانسان مستقيم الفكر كان أسمى من سائر الحيوان
وقلت في الاستدلال عليه لو لم يكن كلما كان الانسان مستقيم الرأي كان أسمى من سائر الحيوان لكان قديكون اذا كان
مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان وأخط منه مع ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على الحيوان لا غير فلا يصح
معها أن يساويه أو ينحط عنه فانك ترى ان بعض المقدمات وهي الاولى تشترك مع المطلوب في مقدمه وتاليه بعد حذف
حرف الشرط والسلب فتصوغ الاستثنائية من أجزاء المقدمة الاخرى التي لا تتفق مع المطلوب في كلا جزأيه فتقول
لكن ليس البتة اذا كان مستقيم الفكر فهو في منزلة الحيوان وأخط منه لان استقامة الفكر الخ وقولك لان استقامة
الخ في معنى قياس استثنائي نظمه لو لم يصدق ليس البتة الخ لكان الانسان مستقيم على الحيوان غير استقامة الفكر لكن ليس
له مسم سواها بالبداهة فاستثنائية صادقة فتقولك فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه هو بعينه ليس البتة اذا كان
مستقيم الفكر الخ وقد أخذته في القياس بقولك لو لم يصدق الخ فقد اشتركت احدى المقدمتين مع المطلوب في مقدمه
وتاليه وقد صغت الاستثنائية من المقدمة الاخرى وهي ان استقامة الفكر هي مزية الانسان على غيره دون سواها وقد
تجد ههنا ان صورة احدى المقدمتين حملية وهي قولك فلا يصح معها أن يساويه أو ينحط عنه مع انها تتفق مع المطلوب
الشرطي في مقدمه وتاليه لانها في معناه قنينة الى ما سينبئك اليه المصنف من أن الالفاظ وصورها لا ينبغي أن
تشوش عليك عند النظر الى المعاني وجواهرها

الجزء الذي يقاين به هذه المقدمة المطلوب اذ لا بد في المقدمة المشارية من جزأين تشارك بأحدهما المطلوب وتباينه بالآخر وان اشتركت في أحدهما لم يشارك في القياس اقتراني
فانظر أن المشترك فيه موضوع المطلوب أو محموله لتبديلك الصغرى والكبرى ثم ضم إلى الجزء الآخر من المقدمة الجزء الآخر من المطلوب على إحدى التاليفات القياسية فان تألفاها (١) والوسط وتميزت تلك المقدماتان بالفعل وشكل القياس والنتيجة وان لم تتألفا أي لم يعترف الذهن بحمل الجزء الثاني من المطلوب على الجزء الثاني من المقدمة أو سلبه عنه أو بالعكس فليس بوسط ولا القياس بسيطاً (٢) لكل مركبا فان وجدت المقدمة الأخرى المشاركة للجزء الآخر من المطلوب فانظر هل بينهما مقدمات أخرى أو ليس

وأما اشتراك بعض المقدمات مع المطلوب في أحد حدييه فكما قدمنا من رسالة التوحيد في الاستدلال على أن الواجب ليس مركباً لكن لا في الدليل المباشر للمطلوب بل في القياس على إحدى مقدماته فان القياس الأول أقيم دليلاً على أنه لو تركب الواجب لكان غير ذاته متقدماً عليه بالذات وهو معنى كونه محتاجاً في الوجود إلى غيره فادانظر في المقدماتين والمطلوب وجدت أحدهما وهي الثانية تشترك مع المطلوب في حد واحد وهو «غير ذاته» وقد وجدت فيه مقدمة شرطية فتذهب بلا عسر إلى أن القياس اقتراني شرطى مؤلف من شرطية متصلة وحملية من الشكل الثالث والمشارك فيه موضوع المطلوب لان المطلوب في الحقيقة هو تالى الشرطية وهو أن يكون من غير ذات الواجب ما يتقدم عليه على أنه لازم لتركيبه فتضم إلى الجزء الآخر من المقدمة وهو «كل جزء من أجزائه» تالى جزأى المطلوب وهو «ما هو متقدم عليه بالذات» فيكون نظمه على الاصطلاح هكذا «لو تركب الواجب لكان كل جزء من أجزائه متقدماً عليه بالذات وبالوجود وكل جزء من أجزائه غير ذاته ولو كان الواجب مركباً كان من غير ذاته ما هو متقدم عليه بالذات والوجود وهو المطلوب» ثم تقول لتتميم الدليل بعد أخذ معنى تالى النتيجة لو كان الواجب مركباً كان مفتقراً إلى غيره في الوجود لكنه ليس بمفتقر لما سبق من أن وجوده لذاته الخ

وإنما يضطر المستدل في أغلب الأحيان إلى مخالفة النظم الاصطلاحي في التعبير لانه لا لفظاً ولا ساليباً نسقاً خاصاً بها في كل لغة ولا يجد مندوحة عند المحافظة على أساليب اللغة وافتراغ العول في أفضل قوالبه وإظهاره في أحسن صوره عنده من أن يغير أوصاف اللفاظ في التعبير فقط وان كان سير العقل في ترتيب المقدمات لم يختلف ولم يطرأ عليه أدنى اضطراب وهذا هو السبب في أنك قلما تجد مستدلين على مطلوب واحد بدليل واحد يتفقان على تعبير واحد متى كان أحدهما غير ناقل من الآخر وليس بضار في الاستدلال أن تكون نتيجتك كون الغير متقدماً في الوجود على الواجب مثلاً وأن لا تأخذها بعينها عند جعلها مقدمة للدليل الأخير بل تأخذها ما هو كون الواجب مفتقراً إلى غيره فان اختلاف النسخ واللفظ لا عسر جوهر المعنى وهو الحاجة والافتقار بشئ

(٧) فهو الوسط أي الجزء الآخر من المقدمة هو الوسط كما رأيت في المثال السابق وقوله «وشكل القياس» بالرفع معطوف على «المقدمات» وقوله «والنتيجة» عطوف عليه أيضاً أي وتميزت تلك المقدمات بالفعل وتميزت تلك أي ظهرت وتبين شكل القياس ونتيجته

(٨) بل مركباً كما في دليل من يدعى ان كل إنسان سليم الفطرة يمكنه الاختراع اذا جاء به هكذا كل إنسان سليم الفطرة فهو متفكر والاختراع اظهار ما لم يكن معروفاً من آثار القوى المودعة في الكون وذلك يكون بقياس بعض المعلومات منها إلى بعض وتأليفها بالطرفي آثارها منفردة ومجتمعة وهذا الامر يتوصل اليه بالفكر بالضرورة فمن يكون من شأنه التصرف في المعلومات بهذا القياس هو المتفكر وكل متفكر يمكنه أن يتصرف بهذا التصرف ومن يمكنه ذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الإنسان يمكنه الاختراع فالتجديد مقدمة تشارك المطلوب في موضوعه وهي الأولى ثم لا تجد في المقدمات التي بعدها ما يشارك في الجزء الآخر وهو المحمول «يمكنه الاختراع» إلا المقدمة الأخيرة فعند ذلك تذهب في التحليل إلى جملة تأليعات تقول كل سليم الفطرة متفكر وكل متفكر يمكنه أن يقبس بعض المعلومات إلى بعض وينظر في آثارها مجتمعة ومفردة فكل سليم الفطرة يمكنه ذلك وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهره من ذلك بالعمل فكل سليم الفطرة يمكنه اظهار تلك الآثار الخفية بالعمل وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع فكل سليم الفطرة من الإنسان يمكنه الاختراع وبهذا يتم الدليل

فان كان فأنف بين كل مقدمتين مشتركتين وتدرج من نتيجة الى نتيجة الى أن تصل الى القياس القريب من المطلوب وان لم تجد اشتراكين مقدمتين منهن فافهم انك اضمار وتحتاج الى استخراج وسط واصل بينهما

مثلاً لو كان مطلوبك ان كل اذ وجدت كل ا ب و (٢) الى ج د وكل هـ ذ فقد وجدت المقدمتين المشاركتين للمطلوب ولكن ليس بين المقدمات اشتراك فهل يتصل ب و د وهل يتصل د و هـ فان اتصلت فقد تم القياس بالفعل واكتف به هذا المثال واعتبر من نفسك تأليفات الاشكال الثلاثة وتحتاج الى المطالب الاربعة من الاشكال الناقصة هذا اذا وجدت مقدمتين مشاركتين في حدى المطلوب فاما اذا لم تجد ولا واحدة منهما فلا تستغل بالتحليل فهذه (٣) الك نقصان مجاوز للحد وكذلك اذا لم تجد الا واحدة والاخرى لا تشارك المطلوب ولا رغبة فيها فيستدعى تعليم تحليله كلاماً طويلاً لا يليق به هذا المختصر

(١) فهناك اضمار الخ كافي استدلال رسالة التوحيد على أنها الحياة كمال وجودي بقولها « فان الحياة مع ما يتبعها مصدر النظام وناموس الحكمة وهي في أي مراتبها مبدأ الظهور والاستقرار في تلك المرتبة فهي كمال وجودي » فانك تجد المقدمتين تشاركان المطلوب في الموضوع وهو الحياة ولكن لا واحدة منهما تشارك في الجزء الثاني وهو كمال وجودي ففي الدليل اضمار استغنى فيه بما سبق في معنى الوجود وكما في أول باب الحياة والمقدمة المضمرة هي « وكل ما هو كذلك فهو كمال وجودي » وترى احدي المقدمتين زائدة للإيضاح والتأكيد وهي المقدمة الاولى ففي الدليل زيادة و اضمار معاً وتجد لذلك في رسالة التوحيد أمثلة كثيرة هذا اذا لاحظت الاضمار في البسيط فان لاحظته في المركب كما هو الظاهر من سوق كلام المصنف في هذا الموضوع كان مثال الاضمار في القياس السابق قولنا « وكل من هو كذلك أمكنه أن يظهر من ذلك بالعمل » وكذلك تجده مثلاً أجلى ظهوراً في القياسات المركبة التي استعملناها في رسالة التوحيد عند بيان حاجة البشر الى الرسالة في المسلك الاول منه

(٢) وكل ج د هذه المقدمة تشبه في مثالنا « والاخترع اظهار ما خفي من آثار القوى الخ » أما « كل ا ب » فهي تشبه « كل انسان سليم الفطرة متفكر » و « كل هـ ذ » تشبه « وكل من هو كذلك يمكنه الاختراع » وقد رأيت في مثالنا أن كل المقدمات اتصل بعضها ببعض وان كانت تريد في العدد عما جاء في مثال المصنف

(٣) فهناك نقصان مجاوز للحد وذلك كمن يقتصر في الاستدلال على ان كل سليم الفطرة من الانسان يمكنه الاختراع على قوله ان في المخلوقات قوى تكمن آثارها وتظهر بالعمل وان نواميس الوجود تمكن مراعاتها فان البحث عن تمام الدليل في هاتين المقدمتين لا يفيد لان هناك نقصاً فاحشاً في الدليل فقد أغفل المستدل أهم اركان دليله وهو أن الذي يعمل لاظهار آثار القوى ويمكنه مراعاة نواميس الكون هو المفكر وان سليم الفطرة من الانسان مفكر فكانه أشم رائحة الدليل وأرشد للبحث عنه فقط أما هو بنفسه فلا وجود له في كلامه وكذلك الحال لو وجدت المشاركة بين مقدمة واحدة وبين المطلوب في أحد أجزائه ولم تجد في البقية ما يشاركه ولا ما يشارك تلك المقدمة كما لو أضفت على المقدمتين السابقتين قولك وكل انسان متفكر فاتها تشارك المطلوب في موضوعه أو أضفت اليهما وكل من يتمكن من قياس بعض المعلومات الى بعض أمكنه الاختراع فاتها تشاركه في محموله ولا تجد مشاركة بين البقية وبينه ولا بينهما وبين رغبة فيها فالنقص وان لم يكن في هذه الحالة بالغاملاً في سابقتها غير انه لا يزال مجاوز للحد والاستغفال بالتحليل لا يفيد

وقد يكون المستدل ممن تثق بعلمه فتضطر الى احترام دليله والبحث في تحايل ما أورده من المقدمات تحليلاً أدق مما أشار اليه وتعليم ذلك يحتاج الى تطويل كما قال المصنف ولكن لا بأس بالإشارة اليه

يمكنك أن تنظر في المثال السابق فتجد لفظ المراعاة و لفظ تظهر بالعمل فتأخذ من قول المستدل انه يريد المراعاة المطالعة بالفكر والمراجعة بالنظر العقلي ومقارنة أحكام كل ناموس بأحكام غيره مما يوافق أو ينافره وان نواميس الوجود لا تبعده من نواميس المخلوقات فان الوجود قد يعجزها والبحث عنها المراعاة فها قد تؤدي الى البحث في قوى المخلوقات ما يخفى أثره منها وما يظهر فاذا كان ظهوراً لا آثار لهذه القوى بالعمل فها هو العمل الآن يكون العمل الاختياري الذي يصدر عن قدرة من يراعي تلك النواميس وينظر في شؤون تلك القوى ومناظرها به الآن تجسلي في صورة لم تكن معروفة من قبل وهل

وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة أو كان في إحدى المقدماتين غير ما في الأخرى فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى
 وربما لم تكن الحدود ألفاظاً مفردة (٢) بل مركبة وربما كان في أحدهما مفرد وفي الأخرى مركب فلا ينبغي أن يتشوش عليك التحليل بسبب هذا الاختلاف بل عليك بتبديل المركب بالمفرد
 ولا تذهل عن مراعاة العدول والسلب وربما كانت النتيجة موجبة والوسط مقرون به حرف السالب في المقدمتين جميعاً فتتجيب من كون النتيجة موجبة وإنما كان كذلك لكون الوسط معدولاً مثل قولك هذا العدد هو لا فرد وكل عدده هو لا فرد فهو زوج فهذا العدد زوج وقد عرفت الفرق قبل هذا بين العدول والسلب

(الفصل الثاني عشر)

في استقرار النتائج التابعة للطلوب الأول

القياسات التي تنتج الكلي تنتج بالعرض الجزئي الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه
 ومعنى عكس النقيض (٤) وأن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعاً ومقابل الموضوع محمولاً وأما الكمية فقد لا تبقى محفوظة فكل a b عكس نقيضه ما ليس b ليس a ولا شيء من a b عكس نقيضه بعض ما ليس b هو a والجزئية الموجبة يتبعها عكسها وعكس نقيضها وهو بعض ما ليس b ليس a إذا كانت النتيجة بعض a b وأما السالبة الجزئية فليست تستتبع شيئاً لأنها لا تنعكس وتشتبك في هذه الأشكال الثلاثة

معنى هذا الاختراع غير أن هذا التحليل ليس تحليل مقدمات موجودة تامة وإنما هو تحليل أصول لأفكار أدبها صاحبها في هذه المقدمات قد لا يعنى بالبحث عنها إلا كلف باحترامه كلف بحراسته في مهم مقامه وأسهل منه بحث من الدليل في غير كلامه

(١) كان اللفظ في النتيجة غير الذي في المقدمة تقدمت الإشارة إليه في نحو التقدم بالدات المأخوذ في مقدمات الاحتياج إلى الغير دون ذكر أن التأخر بالنات يحتاج وذكرك في النتيجة

(٢) بل مركبة كما تقول في الاستدلال على أن العنصر البسيط ممكن لأن جوهره مركب من أجزاء لا تجزأ أو كل ما هو كذلك فوجوده يحتاج إلى غير فجدد الحدود ههنا مركبة ولفظ النتيجة غير لفظ المطلوب ولكن الأمر سهل فأنك تقول العنصر البسيط مركب الجوهر من أجزاء وكل مركب الجوهر من أجزاء فهو ممكن وذلك بعدمعرفة أن الممكن ما يحتاج في وجوده إلى غيره

(٣) مراعاة العدول والسلب أي ملاحظة الفرق بينهما

(٤) هو أن تجعل الخ من هذا التعريف لعكس النقيض تجد المصنف قد وافق فيه رأي المتقدمين كالشيخ ابن سينا ومن في طبقته حتى أنه وافق الشيخ في أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية وفي صورة عكس السالبة الكلية حيث يقول «ولا شيء من a b » عكس نقيضه «بعض ما ليس b هو a » ثم أنه خالفهم جميعاً في زعمه أن السالبة الجزئية لا تستلزم شيئاً وعلى ذلك بأنها لا تنعكس وكأنه سهو منه عن موضوع كلامه وهو عكس النقيض إذا لوجه له في زعمه هذا فإن السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية باتفاق المتقدمين واذ تعرض المصنف لعكس النقيض وجب أن تأتي بما يكفي لفهم مذهبهم فيه بالاختصار عرف الشيخ عكس النقيض بأنه جعل ما يناقض المحمول موضوعاً وما يناقض الموضوع محمولاً ثم قال بعد ذلك إذا قلنا كل a b صدق كل ما ليس b ليس a والاف بعض ما ليس b a وينعكس إلى بعض a ليس b «بالعكس المستوي» وقد قلنا كل a b هنا وإذا صدق لا شيء من الناس بحجارة لزمه بعض ما ليس بحجارة هو إنسان والاف لا شيء مما ليس بحجارة إنسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وقد قلنا لا شيء من الناس بحجارة وإذا قلنا بعض

لكن الاول يخصه أن القياس الكلي فيه اذا قام بالفعل (١) على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط فتكون نتيجة مع نتيجة وقام أيضا بالقوة على كل موضوع للاصغر فتكون نتيجة تحت نتيجة

ولا نتيجة مع النتيجة في الشككين الآخرين فان الاكبر في الثاني غ (٢) لم يقل بالفعل على الاوسط

ج ب يلزم بعض ما ليس ب ليس ج لانه يوجد موحودات أو معدومات خارجة عن ج و ب واذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل ما ليس ب ليس ج والا لكان كل ما ليس ب ليس ج فكل ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ ف

فقال المايطرون في كلامه ان الشيخ حافظ على تعريفه في الجزئيات دون الكليات أما في السالبة الكلية فلانه جعل الانسان محمول العكس وهو عين موضوع الاصل وأما في الموجبة الكلية فلانه ان أخذ قوله كل ما ليس ب ليس ج موجبة لم يتم الدليل لانه نقيضها ليس كل ما ليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض ما ليس ب ج اذا السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول وان أخذها سالبة تم الدليل الا أن محمولها يكون عين موضوع الاصل قالوا فالاولى تعريفه بما يشمل المعنيين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا مع مخالفته الاصل في الكيف قال القطب الرازي ومناط الشبهة ههنا (أي في دعوى مخالفة الشيخ لتعريفه في الكليات عند البيان) انهم جعلوا النقيض بمعنى العدول وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا اثبات الالباء فلما أخذ في عكس الموجبة موجبة سالبة الطرفين وفي عكس السالبة سالبة الطرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلب السلب ايجاب فلهذا أخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في باله أن مراده ما ذكرناه اهـ

ثم قالوا ان الموجبة الجزئية لا تنعكس خلافا للشيخ لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان فاذا نظرنا الى ما ذكره القطب من التأويل والى ما يفهم من كلام الشيخ في الدليل اندفع هذا أيضا فان الموضوع في العكس لا يكون الانسان بل ما ليس لا انسان وما سلب منه لا انسان قد لا يكون انسا ما بل معدوما محضا فيحمل عليه لا حيوان غير أنه لا ينطبق على بقية كلام الشيخ في تحصيل المفاهيم كما رأيت فلصواب ما قاله لا ما قاله وعلى كل حال فقد قررنا أن حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في المستوى فتعكس الموجبة الكلية كلية والسالبة الكلية والجزئية جزئية ويسمى هذا الصرب من العكس على رأى المتقدمين عكس النقيض الموافق

أما عكس النقيض على تعريف المتأخرين فسموه عكس النقيض المخالف وقالوا ان حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوى أما حكم السوالب فيه ففها الخاصتان تنعكسان جزئية حينية والوقتيتان والوجوديتان تنعكسان مطلقة عامة والعكس في الجميع جزئي أما بقية السوالب فلم يتبين عكسها وبعض المتأخرين أثبت العكس في جميع السوالب وعليه فيكون حكم الموجبات حكم السوالب وبالعكس

(١) اذا قام بالفعل على الحد الاصغر ير يد أن القياس المركب من كيتين في الشكل الاول ينتج حكما بالاكبر على الاصغر نتيجة صريحة أخذت من القياس بالفعل فعند ذلك يكون هذا القياس بعينه قائما بالقوة على جميع ما شارك الاصغر في الاوسط فاذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان يموت فكل انسان يموت فالقياس قام بالفعل على اثبات الموت للاصغر أي الانسان ثم هو بالقوة قائم على اثبات الحكم نفسه للفرس والجمال والسبع والهيل ونحوها من الحيوانات المشاركة للانسان في الحيوان ويقال انها نتيجة مع نتيجة لان هذه المشاركات هي مع الانسان في مرتبة واحدة تحت الحيوان فيحكم عليهم ما يحكمهم ويقوم هذا القياس بالقوة أيضا على كل ما يحمل عليه الاصغر لانك اذا حكمت على كل انسان بأنه يموت بذلك الدليل فقد حكمت هذا الحكم على الرومي ومنه والهندي والمتمدن والمتوحش والنابل والحامل فان الحكم انسان ويقال ان هذا نتيجة تحت نتيجة لا بدراج ما تحكم عليه فيها تحت ما تحكم عليه في نتيجة القياس الفعلي

(٢) غير مقول بالفعل على الاوسط أي الاوسط الذي يقال على الاصغر فيدخل في الاكبر حينئذ كل ما كان مع الاصغر في ذلك الاوسط بل الذي في الشكل الثاني هو قول الاوسط على كل من الاصغر والاكبر أحدهما بالاجاب والاخر بالسلب ولا يلزم من سلب شيء عن شيء وثبوته لا آخر أو بالعكس سلب أحدهما مع الآخر في ذلك الشيء

ونقول ان هذا متابعة من المصنف لظاهر القول بدون تدقيق والحق أن النتيجة مع النتيجة توجد في الشكل الثاني متى

وأما في الثالث وإن كان مقولا لكن الأصغر ليس موضوعا للأوسط (١) إشارته فيه موضوع آخر
 لكن النتيجة تحت النتيجة في الشكلي من الثاني تتصور (٢)
 وأما في الجزئي فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الأول أيضا فكيف في الثاني (٣) كذلك تتصور
 النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا
 وبالجملة أعني تكون معها إذا كانت نسبتها إلى الكبرى واحدة فتتعد قياسا آخر مع هذا القياس (٤) إلى
 ذلك المشارك

كانت نتيجة كلية فأنك إذا أثبت الأوسط لجميع أفراد الأصغر ثم فیتسه عن جميع أفراد الأكبر وبالعكس وجب
 أن تنفي الأكبر عن جميع ماع الأصغر في الأوسط والآن إذا أدخل بعض أفراد ماع الأصغر وهو الأوسط في الأكبر
 وقد كان الأوسط مسلوبا عن جميع أفراد الأكبر فيكون الأوسط ثابتا ومنفيا من هذا الفرد معا وهو تناقض ونحو مثلا
 كل إنسان حيوان ولا شيء من النبات بحيوان فالنتيجة لا تأتي من الإنسان بعبارة فأنك أن تقول إن كل ما هو مع الإنسان في
 الأوسط الذي هو الحيوان يجب أن يساب منه النبات والآن إذا كان يكون بعض مشمولات الحيوان نباتا وقد فرضنا صدق
 لا شيء من النبات بحيوان وهو ينعكس بالمستوى إلى لا شيء من الحيوان بنبات فيكون اللازم وهو نقيضه كاذبا فاستلزمه
 من تجوز كون بعض الحيوان نباتا باطل فيجب أن يساب النبات من كل ماع الإنسان في الحيوان وأيضا تصم السالبة
 الصادقة إلى اللازم ينتج بعض الحيوان ليس بحيوان من الشكل الأول وهو يدعي البطلان وكذلك يكون الشأن لو قلت
 لا شيء من النبات بحيوان وكل إنسان حيوان فالنتيجة لا تأتي من النبات بإنسان ومعها لا شيء من النبات بفرس ونحوه من كل
 مشارك الإنسان في الحيوان

(١) إشارته فيه موضوع آخر وذلك لأنه لا يلزم من صدق شيئين على موضوع واحد أو صدق أحدهما عليه وساب
 الآخر منه أن يكون أحدهما صادقا على ماع الآخر أو مسلوبا عنه وإن أقرب ما يظن فيه النتيجة مع النتيجة في الشكل
 الثالث قياس تركيب من كلتي كقولك كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فقد صدق الحيوان والناطق على الإنسان
 ولكن لما لم يصدق الأوسط وهو الإنسان على الأصغر وهو الحيوان صدقا كما لم يلزم أن يدخل ماع الحيوان أو شيء آخر
 مما هو في الحيوان في الناطق فإذا كانت نتيجة بعض الحيوان ناطق لم يلزم أن يكون معها نتيجة أخرى يحكم فيها بالناطق
 على شيء من الحيوان أو غيره وكذلك لو أبدلت الناطق بالصاهل وكانت الكبرى سالبة كلية فأنه لا يلزم من ساب الناطق
 من بعض الحيوان سابه عن شيء آخر من أنواعه ولا عن شيء خارج عنه بالمرّة كما هو ظاهر

(٢) تتصور فإن جميع أصناف الإنسان يحمل عليها الحيوان في مثالنا الأول والكبرى محالها فينتج سلب النبات عن
 كل صنف منها وأنواع النبات يسلب عنها الحيوان كما ثبتت الإنسان بجميع أصنافه في المثال الثاني فيتألف القياس وينتج
 سلب الإنسان أو أي صنف منه عن كل نوع من أنواع النبات وانما يتعدد القياس بتعدد الأنواع أو الأصناف في كل حال

(٣) فلا تتصور النتيجة تحت النتيجة في الأول لأن البعض الذي في الأصغر قد يكون فردا واحدا وإن ضنون بكلي فلا
 يكون تحته شيء يسرى إليه حكم الأكبر من ثبوته للأوسط أو نفيه عنه كما لو قلت بعض من في البيت يشترق العالم وكل من
 هو كذلك فهو ناطق فأن هذا البعض ممن في البيت ليس تحته شيء آخر وكذلك تقول من الشكل الثاني بعض من في
 البيت ليس يشترق العالم وكل ذي ذوق سليم يشترق للعالم فبعض من في البيت ليس بذي ذوق سليم

(٤) بل تتصور النتيجة مع النتيجة في الجزئي من الأول أيضا لأنك تقول في مثالنا السابق بعض من في المسجد وبعض
 من في السوق وهكذا فأنك قد تجد المشتامين للعالم في كل جماعة من الإنسان فكل من شارك أهل البيت في الشوق إلى العلم
 صح أن يحمل عليه الأكبر بحكم القياس السابق بعينه لا يتبدل فيه سوى الموضوع

(٥) على ذلك المشارك متعلق بقياسا آخر وذلك كما في قياس كل إنسان حيوان وكل حيوان يشعر بحاجته فكل
 إنسان يشعر بحاجته فإن نسبة الفرس وغيره من أنواع الحيوان إلى الحيوان هي عين نسبة الإنسان إليه ونسبة الفرس إلى
 الكبرى بدخوله في موضوعها هي عين نسبة الإنسان إليها فالفرس مشارك للإنسان في هذه النسبة فتتعد هذه النسبة
 مع الكبرى قياسا يسدل على ثبوت الحكم لذلك إشارته وهو الفرس بأن تقول كل فرس حيوان وكل حيوان يشعر
 بحاجته والصمير في قول المصنف نسبتها يعود إلى موضوع النتيجة ومشاركه في الأوسط وذلك المشارك إشارة إلى
 واحد مما رجع عليه الصمير في نسبتها كما هو ظاهر

وانما تكون محتمة اذا كانت النتيجة يصحح الخ أن تصير كبرى في قياس آخر متصل بهذا القياس في الذهن
يظن لقرب اتصالهما أنهم ما قياس واحد وهما قياسان في الحقيقة

(الفصل الثالث عشر)

في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة

ربما تتوهم أنه ما يلزم الصدق عن القياس الصادق المقدمات الصحيح التأليف ينبغي أن لا يلزم الصدق
عن المقدمات الكاذبة وأنت تعلم أن هذا استثناء نقیض المقدم وهو غير ناتج فانا نقول ان كان القياس
صادقا والمقدمات صحيحة التأليف ينتج الصادق فان استثنينا نقیض المقدم وقلنا لكنه ليس بصادق
المقدمات أو صحيح التأليف لم ي^(١)لزم أن يقال لا ينتج الصادق أو ينتج
فاذا عرفت هذا فاعلم أنه قد تلزم النتائج الصادقة عن المقدمات الكاذبة ولا يمتنع هذا الا اذا كانت
الكبرى كاذبة بالكل في الشكل الأول والصغرى صادقة كلية فالنتيجة كاذبة لاحالة بالكل
اذ لو كانت صادقة وأخذنا ضد الكبرى التي هي الصادقة وألفناها مع صغرى القياس الصادقة نتج
مقابل هذه النتيجة وصادقا فيكون الضدان صادقين بالكل هذا محال
وفي غ^(٢)ير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق سواء كانت المقدماتان كاذبتين بالكل والجزء

(١) يصح أن تصير كبرى كالوقلت في الاستدلال على ان كل حيوان يطلب بحركته ما يحفظ بنيته ويهرب مما يخشى منه
هلا كلها كل حيوان قد ألهم الشعور بحاجته لطلب سدها بحركته وكل ما هو كذلك فهو يطلب بحركته ما يحفظ بنيته
ويهرب مما يخشى منه هلا كلها فكل حيوان يطلب بحركته الخ فهذه النتيجة يصح أن تكون كبرى في قياس متصل
بهذا القياس في الذهن بمعنى أن الذهن يلاحظه كأنه داخل فيه وهو كل انسان حيوان وكل حيوان يطلب بحركته الخ
فانه مدبوت أن كل حيوان يطلب الخ بمقتضى القياس الاول ينساق الذهن الى أن كل ما دخل في الحيوان من انسان وغيره
يطلب الخ فيظن الانسان أن القياس الذي أقيم لاثبات الحكم للانسان هو عينه القياس الذي أثبت له للحيوان وفي
الحقيقة هما قياسان

(٢) لم يلزم أن يقال الخ يريد المصنف أن من يزعم أن الصادق لا ينتج الا من الصادق لا دليل له على زعمه الا أن يؤلف
قياسا استثنائيا على الصورة التي ذكرها فتكون استثنائية نقیض المقدم واستثناء نقیض المقدم لا ينتج في القياس
الاستثنائي شيئا سلبا ولا ايجابا لان التالي قد يكون لازما للزوم آخر كما بين في موضعه
وغرض المصنف من هذا الفصل أن يفيد الطالب التثبت في نبذ النتيجة اذا علم كذب مقدمة من مقدماتها أو كذب
جميع المقدمات فقد تكون النتيجة صادقة فلا يصح طرحها مجرد العلم بان شيئا من مقدماتها كاذب وكذلك لا ينبغي أن
ينشئه صدق النتيجة فيظنه دليلا على أن مقدماته كانت بمجموعة صحيحة

(٣) الا اذا كانت الكبرى كاذبة بالكل والصغرى صادقة كلية الخ يمثل لذلك بأن تقول كل انسان حيوان وكل حيوان
حجر فان النتيجة وهي كل انسان حجر كاذبة لاحالة لان الصغرى صادقة كلية لان كل انسان حيوان قضية لا ريب في
صدقها بالكل أي في جميع الافراد وكل حيوان حجر كاذبة بالكل أي لا يصدق الحجر ولا على فرد واحد من أفراد الحيوان
فاذا تبين كذبها في الكل كما هو ظاهر وجب أن يكون ضدها وهو سلب الحجر عن الحيوان صادقا لاحالة اذ لا معنى
للكذب في الصدق على كل فرد فردا لان السلب عن كل فرد صادق ف ضد الكبرى في القياس تكون صادقة وهي لا شيء من
الحيوان بحجر ويمكن ضمها الى الصغرى الصادقة في قياس من الشكل الاول فتنتج لاحالة لا شيء من الانسان بحجر وهو
صادق قطعا فلو صدقت نتيجة الايجاب لاجتمع الضدان في الصدق وهو محال

وقول المصنف التي هي الصادقة صفة للضد الكبرى وقوله بعد ذلك بسطرو صادقا عطف على مقابل أي نتج مقابل
ونتيجة صادقة وفيه تساهل خفيف

(٤) وفي غير هذا الموضع لا يمتنع لزوم الصادق الخ فقد تكذب المقدمات بالكل وتصدق النتيجة كما تقول كل انسان
فرس وكل فرس ناطق فانه ينتج صادقا وهو كل انسان ناطق

أوالصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء (١) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء
وأما في الشبكين الآخرين فقد يلزم الصدق على أى وجهه اتفق ولا تجز عن اعتبار كل هذا
بنفسك

وقولنا الكاذب في الكل هو أن يكون الحكم في جميع آحاد الموضوع كاذبا والكاذب في البعض هو
أن لا يكذب الا في بعض آحاد الموضوع مثال الاول قولنا كل حجر حيوان ومثال الثاني قولنا كل
حيوان انسان

واكن اذا كذبت المقدمتان معا بالجزء فقط فلا يتصور صدق النتيجة الكلية لان معنى الكذب بالجزء أن يكون
المحمول أخص من الموضوع فهو يصدق على بعض أفراد الموضوع ولا يصدق على جميعها فلو أن الصغرى في الشكل
الاول كذبت في الجزء ثم كذبت الكبرى كذلك في الجزء لكان الاوسط أخص من الاصغروالا كبرا أخص من الاوسط
والاخص من الاخص أخص فيكون الا كبرا أخص من الاصغرى فيستحيل جملة على جميعه ففى مثل هذا لا تصدق النتيجة
الاجزئية وكلام المصنف انما هو في نتيجة القياس اللازمة لشكله وهى من الكليتين كلية في الشكل الاول وقد رأيت
انها لا تخرج صادقة من كليتين كاذبتين في الجزء معا فعلم المصنف لم يلتفت الى هذا حتى عم الحكم في قوله « وفي غير هذا
الموضع لا يمتنع ازوم الصادق » ثم كررا تعميم في قوله « سواء كانت المقدمتان كاذبتين بالكل والجزء » ولا يعتذر
له بأنه قل « والجزء » يالوا ولا بأوفكا أنه يريد كاذبتين بالكل والجزء معا وهذا يتحقق في صورة واحدة وهى الكذب
بالكل لان ما يكذب في الجميع يكذب في البعض بالضرورة لان هذا لا يتفق مع بقية كلامه ويكون قوله « والجزء »
من اللغو الذى لا معنى له في بيان الحقائق

(١) أو الصغرى كاذبة وحدها بالكل أو الجزء أى والكبرى صادقة بالكل كما تقول كل انسان حجر وكل حجر جسم فكل
انسان جسم أو تقول كل حيوان انسان وكل انسان متنفس فكل حيوان متنفس فالصغرى في الاول كاذبة بالكل وفي
الثاني بالبعض والنتيجة صادقة في الحالين

(٢) أو الكبرى كاذبة وحدها بالجزء أى والصغرى صادقة بالكل كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان ناطق فكل
انسان ناطق وقيد المصنف بقيد وحدها لان الصغرى اذا كانت كاذبة بالجزء أيضا معهما فقد تقدمت في صورة كذب
المقدمتين وقد علمت ما في هذه الصورة من خطأ المصنف

(٣) على أى وجهه اتفق أما في الشكل الثاني فلا نسلب شئ عن شئ وثبوت لا تخرا كاذب في الكل أو في البعض لا يلزم
عنه كذب سلب أحد الشبكين عن الآخر بل قد يصدق سلب أحدهما عن الآخر بالكل أو البعض على حسب الضروب
وخذ للثل ما لو صدقت الصغرى بالكل وكذبت الكبرى كذلك وهى الصورة التي يمتنع معها الصدق في الشكل الاول
كقولك لا شئ من النبات بحيواد وكل حجر حيوان ولا شئ من الغضب بحلم وكل جبن فهو حلم فان الصغرى صادقة في
القياس بالكل والكبرى كاذبة فيهما كذلك بالكل والنتيجة صادقة ادلا شئ من النبات بحجر في الاولى ولا شئ من
الغضب بحين في الثانية

ويمكنك أن تعتبر ذلك في بقية ضروب هذا الشكل كلية أو جزئية غير أنى أرى المصنف قد أصاب في تعميم الحكم عند
الانظر الى الضروب التي تخرج الجزئى ولكنه أخطأ خطأ السابى في تعميمه القول عند تأليف ما ينتج الكلى في هذا الشكل
اذا كذبت القضيتان معا بالجزء فقط فان الكليتين لو كذبتا بالجزء فقط يمتنع أن تصدق معهما النتيجة الكلية فان سلب
الشئ من أمرا اذا كذب بالجزء فقط ثم كذب بثبوت لا حرك كذلك كان ذلك الشئ أخص منهما معا فانه لم يكذب سلبه عن
بعض أفراد الاول فقط دون الجميع الا لانه ثبت للبعض دون البعض وهذا شأن الاخص من شئ ثبت لبعض أفراد
الاعم منه دون البعض الآخر ولم يكذب اثباته لا آخر في البعض فقط الا لانه ثبت لبعضها ولا يثبت للبعض الآخر
كذلك وهو شأن الاخص مع الاعم كما ترى فاذا كان الشئ المسلوب أخص من الشئين الذين سلب هو عن أحدهما
وأثبت للاخر تصادق فيه تصادقا جزئيا لا محالة فكان بعض أفراد أحدهما بعض أفراد الآخر فلا يصح سلب
أحدهما عن الآخر سلبا كاملا والامر يهدي الى التفات الذهن واليك مثلا لا شئ من الحيوان بانسان وكل
متنفس انسان كذب سلب الانسان عن الحيوان بالجزء فقط لان بعض الحيوان انسان وبعضه ليس به وكذب اثباته

(الفصل الرابع عشر) في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

قد تولف قياسات من مقدمات متقابلة بالتضاد أو بالتناقض احتياطاً (١) لينتج منها أن الشيء ليس هو نفسه وتترك المقدمتان فيهما في الحدود لكن تروّج بأن يبدل اسم أحدهما بإرادته أو يؤخذ بدل الحد جزئياً أو كلياً فيحكم عليه بما يقابل حكم الحد فلا يقال مثلاً الإنسان ضاحك الإنسان ليس بضاحك بل البشر ليس بضاحك ولا يقال الحيوان متحرك بالارادة الحيوان ليس متحرك بالارادة بل الإنسان ليس متحرك بالارادة

وهذا القياس يستعمله المغالطيون والجدليون أيضاً على سبيل التبكيت بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى فينتج من الأولى ومن نقيضها اللازم من تلك المقدمات أن الشيء ليس هو

للتنفس بالجزء فقط لأن بعض المتنفس إنسان وبعضه ليس بإنسان فالحيوان والمتنفس يتصادقان في الإنسان لا محالة فتكذب النتيجة السالبة بالكل بالاربب فلا يصح لاثني من الحيوان بمتنفس على أنها صادقة وهي في هذا المثال لا تصدق جزئية أيضاً كما ترى ولو أبدلت الحيوان بالايض متلا صدقت جزئية لا غير أما في الشكل الثالث فقد يكذب الشيطان على شيء واحد بالكل والجزء أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر كذلك وتكون النتيجة صادقة كما تقول كل إنسان حيوان وكل إنسان صاهل صدقت الأولى بالكل وكذبت الثانية كذلك وصدقت النتيجة وهي بعض الحيوان صاهل وتقول كل حيوان إنسان وكل حيوان كاتب بالفعل فبعض الإنسان كاتب بالفعل كذبت المقدمتان معاً بالجزء فقط وصدقت النتيجة جزئية وبقيّة الضروب لا تخفى على من استعمل ذهنه (١) احتياطاً لينتج الخ حاصله أنك قد تولف قياساً من مقدمتين متناقضتين تثبت في أحدهما ما نقيضه في الأخرى لتجبل خصمك ويكون ذلك عند ما تجد مسلماتك، فكلها وطريقة استغفاله أن تغير له أسماء الحدود ليظن الاختلاف فيسلم النفي والاثبات في شيء واحد ثم تكشف له الأمر فيسقط في نفي الشيء من نفسه في الحقيقة وذلك كأن تريد إسقاطه في تسليم أن الإنسان ليس بإنسان فتقول له أنت مسلم بأن الإنسان آدمي ثم لجهله بمرادفة البشر للإنسان والآدمي تقول له وتسلم أن لاثني من الآدمي بشر فيقبل ذلك فتلزمه نتيجة لاثني من الإنسان بشر ثم تكشف له أن البشر هو الإنسان فيقع في الخزي لا ترامه بجهله أن ليس الإنسان بإنسان وفي هذا القياس من الشكل الأول قد ترادفت الالفاظ الثلاثة كماً ترى

ولو سلم الخصم أن الإنسان متحرك بالارادة وسلم أيضاً أن لاثني من الحيوان متحرك بالارادة لكان استغفله فأوهمته أن الاوادة هي الانبعاث بفكر لزمه تسليم لاثني من الإنسان بحيوان من الشكل الثاني فإذا كشفت له أن الإنسان من الحيوان وقع في أن بعض الحيوان ليس بحيوان والتقابل في المقدمتين من جهة أن الإنسان مما شمله الحيوان في الثانية وسلبت عنه الحركة بالارادة في ضمن الكلية مع أنه قد ثبتت له الحركة بالارادة في الصغرى وقد أبدلت الحد بكليته فان كان الخصم يجهل معنى البشر ووضع البشر موضع الحيوان كان اللفظان مترادفين وقد سلب عنهما شيء واحد وهو الحركة بالارادة بمعناها الحقيقي ولو أردت أن تبدل الحد بجزئيه جعلت الحيوان في المقدمة الأولى والإنسان في الثانية كما فعل المصنف فإذا سلم أن كل آدمي بشر ولا شيء من الآدمي بإنسان لجهله بمعنى الآدمي فقد لزمه بعض البشر ليس بإنسان مع أنهم ما واحد فيخزي بسقوطه في الترام أن بعض الإنسان ليس بإنسان فقد وجدت ثلاثة أسماء مترادفة حمل اثنان منهما على الثالث ولو قلت بدل الآدمي الضاحك كاللث مترادفان حمل على ثالث غير مرادف لهما

هذا كله مراد المصنف مما قاله في أول الفصل وآخره بدون التفات الى تصويره الذي ذكره في قوله « بأن تسلّم من خصم مقدمة ثم ينتج من مقدمات أخرى مسلمة نقيض تلك المسلمة الأولى الخ » أما على هذا التصوير فلا حاجة الى الترادف ولا الاستغفال بإبدال الحدود فان ذلك قد يكون بدون هذا ثم ان القياس المركب من المتقابلتين لا يكون الا من الشكل الثاني والثالث ولا يتصور من الاول بحال ودونك البيان

وهذا الضرب من القياس لا يتألف في الشكل الاول الا ان تكون الحدود الثلاثة مترادفة حتى اذا كرر
الوسط بلفظ واحد كانت الكبرى مقابلة للصغرى حينئذ في المعنى
وأما في الشكل الثاني فيتألف بأن يؤخذ موضوع المقدمتين اسمين مترادفين ويحمل عليهما شئ
واحد بالاجاب والسلب
وفي الثالث كذلك بأن يجعل الموضوع لفظا واحدا والمحمول اسمين مترادفين

(الفصل الخامس عشر) في المصادرة على المطلوب الاول

وهذا هو أن تجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس ينتج منه المطلوب ويبدل منه اسم مرادف له احتيالا
مثل أن يقال كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك فالنتيجة والكبرى شئ واحد فاية
مقدمة جعلت هي النتيجة بتبديل اسم ما فالمقدمة الاخرى يكون طرفاهما معني واحد اذا اسمين
مترادفين كما قلنا (١) انما الانسان بشر

أما أنه لا يلزم الترادف ولا الابدال فلان المدار على وجود مسلمات عند الخصم يستتبع منها نقيض المسئلة الاولى ثم التالفت
الحدود في المعنى واللفظ أو توقفت وأما أن القياس المركب من المتقابلتين على هذا التصوير لا يكون الامر الثاني
والثالث فلان النقيضين لا يكونان نقيضين الا اذا اتحد في الموضوع والمحمول فالقدمتان أي المسئلة الاولى ونقيضها
لا بد أن تكونا كذلك فوضوعهما واحد ومحمولهما واحد فلك ان تأخذ نتيجة سلب الشئ من نفسه من الثاني ان اعتبرت
الوسط هو المحمول أو من الاول ان اعتبرت الوسط هو الموضوع

واعتبر لذلك مثالا فيما لو سلم خصمك أن تزوج أكثر من أربعة سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم فعله ثم هو مع ذلك يسلم
انه خصوصية ويسلم بأن لا شئ من الخصوصية بسنة فانه تلزمه نتيجة لا شئ من تزوج الاربعة بسنة وهي ضد المسئلة
الاولى ان أخذت الاولى كلية ونقيضها ان أخذت جزئية وعلى كل حال فالمسئلة الاولى مع نقيضها تنتج أن الشئ ليس هو
بالكل أو بالجزء من الثاني أو الثالث فان شئت قلت لا شئ من تزوج أكثر من الاربعة بتزوج أكثر من الاربعة أو بعض
ما هو سنة ليس بسنة ويكون تسليم الخصم بالمقدمة الاولى المسئلة آتيا من غفلة عن المسلمات الاخرى لا من الغفلة
من معاني الالفاظ وهو كثير الوقوع

نعم اذا اكتفى بالتناقض في المعنى ولم يعتبر اللفظ في اتحاد أطرافه صح ما قاله المصنف حتى على تصويره ذلك ومثاله من
الشكل الاول أن يسلم خصمك ان كل انسان بشر ويسلم ان كل بشر ضاحك ولا شئ من الضاحك بآدمي فينتج من
هاتين القضيتين لا شئ من البشر بآدمي وهو يضاد كل انسان بشر اذا لوحظ المعنى واذا كانت الصغرى بعض البشر
نباحث كانت النتيجة نقيضا لها في المعنى أيضا لكنها لا تصلح كبرى في الاول فاذا ضمنت النتيجة الى المسئلة الاولى
هكذا كل انسان بشر ولا شئ من البشر بآدمي فلا شئ من الانسان بآدمي مع أن الآدمي هو الانسان فاذا كشفت ذلك
لخصمك فقد وصلت الى تبكيته بجهله في فهم الالفاظ وتسليمه للأحكام عليها بلا تعقل ويمكنك أن تختل من الشكل
الثالث فيما لو سلم خصمك ان الخلق غريزة ثم سلم ان الخلق خصلة وكل خصلة فليست بفطرة فلا شئ من الخلق بفطرة
وهو يضاد المسئلة الاولى لان الفطرة والغريزة واحد ثم تقول كل خلق غريزة ولا شئ من الخلق بفطرة فبعض الغريزة
ليس بفطرة وهو سلب الشئ عن نفسه لا اتحاد الغريزة والفطرة في المعنى

ولا يخفك ان هذا الضرب من القياس ضرب من الهول الذي يعيث به بعض من لا هم له في تحييص الحقائق وانما هم
المشاغبات والتفنن في طرق المنازعات وماد كره المصنف الاحتياط في السلامة من شره بالتدقيق في فهم معاني
الالفاظ ومعرفة حاص المفهومات من عامها وما يعرض لكل فيكون المحصل في حرز من عبث العاشرين

(١) كما قلنا الانسان بشر فانك جعلت النتيجة الانسان ضحاك وانما كانت هي الكبرى لانك لم تصنع شيئا سوى
تبديل اسم البشر في الانسان والمحمول فيها غير المحمول في الصغرى وغير الموضوع في الكبرى معني فهي القضية التي

وقد يصادر على المطلوب الاول في قياس واحد وقبلما يحنى إلا على ضعفه العقول وقد يقع ذلك في قياسات مترتبة متتالية بأن يكون المطلوب بين مقدمة تلك المقدمة انما نتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان أبعد كان من القبول أقرب

وقد تمكن المصادرة على المطلوب الاول في الاشكال الثلاثة لكن ان كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الاول ص (٤) كبرى وكبرى وان كان جزئيا لم يمكن (٣) كبرى الأصغرى وان كان سالبا كليا لم يمكن الأصغرى وأما في الثاني فان المطلوب لا يمكن أن يكون سالبا ففي ضرب يكون صغرى وفي ضرب يكون كبرى هذان كان كليا فان كان جزئيا لم يمكن الأصغرى وفي الثالث ان كان موجبا جزئيا جاز ص (٥) كبرى وكبرى وان كان سالبا جزئيا لم يجز الا كبرى وفي الاول لا يصح بيانها

فيها حمل حقيقي وليس في مقدمة القياس حمل حقيقي الا في الكبرى ومعنى موضوعها هو عين معنى موضوع النتيجة ومحمولها عين محمولها فهي هي فعند ذلك يتبين لك انه لم يكن في المقدمة الاخرى حمل حقيقي فان لفظي محمولها وموضوعها بمعنى واحد حتى صح ابدال أحدهما بالآخر في قضية أخرى وهي هي لم يتغير معناها

(١) مترتبة متتالية كما تقول في الاستدلال على أن كل حركة تستدعي مسافة تحصل فيها كل حركة فهي ذهاب من مبدأ غاية وكل ما كان كذلك يستدعي مسافة فإذا قلنا فإل ان الكبرى ليست بيته فتقول له كل ذهاب من مبدأ غاية فهو انتقال وكل انتقال يستدعي الخ فقد بعدت عن المطلوب الاول الذي ذكر فيه لفظ الحركة وأثبت بالانتقال في بيان بعض مقدماته وهو عين الحركة وذلك ربما لا يلتفت اليه الامن له شيء من الفطنة فان بعدا أكثر من ذلك كان أخفى وأدنى الى القبول

(٢) صغرى وكبرى أما الكبرى فكذلك المصنف وأما الصغرى فكما لو قلت كل ضاحك انسان وكل انسان بشرة كل ضاحك بشر فان المطلوب هو الصغرى لا يك لم تصنع شيئا في النتيجة سوى أن أبدلت لفظ الانسان بالبشر والحمل الاول الذي كان في القياس هو بعينه الذي في النتيجة والكبرى لا حمل فيها وانما طرأها اسمان مترادفان لمعنى واحد (٣) لم يمكن الأصغرى لان المطلوب الجزئي لا يمكن أن يقع في الشكل الاول كبرى لا تناسرطنا في اتناجه كلية الكبرى اما الصغرى فقد تكون جزئية موجبة وكذلك يقال في السالب الكلي وانه لا يقع الا كبرى في الشكل الاول لشرط الايجاب في صغراه

(٤) لا يكون الا سالبا لان الكلام في المصادرة بأن يكون المطلوب احدي المقدمتين وقد شرط في الثاني اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب والنتيجة منه التي هي المطلوب سالبة دائما فاذا كانت المصادرة في قياس من الشكل الثاني فالمطلوب لا بد أن يكون سالبا فإشارة يكون سالبة صغرى وأخرى سالبة كبرى فان كان سالبا جزئيا فلا يكون الا صغرى لاشتراط كلية الكبرى في الشكل الثاني

تقول في الاستدلال على لاشئ من الحجر بانسان لاشئ من الحجر ببشر وكل انسان بشر فلا شئ من الحجر بانسان وهو عين الصغرى لان الانسان والبشر شئ واحد ولو كان مطلوبا جزئيا وهو بعض الحجر ليس بانسان لا تبت بالصغرى سالبة جزئية بأن تقول بعض الحجر ليس ببشر الخ فتكون النتيجة عين الصغرى كذلك

أما أن يكون المطلوب الكلي عين الكبرى وهي سالبة فلا يمكن الا اذا كان موضوع الكبرى هو عين موضوع الصغرى وكان الوسط بينهما كذلك فتكون الحدود ألفاظا مترادفة ويكون المطلوب كاذبا دائما كما لو أردت أن تستدل على أن لاشئ من الانسان بأدي بقولك كل انسان بشر ولا شئ من الأدي ببشر فلا شئ من الانسان بأدي وهو عين الكبرى لان الأدي هو الانسان وهو البشر أما والمطلوب صادق وفي الكبرى حمل حقيقي فذلك لا يتصور لان موضوع الكبرى هو محمول المطلوب في الشكل الثاني دائما ومحمولها هو الوسط المحذوف عند الاستنتاج فكيف يكون المطلوب عينها نعم قد تكون الكبرى عكسا مستويا للمطلوب كما لو قلت في الاستدلال على أن لاشئ من الانسان يحجر كل انسان بشر ولا شئ من الحجر ببشر فلا شئ من الانسان يحجر فان هذه النتيجة هي عكس لاشئ من الحجر ببشر لان الانسان والبشر واحد ومن هذا تعلم تساهل المصنف في رمي الكلام على عواهنه

(٥) جاز صغرى وكبرى أما أن يكون كبرى فكما تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ناطق كل بشر انسان وبعض

(الفصل السادس عشر)

في أمور شبيهة بالقياس يظن ببعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع
منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات المخذجة

فن جلة ذلك القسمة فق (٦) لدن بيا أنها قياس على كل شئ وعند بعضهم هي البرهان على الحدان
كان الحد مكتسبا بالبرهان

والحق أنها تستعمل مقدمة في الاقيسة الناتجة للشرطيات المنفصلة فتغني عنها المقدمات فقط إما في

البشر ناطق فبعض الانسان ناطق وهو عين الكبرى وغاية ما صنعت انك أبدلت البشر بالانسان وأما أن يكون صغرى
فهو غير ممكن الا اذا رادفت الحدود الثلاثة كما تستدل على أن بعض الانسان آدمي بقولك بعض البشر انسان وكل بشر
آدمي فبعض الانسان آدمي وهو عين بعض البشر انسان بادل البشر بالانسان والانسان بالآدمي * أما أن يكون المطلوب
عين الصغرى والحمل حقيق فغير متصور لان محمول الصغرى هو موضوع المطلوب في هذا الشكل وموضوعها هو الوسط
المحذوف فكيف يمكن أن تكون عين المطلوب ومحموله غير محمولها وقد قال المصنف فيما سبق « فاية مقدمة جعلت هي
النتيجة بتبديل اسم ما في المقدمة الاخرى يكون طرفاها معنى واحدا » فاداجعلت النتيجة هي الصغرى كانت الكبرى
مترادفة الاطراف وكان لا بد لك من أن تعتبر أن لافرق بين أن يكون محمول الصغرى موضوعا أو محمولا حتى يتأتى لك أن
تقول ان الصغرى هي النتيجة بعينها فتكون الاطراف مترادفة كما قلنا فتعبر المصنف ليس بصواب كما ترى أما لو كان
المطلوب جريئيا سابا فلا يمكن أن يكون صغرى في المصادرة لاشتراط ايجابها في هذا الشكل وانما يجوز أن يكون كبرى كما
تقول في الاستدلال على أن بعض الانسان ليس بفرس كل بشر انسان وبعض البشر ليس بفرس لينتج بعض الانسان
ليس بفرس وهو عين الكبرى بادل لفظ البشر بالانسان ومعناها واحد وبقية كلام المصنف ظاهر والله أعلم

(٦) فقد ظن بها أنها قياس على كل شئ الخ ظن بعض القوم أن القسمة وحدها قياس لا ثبات أحكام الاقسام للقسام
في كل شئ وكل شئ له أقسام تختلف أحكامها باختلافها فطريق معرفة هذه الاحكام انما هو قسمته الى تلك الاقسام فمن
عرف الكلب بحقيقته قد يضطر بذهنه عند رؤيته الخارج منه وما فيه من فريرة لا فتراس فيكاد يظنه غير ما عرفه فاذا
قسمت الكلب الى الخارج وغير الخارج هذا الخاطار واطمان الى ما أصاب من الحقيقة فقد كان بعض الاحكام غير
معروف فعرف بالقسمة فهي القياس الذي أدى الى هذا العرفان وعند بعضهم أنها من أقسام البرهان وهي من بين
أقسامه يكتسب بها الحد فان طالب الحد ينظر بعد تصور الشئ بعض وجوهه الى ما يحمل على ذلك الشئ ويقسم تلك
المحمولات ويفصل بعضها عن بعض حتى يتبين له من بينها الاعم والاخص والذاتي والعرضي ثم يرتب بعد ذلك أجزاء الحد
ويذهب منها الى تصور الحقيقة به

ولندع ما ابتدأه من الانسان والحيوان ولنطلب ما لا يبعد منه وهو النفس الانسانية فاذا أردنا تحديدها وقد كنا نعرفها
أن جميع الممكنات لا تخرج من الاجناس العشرة فأول نظرة تلقى على النفس تضم صفاتها مختلطة غير متميزة بشئ سوى
أن مجموعها انما حمل على النفس الانسانية ولا يحمل على ما سواها من الانفس الحيوانية وغيرها ان كانت فيحمل على
النفس الانسانية أوصاف النامية الحساسة العاقلة أو الناطقة معا ولا تحمل هذه الاوصاف معا على غيرها ثم يحمل عليها
المتحركة بذاتها الطالبة لما يحفظ شخصها ويبقى نوعها الدافعة لما يبدها القابلة لابتداع كل صنعة بلا قيد ولا نهاية كل
ذلك يحمل عليها معا ولا يحمل مجموعها على غيرها ثم قد يحمل عليها صفات أخرى يطول تعديدها

فأول شئ يخطر ببال طالب الحد بعد هذا العلم الاجمالي هو أن يقسم هذه المحمولات أو الصفات الى ما تشترك فيه مع
غيرها وما تنفصل به عنه ثم يقسم كلامها الى ما هو متصل بذاتها بحيث يصح أن يؤخذ منه اسم لها أو لجزء من أجزائها
ان كان لها جزء وما هو تابع لذلك يتصل بها بواسطة ولا يخفى عليك ما حصله الطالب من العلوم بالقسمة ولم يكن من

عمل فكره سوى تمييز الطوائف وفصل الاقسام وهذا العمل وحده قد تيزت الصور في ذهنه على وجوه لم تكن وهو ضرب من التصور بل ومن التصديق أيضا لم يكن أولا ثم كان

بعد هذا ينتقل الى طلب علم آخر ان لم يكن يديها كما هو الشأن في مثالنا وهو علم أنها جوهر أو عرض فإن كانت عرضا فن أي أجناسه هي فإن ذلك غير بين بنفسه فيسلك طريقا آخر من التقسيم وهو أنها ما جوهر وما عرض وللأول في صفاتها ما يدل عليه كتعقلها لنفسها بدون التفات الى شيء سواها وللثاني ما يدل سوق الذهب اليه ككون أثرها لا يظهر الا في الاجسام فاذا ترجع عنده أحد القسمين وليكن أنها جوهر رجع الى طلب أي الجواهر هي هل هي جسم أو جوهر مجرد وذلك لا يعرف الا بالاستدلال أيضا لانه ليس يديها فاذا انتهى الى غاية هذا الطلب انصرف الى البحث في أنها بسيطة أو مركبة وأما الخلاف في جميع ذلك معروف فاذا أصاب حاجته من ذلك رجع الى ما كان يميزه بالتحليل فان وجدته جميعا من اللوازم بعضها للذات وبعضها بالواسطة وذلك ان كانت بسيطة فلا يكون له الا ما يشبه الحد فيعرفها بالرسم فإن كانت في رأيه مركبة حسبما أرشده الدليل بميز الجنس من الفصول المتنوعة والفصول من الخواص كل ذلك بضروب من التقسيم ثم بعد هذا يضع كل وصف في مرتبته على الوجه الذي بين في القول الشارح فيكون له من ذلك حد الحقيقة

وقد يذهب طالب الحد الى تقديم العلم بأن الشيء جوهر أو عرض وانه بسيط أو مركب على التقسيم المميز لطوائف الاوصاف عامها وخاصها ما اتصل بالذات منها مباشرة وما كان لها بالواسطة وليس بضرب من ذلك شيء ولا يخفى ان القسمة كانت من الاعمال الفكرية السابقة لما يباينها بفسها وكسب العلوم وما جزأ من بيان ومقدمة من كسب فان امتياز الطوائف في المحمولات علم وانما كسبه القسمة وحدها والعلم بأن الحقيقة من مقول الجوهر أو العرض وانها بسيطة أو مركبة انما كسب بالقسمة واختيار أحد الاقسام فهي تارة قياس لا بالاعتنى من القياس الا المركب من عدة أحكام مقصودة ألف بينها عمل فكري لتحصيل معلوم لم يكن وذلك ثابت في التقسيم لتمييز المحمولات بعضها عن بعض وتارة جزء قياس وهو ظاهر ولم يعتنه المصنف وهذا هو من العمل الذهني لكسب الحد والذي عناء بعض القوم في قوله ان الحد يكتسب بالبرهان وانما يكتسب بالقسمة من أنواع البرهان

أما ما سياتي للصنف في باب أفرد له لبيان ان الحد لا يكتسب بالبرهان فهو تقليد لجمهور من سبقه لم يتطرق فيه الا الى صور وأشكال يغرضها ولا قيمة لحقيقتها وزعمه كغيره أن لا طريق لاكتساب الحد الا التركيب نسيان لأهم الاعمال في الكسب وتطرق الى آخر ما ينتهي اليه العمل فان مجرد التركيب وتقديم بعض الاجزاء على بعض انما يتيسر ان عالم الاوصاف وميز خاصها من عامها وعرف نسبتها للماهية بكونها مقوما أو طارضا ولم يبق عليه الا الضم وجودة الوضع لا غير وهذا طرف من كسب الحد لا كله فان أراد المصنف أو غيره أن يصططح على انه لا يسمى كسب الحد الا هذا الصم والترتيب الذي سماه بالتركيب لم تنازعه في الاصطلاح لكن ينقلب النزاع الى نزاع في استعمال الالفاظ لافي بيان الحقائق

أما ظن ان القسمة قياس على كل شيء فلا يبعد من الحقيقة اذا كانت وجهته ما عدا مناه من أن الاحكام التي تثبت لشيء واحد بواسطة أقسامه لا سبيل الى اثباتها الا بتقسيمها اليها لتستقر له أحكامها وكثيرا ما يكفي مجرد التقسيم في ظهور ثبوت الحكم ومضى التقسيم لمحوط الا ينصرف الدهن عنه بعد ظهور المطلوب وعند ذلك يكون التقسيم وحده هو الطريق وقد يهدف كما يهدف الحد الوسيط في كل قياس فيكون جزأ من الدليل وسميته قياسا لانه الواسطة الحقيقية الى المطلوب وهذا الثاني هو ما يسمى عندهم بالقياس المقسم أو الاستقراء التام كما في قولهم الجسم اما جاد أو نبات أو حيوان وكل جماد متخير وكل نبات متخير وكل حيوان متخير فكل جسم متخير ومن ذلك تقسيم الكهرباء الى موجبة وسالبة واثبات أحكام كل منهما له ليثبت المحكم للكهرباء

والاستقراء الناقص باب من أبواب القسمة من هذا القبيل الثاني لانه تقسيم الكلي الى جزئياته ثم اثبات أحكامها لها لتثبت له بالضرورة وانما أفردوه نوعا من أنواع القياس على حدة لانهم لا يستعملون فيه صورة التقسيم باننا وإنما أمما هو من القبيل الاول فلا يكاد ينحصر فعرفة العام والخاص انما تكتسب بالنظر الى الوصف مع ما يشمله واليه بالنسبة الى ما لا يدخل تحته فبعد ظهور القسمة يتبين ان الوصف خاص بموصوفة دون سواه بل معرفة الأعم من كل عام كالمذكور مثلا انما تحصل بعد جولان النظر العقلي في جميع أقسام المعلومات ليعلم أنها لا تخرج عنه بل عندي أن جميع

أعمال العقل في انتزاع الكليات من الجزئيات انما هي ضرورية من التقسيم بين ما يختلف فيه الافراد وما تشترك فيه ينتقل منها الذهن الى الكلى بعد طرح ما افرقت فيه من الشخصيات منه مع بقاء التقسيم ملحوظا حتى يتحقق الحمل على مختلفين

ولا يزال التقسيم من هذا القبيل بابا من أبواب البلاغة يتنافس البلاغ في استجادة ويتفاضلون في وجوه حسنة والبلاغة منتهى الكمال في اصابة الحق بالدليل مع ثنى من حسن الاسلوب وجودة التأليف في اللفظ

قالوا ومن أحسنه ما جاء في قوله تعالى « هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا » فانه سم أثر رؤية البرق في الانفس الى قسمين الخوف والطمع ولا يخلو الكون الانساني منهما عند رؤيته ولا ثالث لهما وهو كاف في بيان حكمة الله فيه وكثيرا ما غفل عنها الغافلون وخلت عنها أعمار من لم يستلقتهم مثل هذا التقسيم الى ما يتردد في خواطرهم وما يدب في بواطن نفوسهم وهم عنه لا هون

ومن لطيفه وصحيفة قول اعرابي لبعضهم « النعم ثلاث نعمة في حل كونها ونعمة ترجى مستقبله ولهمة غير محسوبة فأبقى الله عليك ما أنت فيه وحقق لك ما ترجيه وتفضل عليك بما لم تحتسبه » ووقف اعرابي على مجلس الحسن فقال « رحم الله عبدا أعطى من سعة أووامي من كفاف أو آثر من قلة » فقال الحسن ماتك الرجل لاحد عذرا فانصرف الامرابي بخير كثير

وكم يزال بالتقسيم من الجبهالات ما لا يزال بغيره فن التبس عليه معنى الفقه في قوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » فظن ان الفقه هو حشر القضايا الشرعية الى الذهن من أقوال أهل التفريع سواء كان على بصيرة فيه أو على عي في التقليد يمكن ان تزيل الغموض عن مثل هذا المغرور وترفع جهالة بقولك « العلم بخدود الشريعة قسمان قسم منه البصر بمقاصد الشارع في كل حكم وفهم أسرار حكمه في كل حدونه وهذا البصيرة الى ما أراد الله لعماده في تشريع الشرائع لهم من سعادة الدارين لا يختلف في ذلك وقت عن وقت ولا يتقيد بشرط دون شرط فتنبط عنده الاصول على جميع ما يعرض من الشؤون مهما تبدلت أطوار الانسان مادام انسا ما ولا يتوفر ذلك الا للؤمن الحكيم الذي سمع نداء الله فلباه بعقله ولبه لا بريائه وعجبه والقسم الثاني أخذ صور الاحكام من تضاعيف الكلام وحشدها الى الاوهام في ناحية من معتزلات الافهام لا يعرف من أمرها الا أنها جاءت على لسان فلان بدون نظري الى ما أحاط القول والقائل من زمان ومكان وهذا القسم يستوى في تحصيله المؤمن وغير المؤمن ويباغ الغاية منه الخير والشر يزوا العمل للشرع المحتال به والعمل عليه الواجب عنده » فاذا غابرت الاقسام زال الالتباس وخلي المعنى حتى لا يلبس من الناس وكذلك يقال في العلم الذي قال فيه امام البيان عبد القاهر الجرجاني في مفتاح كابه دلائل الانحمار « اذا تصفحنا الفضائل لتعرف منازلها في الشرف وتبين مواقعها في العظم وسلم أي أحق منها بالتقديم وأسبق في استيجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذلك وأولها هنالك اذا شرف الا وهو السبيل اليه ولا خيرا الا وهو الدليل عليه ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها ولا منقبة الا وهو صحتها وتمامها ولا حسنة الا وهو مفتاحها ولا محمدا الا ومنه يتقد مصباحها هو الوفي اذا خان كل صاحب والثقة اذا لم يوثق بناصح الخ » وأشار القرآن الكريم الى ظهور فضل أهل العلم الى حد لا يمارى فيه فقال « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ونص على أن قلوبهم هي مستقر خشية الله دون قلوب سواهم فقال « انما يخشى الله من عباده العلماء » ويقال فيه اليوم « انه للام مصدر موقوتها ومحضاً حميتها وجامع كلمتها والصاعد بها الى ذرى مدنيته وهو لدى يمهدها المسالك ويفتح لها الممالك ونحوها السيادة على المملوك والمالك وهو يقوم نظامها وقوام أحكامها وحفاظ قوامها والجليلة هو حيائها كما أن الجهل ممانها العلم الذي يوصف بهذه الصفات ولن يبلغ أحد أن يؤدي حقه مما يستحق من مثلها حملة كل على ما يشتهي واتخذ الجهل مرشدا الى العلم ولم يستشر العلم نفسه في القصص الى العلم فأنفق الكثير عمره في التحصيل والتركيب والتحليل والتفسير والتأويل والتعديل والتحويل ولكن كل ذلك لا يخرج عن قال وقيل ومع هذا التعب يأخذك الحب اذ تراهم وأممهم قد التقوا في مهلكة واحدة مع القوم الجاهلين وحل بهم من النكال ما عهم أجمعين فيضطرب الدهن في معنى العلم بل يضل فيه ضلالا بعيدا

فاذا قسمت العلم الى ما هو معرفة حقائق الكون من طرقها التي سنها الله وهدي اليها بالفطرة السليمة والاشراف بالعقل

القسم

افترأني من منفصلتين (١) أو من جملة ومنفصلة وقد تستعمل أيضا مقدمة في القياس المقسم الناتج للحملات ولا غناء لها في نتائج الحدود المنفصلة (٢) على أفرادها فانك اذا قلت كل انسان حيوان وكل حيوان إما مائت وإما أزلي كانت النتيجة أن الانسان إما مائت وإما أزلي أما أحدهما بعينه فليس يلزم من القسمة ومن هذا القياس أيضا فان الحيوان الذي هو الوسط ههنا أعم من كل واحد من المائت والأزلي الذين هما مجموعهما على انفصالهما الأكبر والوسط يجب أن يكون إما أخص وإما مساويا للآخرين ولئن قرن بالقسمة مقدمة استثنائية وهي أن الحيوان مائت فليس إذن بالأزلي أو ليس بالأزلي فهو إذن مائت فأولاً لم تكن النتيجة حاصلة من مجرد القسمة بل منها ومن المقدمة الاستثنائية وكلامنا في أن القسمة على تجسدها ليست قياساً كما اعتقدوه وثانياً أن كونه مائتاً أو ليس بأزلي إما أن يؤخذ مسلماً أو مثبتاً بقياس آخر فان أخذ مسلماً فأى حاجة إلى القسمة فليؤخذ أولاً أن الانسان مائت وما هو مائت فليس بأزلي فالانسان ليس بأزلي وان تبين بقياس كونه مائتاً أو ليس بأزلي ثم بعد ذلك يؤخذ وسط البيان الآخر فالمفيد في النتائج ذلك القياس لا القسمة فليستعمل دون القسمة نعم فائدة القسمة هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال فحسب

الاستقراء

وأما أنها ليست طريقاً إلى اكتساب الحد فسنورد فيه من بعد ما فيه مقلع ومنها الاستقراء وهو حكم على كلى لوجوده في جزئيات ذلك الكلى إما كلها وهو الاستقراء التام الذي هو القياس المقسم وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور

على أسرار الشرائع واطائف حكمها ونسبة كل ما يصل إليه العقل والفهم من ذلك إلى شئون المعارف واستعراف علاقة ما أدرك بحاجاته التي يشعر بها شعوراً فطرياً محضاً لا التي يتوهمها وهمها مجعولاً فاسداً سواء كانت حاجاته في نفسه أو أهله أو أمته أو الناس أجمعين وإلى ما هو خزن صور في الحافظة يسوقها إليه ناقش أحرف أو مدج عبارات لا يعرف لها غاية إلا إياها ولا يبالي إذا كان لها مدخل في صلاح حياته أم لم يكن يظنها هي الكمال لا هادية إليه وهي الفضل لا الدال عليه ومبلغ العلم عنده أن يعرف أن هذا قول زيد وقدره حميد عن قول أبي عبيد ورجع الآخر أبو عمرو وهكذا إلى آخر الزمر لا يقره قرار ولا يقف في مدار فهو يخسر بئس هذا ولا يكسب ويشقى بالتحصيل ولا يسعد فعند هذا التقسيم يستتير المطلب ويضئ المذهب بلا حاجة إلى ضم ضمنية إليه

فأنت ترى أن هذا الباب من التقسيم من أفضل ما يطرق في البيان وإن خلا من الصور الحافظة التي اصططح عليها المنطقيون لكن عهدنا بالمصنف أنه خالفهم في صور كثيرة ونبه على استعراف الصواب في تضاعيف الأساليب ولم يبال بتلك الاشكال إلا في حركة العقل لا في تصوير الدليل فكان من الحق على طريقته أن لا يعيب قول من قال إن القسمة بنفسها قياس وإن كانت قد تكون جزءاً منه إذا احتاجت في التآدي إلى ما قصد منها إلى ضمنية أخرى والله أعلم

(١) من منفصلتين كما مثلوا به في قولهم العدد ما فرد وما زوج والزوج إما زوج الفرد وإما زوج الفرد فالعدد إما فرد وإما زوج الزوج أو زوج الفرد وأما المركب من جملة ومنفصلة فكما سبق في القياس المقسم ونحوه إذا قصد إنتاج الحملات كما سيذكر المصنف أما إذا قصد إنتاج منفصلة فكما لو قلت كل عدد فهو إما زوج وإما فرد وكل فرد لا ينقسم إلى متساويين فكل عدد إما زوج وإما لا ينقسم إلى متساويين

(٢) على أفرادها أي أن القسمة وحدها لا تنجح حد من حدودها بعينه كما سيبينه بنائاً للمائت والأزلي ولكن ماذا يقول المصنف في القسمة التي تأتي لتمييز طوائف الصفات بعضها عن بعض مثلاً مع أنها تحصل لكل طائفة حكمها بلا حاجة إلى شئ سوى القسمة كما مر بك وهذا هو تحصيل الحدود بلا ضمنية

(٣) فائدة القسمة هي تذكرة المحولات وإخطارها بالبال كاذوق المصنف السليم أن يجد الصواب في الباب عند نهاية الكلام فيه وما كان عليه إلا أن يسأل نفسه ما هو القياس المركب من بديهيات وما فائدته إلا أن تكون إخطار الحدود بالبال مجتمعة فينطلق الدهن منها إلى النتيجة وهكذا العقل يصل بعد نصب إلى تمييز الأقسام فيضعها متقابلة متميزة ليشرق كل منها في العقل جلياً واضحاً وتصل بكل أحكامه التي تجلي معه عند التميز بالضرورة

ومخالفته القياس ظاهرة لانه في القياس يحكم على جزئيات كلى لوجود ذلك الحكم في الكلى فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين ذلك الحكم الذي هو الاكبر وفي الاستقراء يتلبد هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم في جزئياته ومثاله اذا أردنا أن نبين أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه مثل الانسان والفرس والجل وكانت هذه الجزئيات قليلة المرارة فحكمنا بهذا الحكم كليا في الحيوان الطويل العمر واستعمال هذه الحجة مخصوص بالجدليين ومن عادتهم الاقتصار على ما هو كالصغرى مثلا أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر فهو إما كذا وإما كذا أو ما هو كالأكبرى من أن يقولوا الآن كذا وكذا فاقبل المرارة وردة الى النظم القياسي هو التأليف بينهما

والاستقراء التام الحاصر لجميع الجزئيات نافع في البراهين ولكن بشرط أن لا نأخذ الجزئ في المشكوك فيه في أجزاء القسمة وانما يمكن ذلك على وجهين

(أحدهما) أنه لو وقع الشك في أن الناطق هل هو مائت أو ليس بمائت فتصفحت جزئيات الحيوان لامن جهة الناطق وغير الناطق بل من جهة قسمة أخرى كالماشي وغير الماشي ووجد المائت يتنا جميع أجزاء الاستقراء فحكم بسببها على الحيوان ورد منه الى الناطق فقبل كل ناطق حيوان وكل حيوان إما ماش أو غير ماش وكل ماش مائت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك فالنتيجة أن كل ناطق كذلك وهذا انما يتأتى اذا كان الكلى قابلا لوجهين من القسمة أو أكثر حاصرين له

(الوجه الثاني) أن يكون الحكم قد بان على الكلى من جهة قسمة ما ثم وقع الشك في جزئ من جزئيات أجزاء الاستقراء فوسط الكلى بين ذلك الجزئ وبين الحكم الذي هو الاكبر مثاله لو شككنا في أن زيدا هل هو مائت وقد كداعرفنا أن كل حيوان كذلك من جهة قسمة الى الناطق وغير الناطق فقلنا زيدا حيوان وكل حيوان مائت فزيد مائت

فان قيل اذا بان هذا الحكم للحيوان من جهة الناطق وغير الناطق وزيد يمكن وقوعه تحت الناطق لا بواسطة الحيوان فهلا يتبين بالناطق دون الحيوان فلنا يمكن أن زيدا حين شك في وجود المائت له لم يخطر بالبال وقوعه تحت الناطق وحين أخذ الناطق في أجزاء القسمة لم يؤخذ لاجل بيان الحكم في جزئياته بل لاجل كلية الحكم في الحيوان بعمومه بجزئياته لاجزئيات الناطق فلو خطر بالبال وقوعه

(١) مثل أن يقولوا الآن كل حيوان طويل العمر ما كذا وما كذا أي بعد قولهم الحيوان الطويل العمر قليل المرارة لأن الخ بأن يكون النظم في العادة هكذا كل حيوان طويل العمر قليل المرارة لانه اما انسان واما فرس واما نحوهما من مثلها وكذلك يقال في الكبرى بعد ذكر المطلوب لان الانسان والفرس ونحوهما من مثلهما قليل المرارة فاذا أردت أن ترد الكلام المعتاد الى النظم القياسي جمعت الامرين وألفت بينهما معا ولا مرف في ذلك ظاهر

(٢) المشكوك فيه أي المشكوك في حكمه كالناطق في المثال فاذا كنت مشاككا في كون الناطق مائتا أو أزيد اعتمدت أولا الى معرفة ما يندرج الناطق تحته فتجد الحيوان ثم تقسم الحيوان الى ماش وغير ماش كالراحف ونحوه ثم تنظر في التقسيم فاذا الحكم وهو المائت ثابت ابهما معا وهما كل ما يحوي الحيوان فيكون الحيوان مائتا فالناطق المندرج فيه كذلك وهذا الوجه انما يتأتى اذا كان الكلى كالحيوان يمكن قسمته بعدة طرق كل منها يكون حاصرا لما يحويه ويكون الحكم ثابتا لا يقسم في جميعها فيقسم الى كايين ليثبت الحكم له فيثبت لكلى آخر مندرج تحته لو أخذ مع مقابله لكان حاصرا أيضا

(٣) الوجه الثاني الخ يختلف هذا الوجه عما قبله بوجهين الاول انه يتأتى فيما لو كان الكلى لا يحتمل الاقسمة واحدة والثاني انه يطلب بالتقسيم ثبوت الحكم للكلى لينتج لجزئياته مباشرة لا لكليات أخرى تحته سوى ما اليه التقسيم هذا ما أراد المصنف وهو وان كان محتملا لكنه ليس من الجوده في شيء فان المطلوب بالتقسيم انما هو ثبوت الحكم للكلى

تحت الناطق كان البيان به أولى من بيانه بالحيوان على ما ستعرفه في فن البرهان فاذن الاستقراء نافع في العلوم من هذين الوجهين

وقد يستعمل التنبيه^(١) على المقدمات الأولية تاما كان أو ناقصا وقد يستعمل^(٢) بعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين فان لم يستوف كما تبينه في فن البرهان وفي غير هذا الموضع فلا جدوى له إلا الاستقراء التام المفيد لليقين

وغير التام هو مثل ما اذا استقررت الحيوانات فوجدت كثيرا يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ فحكم على كل حيوان بأنه يحرك عند المضغ فكذلك الاسفل وربما كان حكم ما لم يستقر خلاف ما استقرى كالتمساح^(٣) في مثالنا فانه يحرك عند المضغ فكذلك الاعلى

الذي تقسيمه وهذا هو القياس المقسم أما ثبوت حكم الكل المقسم بعن قيام الدليل عليه بالتقسيم لما يندرج تحته سواء كان كليا أو جزئيا فهو شئ آخر بقياس آخر لا مدخل للتقسيم فيه إلا بالواسطة بل هو مركب من حيلتين احدهما حمل الكل المقسم والثانية حمل الحكم الثابت بالتقسيم ولو حمل مع التقسيم في تأليف واحد كان قياسا مركبا مفصولا أو موصولا كما لو قلت الناطق أو زيد حيوان فهو اما ماش أو غير ماش أو ناطق أو غير ناطق فالناطق اما ماش أو غير ماش أو زيد اما ناطق أو غير ناطق ثم تجعل النتيجة صغيرة وتضم اليها كبرى قولك وكل منهما مائت فالناطق أو زيد مائت ويكون التقسيم قد ورد أخيرا على الناطق أو زيد وهو غير المقصود من القياس المقسم فانه لا يكون إلا في الكليات المنقسمة إلى أقسام لها حاصرة ليستبدل بالتقسيم على أحكامها كما هو ظاهر على ما ترى أيضا أن فسمه الناطق إلى ماش وغيره وقسمه زيد إلى هذين القسمين غير صحيحة وهي لازمة للتأليف الذي أراد المصنف أن يتخذه طريقا كما لا يخفى فان أراد أن التقسيم لا يسرى إلى لناطق وزيد لان الحيوان موضوع في الكبرى على ان المعنى به طوائف امراده لا كل فرد مردود لم يكن محمولا في الصغيرة وهذا الاعتبار فهو غير متكرر فذلك فاذن لا يصح أن يكون التأليف مستجابا بثبوت حكم الأقسام لناطق ولا لزيد لعدم التكرار في الوسط

(١) للتنبيه على المقدمات الأولية كما تقدم في مثال الجسم اما جمادات أو نبات أو حيوان وكل منهما متحرك فبالجسم متحرك والنتيجة من المقدمات الأولية وكقولك جزء الشئ اما هو الشئ بالقوة أو ما به الشئ بالفعل وكل منهما متقدم عليه بالذات فجزء الشئ متقدم عليه بالذات هذا اذا كان تاما أو مالمو كان ناقصا فكما لو قلت ان حرس اللس لا بد فيه من مباثرة المموس للامس ونهيت عليه باستقراء جزئيات اللس وبحود ذلك كثير ومنه التنبيه على قضاياء الحرس كالحكم بوجود قوت في البخار أو في الكهرباء

(٢) وقد يستعمل بوجه ما للتجربة أي ولونا قضا وذاك الوجه هو ملاحظة الاثر في الجزئيات المتعددة في الاحوال المختلفة والازمان والامكنة المتباينة فان هذا يحصل اليقين بثبوت الحكم للكل كثررت فيفيض حرارة الحمى للمخ السكيننا وعلى هذا النحو من الاستقراء في أغلب العلوم والعنون الصحيحة كالطب والكيمياء وقدم مطيم من علم الطبيعة والتاريخ الطبيعي ولا أدل على صحتها من ظهور أثرها في الاعمال العظيمة التي قلبت ما كان معروفا من حال المسكونة وسكانها وقد أجاد المصنف في التنبيه على فوائد الاستقراء بجميع وجوهه في تحصيل العلوم اليقينية مخالفا في ذلك لما اشتهر عند القوم سابقهم ولا حقهم

(٣) كالتمساح مثال درج في كتب المنطق وغيرها أخذوا الممثلون عن بعض من كتب في الحيوان عن غير بحث صحيح وقد أخطأ من زعم أن التمساح يخالف سائر الحيوان في تحريك الفك الاسفل عند الاكل كما أخطأ من ظن أنه لا يخرج لهضلاته وانما يأني القطقاط قيا كل ما في جوفه ومشأ هذا الظن الثاني ان هذا الحيوان قد تفسد المواد التي في بطنه فيوجد فيها حيوانات صغيرة فيفتح فادقيا في بعض الطيور ويلتقطها وهو لا يؤذيها والميرى يذكر في حياة الحيوان كذا من الزعمين ويثبتته وهو خطأ كما حققه الباحثون المدققون فالثابت بالتحقيق أن الفك العلوي عند أنواع التمساح ثابت متصل بعظام الجمجمة بدون مفصل متحرك وأما الفك السفلي فهو المتحرك وله اتصال بالجمجمة مفصلي بواسطة عظم يسمى

ومنها التمثيل وهو الحكم على جزئ لوجوده في جزئ آخر معين أو جزئيات أخر متشابهة بينهما كمن يقول السماء محدثة لمساها البناء في الجسمية والبناء محدث فيتركب من أربعة حدود أ ك (١) بركلى وهو المحدث وأوسط كل واحد هو الجسم وأصغر وهو السماء وشبيهه وهو البناء والأوسط محمول على الأصغر وعلى شبيهه والأوسط محمول على الأوسط لانه محمول على شبيهه الأصغر وهذا أيضا من الحجج الخاصة بالجدلين

ومن عادتهم أن يسموا الأصغر فرعاً والشبيه أصلاً والا كبر حكماً والأوسط المتشابهة فيه جامعاً ومن التمثيل نوع يسمونه الاستدلال بالشاهد على الغائب وكان الشاهد عندهم عبارة عن المحس وتوابعه ويدخل فيه ما يشعر به الإنسان من أمور نفسه الخاصة كعلمه وإرادته وقدرته والغائب ما ليس بمحس فيثبتون في الغائب حكم الشاهد لما بينهما من المشابهة في أمر ما فهو بعينه المثال إلا أنه أخص منه إذا الأصل فيه الشاهد والفرع الغائب وأما التمثيل فيم هذا وما نقل الحكم فيه من شاهد إلى شاهد أيضاً ومن غائب إلى غائب وهذا الطريق أيضاً قاصر عن افادة اليقين إذ ليس من ضرورة تشابه أمرين في شيء تشابههما في جميع الأشياء

فمنهم من اكتفى في تعدى الحكم من الأصل إلى الفرع بمجرد المشابهة ومنهم من شعر بضعف هذا القدر فقال انما يكون المثال حجة إذا كان المعنى المتشابهة فيه علة للحكم ولعمري ان بان كونه علة أمكن رده إلى البرهانيات بأن يجعل المعنى المتشابهة فيه وسطا بين الأصغر والكبر إلا أنهم يثبتون كونه علة عند خفائه بطريقين

(أحدهما) ما يسمونه طردا وعكسا والطردها أن يثبت الحكم لكل ما يوجد له هذا المعنى المتشابهة فيه والعكس هو أن يعدم الحكم في كل موضع لا يوجد فيه هذا المعنى ومراجعة الطرد والعكس إلى الاستقراء فبالمتقراء الجزئيات لا يتصور القطع بوجود الحكم مع وجود المعنى وعدمه مع عدمه وفيه من الوهن والضعف ما نبهنا عليه إذا استقراء جميع الأشياء المشاركة في هذا المعنى ليس بأمر سهل فربما يشذ عنه أمور متشابهة للأصل في هذا المعنى غير مشاركة له في الحكم وهب أنه لم يشذ عنه شيء آخر فيجوز أن تكون جميع الأشياء الموجودة لها هذا المعنى يثبت لها هذا الحكم سوى هذا الفرع إذ ليس يجب من تلازم معينين في أشياء كثيرة تلازمهما أبداً في جميع الأشياء بل يجوز أن يكون فيما بينهما شيء يخالفها في وجودها لسائر المعاني المتشابهة فيه مع الحكم ومخالفتها شيء واحد في وجود المعنى المتشابهة فيه دون الحكم وذلك الشيء هو الفرع المتنازع فيه

(الطريق الثاني) هو أنهم يسبرون أوصاف الأصل ويتصفونه ويطلبون أن يكون واحد واحد منها علة إلى أن لا يبقى الا ذلك المتشابهة فيه فيقطعون بكون علة مثلاً يقولون البناء محدث فاما أن يكون

العظم المربع ثم ان لهذه الحيوانات فتحة في انتهاء الامعاء تخرج منها الفضلات من بول وغيره وفيها يولج التمساح الذي ذكر عند المسافدة ومن طريقه ما جاء على لسان بعض طلبة العلم عندما كمت أذكر هذا الخطأ العام في قضية تحريك التمساح لفكه الأسفل قوله لعل من افتتح هذا الخطأ رأى التمساح مقلوباً يركض فكه الأسفل فظنه الأعلى نذهب يعكس وينقل عنه (١) أكبر كل واحد هو المحدث الخ المحدث أكبر لانه محمول النتيجة والسماء أصغر لانه موضوعها والجسم الكلي أوسط لانه العلة المشتركة والشبيه هو البناء لانه الذي ظهر فيه ثبوت الأكبر بسبب العلة وهو ثبوت الجسم له فالجسم محمول عليه وعلى الأصغر والا كبر محمول على الأوسط المحمول على شبيهه الأصغر فيحمل على الأصغر أيضاً لانه انما حمل على شبيهه بسبب حمل الأوسط عليه فقوله لانه أي لان الأوسط محمول على شبيهه الأصغر وهو علة لشيء

حدوثه لكونه موجودا أو لكونه قائما بنفسه أو لكونه جسما وليس لكونه موجودا وإلا لكان كل موجود محدثا ولا لكونه قائما بنفسه والا كان كل قائم بنفسه كذلك ولا لكذا ولا لكذا فبقي أن يكون لكونه جسما

وهذا الطريق أيضا فاسد من أربعة أوجه (أحدها) أنه ليس يجب أن يكون كل حكم مطلقا بغير ذات ماله الحكم بل من الأحكام ما يثبت لذات الشيء لعلته غير ذاته (والثاني) أن هذا انما يصح بعد حصر جميع الصفات وهو راجع أيضا إلى الاستقراء وليس هو بين بل ربما يشذ عن هذا الحصر وصف هو العلة والجدليون لا يبالغون في هذا الحصر بل يقولون للخصم إن كان عندك وصف زائد فأبرزه وجهل الخصم لا يكون حجة على عدم وصف زائد وربما قالوا لو كان للأصل وصف آخر لا تدركناه كما لو كان بين أيدينا فيل لا تدركناه وليس هذا كالفيل إذ لم يعهد قط فيل بين يدي إنسان سليم البصر لم يدركه وكم من المعاني الموجودة للأشياء أنتدبنا طلبها ولم ندركها في الحال إلا بعد كثرة البحث الشديد (والثالث) هب أنهم سووخوا في العنود على جميع الأوصاف فلا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف بل ربما كان الحكم لاجتماع عدة منها فمالم تبطل جميع الأقسام الحاصلة من أخذ الأوصاف مفردة ومركبة غير واحد لا يتعين ذلك الواحد مثلا لو كانت الأوصاف كونه موجودا وكونه قائما بالنفس وكونه مصنوع الآدمي وكونه من الماء والتراب فلا يكفي أن تبطل واحدا واحدا منها بل لا بد من أن تتعرض لاجتماعها أيضا فنقول ولا لكونه موجودا وقائما بالنفس ولا لكونه موجودا ومصنوع الآدمي ولا لكونه موجودا وكبما من الماء والتراب ولا لكونه مصنوع الآدمي وكبما من الماء والتراب ثم نتعرض لاجتماع ثلاثة ثلاثة منها أيضا كذلك

(الرابع) هب أنهم وقوا به هذا أيضا لأنه انما يلزم من هذا أن الحكم ليس لتلك الأقسام المفردة والمركبة جميعا وأنه غير خارج عن هذا القسم ولكن لا يلزم منه أن كل ما هو موصوف بالقسم الباقي فله هذا الحكم اذ يجوز أن ينقسم الباقي إلى قسمين يكون هو عام بالنسبة إليهما وهذا الحكم يلزم من أحدهما دون الآخر فيصح أن يقال ما سواه ليس بعلة وإن العلة في ذلك هذا الباقي ولكن لا يجب أن كل

محذوف من الكلام كاترى لكونه لا كبر محذولا على الأوسط كما هو ظاهر العبارة ففيها تسامح ظاهر وأنها سقطت منها الجملة التي ذكرناها في السطح

(١) في حيز هذا الباقي حاصل ما أطالبه المصنف أن يطلان الأقسام ماعدا القسم الأخير غاية ما يستلزمه أن العلة لا تخرج عن القسم الباقي كالجسم في مثالا لكن كونها لا تخرج عنه لا يستلزم أن تكون العلة مجردا الجسمية اذ يجوز أن تكون قيدا من القيود الخاصة بالجسم فتكون العلة قسما من أقسامه لا يتحقق في الفرع المتنازع فيه كما لو قلنا إن الجسم ينقسم قسمين عنصري وغير عنصري فيجوز أن يكون الحدوث لازما لكونه عنصريا ولو كنا أدخلنا هذين القسمين في التقسيم الأول بأن قلنا له حدوب البناء إما كونه موجودا أو كونه قائما بنفسه أو كونه مصنوع الآدمي أو كونه من ماء وتراب أو كونه جسم عنصري أو كونه جسم غير عنصري وأبطلنا أسرار الأقسام ماعدا القسمين الأخيرين لم يلزم أن كل واحد من العنصري وغير العنصري علة بل أحدهما أعلى التعيين فيجوز أن يكون هو كونه عنصريا فلا يلزم أن تكون السماء حادثا لانها من غير العنصري وكون العلة منحصرة في الجسم يعني أمر الالتهج عنه هو غاية ما يستفاد من استثناء نقيض ماعدا الجسم ولا يستفاد منه أنها هي الجسم أي مجردا الجسمية بمعنى أن تكون الجسمية والعلية متساويين فتعكس القضية كلية

وما قاله المصنف في هذا الوجه الرابع غير مستقيم لانهم لو وقوا بحصر الصفات وابطال أن يكون شيء منها علة لا وحده

ما هو موصوف به فهو علة فانه لو أدخل هذان القسمين في القسمة وأبطل سائر الاقسام دونهما لم يلزم أن كل واحد منهما علة بل أمكن أن تكون العلة أحدهما فكذلك اذا ورد في القسمة عام لهما جميعا لم يلزم أن الحكم يتبع جميعه وذلك لان نتيجة هذا الاستثنائي أن العلة هي كونه جسما لأن العلة هي الجسم (١) في تكون الجسمية مساوية للعلية فيكون كل ما هو علة للحدث جسما وكل جسم علة للحدث فاننا اذا قلنا بمثلين قياسهم حدوث البناء إما لذاته أو لعلته وليس لذاته فهو لعلته والعلة صفة والصفة إما ب وإما ج وإما د فالعلة إما ب وإما ج وإما د ولكن ليس ب ولا ج فالنتيجة أن العلة د لأنها الدال اذ موضوع النتيجة ومحمولها يجب أن لا يغيرا عما كانا عليهما في المقدمتين ولا يمكن أن يقولوا بعد قولهم العلة صفة إما أن تكون الصفة هي الباء أو الجيم أو الدال حتى تكون النتيجة أن العلة هي الدال ولأن يقولوا إما أن تكون الباء صفة أو الجيم صفة أو الدال صفة لسكذب القضيتين أولا فان كل ذلك صفة لا واحد منها فقط ولعدم نتائج الوضع ثانيا فانهما موجبتان من الشكل الثاني واذا كانت النتيجة أن العلة هي كذا فهذه قضية اذا أعطيناها أبحاثا أحوالها كانت غايتها أن تصبح كلية فيكون كل ما هو علة للحدث جسما والقضية الكلية لا تنعكس فلا يصير كل ما هو جسم علة للحدث فهذا هو بيان فساد هذا الطريق

ولا يجتمع ما مع غيره وكان الحصر محصيا ولم يبق الا الوصف الاخير لننتج المطلوب تمام فان معنى حصر جميع الصفات أن يوثق على كل وصف للشيء يتوهم انه علة للحدث وفيه كونه عنصرا او كونه محورا وذلك مما يدخل في الجسم ويبتطل كل ذلك حتى لا يبقى الا مجرد الجسمية فتكون العلية مساوية لها احتمالا لا يبقى للجسم ما يقسم اليه من الاوصاف الاخر والا لم يكن الحصر محصيا والفرض انهم وفوا الحصر حقه وعاية ما يطمعن به في هذه الحالة أن حصر الاوصاف انما يتأتى بالاستقراء وليس بالشيء السهل كما قاله في الوجه الثاني

(١) حتى تكون الجسمية هذا قيد لقوله « ان العلة هي الجسم » أي لا حصر للعلة في الجسم بحيث تكون الجسمية الخ لان مجرد كون القضية اسمية لا يفيد المساواة كما سيأتي للوصف في قوله « واذا كانت النتيجة ان العلة هي كذا الخ »

(٢) ولا يمكنهم أن يقولوا الخ يريدانه لا يمكنهم أن يضربوا القياس في صورة تنجح الجملة الاسمية الحاصرة بأن يقولوا العلة وصف والوصف إما هو الباء أو هو الجيم أو هو الدال لكن الاولين باطلان فالعلة هي الدال أو يقولوا العلة صفة وإما أن تكون الباء صفة وإما أن تكون الجيم صفة وإما أن تكون الدال صفة ثم يبطل الاولان وتختذف الصفة التي هي الوسط المكرر فيبقى الدال مع العلة المعروفة أيضا فينتج العلة الدال وهي القضية الحاصرة أما أنهم لا يمكنهم الاتيان بالصورتين فلأن القضيتين أي المتفصلين والاستثنائية كاذبتان أما المتفصلين لأن الجميع صفة فلا معنى للانفصال في الصفة وهو ظاهر في الصورة الثانية وفي الصورة الاولى كانت أجزاء الانفصال حصر الصفة في كل واحد وهو يعود الى ما في الثانية من أن الصفة هي الباء لا غير أو الجيم لا غير الخ مع أن الصفة تعم الجميع وأما الاستثنائية فلا بد لما كان الجميع صفات باطل كونها صفة كاذب وذلك لا بطلان هو الاستثنائية بعينها هذا ما هم الصورتين ثم ان القياس في الصورة الثانية من الشكل الثاني وهو لا ينتج من موجبتين فلا تحصل لهم النتيجة المطلوبة ولو سلم لهم امكان ذلك واستحصلوا على أن الصفة هي الجسم فلا يفيد ذلك لان نتائجهم تكون قضية معرفة الطرفين وعاية ما يكون من شأنها أن تكون كلية وهي لا تنعكس كلية وهذا هو ما أراد الوصف بقوله « واذا كان النتيجة الخ »

ويرد عليه أنه اذا سلم لهم النتيجة الحاصرة وكان مرادهم من الحصر اد كره هو أولا من أن الصفة هي مجرد الجسمية لثم لهم المطلوب كما صرح به فيما سبق والصواب الرجوع الى أن الوصول الى الحصر بهذا المعنى يحتاج الى استقراء يصعب الوصول الى تمامه كما قدمناه

إلا أنه لا بأس باستعماله في الجدل إذ ليس المطلوب فيه اليقين بل إقناع النفس وتطمينها بما يعتقده في المشهور أنه ناتج يقيني هذا إذا كان المطلوب كلياً

وأما إذا كان جزئياً وأريد إثباته بالمثل كان قياساً ناتجاً من الشكل الثالث فإنك إذا قلت البناء جسم والبناء محدث لزم منه أن بعض الأجسام محدث ولكن لا يلزم أن ذلك البعض هو السماء المتنازع فيها أو غيرها من الأمور المعينة التي يسمونها اقروعا

﴿الضمير﴾

(ومنها الضمير) وهو قياس حذف مقدمة الكبرى إما الظهور لها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة خطا ب ا ج خرجاً من المركز إلى المحيط فهما إذن متساويان وإما لاختفاء كذب الكبرى كقول الخطابي هذا الإنسان يخاطب العدو وهو إذن حائن مسلم الثغر ولو قال كل مخاطب للعدو فهو حائن لشعر بكنبه ولم يسلم

﴿الرأي﴾

(ومنها الرأي) وهو مقدمة محذوفة كلية في أن كذا كائن أو غير كائن صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائماً في الخطابة مهمة وإذا عمل منها قياس في الأغلب يصرح بذلك المقدمة على أنها كبرى ويحذف الصغرى بقولهم «الحساد يعادون والاصدقاء يناصحون»

﴿الدليل﴾

(ومنها الدليل) وهو في هذا الموضع قياس اضماري حذوه الاوسط شيء إذا وجد الاصغر تبعه وجود شيء آخر للاصغر دائماً كـ (١) ف كان ذلك الاتباع ويكون على نظام الشكل الاول لو صرح بمقدمته مثال ذلك هذه المرأة ذات لبن فهي إذن قد ولدت وربما سمي هذا القياس نفسه دليلاً وربما سمي به الحد الاوسط

﴿العلامة﴾

(ومنها العلامة) وهي قياس اضماري حذوه الاوسط شيء إما أعم من الطرفين معاً حتى لو صرح بمقدمته كان الناتج منه من موجبتين في الشكل الثاني مثل قولك هذه المرأة مصفارة فهي إذن حبلية وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمته كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجاعان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعاً وكان ظالماً

﴿القياس الفراسي﴾

(ومنها القياس الفراسي) وهو يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه والاوسط فيه هيئة بدنية توجد في الإنسان المنفرد فيه ولحيوان آخر غير ناطق ويكون من شأن تلك الهيئة أن تتبع من اجابته

(١) كيف كان ذلك الاتباع أي سواء كان بطريق الزوم العقلي أو العادي الثاني كالمثال الذي ذكره والاول كقولك الهواء جسم فهو مشار إليه أو متخير وانما سمي هذا بالدليل لان الاوسط لما كان مستتباً بالمطلوب في العقل كان بنفسه وسيلة لحضور في الذهن بدون حاجة الى تكراره في قضية أخرى فكان المذكور وحده دليل وهذا النوع أخص من الضمير فانه من أحد أقسامه وهو ما حذف كبراه لظهورها

(٢) هذه المرأة مصفارة أي تلازمها الصفرة والحبلية كذلك فيكون وصف مصفارة محمولاً على هذه المرأة وعلى الحبلية وهو أعم منهما كما هو ظاهر فلوصرح بأجزاء القياس كان من الشكل الثاني لكن من موجبتين وهو لا يتبع نتيجة لازمة والمثال الثاني لو صرح بأجزاء القياس فيه كان هكذا الحجاج شجاع الحجاج ظالم فالحد الاوسط وهو الحجاج أخص من الطرفين وهما الشجاع والظالم والقياس من الشكل الثالث فنتيجته جزئية والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحاً

(٣) يشبه الدليل من وجهه والتمثيل من وجهه أما شبهه بالدليل فلان الهيئة علامة تستتبع الخلق لاستتباعها في الذهن وجود المزاج المستتبع له وأما شبهه بالتمثيل فلان صاحبه بقيس زيد الهيئة بالاسد لوجود تلك الهيئة فيه التي هي دليل على الخلق وانما يكرر تمثيلاً تاماً لان الهيئة التي هي الجامع ليست علامة الخلق في الخارج كما هو الشأن في التمثيل وانما هي ملته في الذهن فقط

خلق فاذا وجدت تلك الهيئة ^(١) قدس بوجود ذلك الخلق لانهم معلولا على واحدة
ولكن هذا بعد أن بسلم أن المزاجات الواقعة في ابتداء الخلق والقطرة تتبعها أخلاق النفس كما تتبعها
هيات البدن لكن يبقى وراء هذا تردد في أن هذا الخلق هل هو من توابع المزاج الذي تتبعه هذه
الهيئة بعد تسليم أن الخلق من توابع الاخرجة وانما تنفع النفس في ذلك بتصفح الحيوانات المشاركة
لذلك الحيوان في ذلك الخلق فان وجد كل من له ذلك الخلق متشابهة تلك الهيئة ومن ليس له ذلك الخلق
عادم تلك الهيئة أورد ذلك حدساقويا وفراصة محكمة

وحده هذا القياس لثلاثة كحدود التمثيل مثل زيد والاسد وعظم الاعلى والشجاعة الموجودة
للأسد مسلمة ولزيد هذه الخجة فيقال ان فلانا شجاع لانه عريض الصدر كالاسد فمشابهته الدليل من
حيث إن الاوسط فيه وهو عريض الصدر يتبعه ^(٢) وجود شئ آخر الا صغره وهو الشجاعة ومشايمته
التمثيل من حيث الحكم على جزئ بوجوده في جزئ آخر لمشايمته بينهما

(الفن الثالث)

في مواد الحجج وهو فصل واحد

قد تكلمنا على صورة الحجج التي هي هيئة التأليف الواقع في مقدماتها بما فيه مقتنع وأمام موادها فهي
القضايا التي تركبت الحجج منها ولما كان القياس بل الخجة يقال بالتشابه على شيتين فيقال للأفكار
المؤلفة في النفس تأليفاً مؤدياً إلى التصديق بشئ آخر والاقول المسموع المؤلف من أقوال يلزم من
تسليمها قول آخر فمادة أحدهما اذن المعاني المعقولة ومادة الآخر الاقوال المسموعة من حيث هي
دالة على المعاني المعقولة

وقد ^(٣) بينا من قبل أن الاقيسة تنقسم بسبب اختلاف موادها إلى البرهانية والجدلية والمغالطية
والخطابية والشعرية فان مواد الاقيسة إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدق والمصدق به إما أن

(١) حدس بوجود ذلك الخلق الخ حدس تخفيف الدال مني للجهول وقوله بوجود أي -صل حدس مصور بظن
وجود الخ والتساع في مثل هذا معروف والاحدس لا يتعدى الباء جاء في اللسان « الزهرى الحدس التوهم في معاني
الكلام والامور بلغت عن فلان أمرواً بأحدس فيه أي أقول بالظن والتوهم وحدس عليه طنه يحده « من باب صر »
ويحده « من باب نصر » حدس لم يحققه وتحده أخبار الناس ومن أخبار الناس تخبر عنها وأراغها ليعلمها من حيث
لا يعرفونها وبلغ به الحدس أي الامر الذي ظن انه العاية التي بحرى اليها وأعد ولا تقل الاداس وأصل الحدس الرمي
ومنه حدس الظن اعما هو رجم بالغيث والحدس الظن والتخمين يقال هو يحده بالكسر أي يقول شيئاً برأيه أو زيد
تحده عن الاخبار تحدها وسدست عنها سدسا وتوحشت اذا كنت تريد اخبار الناس ليعلمها من حيث لا يعلمون
ويقال حدست عليه ظني وصدته اذا نالت الظن ولا تحقه وحدس الكلام على عواهنه تعسفه ولم يتوقه « اسهى
ما يتعاق منه بما نحن فيه

وهذا الحدس في وضعه اللعوى وقد استعمله المصنف ههنا كما يستعمله أهل اللغة وهو غير الاستعمال الشائع في باب
مواد الحجج فانه هناك سرعة انتقال الدهن من معلوم للجهول وهو يقين لا توهم وظن وتعمين وقضاياها من مقدمات البرهان
الموصل اليقين فلا يعمل أن يكون ظاهراً وتوهمات يوصل اليقين وقد أخطأ فيه من المتأخرين من أخذ العلوم عن غير أستاذ
وكتب فيها بالتمقل

(٢) يتبعه وجود شئ آخر أي في الدهن كما هو الشأن في الدليل والافالهيئة والخلق معلولا على واحدة كما سبق

(٣) وقد بينا الخ سبق له ذلك في الفصل الاول من الفن الثاني أول الكلام في القياس

بكون يقينيا والقياس المركب منه يسمى برهانيا واليقين هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد آخر إما بالفعل أو بالقوة القرينية من الفعل أنه لا يمكن أن لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن زواله وإما أن يكون شيئا باليقيني وهو الذي يعتد فيه الاعتقاد الاول وأما الثاني فإما أن لا يعتد أو إن اعتقد كان جائز الزوال لكن الاعتقاد الاول مستحكم لا يعتد معه بالفعل لقيضه إمكان والقياس المركب من بعضه كما سنقصه (٢) جدلي ومن بعضه مغالطي سوفسطائي وإما أن يكون ظنيا وهو الذي يعتد فيه الاعتقاد الاول ويكون معه إما بالفعل اعتقاد أن لقيضه إمكانا أو بالقوة القرينية من الفعل وإنما لا يكون بالفعل لأن الذهن لا يتعرض له والقياس المركب منه يسمى خطايا وأما غير المصدق به فأنما ينفع في القياسات إذا أثر في النفس تأثير المصدق به من قبض أو بسط أو تنفير أو ترغيب ويسمى تخيلا والقياس المؤلف منه يسمى شعريا

وهذه المقدمات التي هي مواد الأقيسة وأجزاؤها سواء أخذت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون مبينة بقياسات قبل هذه أو لم تكن وكل مبين بقياس فقد استعمل في بيانه مقدمات آخر ولا بد من أن تنتهي إلى مقدمات غير مقترة في نوعها إلى البيان بشيء آخر والالزم منه امتناع بيان شيء دون أن يبين قبله مالا نهاية له أو لزم منه البيان الدوري وهو أن تدور هذه المقدمات بعضها على بعض في البيان فتبين هذه بتلك وتلك بأخرى ثم تبين الأخيرة بالاولى فيؤدي إلى بيان الشيء بنفسه وبيانه بما لا يتبين إلا به وكل هذا محال

وهذه المقدمات المستغنية عن البيان في نوعها تسمى مبادئ القياسات وهي ثلاثة عشر صنفا أوليات ومشاهدات ومجربات ومتواترات ومقدمات فطرية القياس ووهميات ومشهورات بالحقيقة ومقبولات ومسلمات ومشبهات ومشهورات في الظاهر ومظنونات وتخيلات أما الأوليات فهي القضايا التي يصدق بها العقل الصريح لذاته ولغيريته لا بسبب من الأسباب الخارجية عنه من تعلم أو تخلق بخلق أو وجب السلامة والنظام ولا تدعو إليها قوة الوهم أو قوة أخرى من قوى النفس ولا يتوقف العقل في التصديق بها إلا على حصول التصوير لأجزائها المقررة فإذا تصور معاني أجزائها سارع إلى التصديق بها من غير أن يشعر بحلوه وفتاقه عن ذلك التصديق وهذا مثل قولنا الكل أعظم من الجزء والأشياء المساوية لشيء واحد متساوية فإن هذه القضايا إذا عرضت على كل عاقل وتصوره معنى الكل والأعظم والجزء والشيء والمساوي والواحد وجد نفسه مصدقا بها غير منفك عن هذا التصديق وليس ذلك من شهادة الحس فإن الحس لا يدرك الكل بل أدراكه مقصور على جزئي واحد أو اثنين فصاعد بشرط أن يكون محصورا وهذا حكم من العقل كلي على كل كلي والوهميات الصادقة التي تعرفها بعد من هذا القبيل

والأوليات

المشاهدات

وأما المشاهدات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مثل حكمنا بوجود الشمس وانارتها ووجود النار وحرارتها ووجود الثلج وبياضه والقار وسواده ومن هذا القبيل حكمنا بأمور في ذواتنا غير مدركة بالحس الظاهر بل بقوى باطنة غير الحس مثل شعورنا بأن لنا فكرة وإرادة وقدرة وخوفا وغضبا

المجربات

وأما المجربات فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس وشركة من القياس فإن الحس إذا

(١) وأما الثاني أي اعتقاده لا يمكن أن لا يكون كذا

(٢) جدلي كالمركب من المشهورات والمسلمات والمغالطي يتركب من الوهميات الكاذبة ومن المشبهات وجميع هذه الأنواع من القضايا من هذا القسم أي ما تحقق فيه الاعتقاد الاول دون الثاني ولو وجد الثاني كان قابلا للزوال

تكرر عليه اقتران شئ بشئ مراراً غير محصورة وتكرر ذلك في الذك كرحصل في الذهن مع هذه الاذكار
قياس طبيعي وهو ان اقترانها لو كان اتفاقاً لا وجوباً لما طرد في أكثر الامور وهذا مثل الحكم بأن
السقمونيا مسهلة للصغراء وأن الخمر مسكرة والضرب موجب وأن السكواكب تطلع وتغيب
وترجع وتستقيم الى غير ذلك من الحركات المرصودة فاننا اذا رأينا حدوث الاسهال وتكرره مع
تكرره شرب السقمونيا علمنا قطعات تكرره سبب موجب له اذ لا يحدث حادث الاسباب فهو إما شرب
السقمونيا أو امره قارن له اذ لو لم يكن كذلك لم يتكرر الاسهال مع تكرره على الاكثر فان ما يكون
بالاتفاق لا يدوم أو لا يقع على الاكثر فحكمنا بواسطة الحس وهذا القياس أن السقمونيا المكرر عليه
التجربة المتعارف في بلادنا مسهل للصغراء

ومادام يبقى على التردد فهو نفس الاستقرار الناقص فاذا حصل اعتقاد محكم وثيق لا ريب للنفس
فيه صار تجربة وانما تحصل هذه الوفاة بكثرة التكرر والقضايا التجريبية يتفاوت فيها الناس فان
من لم يتول التجربة لا يحصل له العقل المستفاد منها

﴿الحديثيات﴾

وما يجري مجرى التجربات الحدسية وهي القضايا المصدق بها بواسطة الحس وحده من قوى يذعن
الذهن بحكمه ويزول معه الشك والحدس هو سرعة انتقال الذهن من معلوم الى مجهول وذلك مثل
قضاءنا أن نور القمر من الشمس لما شاهدنا من اختلاف هياكل النور فيه بسبب قربه وبعده من
الشمس وهذا حكم حدسي وكل من كان أصغر ذهنا وأذكى فريضة كان أسرع الى هذا الحكم وفي
هذا أيضاً قياس خفي كافي التجريبيات فان هذه الاستنارة لو لم تكن من الشمس بل كانت اتفاقاً أو من
أمر خارجي لما استقرت على غلط واحد من اختلاف تشكالاته بسبب اختلاف القرب والبعد

﴿المتواترات﴾

وأما المتواترات فهي القضايا التي يحكم بها بسبب اخبار جماعة عن أمر تتفق الرتبة عن تواترهم
واتفاقهم على تلك الاخبار فتطمئن النفس اليها بحيث لو أرادت التشكك فيه امتنع عليها وهذا مثل
اعتقادنا بوجود مكة ومصر وبغداد ووجود نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بسبب تواتر الشهادات وكثرتها
بحيث لم يبق للشك فيه مكان

وليس لهذه الشهادات مبلغ معلوم يؤثر المقصان والزيادة في افادته اليقين بل المتبع فيه حصول اليقين
فاذا حصل استدلاله على كمال العدد لا أناسه تدل بالعدد على حصول اليقين

(١) السقمونيا أشهر أنه السنأوالسنأ المكي خاصة والذي يؤخذ من قاموس الفبروزابادى انها متغايران فقد
قال في مادة « السقام » « والسقمونيا نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبقية وتحقق وتدعى باسم نباتها أيضاً
مضادتها للعدو والاحشاء أكثر من جميع المسهلات « والصواب مضارها كما في ابن البيطار « وتصلح بالاشياء
العطرة كالغفل والزنجبيل والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين شعيرة يسهل المرء الصغراء والزوجات الردية من
أقصى البدن الخ « وفي فصل السمين من المقصور « السقي ضوء البرق ونبت مسهل للصغراء والسوداء والبلغم
وعيد « ثم السنأ ليس فيه ماد دبقية وقد رأيت في مفردات الطب الاقصر ان السنأ السقمونيا « هو لبن نبات شكله
كالبلاب يحفر حول أصله حفرة ثم يخرج الاصل بالسكين ويوضع في موضع الجراحة صوفة فيجري من الجراحة اليها
ابن ويجمد وأجوده ما يجي من أرض انطاكية وعتاب الخ « وفي النقيض « سقمونيا محمودة وهو بن شجرة
لبلاية ذات أغصان كثيرة يخرجها من أصل واحد طواها ثلاثة أذرع أو أكثر عليها رطوبة تدفق باليد وزغب ولها
ورق كورق البلاب إلا أنه ألين منه ذو ثلاث زوايا وله زهر أبيض مستدير أجوف الخ « وهذا غير السنأ قطعاً وقد ذكر
السنأ في المفردات على أنه نوع آخر من النبات لا نسبة بينه وبين شجر السقمونيا وقد وصف ابن البيطار في مفرداته
كل من السقمونيا والسنأ لا يمكن أن يشتبه مع شئ من النومين بالآخر

(٢) ومادام يبقى على التردد الخ أي مادام لم يحصل للنفس يقين في شئ لم تزل في التبس وملاحظة الاثر فهي في استقرار ناقص

وهذه القضايا وما قبلها من المحربات والخدسيات لا يمكن أن تثبت على جاحدها فان بخوده ان كان عن فكر فلا مطمع في إخمائه وان كان لانه لم يتول ما تولا به المحرب أو الخادس أو المتيقن بما تواتر عنده من الاخبار فحالم يسلك الطريق المفضي به الى هذا اليقين كيف يسأم اعتقاده ولا يمكن أن يرال شك المتشكك فيها بالقياس على غيرها من المحربات والمتواترات فان تكرار الاحساس قد تنعقد معه التجربة واليقين المستفاد منها في بعض الوقائع لبعض الأشخاص ولا يحصل بثبوتها اليقين في واقعة أخرى وكذلك تواتر الشهادات قديما باليقين في بعض الوقائع ولا يفيد مثلها في واقعة أخرى فلا يغني الاستشهاد بثبات الوقائع المتيقنة مهملة (٢) ما تخلف اليقين في هذه

المقدمات الفطرية

القياس

وأما المقدمات الفطرية بالقياس فهي القضايا التي تكون معلومة بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة حاضرة في الذهن فكما أحضر المطلوب مؤلفا من حدين أصغروا كبرتمثل بينهم ما هذا الأوسط للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا إن كل أربعة زوج فان من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثله الحد الأوسط بينهما وهو كونها منقصة بمساويين فعرف في الحال كونها زوجا بسببه وليست معرفة الزوجية للأشياء مستغنية عن الوسط فانه لو كان بدل الأربعة ثمانية وسبعون لم يتمثل في الحال كونها زوجا ما لم يعرف الوسط

الوهميات

وأما الوهميات فهي القضايا التي أوجبت اعتقادها قوة الوهم فنها ماهي صادقة يقينية ومنها ماهي كاذبة والصادق منها هو حكمها في المحسّات وتوابعها مثل حكمنا بأن الجسم الواحد لا يكون في مكانين في آن واحد وان الجسمين لا يكونان معا في مكان واحد والكاذب منها حكمنا في غير المحسّات على وفق ما عهد من المحسّات مثل أن كل موجود فيجب أن يكون متحيزا مشارا الى جهته وان العالم إماملا لا يتناهي أو ملامته الى خلاء

وهذه الوهميات قوية جدا لا تتميز في بادئ الامر ومقتضى الفطرة عن الأوليات العقلية ومعنى الفطرة أن يتوهم الانسان كانه حصل في الدنيا دفعة واحدة وهو بالغ عاقل ولكنه لم يسمع رأيا ولم يعتقد مذهبا ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة ولكنه شاهد المحسّات واتزع منها الخيالات ثم عرض على ذهنه شيئا فان لم يتشكك فيه فهو من موجبات الفطرة بذاتها وان تشكك لم يكن من موجبات الفطرة بذاتها ولو قدر الانسان نفسه بهذه الحالة لو وجد من نفسه الشعور بهذه القضايا من غير تردد لكن ليس كل ما توجه به الفطرة الانسانية صادقا بل الصادق ما توجه به فطرة القوة التي تسمى عقلا وانما يعرف كذب الكاذب من هذه القضايا بشهادة الفطرة العقلية وما يتأدى اليها مقتضاها من القياسات الصحيحة فان العقل يؤلف قياسات من قضايا لا ينازعه الوهم في صحتها واستقامتها ولا في كون التأليف ناجحا ثم يلزم من تلك القياسات نتائج مناقضة لاحكام هذه القوة فيمتنع الوهم عن قبولها فيعلم بذلك أنهم افطرة فاسدة وجبلة قوية لا يسعها ذلك خلاف المحسّات لقصورها في نفسها ولذلك تقصر

(١) بالقياس على غيرها من المحربات والمتواترات أي بأن يقال ان الذي في هذه القضية التي لا تصدق بها هو عينه في قضية كذا التي تصدق بها فان فيها تجربة مثلها أو تواتر أو حدسا ولا يصح أن يقال هذا لان اليقين قد يحصل بالتجربة مثلا في مسألة عند شخص ولا يحصل بالتجربة في المسألة بذاتها عند شخص آخر مع التجربة انقصها عنه وقد يحصل في مسألة دون مسألة أخرى عند شخص واحد وهكذا يقال فيما بقى

(٢) مهملة تخلف اليقين أي كلما تخلف اليقين عن الخصم ولم يحصل له مع شيء من هذه الامور لم يرض الاستشهاد بحصول اليقين عند شخص آخر شيئا لاختلاف أثرها في تحصيل اليقين كما سبق

عن درلة ذاتها فان الزعم نفسه لا يتحمل الوهم وكذلك كثير من المعاني الباطنة كالخوف والغضب والشهوة والغم لا يدركها الوهم الامتخذه ذوات حجم وتتميز فكيف ظنك بما هو فوق المحسات مثل الباري والعقل والهيمولي أو ما يعم المحسات وغيرها من العلة والمعلول والوحدة والكثرة والموافقة والمخالفة وغيرها

فان قيل كيف تكون هذه القضايا كاذبة وهي في قوة اليقينييات وتكذيبها يكاد يرفع الثقة عن اليقينييات قلنا اليقيني هو الذي لا يتصور زواله كما ينهيه وهذه لما زالت علم أن اليقيني يقينية وأما المشهورات فهي قضايا وآراء أوجب التصديق بها اتفاق الكافة أو لا كثر عند معتقديها عليها مثل أن العدل جميل والكذب قبيح وإبلاص البري عن الجرم قبيح وكشف العورة في المخافل قبيح منكر وإسداء المعروف حسن محمود

﴿المشهورات﴾

وليست هذه من مقتضيات الفطرة من حيث هي مشهورة بل مما تدعو اليه إمام حجة التسالم وصلاح المعيشة أو شيء من الاخلاق الانسانية مثل الحياء والرحمة والأنفة والنخل أو سنن بقيت قديمة ولم تنسخ أو الاستقراء الكثير بحيث لم يوجد لها نقبض فاذا قدر الانسان نفسه خاليا عن هذه الاحوال وأراد التشكيك فيها أمكن ولم يمكنه في أن الكل أعظم من الجزء فعرف أنها غير فطرية

والاؤليات أيضا مشهورة وكذلك الحسيات والتجربيات والمتواترات والوهميات غير أن الديانات الشرعية والمعارف الحكيمية تفدح في شهرة الكاذب ^(١) لأنها لکن المشهور والصرف في استعمالها

هو ما لا يوجب اعتقاده الا مجرد الشهرة فلا تكون الاؤليات والوهميات وما عددنا معها اذن منها ومن هذه المشهورات ما هو صادق ولكن يعرف صدقه بحجة ومنها ما يصدق لشرط دقيق فان أدخل به لم يصدق مثل قول الجمهور ان الله قادر على كل شيء وهذا مشهور وانكاره شنيع مستقبح مع أنه ليس قادرا على هذا الاطلاق اذ ليس قادرا على أن يخلق مثل نفسه فشرط صدقه أن يقال هو قادر على كل شيء ممكن

ومنها ما هو كاذب مثل اشتراك ذبح الحيوان عند كثير من الناس اتباعا لغرائزهم الضعيفة وان زيف هذا القبح الشرع وليس نقيض المشهور هو الكاذب حتى لا يجتمعان بل نقيضه الشنيع والكاذب هو نقيض الحق الصادق وربما لم يكن الكاذب شنيعا كما أن من الصادق ما هو شنيع والآراء المشهورة قد تكون بالنسبة الى الكافة وقد تكون بالنسبة الى قوم دون قوم فان مشهورات الأطباء غير مشهورات النجيين وكذلك مشهورات كل صناعة قد تخالف مشهورات صناعة أخرى

﴿المقبولات﴾

وأما المقبولات فهي آراء أو وقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لا مرسوماً ولا يختص به أو لرأى وفكر يتميز به مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن أئمة الشرائع والحكام رضي الله عنهم أجمعين مثل أن المحسن يثاب والمسيء يعاقب

﴿المسلّمات﴾

(وأما المسلّمات) فهي المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب سواء كانت حقة أو مشهورة أو مقبولة ولكن لا يلتفت فيها إلا الى تسليم المخاطب

ومن هذه ما يلزم المتعلم قبولها والافراد بها في مبادئ العلوم ثم تصديقها إماما مع استنكار وعناد فيه

(١) منها أي من الوهميات اما قبلها فلا ماساغ للكذب فيه بعد استيعاها مسبق من شرائطه

(٢) في استعمالها أي في عرف الديانات والمعارف الحكيمية واصطلاحها عند ما تقسم القضايا الى أقسامها ووهي

ما يسمى بالمشهورات على اطلاق اللفظ

وتسمى (١) مصادر وتسمى مصادر وإمام مع مساحمة وطيب نفس وتسمى أصولاً موضوعاً وسيكون لنا عود إلى بيان هذه

المشبهات

وأما المشبهات فهي القضايا التي يصدق فيها على اعتقاد أنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة لا شبهة بها بشئ من ذلك ولا تكون هي بأعيانها وهذا الاشتباه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى وسيأتي تفصيله في فن المغالطات

المشهورات في الظاهر

وأما المشهورات في الظاهر فهي التي يعتقدها مشهورة كإثبات (٢) أقص الذهن فيصدق بها بإحدى الرأي الغير المتعقب على أنها مشهورة وإذا تعقبت لم توجد مشهورة مثل قول النبي صلى الله عليه « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فيعتقد أن الاخ يعان على الظلم وإذا توهم علم أن المشهور دفع (٤) مع الظلم منه لا الاعانة عليه سواء كان من الاخ أو من غيره كما فسر النبي عليه السلام بالمنع من الظلم حين روجع في كيفية نصره الظالم

والاشبه عندي أن هذا الصنف ليس زائداً على صنف المشبهات بالمشهورات فإن الذهن انما يميل إلى التصديق بها المشابهة ما بينها وبين المشهورات ولعل الفرق بينهم أن هذا يذعن الذهن بشهرته كما يغافض (٥) ويرزول عن قريب وذلك بواسطة احتيال في التشبيه وقد يتبع

المظنونات

وأما المظنونات فهي القضايا التي يصدق بها اتباع الغالب الظن مع تجويز تقيضه كما يقال إن فلانا يسار العدو فهو مسلم للشر أو قيل فلان يطوف بالليل فهو منلص وكل ما قدمناه إذا لم يكن الاعتقاد فيه جرماً بل هناك امكان لمقابله مع الميل الأغلب إلى ما اعتقده فهو من جملة المظنونات كالمقبولات والمسلمات والمشهورات في الظاهر

(١) وتسمى مصادر لأنّها توضع أولاً في العلم على أن تكون مقدمة تنفع فيه مع أنها غير مقبولة عند طالبه فتكون بمنزلة اثبات الشئ بما لا يثبت إلا به ويمثلون لها بنحوان البعد قبل القسمة لا إلى نهاية وهو مما يوضع في مبادئ الهندسة وإن الحكمة مناط السعادة الأبدية في مبادئ العلم الطبيعي ومن هذا النوع كل ما يدكرونه في تقويم الفصل للجنس في علم المنطق وحصر الاحناس في العشرة وكون الجوهر جسداً أعلى ونحو ذلك مما لا يسلمه الطالب ولا بد له من استيراده على ذهنه لا انتفاع به في القول الشارح وأما ما قبل بطيب نفس فقولهم في مبادئ المنطق إن لنا فكرياً وان فكرنا قد يوصلنا إلى علم لم يكن وسيأتي للصنف كلام في هذا في باب أجزاء العلوم البرهانية

(٢) بسبب اللفظ كما يحصل من اشتراك اللفظ العادة والاشباه في معنى لفظ الخارق المذكورين في تعريف الكرامة فيعتقد أن كل ما خالف ما لوف العامة فهو كرامة ولو أخذ لفظ العادة على ما وضع في التعريف وهي سمة الله المطردة في الخليقة بأسرها وفهم معنى الخارق لها وهو ما يصدر من القادر المختار على خلاف ما قرره في نظام الخليفة لا تنكشف غمة الضلال عن قلوب كثير من الجهلة بل وغيرهم ممن قد يختلف عنهم في اللقب وهو منهم في الرغب والرهب ومنلو الما يكون بسبب المعنى بنحو اعتقاد أن البياض جامع للبصر لانه لون ومنشأ ذلك اشتراك البياض مع السواد في اللونية فإذا كان السواد جامعاً وهو لون فليجمع البياض لانه لون

(٣) غافضه فجاء والمتعقب أراد به المروى فيه فغير المتعقب أي ما لا رويه فيه وأصله من تعقب الخبر سأل عنه غير من سمعه منه أو تعقب عن الخبر أي بحث عن صحته بعد الشك فيه

(٤) دفع الظلم منه أي ان نصر لك أخاك ان كان ظالماً وكفه عن ظلمه ودفع الظلم الذي يقع منه على غيره

(٥) كما يغافضه أي يغافضه أي لا يغافضه أي لا يلبث ان يزول وقوله وذلك أي ما كان من المشبهات بالمشهورات انما يعتقده بواسطة الاحتيال في التشبيه والتلميس على المعتقد حتى يرمخ الاعتقاد في نفسه فيسمع أي يستمر الضال على اعتقاده وتصدر عنه أعمال قلائه وفي نسخة كتبت بمشبهة الأصل (أي بالهاء ش) يبقى بدل يتبع وهي أظنه ولانه المقابل لقوله ويرزول

وأما المخيلات فهي القضايا التي يقال قولاً للتصديق بها بل تخييل يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً من قبض أو بسط وإقدام أو إجمام مثل قول من أراد تنفير غيره عن أكل العسل لاتأكله فانه (١) مرة مقيسة أو تنفيره عن شم الورد لانه سُمُّ بغسل قائم في وسطه روث أو ترغيب غيره في شرب الدواء لانه الشراب أو الب (٢) لآب فيجد السامع بهذه الأقوال في نفسه مع التأكيد بها آثاراً المصدق بها وأكثر الناس يُقصدون على عوارض الأمور ويحجمون عنها بسبب الاعتقاد ان هذه المقدمات لا عن روية وفكر أو عن غلبة ظن لكن مستعملها لا يرى من نفسه أنها صادقة أو لا يستعملها التصديق وإن كانت صادقة فلا جرم أن المصدق به من الأوليات والمشهورات وقديماً فعل هذا الفعل من التخييل يجوز استعمالها بدل هذه المخيلات وكذلك المظنونات انما تنفع في المقاييس من جهة ما تعتقد لا من جهة اختلاف مقابليها في الضمير فلا جرم أن جميع المشهورات وغيرها من الأوليات نافع منفعتها وكذلك المشهورات انما ينتفع بها من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يخطر بالبال مقابلة لأمن حيث امكان التشكك فيها فلا جرم أن جميع ما قبلها من الضروريات الأولية والوهيمية اذا لم تكن شائعة نافعة منفعتها

وانما كانت هذه المقدمات ثلاثة عشر صنفاً لانها إما أن تكون مصدقاً بها أو غير مصدقاً بها وغير المصدق به ان لم يجز مجرى المصدق به في التأثيرات النفسانية من الرغبة والنفرة والشجاعة واللين لم ينتفع به في القياسات وهذه هي المخيلات والقسم (٦) الثاني الذي فيه التصديق إما أن يكون التصديق به على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا تختلج في النفس معانده فيه أو على وجه ظن غالب والذي على وجه ضرورة فاما أن تكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس أو التجربة

(١) مرة مقيسة المرد بالكسر مراح من أمزجة البدن وهو المعروف بالصفراء ومفرزاً الصفراء من وجه تخييل العسل في صورة المرة إلى اللون «ضنه» وهو الصفرة وإلى بعض أنواعه فان منه ما فيه مראה لان نخله يري الالفنتين وإلى ما لا نوعاً من أنواعه يسمى «ألومالي» ومعناه باليونانية الدهن العسلي ويسمى عسل داود يشرب بماء لاسهال المرة الصفراء واقرارها وهو دهن شجرة تبت بتدبير

(٢) الجلاب بضم قاصدي يقول صاحب القاموس انه ماء الورد وانه عرب ويستعمله أهل سوريا اليوم في شراب الخرنوب

(٣) أولاً يستعملها التصديق وإن كانت صادقة أي أن مستعملها يبين أمرين إما أن لا يكون مصدقاً بها وانما أراد بها التخييل وإما أن يكون مصدقاً بها العسلي في الواقع أو الاعتقاد ذلك ولكنه لا يقصد باستعمالها تحقيق ما فيها من الخبر وانما يستعملها للتخييل وعلى ذلك يمكن أن تستعمل الأوليات وغيرها مما هو مصدق به استعمال هذه القضايا اذا قصد بها مجرد التخييل وذلك اذا كانت الأوليات ونحوها مما يهيج الخيال ويحدث في النفس أثر المخيلات

(٤) اذا لم تكن شائعة قبيحاً بهذا القيد حتى تنفع منفعة المشهور لان المشهور يستعمل عندما يقصد حمل السامع على الاعتقاد من وجه الاستحسان والاستقباح فلو كان الصادق الأولي شائعاً في نظر السامع لم يجز استعماله في مقام استعمال المشهور وانما يستعمل الصادق المخالف للالف عندما تقصد إقامة الدليل وحمل النفوس على مركب البرهان

(٥) وهذه هي المخيلات أي القضايا الغير المصدق بها التي ينتفع بها في القياسات وهي ما جرت مجرى المصدق به في أحداث آثار في النفس وأما ما لم يجز مجرى المصدق به فليس بداخل في التقسيم أصلاً لعدم منفعته

(٦) والقسم الثاني أراد بالثاني الآخر وان كان هنا الأول فان قسم المصدق به هو القسم الأول في التقسيم وبعد ان تكلم عن الثاني وهو غير المصدق به عاد إلى الأول ليقسمه فغيره بالثاني لانه قسم آخر بعد الذي تكلم عنه

ومما لا شك فيها أو بالتواتر أو تكون ضرورة باطنية والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل وإما أن تكون خارجة عنه والتي عن العقل فإما أن تكون عنه عن مجرده أو عنه مستعينا به بشئ والتي عن مجرد العقل فهي الأوليات الواجبة القبول وأما التي عنه مستعينا بشئ فإما أن يكون المعنى غير غريزي فيه فيكون هو التصديق الواقع بالكسب وذلك يكون بعد المبادئ وكلاهما في المبادئ وإما أن يكون المعنى غريزيا في العقل أي حاضرا وهي المقدمات الفطرية القياس وأما الذي هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية وما يكون على سبيل التسليم فإما أن يكون على سبيل تسليم صواب وإما على سبيل تسليم غلط والذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه وإما على سبيل تسليم من واحد خاص والمشارك فيه إما أن يكون متعارفا في الناس كاهم أو مستندا إلى طائفة مخصوصة والمتعارف هو ما يخص باسم المشهورات المطلقة والمخصوص بأمة مخصوصة بخلاف (٢) ص باسم المشهورات المحدودة ومنها المقبولات وما يكون التسليم فيه من واحد فيخص باسم المسلمات وأما ما هو على سبيل تسليم غلط فهي الشبهات وبعد الضروريات والمعتقدات المسئلة المظنونيات فقد استوفت القسمة الأصناف الثلاثة عشر وليست هذه قسمة وجوب بل تكلفناها ضمما للنشر المبادئ في حاصر

(اليقينيات)

واليقينيات من جهة هذه الأوليات والمشاهدات الباطنية والظاهرة إذا لم يكن سبب مغلط الحس من ضعف فيه أو معنى في الحس من صغر أو حركة أو بعد أو قرب مفراط أو كثافة المتوسط وغير ذلك وكذلك التجريبات إذا استجبت الشرائط التي ذكرناها وكذلك المتواترات والقياسات الفطرية القياس والوهميات الصادقة وهذه مواد القياس البرهاني لأن المطلوب من البرهان هو اليقين وأما مواد القياس الجدلي فهي المشهورات والمسلمات وللجدل فوائد منها إلزام معاندا الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن رتبة البرهان فيعدل به إلى المشهورات التي يعتقدها واجبة القبول ويبطل به رأيه الفاسد عليه ومنها أن من يراد تلقيبه الاعتقاد الحق وكان يميز عن العوام ولا يرضى بالتقليد والكلام الوع (٣) طي الخطابي ولم يبلغ رتبة إدراك الحقائق من البرهان اليقيني يتدرج إلى تقرير هذا الاعتقاد الحق له بالاقبسية الجدلية ومنها أن كل (٤) لم جزئي فتقدم عليه مقدمات تستبان في علم آخر أعلى من ذلك العلم ويراد بالمنع على تسليمها فربما لا تسمي نفسه به فتطيب نفسه بالاقبسية الجدلية إلى أن ينتهي إلى معرفتها بالبرهان من العلم الآخر ومنها أن في قوة الاقبسية الجدلية أن ينتج منها طرقا (٥) النقيض فإذا ألفت قياسات على الإثبات وأخرى على النفي في مطلوب واحد وردد الفكر والروية فيها فربما لاح من أثناء ذلك ما هو الحق

(مواد الجدل)

(١) مابع التجربة هو الحدس كما سبق

(٢) يخص باسم المشهورات المحدودة هذا القسم لم يجعله المصنف فيما سبق قسما مستقلا بل عدّه نوعا من المشهورات بالحقيقة وقد نسي المصنف قسمين من المشهورات وهو المشهورات في الظاهر وأجدر به أن يكون من قسم تسليم الغلط فيكون مع المشبهات قسما لها لأن المشهورات في الظاهر هي ما ذكره المصنف فيما سبق هي ما وقع التصديق بحكمها ببادئ الرأي بدون تعقب فإذا تعقبت ظهر الخطأ فيها

(٣) الوعظي الخطابي أي المبني على المظنونيات لأعلى المشهورات والمسلمات

(٤) كل لم جزئي أراد من الجزئي الخاص كالطبيعي والرياضي والطب والاخلاق ونحو ذلك

(٥) طرقا النقيض أراد النقيضين لأن التناقض نسبة لها طرفان هما النقيضان

(مواد المغالطة)

وأما مواد القياس المغالطى فالوهميات الكاذبة والمشيآت وليس في معرفته فائدة الا التوفى والاحتساب
وربما استعمل لامتحان من لا يعلم قصوره وكأله في العلم ليستدل بذهاب الغلط عليه أو تنبيهه على
رتبه واذ ذلك يسمى قياسا امتحانيا وربما استعمل في تبكيك من يوههم العوام أنه عالم فيكشف
لهم تحبيره وعجزه عن استبانة الصواب والخطا فيه بعد أن يوقفوا على مكمن الغلط دونه صدا لهم عن
الاقتداع به وعند ذلك يسمى قياسا عناديا

(مواد الخطابة)

وأما مواد القياس الخطاى فالمشهورات في الظاهر والمقبولات والمظنونات وفائدة الخطابة اقناع
الجمهور فيما يحق عليهم أن يصدقوا به من الامور السياسية والمصلحية والوظائف الشرعية وغير ذلك
مما بعد من منافعها في الفن المفرد لها

(مواد القياس
الشعري)

وأما مواد القياس الشعري فالخيلات
والذي بهم طالب السعادة من هذه الجملة فهي الاقوال البرهانية ليكتسبها والمغالطية ليجتنبها فلا جرم
نذكرهما في فنين ان شاء الله تعالى ونتم الكتاب بهما

(الفن الرابع)

في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول

أما المقدمة فهي في الوقوف على كمية المطلب العلية قد ينشأ أن العلم إما تصور وإما تصديق
فالتطلب اذن إما أن يتجه نحو اكتساب التصور أو اكتساب التصديق والتطلب التصوري صيغ دالة
عليه وكذلك ما للتطلب التصديقي

فن الصيغ الطالبة للتصور صيغة ما وتسمى مطلب ما وهو على قسمين أحدهما يطلب به معنى
الاسم كقولنا ما الخلاء وما العنقاء والثاني يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الروح وما العقل
وما الملك

ومنها صيغة أى وهى تطلب تصور الشئ بميزا إما بذاتياته أو بعوارضه عما يشاركه في أحدهما
وأما الصيغ الطالبة للتصديق فمنها مطلب هل ويطلب به التصديق بأحد طرفي النقيض أى الإيجاب
أو السلب وهو على قسمين أحدهما بسيط وهو الذي يطلب هل الشئ موجودا مطلقا أو ليس
بوجود مطلقا كقولنا هل الخلاء موجود هل الجن موجود والآخر مركب وهو الذي يطلب هل
شئ موجود على حال كذا ووصف كذا أو ليس كذلك كقولنا هل الله خالق الخير والشر أى هل الله
موجود بهذه الصفة

ومنها مطلب لم وهو لتعرف علة جواب هل إما بحسب القول وهو الذي يطلب الحد الاوسط الموقع
لاعتقاد القول والتصديق به وإما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشئ في نفسه على
ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال

وهنا مطالب أخرى مثل مطلب كيف وكم وأين ومتى ومطلب هل المركب يقوى على الكل ويقوم
مقامه ويمكن أن يجعل مطلب الأئى مشتملا عليه (١) أيضا فاذن مطلبا هل و«لم» يطلبان
التصديق ومطلبا ما وأى يطلبان التصور

(١) عليها أى على كيف وما عدها

ومطلب « ما » الذي بحسب الاسم مقدم على كل مطلب فان من لم يفهم ما يدل عليه الاسم يستحيل منه طلب وجوده أو عدمه أو طلب معرفة حقيقته في ذاته

وأما مطلب « هل » المطلق فتقدم على مطلب « ما » الطالبة حقيقة الذات فان مالا وجوده لا حقيقة له في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود فمال يعرف الوجود لم تطلب الحقيقة لكنه ربما يكون الشيء موجودا في نفسه ويطلب معنى الاسم الدال عليه فيكون الجواب حدا بحسب الاسم بالنسبة الى من لم يعرف وجوده فاذا عرفه صار ذلك الجواب بعينه حدا بحسب الذات وهذا يوهم أن مطلب ما بالحقيقة قد تقدم على مطلب هل المطلق اذ جوابها كان حدا حقيقيا ولم يعرف الوجود بعد لكن الحق أنه حد بحسب الاسم بالنسبة اليه وان كان حدا حقيقيا بالنسبة الى الامر نفسه ثم اذا عرف ان هذا الشيء المفهوم معنى اسمه موجودا قلب القول الدال على معنى الاسم حدا حقيقيا بالنسبة اليه

وههنا شك وهو أن المعدوم المحال الوجود كيف يتصور حتى يعلم بعد ذلك عدمه فان التصوره هو ارتسام صورة في الذهن مطابقة للوجود وما لا صورة له في الوجود كيف يحصل مثال صورته في الذهن

وحله أن المحال إما أن يكون معدوما لا تتركيب فيه ولا تفصيل فتصوره يكون بمقايسته بالموجود كالخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بأنه الاجسام كالهابل وضد الله يفهم بأنه الله كالحجار البارد فقد تصور بتصور أمر ممكن قياسه هو به وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا اذ لذاته له وأما الذي فيه تتركيب ما وتفصيل مثل العنقاوانسان يطير فانما تصور أو لا تفصيله التي هي غير محالة ثم تصور لتلك التفاصيل اقتران على سبيل الاقتران الموجود في تفاصيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزآن كل واحد بانفراده موجود والثالث تأليف بينهما وهو من جهة ما هو تأليف متصور بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما يوجد فعلى هذا النحو تعطى معنى دلالة اسم المعدوم ويحصل تصوره وكل مطلب من هذه فانما يتوصل اليه بأمور موجودة حاصلة حتى إن تصور المعدوم أيضا حصل بتصور مقوم لأمور موجودة فهذا تمام المقدمة

(الفصل الاول)

في حقيقة البرهان وأقسامه

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لنتائج يقين وقد عرفت اليقينيات والاستقراء المستوفى للجزئيات كلها داخل في هذا الحد لانه داخل في جملة الاقيسة اذ هو القياس المقسم

والبرهان ينقسم الى برهان الآن وبرهان التسم أما برهان الآن فهو القياس الذي أوسطه علة اعتقاد القول والتصديق فيه فحسب وبرهان التسم فهو الذي أوسطه علة لوجود الحكم في نفس الامر

(١) كالقال فان الدهن يتصور الخلاء امتدادا ملائمة الاجسام أو اتحادا بامتدادها فهو بمنزلة القابل لها وقوله كالحجار البارد أي كما يكون البارد بالنسبة للحار من حيث ان كلا منهما صيدا لآخر والتأليف في كالحجار البارد غير معروف وما فيه مصدرية أي ككون البارد للحار

وهذا ونسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض أي وجود الأ كبر في الأصغر ولا محالة أن تلك العلة تفيد اعتقاد القول والتصديق أيضا فهو معطاة مطلقا لأنه يعطى علة التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في نفسه وعلى الجملة كل واحد من البرهانين يعطى النتيجة إلا أن ما يعطى النتيجة في التصديق بالحكم وعلة وجود الحكم في العقل فقط مخصوص باسم الآن

ثم إذا كان الأوسط في برهان الآن مع أنه ليس بعلة لوجود الأ كبر في الأصغر معالولا لوجوده فيه لكنه (٢) أعرف عندنا من الأ كبر سمي دليلا وقد يتفق أن يكون الأوسط لعلة لوجود الأ كبر في الأصغر ولا معالولا بل أمرا مضافا له أو مساويا له في النسبة إلى علة أخرى أي هما معالولا علة واحدة

وأما الذي الأوسط فيه علة لوجود الأ كبر في الأصغر لا في الذهن فقط بل في نفس الأمر فاما أن يكون علة للأ كبر على الإطلاق وإذا كان علة مطلقا كان علة له حيثما وجد فلا محالة يكون علة لوجوده في الأمر وإما أن لا يكون علة له على الإطلاق بل علة لوجوده في الأصغر فقط ان كان الأصغر مساويا للأوسط أو فيما يشاركه أيضا في الوقوع تحت الأوسط ان كان أخص منه مثال ما الأوسط علة للأ كبر على الإطلاق فذلك هذه الخشبة قد مستها النار وكل ما مسته النار فهو محترق فهذه الخشبة محترقة فالاحتراق على الإطلاق معلول بمسألة النار حيث كان ففي الأصغر أيضا يكون معلولها ومثال ما هو علة له في الأصغر حسب وفي مشاركة أيضا على الإطلاق قولك الإنسان حيوان وكل حيوان جسم فالإنسان جسم فالحيوانية ليست علة للجسمية على الإطلاق وليكنها علة لوجود الإنسان جسما اذ الجسمية للإنسان بواسطة كونه حيوانا فهي أولا للحيوان وبواسطة (٣) طته للإنسان ومثال ما الأوسط والأ كبر معالولا علة واحدة من برهان الآن قولك هذا المريض قد عرض له بول خاثر أبيض في علمته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ينتج أن هذا المريض يخاف عليه البرسام فالبول الأبيض والبرسام معالولا علة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه وليست واحدة منهما بعلة ولا معالولا لآخر ومثال الدليل قولك هذا المحموم تتوب رجاء غبا وكل من نابت رجاء غبا فحماه من عفونة الصفراء فالوسط وهو الغب معلول الأ كبر وهو عفونة الصفراء وكذلك تقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته نار فالاحتراق الذي هو الأوسط معلول الأ كبر الذي هو مسألة النار

(الفصل الثاني)

في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ

(الموضوعات)

أما الموضوعات فموضوعات كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية والاحوال

(١) وهو أي الحكم في نفس الأمر

(٢) لكنه أعرف عندنا من الأ كبر كقولك هذا صانع متقن وكل صانع متقن فهو عن علم كامل فان وجود الوسط وهو الاتقان في الأصغر ليس علة للعلم بل هو معلول له في الواقع لكن الاتقان أظهر عندنا في الأصغر من الأ كبر وهو كونه صادرا عن علم

(٣) وبواسطة الإنسان ثم الأمر كذلك فيما يشارك الإنسان في الحيوان كالفرس وغيرها

المنسوبة اليه كالمقدار الهندسة والعدد للحساب وبدن الانسان من جهة ما يصح ويعرض للطب وقد استعملنا الموضوع قبل هذا المعان آخر منها الموضوع الذي بازاء المحول وهو المحكوم عليه إما بالاجاب أو السلب ومنها الموضوع الذي فيه العرض ومنها الموضوع بمعنى المفروض فاسم الموضوع مشترك في المنطق بين هذه المعاني

واذا كان المطلوب في العلوم هو الاعراض الذاتية للشيء الذي هو الموضوع فلا يكون الموضوع نفسه مطلوباً في ذلك العلم الذي تطلب فيه اعراضه ميبناً بالبرهان بل اما أن يكون ثبوتاً يبين نفسه كالموجود الذي هو موضوع العلم الاعلى وان لم يكن يبيناً كان مطلوباً في علم آخره (٢) كونه من الاعراض الذاتية لموضوعه الى أن ينتهي الى العلم الاعلى الذي يتقلا اثبات موضوعات جميع العلوم الجزئية وموضوعه انما هو الموجود المستغنى عن اثباته وإبانه بالحد والبرهان

لكنه وان لم يبرهن في العلم الجزئي على وجود موضوعه فلا بد من أن يُعطى فيه تصويره بالحد والرسم ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجوده والتصديق به تسليمًا لازماً لانه ان لم يُسلم وجوده فكيف يطلب وجود شيء آخر له

واعلم أنه قد يكون العلم موضوع واحد كالعدد لعلم الحساب وقد يكون له موضوعات كثيرة لكنها تشترك في شيء تتأخذه إما جنس كاشتراك الخط والسطح والجسم التي هي موضوعات الهندسة في كونها مقدارا أو مناسبة كاشتراك النقطة والخط والسطح والجسم في مناسبة متصلة (٣) لئلا يبينها ان كانت النقطة من موضوعات الهندسة فان نسبة النقطة الى الخط بكونها احداً ونهاية له كنسبة الخط الى السطح والسطح الى الجسم أو غاية واحدة كاشتراك (٤) الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال في نسبتها الى الصحة التي هي غاية علم الطب ان أخذت هذه موضوعات الطب لأجزاء موضوع واحد

وأما المسائل فمسئلة كل علم هي القضية التي يطلب وجود محمولها الموضوعها في ذلك العلم وموضوعها إما أن يكون موضوع العلم نفسه أو موضوعه مع عرض ذاتي أو نوعاً من موضوع العلم أو نوعاً من موضوعه مأخوذاً مع عرض ذاتي أو عرضاً ذاتياً مثال الاول قولك في الهندسة كل مقدار فهو إما مشتركاً (٥) لمقدار يجانس نفسه أو مباين ومثال الثاني قولك كل مقدار مباين لمقدار فهو مباين لجميع مشاركانه ومثال الثالث قولك في الحساب الستة عدداً فان الستة نوع من العدد ومثال الرابع

(المسائل)

(١) الموضوع بمعنى المفروض وذلك كما في القياس الاستثنائي فانك تقول يلزم من وضع المقدم في المتصلة وضع

التالي ومن وضع نقيض التالي وضع نقيض المقدم فالموضوع هنا مقابل المرفوع

(٢) هو أي الموضوع الغير البين من الاعراض الذاتية لموضوع ذلك العلم الذي يبين فيه كالمقدار في الهندسة فانه موضوع غير بين بنفسه لكنه يبين في العلم الطبيعي وهو من الاعراض الذاتية لموضوعه وهو الجسم والجسم ان كان غير بين بنفسه فهو مبين في العلم الاعلى وهو قسم من أقسام موضوعه الذي هو الموجود وهناك الكلام في ثبوت الجسمية وما به تحقق

(٣) متصلة بينها أي بين تلك الاشياء بحيث تكون مناسبة أحدها للواحد كنسبة ذلك الواحد لآخر ومناسبة ذلك الواحد لآخر كنسبة هذا الآخر لما بعده وهكذا كما تراه في النقطة مع الخط ومناسبة الخط لما يليه الخ

(٤) الاركان هي العناصر

(٥) مشترك أو مباين كاشتراك الخطوط المستقيمة ومباينتها للخطوط المنحنية

(٦) الستة عدداً أي لان كسوره الصحيحة تساويه فثلثه اثنان ونصفه ثلاثة وسدسه واحد ومجموع ذلك ستة وهو في مقابلة الناقص وهو ناقص مجموع كسوره الصحيحة منه كالثمانية فان نصفها أربعة وربعها اثنان ونمها واحد

قولك في الهندسة كل خط مستقيم قام على خط مستقيم فان الزاويتين اللتين تحدان عن جنبيه إما قائمتان وإما معادلتان لقائمتين ومثال الخامس قولك كل مثلث فزوياه الثلاث مساوية لقائمتين وأما محمولها فينبغي أن يكون من الاعراض الذاتية لموضوع المسئلة أو لموضوع العلم فلا بد من بيان الذاتي المستعمل في هذا الموضع من المنطق ويستعمل لكل معنيين أحدهما ما ذكرناه في فاتحة الكتاب وهو التحول الذي يفتقر إليه الموضوع في ذاته وحقيقته ولا شك أنه يكون مأخوذاً في حده موضوعه وذلك مثل الحيوان للإنسان والثاني أن يكون الموضوع مأخوذاً في حده أو جنس الموضوع أو موضوع المعروف له أما ما يؤخذ في حده الموضوع فكالمقطوعة التي يؤخذ في حدها الانقباض والذي يؤخذ في حده جنس الموضوع فكالمساواة العارضة للقدر أو العدد وجنسهما وهو الكم يؤخذ في حدها وما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فكالجسم الذي هو موضوع الأبيض يؤخذ في حده ما يعرض للأبيض من حيث هو أبيض وكالعدد الذي يؤخذ في حده مضروب عدد زوج في عدد فرد وانما سميت هذه أعراضاً ذاتية لأنها خاصة^(٢) لموضوع الصناعة أو جنس موضوعها أو شيء واقع فيه نوع أو عرض آخر فلا يكون دخيلاً عليه غريباً عنه لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل يخص بموضوعها كالمناسبة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد

وإذا عرفت معنى الذاتي فمحمول المسائل يكون ذاتياً بالمعنى الثاني ولا يجوز بالمعنى الأول لأن ذلك الذاتي

والمجموع سبعة والرائد وهو ما زادت كسور الصحيحة منه كالأشياء عشر فإن نصفها ستة وثلاثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهو أزيد من العدد

(١) ويستعمل أي في هذا الفن لا في هذا الموضع حيث الكلام عن الاعراض الذاتية لموضوع العلم وسيأتي للمصنف أن المراد هنا هو الفن الثاني

(٢) ما يعرض للأبيض كالعاكس للأشعة فإنه ذاتي للأبيض لأنه يؤخذ في حده الجسم الذي هو موضوع للأبيض المعروف لعاكس الأشعة وقوله « كالجسم » مثال لموضوع المعروف المأخوذ في حد الذاتي لا مثال لنفس الذاتي المأخوذ في حده موضوع معروفه وكذلك قوله « وكالعدد » فإن العدد موضوع الزوج والزوج معروف لوصف مضروب وإذا أردت أن تعرف المضروب أخذت العدد في تعريفه والعدد موضوع الزوج الذي هو معروف لمضروب فمضروب عرض ذاتي لأخذ موضوع معروفه في تعريفه

(٣) خاصة لموضوع الصناعة كالاعراض التي يؤخذ في حدها الموضوع فانها تكون خاصة به لا تشمل غيره ولا كان تعريفها بالموضوع تعريفًا بالاختصاص وهو غير صحيح وقوله « أو جنس » عطف على موضوع أي خاصة بجنس موضوع الصناعة وذلك هو العرض الذي يؤخذ في تعريفه جنس الموضوع كالمساواة وقوله « أو شيء واقع فيه » عطف على ما سبق أيضاً أي أو خاصة لشيء واقع في موضوع الصناعة سواء كان ذلك الشيء نوعاً من الموضوع أو عرضاً آخره فقوله « نوع أو عرض آخر » من قبيل البديل من « شيء » وما يكون خاصة لنوع من أنواع الموضوع أو لعرض آخر للموضوع داخل فيما يؤخذ في حده موضوع المعروف له فإن ما يعرض لنوع الموضوع يؤخذ الموضوع في حده والموضوع هو موضوع ذلك النوع المعروف لذلك العارض وأما قلنا أن موضوع الصناعة هو موضوع النوع منه لأنك تقسم الموضوع إلى أنواعه فكل منها محمول عليه

(٤) لكن ما يؤخذ في حده جنس موضوع الخ أي أن ما هو خاصة بجنس الموضوع وهي ما يؤخذ بجنس الموضوع في تعريفها كالمساواة والمناسبة مثلاً فإن الكم يؤخذ في تعريفهما وهما خاصة له تلك الخاصة لا تستعمل في الصناعة على وجه عام أي من حيث هي خاصة بجنس وانما تستعمل بعد النظر إلى جهة تخصصها بموضوع الصناعة دون غيره فالمساواة أو المناسبة ينظر إليها في الهندسة من جهة ما يخصها بموضوعها وهو المقدار وينظر إليها في الحساب بما يخصها بموضوعه وهو العدد

داخل في عدم موضوعه لا يتصور فهم موضوعه دونه فيكون معلوما إذا كان الموضوع معلوما فكيف يطلب وجوده للموضوع

وقد يستثنى من هذا حالتان أحدهما أن لا يكون الشيء متصورا بما هيته بل بعوارضه وأما خارجة عن ذاته أو باسمه فقط مثل طلبنا ان النفس هل هي جوهر أم لا والجوهرية ذاتية لذات النفس ومع ذلك هي مجهولة مطلوبة بالبرهان وانما جاز ذلك لاننا نعرف بعُد حقيقة النفس وانما عرفنا منها الاسم وفعلا ما هو عارض من عوارضها وذلك تحريكها البدن وتصرفها فيه والجوهرية ليست ذاتية لهذا العارض المعلوم لنا وانما هي ذاتية لطبيعة النفس المجهولة بعد فاذن لم يحسب (١) علمنا بشئ جهلنا ذاتياته

والحالة الثانية أن يكون الذاتي معلوم الوجود لما هو ذاتي له ولكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو ذاتي له مجهول فيطالب سببه ببرهان لم الطالب للمية في نفس الوجود فقط دون لية الاعتقاد والتصديق به مثل أنا اذا علمنا أن الهواء جوهر ولكن لاننا لم نعلم علة كونه جوهرًا فنطلبها بواسطة كونه جسمًا وبعض الذاتيات أولية لا واسطة بينها وبين الماهية وبعضها وسط وهذا الطلب انما يتصور فيما له وسط وأما المبادئ فهي الحدود والمقدمات التي منها تؤول (٢) فقياساته أما الحدود فنل عدم موضوع العلم فلا بد من تقديم العلم به كذا كراه وان كانت له أجزاء أو جزئيات فلا بد من تقديم حدودها أيضا مثل حدود أعراضه الذاتية فانها وان كانت مطلوبة في العلم فلا بد من تقديم تصورها بالحد أو الرسم لما عرفت من تقديم التصور على التصديق

(المبادئ)

أما المقدمات فاما مقدمات واجبة القبول من الأوليات وغيرها مما لا يحتاج في التصديق به الى اكتساب فكري وإما مقدمات غير واجبة القبول ولكن يكف المتعلم تسليحها فان سلمها على سبيل حسن الظن بالمعلم سميت أصولا موضوعية وهذا الموضوع هو (٤) في المعارض وان سلمها في الحال

(١) فاذن لم يحيط علمنا بذاتياته أي اننا عند تصورنا لشيء بأعراضه وآثاره فقط لو بحثنا عن ذاتياته لا نأخذنا مؤاخذ بقوله كيف تعرفون شيئا وتصورونه ثم تطلبون ذاتياته مع انها هي معرفته اذن قد أحطت علمنا بشئ وجهلنا ذاتياته وهو تناقض ظاهر لاننا نقول له اننا لم نحط بعلمنا بحقيقة الشيء ثم جهلنا ذاتياته ولكننا لم نعلم منه الا بعض عوارضه وآثاره وهو لا ينافي جهلنا بذاتياته

(٢) تؤول قياساته أي قياسات العلم وهو مفهوم من سياق الكلام

(٣) أوجزئيات أراد من الجزئيات الأنواع التي يبحث عن أحوالها في العلم كأنواع المراج في الطب أما الأجزاء فكالأجزاء التي يتركب منها الجسم كالعظم واللحم والغضروف ونحو ذلك وقوله مثل حدود أعراضه الذاتية أي انه يجب تقديم حدود الأعراض الذاتية أيضا قبل البحث في إثباتها كما تتخذ الصحة والمرض والاعتدال والانحراف ونحو ذلك ثم ينبغي أن يعلم انه لا يجب تقديم ذلك كله على مسائل العلم جملة بل الواجب أن يتقدم على كل بحث ما يلزم له منه كما ترى المصنف فعله في هذا الكتاب فانه جاء في أول الكتاب بتعريف المنطق وموضوعه ثم ذكر جزئيات الموضوع من تصورات وتصديقات ثم قبل الدخول في الكلام على الكليات جاء بشئ قليل في الدلالات اللفظية ثم عندما أراد الكلام على الاجناس العشرة قدم له من المبادئ جملة في نسبة الأسماء الى المعاني تكلم فيها عن المتواطئ والمشكك والحقيقة والمجاز والمشارك وما يتبع ذلك ثم عندما انتهى من الكلام في التصورات قدم للتصديقات بذكر فصلين أحدهما مقدمة في بيان التطابق بين ما في العلم وما في اللفظ وما في الكتابة والداخية الى الالفاظ والحروف والاخر فصل في بيان المراد من الاسم والكلمة والاداة ثم انه لم يجد داعيا لمحبة مثلا الاعتدال أو الكلام عليها ولا القياس الاعتدال أو الدخول في أحكامه والامر في سائر العلوم على ذلك

(٤) بمعنى المعارض بالعين المهملة أي الذي يعرض على الطالب ليسلمه وهو معنى آخر للموضوع غير ما سبق وقد يكون بالفاء أي المفروض صدقه المسلم به فيكون هو المفروض السابق ذكره في معاني الموضوع أول الباب

ولم يقع له بها ظن بل في نفسه عناد واستنكار سميت مصادرة والاصول الموضوعية مع الحسد وتجميع في اسم الوضع فتسمى أوضاعا

ثم الاصول الموضوعية والمصادرات لابد من أن تكون مسائل في علم آخر يتعرف فيه وجود محمولاتها لموضوعاتها بالبرهان الى أن ينتهي الى العلم العالي المعطى للعلوم الجزئية أصولها الموضوعية لكنه يجوز أن تكون بعض مسائل العلم السافل أصل (١) لاموضوعات في العلم العالي وقد يتشكك على هذا فيقال اذا كانت مسائل العلم السافل لا تبرهن الا بعد اصول موضوعة مسلمة من صاحب العلم الاعلى فلا صارت أصولا لموضوعات في العلم الاعلى لصارت مقدمات لا أصولا لموضوعات فصارت مقدمات لبيان نفسها وهذا دور محال لكنه انما يلزم منه الدور أن لو كانت مبينة (٢) في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية ثم كانت مأخوذة في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بعينها أما اذا جاز أن لا تكون مبينة في العلم السافل بهذه الاصول الموضوعية بل بمقدمات يئنه بنفسها (٤) أو ان يئنت بهذه الاصول فلا تكون مأخوذة في العلم الاعلى في بيانها بل تكون تلك الاصول مبينة بمقدمات لا تنبئ على هذه فلا يؤدي الى الدور

(١) أصولا لموضوعات في العلم العالي فانهم عند الكلام في العلم العالي على انه يمكن أن تكون الاشياء معروفة للبشر محققاتها أولا يمكن ذلك فديتكامون على الجسم وبعض خواصه ويدكر الشيخ الرئيس انه لا يمكن لبشر أن يعرف حقيقة شئ من الاشياء بكتبه ثم يسرد من خواص الاجسام ما يسرد دليلا على انها جميعها لوازم ولا يمكن تحقيق أن شيئا من سمياتها فصل مقوم مع ان هذه الخواص بل وكون الجسم مركبا من أي شئ يتركب كل ذلك من مسائل العلم الطبيعي وقد أخذت مسألة في العلم العالي لكنها لا تبين في العلم الطبيعي وهو علم سافل من حيث أخذت فيه أصولا لموضوعات في العلم العالي بل تبين بأدلة أخرى وأكثر ما يعتمد في البيان على مقدمات منشأ العلم بها البداهة أو الحس فلا يلزم من الاتيان بها في العلم العالي لاثبات شئ أو نفيه أن تكون نفسها مقدمة في العلم السافل مأخوذة لاثبات نفسها وانما يلزم ذلك لو قلنا انه لا يذكر في العالي الا ما يصح أن يكون مقدمة للسافل أو كل ما يصح مقدمة في السافل لا بد أن يكون مبينا في العالي أو بينا بنفسه وخاية ما قلناه ان من مقدمات السافل ما يؤخذ مسلما من صاحب العلم الاعلى أي يتلقى من الباحث فيه المبرهن على حقائق ما اشتمل عليه بالقبول فلا يلزم الدور الذي سيذكر في التشكيك وبيان الدور وحله ظاهرا وبينا

(٢) لصارت مقدمات لاصولها الموضوعية يريد ان ما يذكر في العلم الاعلى يكون أصولا لموضوعات في السافل فلما أخذت شئ من مسائل السافل في العالي لكانت هذه المسائل مقدمة لاصولها الموضوعية وهي ما يذكر في العالي وذلك مبني على ان كل ما يذكر في العالي فهو أصل موضوع للسافل كالتقدم وقد بينا اننا لم ندعه

(٣) لو كانت أي مسائل السافل مبينة فيه بتلك الاصول التي ذكرت في العالي ثم كانت المسائل قد أخذت في العالي لبيان تلك الاصول بعينها التي صارت مبينة لها في السافل فتكون مسائل السافل قد بينت بما هي بيان له

(٤) أو ان بينت بهذه الاصول أي ان بينت مسائل السافل بتلك الاصول الموضوعية في العالي فلا تكون مسائل السافل المبينة بها في ذلك العلم السافل قد أخذت في العلم الاعلى في بيان تلك الاصول بل كان بيان الاصول في العلم الاعلى مقدمات ليس فيها تلك المسائل التي بينت بها في السافل فذلك لا يؤدي الى الدور لان المسائل لم تبين حينئذ بما بينته

ولا يخفى ما في كلام المصنف من الخلل والغموض فانه يجوز أن تكون مسائل السافل التي أخذت أصولا لموضوعات في العلم الاعلى أصولا لموضوعات تبين بها مسائل الاسفل مع ان مجرد كونها مسائل من الاسفل قاض بأنها لا بد أن تبين فيه فلا تكون أصولا لموضوعات ومجرد كونها أصولا في الاعلى مستلزم لكونها مسلمة فيه غير مبرهن عليها فلا يتأتى قوله وان بينت الخ والصواب في ايراد الدور ودفعه ما قدمناه

وأما القسم الاول من المقدمات وهي الاوليات الواجبة القبول فقد يكون خاصا بعلم علم وقد يكون عاما
 إما على الإطلاق لكل علم كقولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وإما عاما لعدة علوم
 مثل قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة والحساب
 وما تحتها من العلوم ثم لا يتعدى ماله كم فإن المساواة لا تقال لغير ما هو كم أو ذوكم إلا بالاشتراك
 والقسم الثاني منها قد يكون خاصا أيضا بعلم علم مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي واعتقاد
 إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للهندسة وقتل قد يكون عاما أيضا للعلوم ولكن لا يكون عاما
 على الإطلاق والالم يكن مبنيا في علم ما وقد وضعناه مسلما في هذا العلم مبنيا في علم آخر
 والمبادئ الخاصة فهي التي موضوعاتها موضوع الصناعة وأنواع موضوعاتها وأجزاء موضوعاتها
 أو عوارضها الخاصة وإن لم تكن محمولاتها خاصة بموضوع العلم بل بجنسه فإن استعمالها في الصناعة
 يخصها بها كذا كذا (٤) رناه وأما إذا كانت موضوعاتها خارجة عن موضوع الصناعة فهو مبدأ غير
 خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين إما بالقوة أو بالفعل وإذا استعملت بالقوة لم تستعمل
 على أنها مقدمة وبخلاف قياس بل قيل إن لم يكن كذا كذا فقباله وهو كذا حق ولا يقال لأن كل شيء إما
 أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب لأن هذا مستغنى عنه إلا عند تبكيث المغالطين والمناكرين وأما

ولو جرى المسنف على نحو ما جرى عليه الشيخ الرئيس أسلم من كل ذلك قول الشيخ في منطق الاشارات « وأكثر الأصول
 الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره إنما تصح في العلم الكلي الموضوع فوقه على أنه كثير ما تصح مبادئ العلم
 النوني في العلم الجزئي السفلا في » وقال الطوسي « وأكثر المبادئ الغير البينة للجزئي إنما تكون مسائل للسلكي فتبين
 فيه وذلك كقوله الجسم مؤلف من هيولى وصورة والهال أربعة فانهما من مبادئ الطبيعي ومن مسائل الفلسفة الاولى وقد
 يكون العكس من ذلك فإن امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تنجز أمثلة من الطبيعي ومبدأ في الالهى لا ثبات الهيولى
 على أنه أصل موضوع هناك ويشترط في هذا الموضوع أن لا تكون المسئلة في السفلا في مبنية على ما يتوقف عليها في
 الفوقاني لئلا يصير البيان دورا » فلم يلتزم أن تكون مبادئ السافل مسألة مأخوذة من العالي حتمًا بل جعل ذلك أكثرها
 كجاري وفي مثال الطوسي يجب أن لا يبين امتناع تركيب الجسم من أجزاء لا تنجز أبكونه مركبا من الهيولى والصورة بل
 يجب أن يبين بيباه المشهور وهو أننا إذا وضعنا جزأين جزأين الح ومقدماته أولية

(١) إلا بالاشتراك كالمساواة بين وزنين مثلا فانها آتية من مدد المقاومات كما سبق له في فاطمي غورياس واستعمال
 المساواة فيما يكون بين الاوزان استعمال اغوى حقيق فيكون اطلاعه عليه وعلى ما في الكموم اطلاق المشترك على المعاني
 المعددة

(٢) والقسم الثاني أراد به المقدمات الغير الواجبة القبول وقوله مثل اعتقاد وجوب الحكمة للعالم الطبيعي أراد به
 اعتقاد أن الآثار المشهودة في الكون ليست بمحض الاتفاق بل هي أسباب تابعة لمسيبات وذلك أصل يبين في العلم الالهى
 (٣) وقد يكون عاما أيضا للعلوم كاعتقاد ما لا فكريا وهو يؤخذ مسلما في علم تزيين الاخلاق وعلم السياسة المدنية
 وعلم المنطق وهو أصل يبين في العلم الطبيعي أو في علم أحوال النفس

(٤) كما ذكرناه ذكره في ما سبق حيث قال « لكن ما يؤخذ في هذه جنس موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة
 على الوجه العاد بل خصص بموضوعها كالمسألة التي تخصص بالمقدار في الهندسة وبالعدد في علم العدد » فقد كان
 الكلام في الاعراض الذاتية وهي المحمولات في مسائل العلم فلو جعلها شاهدا في مبادئها لم يكن ضيرا لانها تخصص بالعلم
 عند ذكرها فيه

(٥) ان لم يكن كذا كذا فقباله وهو كذا حق كما تقول ان لم يكن الممكن مستغنى في وجوده من غيره كما ظهر من
 تعريفه ثبت مقال هذا وهو انه محتاج فيه الى ما وراء ذاته ولا حاجة بان تأتي بالمبدأ العام صر يحايل أن تقول وذلك
 لانه لا واسطة بين السلب والاجاب فاذ لم يثبت انه غنى فأيشت انه لا غنى وهو المحتاج لا تقل ذلك لانه أمره مستغنى عنه

إذا استعملت بالفعل خصصت لما في جزأيهما معنى الموضوع والمحمول كقولنا في تخصيص هذا
المبدأ العام المذكور في العلم الهندسي كل مقدار إما مشترك وإما مبين وقد خصصنا موضوع المبدأ
العام الذي هو الشيء بالمقدار وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشاركة والمباينة وقد خصصنا الموضوع
دون المحمول كما نخصص قولنا الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية بأن يقال المقادير المساوية لمقدار
واحد متساوية ونخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول على حاله

ومحمولات المقدمات الواجبة القبول يجب أن تكون أولية ^(٢) إلى الأولى يقال على وجهين
(أحدهما) أن يكون التصديق به حاصل في أول العقل لا بواسطة مثل أن السكل أعظم من الجزء
(والثاني) أن لا يحمل أولاً على ما هو أعم من الموضوع كالحيوان والناطق والضاكن للإنسان فإن
كل واحد من هذه محمول عليه لا بواسطة شيء أعم منه لا كالجسم فإنه محمول عليه بواسطة أمر أعم منه
وهو الحيوان

وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج فلا يجب أن تكون أولية لأنها محمولة على موضوعاتها
بواسطة الحد الأوسط في التماس الأول وربما كان الأوسط في ذلك القياس أعم من الأصغر الذي هو

(١) المبدأ العام المذكور هو قولنا كل شيء إما أن يصدق عليه الإيجاب أو السلب وسواء أدا الشيء بمقدار أو مشاركة
فيها إيجاب شيء على شيئين فيصدق كل منهما على الآخر كلا أو جزأه من أفراد الإيجاب والمباينة فيهما سلب أحد
الشيئين عن الآخر فهم من أفراد السلب

(٢) والحمل الأول يقال على وجهين أي تطلق أولية الحمل على معنيين الأول بدهة ثبوت المحمول للموضوع ولرومته
في الدهن بمجرد تصور الطرفين والثاني عدم توسط محمول أعم بين الموضوع وبين المحمول الموصوف بالاولي كافي حمل
الحيوان والضاكن والناطق على الإنسان فإنه حمل أولي لا بد لم يتوسط بين هذه المحمولات والإنسان محمول آخر أعم من
الإنسان أما حمل الجسم عليه فليس بأولي بهذا المعنى لأنه لا يحمل عليه بواسطة حيوان والحيوان أعم من الإنسان
وربما كان الأول بهذا المعنى غير أولي بالمعنى الأول لكنه واجب القبول بسبب آخر غير الأولية في العقل كالخمس
والجبرية والتواتر ومحوها مما سبق به

(٣) وأما محمولات المقدمات التي صارت مرة نتائج هذه المقدمات التي يتكامل المصنف عن محمولاتها في هذا القسم
ليست من الواجبة القبول عنده فقد قسم المصنف المقدمات بمասن إلى قسمين مقدمات واجبة القبول وهي ما لا يحتاج
في التصديق به إلى اكتساب فكري من أوليات وغيرها ومقدمات غير واجبة القبول ولم يخرج بهذه من المسلمات
والمصادرات والمقدمات التي صارت نتائج تحتاج إلى اكتساب فكري فليست من واجب القبول
وأما ما ليست من المسلمات ولا من المصادرات فظاهر أيضا لأنها قد برهن عليها فقد قبلت بالدليل لا بالتسليم ولا
اصطراب بعد الدليل حتى يسوء ظن المتعلم بها فكون مصادرات

فلا يراد من هذه المقدمات ما أخذ من علم آخر بالتسايم ولا ما عرفت به برهان ولا ما راد المصنف من هذه المقدمات ما يترق به
من علم آخر ودليله معه كما يأتون في المظن بآثار من العلم لوم ما هو بدعي منها ما هو نظري وإن النظرى يتأسس
بالفكر ثم اثبات أن الفكر قد يخطئ وقد يصيب وإن ما يصيب منه يوصل إلى السداد وما يخطئ سقط في الشقاء والاثباتان
على ذلك كله بأدلة تبينه وتوجب التصديق به وهذه مقدمات صارت نتائج

ومحمولات هذه المقدمات لا يجب أن تكون أولية أما المعنى الأول فظاهر لأنه لا يحتاج إلى دليل وأما المعنى الثاني فلا
يجوز أن يكون الوسط في القياس المبين لها أعم من الأصغر الذي هو موضوع المقدمات به كون ثبوت محمول المقدمات
لموضوعها بواسطة حمل أمر أعم على الموضوع فلا تكون أولية بالمعنى الثاني وقوله «وما» يدل على موضوع المقدمات مع
مراعاة وصف الأصغر أي الأصغر الذي اجتمع له كونه أصغر وكونه وشرعاً ما يمتنع ويكسب أن مثل ذلك قد
قولك في مقدمة التصورات الداني جزء مما هو ذاتي لكل جزء شيء فهو معدوم عليه والداني تقدم شيء مما هو ذاتي له أن ثبوت
التقدم للداني إنما هو دالة على ما هو أعم منه وهو الجزء لأن الجزء قد يكون جراً خارجاً أو محو ليس بذاتي بالمعنى

موضوع هذه المقدمة معا لـ (١) أن يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني على الوجه الذي ذكرناه في محمولات المسائل وضرورية أن كان المحمول في النتيجة ضروريا وأوضح من النتيجة وشرط كونها ذاتية انما هو لا جعل أن المطلوب في العلوم البرهانية هي الاعراض الذاتية فالوسط (٢) لو كان غير ما خارجا عن موضوع العلم كان الا كبراما مساويا له أو أعم منه ومساوى الخارج عن

المعروف في المطلق وهو المقول على الشيء في ذاته ثم يخصص التقدم بالعقل ليكون المحمول ذاتيا بالمعنى الثاني لانه عارض للذاتي والذاتي يؤخذ في حده المقول الثاني الذي هو موضوع المطلق

هذا والمعروف عند المنطقيين كما صرح به ابن سينا وغيره أن المقدمات الواجبة القبول لا يلزم أن تكون مما لا يحتاج في التصديق به الى اكداب بل هي ما يعتقد ها البرهن اعتقادا جازما مطابقا للواقع لا يحتمل الرواى سواء كانت مكتسبة بالدليل أو أولية في العقل وعلى ذلك لا يجب أن تكون محمولاتها أولية ولا بمعنى من المعنيين الذين ذكرهما والمحمولات التي صارت مرة نتائج تكون من نوع الواجب قبوله ثم لا يجب أن تكون مأخوذة من علم آخر بل قد تكون من مسائل العلم هيئت فيه في موضع ثم أخذت مقدمات لبعض مسائله في موضع آخر كما تؤثر في قضايا التناقض والعكس بعد الاستدلال عليها في بابيهما مقدمات مسلمة واجبة القبول في باب القياس وكان على المصنف أن يجيد النظر فيما قرره على اختلاف عباراتهم فلا يعدوه فيكون قد خلس من هذا التعميم الذي ارتكبه في دعواه وجوب أولية المحمولات في المقدمات الواجبة القبول وإيراد معينين للأولية ثم الاضطراب الى إيراد قسم لم يورده أولا وهو محمولات المقدمات التي صارت نتائج وإيراد حكم خاص به وسيأتي لهذا تيمم عند الكلام في الشرط الثالث الذي أوجب استيفاءه في كون القضية كلية في باب البرهان على الضروريات

(١) لكن يجب أن تكون ذاتية الخ مرتبطة بقوله فلا يجب أن تكون أولية أي ان محمولات المقدمات التي صارت نتائج وان لم يجب أن تكون أولية بأحد المعنيين يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وهو المعنى المراد لهم في قولهم موضوع العلم ما يبحث فيه عن أعراضه الذاتية لا بالمعنى الاول المستعمل في باب التعريفات ومقدماته وهو ما يقتضيه الشيء في ذاته وما هيئته والذاتي بالمعنى الثاني هو ما يبينه المصنف عند الكلام في مسائل العلم ومحمولاتها وموضوعاتها في هذا الفصل ثم يجب أن تكون تلك المحمولات ضرورية لموضوعاتها ان كان المطلوب بالمقدمات التي هي محمولات فيها ضروريا حتى تكون النتيجة ضرورية تبعاً لمقدماتها ويجب كذلك أن تكون أوضح من النتيجة لان النتيجة مطلوبة بها والمطلوب بالشيء أحق منه بالضرورة ووجوب كون المقدمة أوضح من النتيجة يديهي لا يحتاج الى الايضاح وانما ذكر المصنف لان هذه المقدمات مكتسبة بالدليل فتألف من النتائج في كونها مطلوبة بالبرهان فحشى ان يظن ظان أنه يمكن استعمال نتيجة في كسب نتيجة أخرى مطلقا وان لم يكن الاوى أوضح من الثانية

ولا يخفى ان ماد كره من أن المحمولات يجب أن تكون ذاتية بالمعنى الثاني وان تكون ضرورية ان كان المطلوب ضروريا لا يختص بمحمولات المقدمات التي صارت نتائج بل ذلك عام في جميع محمولات المقدمات التي نستعمل في كسب محمولات مسائل العلم سواء كانت محتاجة الى الكسب أو غير محتاجة في التصديق بها اليه كما يدل عليه بيانه الآتي في قوله وشرط كونها ذاتية الخ

(٢) فالوسط لو كان غير ما خارجا الخ يريد أن هذه المقدمات هي الكسبية لمسائل العلم والمكسوب في المسئلة هو محمول النتيجة وهو الحد الاكبر في الدليل وكسبه في الحقيقة هو الاوسط أي نسبة الاوسط الى الاصغر الذي هو موضوع المسئلة والا كبر لا بد أن يكون من الاعراض الذاتية كما سبق في محمولات المسائل فيجب أن يكون الوسط الذي هو محمول في المقدمات من الاعراض الذاتية لان الوسط لا يجزأ أن يكون أعم من الاكبر لان الأعم لا يكسب الاخص فانه لا يلزم من العلم بثبوت الأعم كالحسمية مثلا العلم بثبوت الاخص كالحوانية فالوسط امامه ساو ولا كبر أو أخص منه لان العلم بأحد المتساويين قد يستلزم العلم بالآخر والعلم بالاخص يستلزم العلم بالأعم لا محالة فلو كان الوسط غير ما عن العلم كان المساوي له في الصدق غير ما عنه أيضا لا اتحادهما في الموضوع ولم يصرا لشيء غير ما عن العلم لا بمباشرة موضوعه لموضوعه وأولى بالغرابة والخروج عن العلم ما يكون أعم من الوسط فان الوسط الخاص اذا لم يكن خاصا بموضوع العلم فما

موضوع العلم خارج عنه أيضا فكيف اذا كان أعم منه فاذن ما لا يصلح أن يكون محمولا في المسائل من الامور الغريبة لا يصلح في المقدمات وما يصلح أن يكون محمولا هنالك من الاعراض الذاتية وأجناسها وفضولها وأعراض أعراضها واعراض جنس موضوع العلم صلح ههنا أيضا وانما تكن الاعراض الغريبة مجعوتاتها لان العلوم اما كلية واما جزئية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل حصل كل علم في كل علم وخرج النظر عن أن يكون في موضوع محصور بل يكون شاملا للوجود المطلق فصار العلم الجزئي العلم الكلي المطلق ولم تكن العلوم متباينة فهذا بيان كون المقدمات ذاتية بالمعنى الثاني

أما بالمعنى الاول فيجوز أن يكون محمول احدي المقدمتين ذاتيا بذلك المعنى لموضوعها أما في المقدمتين جميعا فلا لان الأثر اذا كان ذاتيا بذلك المعنى للاوسط والاولى كذلك للاصغر صار الا كبر ذاتيا بذلك المعنى للاصغر لان ذاتي الذاتي بذلك المعنى ذاتي وقد بينا أن هذا الذاتي لا يكون مطلوبا الا في حالات الاستثناء

وأما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب ضروريا فلا انها لو لم تكن ضرورية بل كانت جائزة الزوال والتغير واكتسب بواسطتها شيء لم يكن ثابتا لا يتغير فلم يكن ضروريا فاذا كان المطلوب ممكنا واستعملت المقدمات لتساج امكانه فلا محالة أنه ممكن

واذا صادفت في كتبهم أن مقدمات البرهان ضرورية لا محالة فانما يعنون به أحد أمرين إما أنها ضرورية الصدق كانت ضرورية أو ممكنة أو أنها ضرورية عند كون المطلوب ضروريا ومعنى الضرورى في البرهان أعم من الضرورى الذى استعملناه في كتاب القياس فاننا نعنى بالضرورى ههنا ما تكون ضرورية مادام الموضوع موصوفا بما وضع معه كان ذلك الوصف دائما مادام موجودا ولم يكن

هو أعم منه أولى بأن يكون غير خاص بموضوع ذلك العلم كما لا يخفى وهذا لا ينافى أن يكون الوسط أعم من الموضوع نفسه كما سبق لكنه يكون عرضا ذاتيا له وينتصص بالموضوع كما هو الحال في الاكبر الذى هو محمول لمسئلة في العلم كما في الصحة والمرض في الطب البشرى فانهما أهم من موضوعه وهو جسم الانسان لعروضهما للحيوانات بل وللنباتات في ضرور من الاصطلاحات ولكن يذهب صان بالموضوع وعوارضهما تثبت لهما في العلم من ذلك الوجه الذى خصصناه لامن الوجه الذى تثبت به في الطب الحيوانى أو البيطرى أو في علم الزراعة

(١) الا في حالى الاستثناء وهما حالة أن لا يكون الشيء معلوما بكنهه بل ببعض عوارضه كطلبنا أن النفس جوهر أو ليست بجوهر وحالة أن يكون الدانى معلوم الثبوت للوضوع لكن السبب المتوسط بينه وبين ما هو داقى له في الدهن غيره معلوم في طلب برهان الم

(٢) ومعنى الضرورى في البرهان أعم الخ فالواجب في البرهان على الضرورى ان تكون قنبايا ضرورية بحسب الداب أو بحسب الوصف أى مطابقة عرفية ساملة لهما وذلك لان المحمول على شيء بحسب جوهر وهو المحمول المناسب للوصف ربعا يزول بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا وربع لا يزول وذلك لانه ينقسم الى ما يحتمل عليه بسبب ما يساويه كالنصل وهو محمول يزول بزوال نوعه فلا شيء والى ما يحتمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجاس وهذا ربعا يزول بزوال نوعيته وربع لا يزول مثلا الخفيف اذا حمل على انشواء فانه يزول اذا صار ماء ويزول اذا صار نارا والمرئ اذا حمل على الاسود فانه يزول اذا صار شفافا ولا يزول اذا صار أبيض والضرورى بحسب الدان ربعا لا يشمل الروائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال كونه موضوعا والمشروط بكون الموضوع على ما وضع يشمل الجميع وهذا اصل ماد كروه في شرط تقييد الموضوع وأما ما أشار اليه المصنف في قوله أما شرط كونها ضرورية اذا كان المطلوب

وإذا شرطت الضرورة في مقدمات البرهان الناتج للضرورة كان المقول على الكل فيها أخص من المقول على الكل المقدم في (١) ن العبارة إذا المقول على الكل هناك ما ثبت الحكم فيه لكل واحد من أفراد الموضوع من غير شرط الدوام بل لو كان لكل واحد في بعض الأوقات كفي في كلية القضية وههنا لا بد من شرط الدوام مادام الموضوع موصوفاً بوصف به لتحقيق المقول على الكل والكل في البرهان زائد على المقول على الكل فيه بش (٢) رط وهو أن يكون الحمل فيه أولياً فإذا وجدت شرائط المقول على الكل مع زيادة أوليته سمي حينئذ كلياً لكن ربما يعطى القول الكلّي فيعتقد أنه ليس

ضرورياً فقد قالوا فيه « أن من قال بوجوب ضرورة المقدمات في البرهان وأطلق قائماً بمعنى بالضرورة ههنا غير الضرورية في باب القياس فإن المراد منها ضرورة القضية في نفسها أي كونها صادقة حتماً واجبة القبول سواء كانت ضرورة الحكم أو ممكنة أو وجودية بخلاف اسم الضرورية في كتاب القياس فإن معناه ضرورة الحكم المقابلة للإمكان ثم قالوا إن المبرهن إذا طلب نتيجة ضرورية بمعنى ما في كتاب القياس فالواجب عليه أن يأتي بجميع مقدماته ضرورية ولا يكفي أن تكون الكبرى مثلاً ضرورية على خلاف ما قد قيل في كتاب القياس حيث بينوا فيه أن الصغرى إذا كانت فعلية أو ممكنة والكبرى ضرورية في الشكل الأول كما في قولنا كل إنسان ضاحك وكل ضاحك ناطق كانت النتيجة ضرورية » واحتجوا قائماً أو جوبه على المبرهن بقولهم « أن حكمنا بذلك في كتاب القياس لأن نظرنا كان إلى مجرد صورة القياس أما هنا فلما كانت المادة أينما معتبرة فنقول بحسب ذلك أن البرهان لا يتألف من المطلقة أو الممكنة والضرورة على المطلب للضرورة لأن وجود الضحك للإنسان لو كان هو الذي يقيد العلم بكونه ناطقاً فقط لكان الحكم عليه بالناطق حال زوال الضحك كذا فلا يكون هذا الاقتران منتجاً لهذه النتيجة وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحسن فإن الحسن لا يفيد الحكم الكلّي فهو مستفاد من العقل والعقل لا يحكم به يقيناً إلا إذا أسنده إلى العلة الموجبة إياه المقارنة لكل واحد من الأشخاص وهي كونه ناطقاً ويلزم من ذلك أنه إنما يحكم بكونه ضاحكاً بعد الحكم بكونه ناطقاً فلا يكون هذا الاقتران علة لهذه النتيجة ثم إن فرضنا أن لكونه ضاحكاً علة أخرى غير كونه ناطقاً وكان الحكم في الصغرى على كل إنسان بأنه ضاحك يقيناً بالنظر إلى تلك العلة كانت الصغرى باعتبارها (أي العلة) ما يشبه قولنا كل إنسان فله طبيعة تهاهي علة كونه ضاحكاً في بعض الأوقات فكانت حينئذ ضرورة لا وجودية فإن غير الضرورية من جهة ماهي غير ضرورية لا تنتج ضرورة في البرهان أما الضرورية في إنتاج غير الضرورية فلا يضر إذا النتيجة تتبع أخص المقدمتين كما »

(١) فن العبارة أي فن يارمنياس وهو باب القضايا وأحكامها فانه هو الفن الذي ذكرت فيه طرق التعبير من الحكم الجزئي والكلّي ومن الجهة بأنواعها وذكر فيه ما المراد بقولنا كل إنسان حيوان مثلاً ونحو ذلك أما قوله أن شرط الضرورية في مقدمات البرهان الناتج للضرورة جعل المقول على الكل في تلك المقدمات أخص من المقول على الكل الذي تقدم ذكره في فن العبارة فعناء اننا إذا شرطنا في الصغرى أن تكون ضرورة فعنى كلية الكبرى أن يكون الحكم ثابتاً لكل واحد مما ثبت له وصف الموضوع فيها بالضرورة على النحو الذي ثبت به في الصغرى ولا يكفي أن يكون وصف الموضوع ثابتاً لأفراده في الكبرى بالفعل واللام يتكرر الوصف فيكون معنى كلية الكبرى ههنا أخص من معناها في باب القياس إذ لم يلاحظ في الكلية هناك سوى فعلية الوصف لذوات الموضوع ولا يتعمالك أنه إذا شرط في الصغرى أن تكون ضرورة وشرط في ضرورة ريتها دوام وصف الموضوع كما سبق فلا بد من ملاحظة أن هذا الوصف ثابت لذوات الموضوع في كل حال يكون المحمول ثابتاً لها ولا يكفي في ثبوت المحمول بالضرورة أن يصدق عليه الوصف ولو مرة ثم يزول فكاننا نقول أن المحمول لا يكون ضرورياً للموضوع بعنوانه الموصوف هو به إلا إذا كان الوصف علة لثبوت ذلك المحمول فإذا شرطت الضرورية في جميع المقدمات وجب مراعاة ثبوت الوصف لكل واحد من ذوات الموضوع عند ثبوت المحمول له فالمحمول ثابت لكل واحد بالضرورة مادامت ذوات الموضوع متصفة بعنوانه

(٢) بشرط الباء متعلقة بزائد أي أن المحمول الكلّي في البرهان لا يكفي في وصفه بالكلية أن يكون مقولاً على كل واحد مع مراعاة ما تقدم من دوام الوصف أن كان الحمل ضرورياً بل يشترط في وصفه بذلك زيادة على ما تقدم أن يكون الحمل فيه أولياً بالمعنى الثاني فيما سبق للصنف وهو أن يكون الحمل لا بواسطة أمر أهم قال الطومسي في شرحه لمنطق الإشارات

بكل سبب شخصية الموضوع في الوجود لكن قد بينا أن شخصية الموضوع لا تمنع الكلية إذ نفس
تصوره لا يمنع القول على كثيرين كالشمس والقمر
وأما شرط كونها أوضح من النتيجة فلنكتفي بالبيان فإن ما يساوي الشيء في الموضوع أو كان أسخف منه
لا يصلح أن يبين به ما هو مثله أو أوضح

لكن ههنا شك وهو أن مراد الواضحات هي الأوليات فهذه الأوليات هل هي حاصلة لنا منذ وجدنا
أو حدثت بعدما لم تكن قينا فإن كانت حاصلة قينا من مبدئ نشوءنا ونحن لا نشعر بها فهو عجيب
وكيف ولم يحطر البتة بالنافي عهد الصبا أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية أو الشيء الواحد
لا يخلو من أحد طرفي التقيض وإن حدثت بعدما لم تكن قد وثقها بطريق البرهان أو دونه فإن كانت
حدثت من غير برهان أو همت المحال بموجب قولكم لأنكم حسمتم سبيل اقتناص المجهولات التصديقية
دون البرهان وإن حدثت بطريق البرهان لزم التسلسل والدور وهما محالان

فالطريق إلى حل هذا العويص هو أنها ليست حاصلة منذ خلقنا بالفعل بل بالقوة وليس كل علم
تصديقي حصل بعدما لم يكن فصوله بالبرهان بل ما إذا تصورت مفرداته وروعت النسبة بينها بالإيجاب
أو السلب توقف الذهن عن الحكم الجزم فيها والأوليات ليست من هذا القبيل بل الذهن إذا تصور
مفرداته لم يتوقف في الحكم بالنسبة الواجبة بينها على شيء آخر وإنما لم تكن حاصلة بالفعل لفقدانها
ما يجب تقدمه عليها من التصور فإن كل تصديق في تقدمه تصورات كما عرفت وشبكة اقتناص هذه

التصورات هي الحواس فإلم تنطبع المحسّات فيها ولم تتأدّ منها إلى الخيال لم يأخذ العقل في التصرف فيها
وبيان هذا أن لنا قوة ذراكية لبعض المعقولات بلا تعلم واكتساب ولبعضها تعلم وقد عرفت طريق
التعلم وما ندركه بلا تعلم فهو بمعاونة الحس الظاهر والباطن فإن الحس وليكن حس البصر إذا أدرك

« وخامسها أي خامس شرائط مقدسات البرهان أن تكون كلية وهي أن تكون ههنا محمولة على جميع الأشخاص وفي
جميع الأزمنة جمالا أو لا أي لا يكون بحسب أمرا عم من الموضوع فإن الموضوع بحسب أمرا عم كالحساس صلي
الإنسان لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس بل على بعضه فلا يكون حملا عليه كليا » ثم قال « واعلم أن الأخيرين
من هذه الشروط (يريد شرط الضرورة بحسب الوصف سواء كان مع ذلك بحسب الذات أم لا وشرط الكلية بالمعنى
السابق) يختصان بالمطالب الضرورية والكلية » أما الثلاثة التي سبقتها فهي أن تكون المقدمات أقدم من نتائجها
بالدفع لا يكون عللا لها وأن تكون أقدم منها عند العقل أي تكون أعرف منها لتكون عللا للتصديق بها وأن تكون
مناسبة لنتائجها وذلك بأن تكون محمولات ذاتية بأحد المعنيين السابقين وقد استوفاهما المصنف

والذي فهم من كلام الطومسي في معنى الأولية وهو الذي يصح أن يلاحظ في العلوم هو كون المحمول خاصا بالموضوع
عارضاً من جهة الخصوصية التي يبحث عنه من ناحيتها فمثل الحساس الذي يعرض للإنسان بسبب كونه حيوانا يصح
للبرهان أن يطلب به شيئا في العلم الذي يبحث من الحيوان لا فيما يبرهن فيه على أحوال الإنسان فإذا أخذ الحساس مقدمة
في المطالب المتعاقبة بالإنسان فلما يؤخذ من الجهة التي تخصه لا من الجهة العامة وهي جهة كونه حيوانا حتى إذا ثبت
له بواسطة عارض آخر كان خاصا بالإنسان المبحوث عنه فإنه لو أخذ من جهة كونه عامال كان العارض بسببه عاما أيضا
والمطلوب هو الخاص فيجب أن يراعى في كل قضية في مقدمات البرهان أن يكون المحمول واردا على ذوات الموضوع
جميعها من الجهة الخاصة بها حتى تكون مقدمة موصلة إلى محمول خاص بها إذ لو جاز أن يكون المحمول المقدمة بواسطة
أمرا عم لحاز أن يكون ما ثبت بواسطة أمرا عم كذلك فلا يحصل اليقين بالمطلوب الخاص

وعلى هذا تكون المقدمات التي صارت نتائج وهي واجبة القبول محمولات أولية متى لوحظت من الجهة الخاصة كما
قدمنا ولا عبرة بكون الوسط فيها عام متى حققنا اختصاص المحمول بالموضوع والالم تصلح مقدمات بالمرّة على ما شرطوه
والحق معهم في الاشتراط كما ترى فكأن معنى الكلية في هذا الموضع أن يكون المحمول في القضية شاملا لجميع ما يصح

شجرة أو إنساناً أو فرساً تأتت تلك الصورة المنطبعة من الحس إلى الخيال وهو من الحواس الباطنة ثم أقبلت القوة الداركة للعقولات على هذا الصورة فأقتطعت متفقة في أشياء مختلفة في أخرى فبرز المتفق فيه وهي الجسمية عن المختلف فيه وهي الحيوانية والنباتية وميزت الحيوانية المتفق فيها بين الإنسان والفرس عما اختلف فيه من الإنسانية والفرسية فيكون هذا اقتناص المعاني الكلية ثم اعتبرت الذاتية والعرضية بين الأوصاف والموصوفات في هذا المعاني الكلية فتجردت لها الفصول والجناس والأنواع والعرضيات اللازمة والمفارقة ثم أخذت في أنحاء التركيب بعضها على التركيب الخاص بالقول الشارح لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها على التركيب الخاص بالقول الجازم فإلم يتوقف في الحكم البت فيه بعد هذا التركيب كان أولياً وما توقف فيه احتاج إلى بيان بوسط فهذا وجه من وجوه إعانة الحس في حصول الأوليات وهو إعانة على سبيل العرض فإن الحس لا يدرك إلا الشخص لكن الشخصيات إذا استقرت في الخيال متأدية إليه من الحس أقبل العقل على تجربتها من الكم والكيف والالين والوضع المخصصة لهما التي هي غير ضرورية في ماهيتها وجعلها كلية ثم ألّفها بعد ذلك في الإيجاب أو السلب فلاح له ما يجب أن يصدق به بذاته وتوقف فيما ليس كذلك إلى حصول الوسط وقد يستعين العقل بالحس في الأوليات بطريق الاستقراء أيضاً تنبيهها للاحتجاج كما يمكن يستقرئ جزئيات أمورينة الصدق الآن بالنفس عنها غفلة مثل استقراء جزئيات أن الكل أعظم من الجزء بأن يحس هذا الكل وذلك الكل وهذا الجزء وذلك الجزء

وقد يُعينه بطريق التجربة لافي الأوليات بل في عقائد أخرى لا تحصل إلا بالتجربة وقد عرفت الفرق بين الاستقراء والتجربة

وقد يُعينه بطريق الحدس أيضاً وهو أن يحس بأمر ما فتحدس النفس سريعاً معه أشياء أخر إما الوسط إن تصور طرفي المطلوب أو الأجزاء لم يتصور المطلوب فهذه وجوه إعانة الحس للعقل في الأوليات وغيرها

وقد شكك بشك آخر في إبطال التعليم والتعلم وقيل إن الطالب علماً ما إما أن يكون طالباً لما يعلمه فيكون طلبه باطلاً أو لما يجمله فكيف يعلمه إذا أصابه وهو كمن يطلب عبداً أبداً لا يعرف عينه فلو ظفر به أيضاً لا يعلم أنه المطلوب

أن يحمل عليه بجهة الحمل وهذا إنما يكون بعد استيفاء بقية الشروط إذا تساوى المحمول والموضوع وهذا هو المطلوب في العلوم كل علم إنما يبحث فيه عما يختص بموضوعه لا بما يجمعه وغيره فلا بد أن تكون مقدماته كذلك فإن قيل إن من أخص الأمور بالشيء ذاتياته ومنها ما هو عام وبسببها تعرض له العوارض فكيف لا توسط ذاتياته بينه وبين ما يتعرض له بواسطتها ثم هذه الذاتيات قد تتطلب الشيء في العلم الخاص به وقد تكون عامة يشترك فيها مع غيره قلنا ما يطلب ذاتيات الشيء في العلم الخاص به فلا يكون إلا في حالتها الاستثناء كما سبق وهي لا تطلب من حيث هي عامة ولكن من حيث هي خاصة به أي يطلب تحقق الخاصة من ذلك الجنس أو الفصل المشترك من تلك ذات الموضوع على أنه داخل في حقيقته وذلك خاص به أما توسط العام فهو ظاهر في صوري وحقيقة ما تقول إن الإنسان حساس فهو بالموطن يتأذى أنه يحس إحساسه الخاص به فهو يألم ألمه ويتأذى لذته الخاص به ولو لم يكن كذلك لكان بحثك عن خواص حيوانية لا إنسانية وهذا مطلب دقيق جداً ينبغي ملاحظته لكل باحث في علم

(١) إما الوسط إن تصور طرفي المطلوب الخ كما وقع لمن حدس أن نور القمر مستفاد من ضوء الشمس فإن الذي حصل عنده أولاً هو القمر وظلامه تارة وإشراقه أخرى فكان من ذلك صورة استفادة النور من خارج ثم التفت إلى أن اختلاف هذه الشؤون إنما هو بالقرب من الشمس والبعيد عنها أي بمقدار ما يكون من استقبالها لها فاستغرق في نفسه بالحدس أن نور

وحصل هذا الشك يستدعي بيان أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وان يعلم ويظن ظنا مقابلا للعلم فنقول ان اجتماع العلم والجهل لشيء واحد أو العلم والظن المتقابلين به قد يمكن على وجهين أحدهما يستحيل في حق شخص في وقت واحد والثاني لا يستحيل

أما المستحيل فهو أن يعتقد أن كل a b مع اعتقاد أن لشيء من a b في حالة واحدة بلى يمكن ذلك في حق شخصين بأن يقيس كل واحد قياسا ينتج فيه اعتقاده مثل أن يكاد يكون كل a b c معا بلا أوسطه ثم كان كل b c وكل c b أيضا فاعتقد أحدهما أن كل b c وهو حق وقرن به صغراء وهو أن كل a b ينتج أن كل a b واعتقد الآخر أن لشيء من c b وهو باطل وقرن به صغراء وهو أن كل a b ينتج أن لشيء من a b أما في حق شخص واحد لو اعتقد مثل هذين القياسين لا ورثناه الشك والتوقف دون اعتقاد النتيجةين برزما

وأما لا يستحيل في حق إنسان واحد فهو أن يعتقد أن لشيء من a b ومع ذلك يعتقد في نفسه إما مقدمة قياس ناتجة أن كل a b مثل أن كل a b c وكل c b أو المقدمة الكبرى وحدها وهي أن كل c b ومع ذلك لا يعتقد بالفعل أن كل a b إذ لا يلتفت إلى ارتباط المقدمتين وتأليفهما وتوجههما نحو النتيجة ولا يكتفي في حصول النتيجة خطورا المقدمتين بالبال مالم يحظرهما على ترتيبهما على قصد أن يعلم منهما حال اجتماع طرفيهما فيكون العلم بأن كل a b علما بالقوة وظنه أن لشيء من a b ظن بالفعل

ومثال ما يعتقد الكبرى فحسب هو أن إنسانا يعتقد مثلا أن الأجرام السماوية لا تشارك الأجرام التي تليها في طبيعتها ثم يحسب أن الكواكب نارية لانها نيرة فقطنه بالفعل بناريتها مخصوص بالكواكب وعلمه بأنها غير نارية غير مخصوص بها بل هو كل تدرج الكواكب تحتها لانه علم

القمر مستفاده من نور الشمس أما من لم يحصل عنده طريقة المطلوب مثل من حدس أن للبخار قوة فان مجرد دفع البخار لغطاء الماء المحتوى على الماء العالي كفاه في الحزم بأن له قوة

(١) كل a b c معا كما عرف ان الثبات في المواقع أمام الجيش العظيم شجاعة والثبات في المواقع تعرض للهلكة في سبيل الحق وكل شجاعة فضيلة وكل تعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة فبديعة قد تخلص ان كل شجاعة فضيلة ويعتقد آخر أن لشيء من التعرض للهلكة في سبيل الحق فضيلة مع اعتقاد الاول ان الثبات موضوع للشجاعة واعتقاد الثاني أنه موضوع للتعرض للهلكة وكل منهما مصيب في اعتقاده هذا ولكنهما اختلفا في الكبرى فأما أحدهما فقد نظر في الكبرى السالبة إلى ما يفيد التعرض للهلكة بظاهر اللفظ فنتج عنه الفضيلة وضم إليها الصغرى وهي الثبات في المواقع تعرض الخ فاستلزم التأليف تلك النتيجة وهي ان الثبات ليس بفضيلة وأما الآخر فالتفت إلى أن الثبات شجاعة وهي فضيلة فاستلزم تأليفه أن الثبات فضيلة ولو أن شخصاً واحداً استورد في ذهنه أن الثبات شجاعة وأنه تعرض للهلكة وان الشجاعة فضيلة وان التعرض للهلكة ليس بفضيلة أمرش له الشك في أن الثبات بفضيلة ولم يجزم بأنه فضيلة أو ليس بفضيلة

(٢) ان الأجرام السماوية الخ هذه هي الكبرى المعلومة وحدها مفردة عن الصغرى وهي أن الكواكب أجرام سماوية فذهن المعتقد بتلك الكبرى لم ياتفت إلى هذه الصغرى وانما الذي اتفت اليه هو أن الكواكب نيرة وكل ما هو نير فهو من طبيعة نارية ووضع المقدمتين على هذا الترتيب فنتج عنده أن الكواكب من طبيعة نارية وهو في هذا خافل عن أن الكواكب أجرام سماوية والأجرام السماوية عنده لا تشارك في طبيعتها شيئا مما يليها فإيست نارية بالضرورة لأن المار مما يليها أي من العالم العنصري ولو انتبه إلى ادراج الكواكب في الكبرى المعلومة له لوقع في الشك ان تعارض عنده الدليلان أو اعتمد على بطلان أحدهما ولكنه حال العقلة السابقة جمع بين علمين أحدهما بالفعل وهو اعتقاده أن الكواكب نارية ماء على ترتيب المقدمتين الموصاتين له والآخرة بالقوة وهو علمه أنها ليست نارية في ضمن علمه بالكلية الدالة على ان كل جرم سماوي فهو مخالف في طبيعته للعالم العنصري فهذه علم غير مخصوص

بالجملة أن كان كل جسم سماوي لا يشارك النار وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئي تحت هذا الحكم الكلي ولم يحصل بعد بالفعل بل هو بالقوة فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم الشيء من جهة لا تخصه وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه

ومثال ما يعتقد المتقدمين جميعا مع ظن بالنتيجة مقابل لما يجب لزومه من المتقدمين هو أن يرى بغلة منتفخة البطن فيظن أنها حامل مع علمه بأنها بغلة وأن كل بغلة عاقر لانه لا يجتمعها معا في الذهن وانما يصيران سببا للنتيجة بالفعل اذا أخطرا معا بالبال وروعي تأليفهما الواجب وأعدا نحو النتيجة وأما اذا كانا معا لومين بالتفريق أولم يترتبما الترتيب الذي من شأنه أن ينتج فالعلم بهما سبب للنتيجة بالقوة لا بالفعل كما أن الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة مالم يخطر بالبال أن الاصغر موضوع تحت الاوسط فاذن الخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى متشابهة احدهما الجاهل فيها بجزئي هو بالقوة تحت كلى معلوم والثانية الجاهل فيها بالازم هو لازم بعد بالقوة عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته

ويندفع بهذا السؤال من يسأل فيقول هل تعلم أن كل اثنين زوج ولا بد من نعم في الجواب ثم يعود فيقول هل الذي في يدي زوج فان أجبت بأننا لا نعلم عاد فقال فانتم تعلمون أن كل اثنين زوج فان الذي في يدي اثنان ولم تعلموا أنه زوج فان الجواب عن هذا هو أن هذا جاهل جزئي وما علمناه فهو علم كلى لا يدخل فيه هذا المجهول بالفعل بل بالقوة فلا يكون الجاهل به أي بهما الجزئي جهلا بالفعل بذلك الكلى وعلى الجملة فهو علم بالمقدمة الكبرى فاذا حصل عندنا الصغرى وهي أن هذا الشيء الذي في يده اثنان وقرنا بها الكبرى وهي أن كل اثنين زوج حصل لنا العلم بالفعل بأن هذا الشيء زوج أما من مجرد معرفة هذا الكلى وهو أن كل اثنين زوج فلا يلزم العلم بكل اثنين ليعلم بعد ذلك أنه زوج فاننا ندع المعرفة بكل اثنين فينتقض اذا لم نعلم اثنين ما ولم ندع المعرفة بكل اثنين زوج فينتقض اذا لم نعرف اثنين زوجا

وقد أجب عن هذا السؤال بجواب فاسد وهو انما نعلم أن كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا ليس بشيء فاننا نعلم أن كل اثنين في نفسه سواء عرفناه أولم نعرفه فهو زوج فاذا تقرر امكان العلم والجهل معا بالشيء الواحد اذا كان احدهما خاصا والاخر عاما أو احدهما بالقوة والاخر بالفعل فنرجع الى محل الشك ونقول المطلوب معلوم لنا بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة اذ هو واقع تحت العلم الكلى الخاص (٢) عندنا وانما هو مجهول تصديقا من حيث هو مخصوص بالفعل ولو كان معلوما من كل وجه ما كنا نطلبه أولو كان مجهولا من كل وجه ما تصور

بالكواكب بل شامل للاجرام جميعها وذلك علم مخصوص بها جهة ظن نارية الكواكب وجهة علم انها ليست سارية مختلفتان

(١) فاننا ندع المعرفة بكل اثنين الخ أي ان حكمنا بأن كل اثنين زوج انما هو حكم على كل ذات تثبت لها الاثنينية بالزوجية ومنشأ ذلك الحكم طبيعة الاثنينية ولم نعين في ذهننا أشخاص الذوات ذاتا تافى أي مكان وفي أي زمان حتى يكون علمنا محيطا بأن الذي في يد السائل هو اثنان فان ذلك علم آخر جزئي لا يلزم حصوله في العلم الكلى ثم ان الحكم بالزوجية على كل اثنين لا يستلزم كذلك أن يتعين في ذهننا جزئيات الاثنين المتصفة بالزوجية جزئيا جزئيا في مكانه المعين وزمانه المعين فلا يلزم من الحكم الكلى أن نعلم أن ما في يد السائل اثنان هما زوج

(٢) الحاصل عندنا أي في ضمن العلم بالكبرى الكلية مثلا

الطلب أيضا فالمقدمة القائلة بأن العلوم لا يطلب غير مسألة على هذا الاطلاق بل العلوم من كل وجه هو الذي لا يطلب والمقدمة القائلة بأن ما ليس بعلوم فلا يعلم اذا أصيب غير مسألة أيضا على اطلاقها بل ما لا يعلم من وجه ما

وأما اذا كان الامر على ما وصفناه من كون الشيء معلوما للشر وجهين مجهول من وجه واحد في تصور طلبه والعلم باصابته ويحاذى هذا ما أوردوه من مثال الآتي فان الآتي كما أنه معلوم بصورته وعينه كذلك المطلوب معلوم بالتصور وكان عرف الطريق الى مكان الآتي كذلك نعرف الطريق الموصل الى التصديق بالمطلوب فاذا سلكنا الطريق اليه وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا أمضينا الطريق اليه كان ذلك ادراكا للمطلوب كما اذا سلكنا السبيل الموصل الى مكان الآتي وكان عندنا تصور سابق لذاته فاذا انتبهنا اليه عرفناه وقد يتفق أن لم يكن سبق منا مشاهدة الآتي وليكن تصورنا علامة على أن كل من هو على تلك الهيئة والعلامة فهو آبقنا وهذا مثل العلم بالكبرى فاذا انضم الى هذا علم آخر وهو وجدان تلك العلامة في عبد أفادنا علميا بأنه آبقنا فكذلك اذا انضم الى الكبرى صغرى أفادنا العلم بالمطلوب فالعلامة كالأوسط ووجدانها في شخص كوجود الأوسط للأصغر وكون ذي العلامة آبقنا علم كلى سابق يتدرج تحته أن هذا العبد الموجود فيه تلك العلامة آبقنا بالقوة كما أن انصاف الأوسط بالأكبر علم كلى سابق يتدرج تحته أن الأصغر موصوف بالأكبر اندراجا بالقوة فقد حاذى الطلب العلمى ما ملوه من طلب الآتي واندفع الاشكال رأسا

(الفصل الثالث)

في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان

العلوم تتخالف إما باختلاف موضوعاتها أو باختلاف جهات موضوع واحد مشترك بينها والمختلفة الموضوعات إما أن لا يكون بين موضوعاتها مداخلية أو يكون والتي لامداخلية بين موضوعاتها فاما أن لا تشترك في الجنس أو تشترك فان لم تشترك سميت متباينة مثل علم العدد والعلم الطبيعي وان اشتركت سميت متساوية في الرتبة مثل علم الهندسة الناظر في المقدار وعلم الحساب الناظر في العدد فان موضوعيهما يشتركان في الجنس وهو الكم والتي تكون بينهما مداخلية فاما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشئ متباين به مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس^(٢) الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يخص الطب بالنظر في جسد الانسان وأعضائه ويخص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية

(١) من وجهين وجه التصور بالفعل ووجه التصديق بالقوة في ضمن الكلى أما الوجه الذي هو مجهول من قبله فهو وجه التصديق بالفعل من حيث هو مخصوص بالحكم

(٢) في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان كان الاولى بالمصنف أن يحذف كلمة «نفس» فان الاشتراك في القوى الانسانية مطلقا جسدانية كانت أو نفسية وعاية ما يعتز به عنه أن القوى الجسدانية انما تنصرف بالنفس الانسانية فهي من قواها ثم قوله «من جهة ما هو حيوان» كأنه سأل لاشي المشترك في الموضوعين ولا حاجة اليه

والقسم الاول الذي أحدهما أعم والاخر أخص إما أن يكون الأعم محمولا على الأخص أولا يكون فان كان محمولا فاما أن يكون عموم الجنس للنوع أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود والذي عموم الجنس فاما أن يكون النظر في الأخص من حيث صار نوعا مطلقا ثم طلبت عوارضه الذاتية كالنظر في المخروطات التي هي نوع من المجسمات والنظر في المجسمات التي هي نوع من المقادير فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذي يتطرق في الموضوع الأعم وإما أن يكون النظر في الأخص وإن كان قد صار أخص بفصل متقوم ليس من جهة ذلك الفصل المقوم بل من جهة بعض عوارض تبسع ذلك الفصل وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون ذلك العارض عرضا من الأعراض الذاتية فنظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصوص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو نوع من موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويمتزج ويفترق لكنه يتطرق فيه لأعلى الإطلاق بل من جهة ما هو مخصص بعارض ذاتي وهو كونه بحيث يصح ويعرض ويبحث عن عوارضه الذاتية من حيث هو كذلك فهو تحت موضوع العلم الطبيعي

والثاني أن يكون ذلك العارض أمرا عديريا ليس ذاتيا ولكنه هيئة في ذات الموضوع لانسبة مجردة فيؤخذ الموضوع الأخص مع ذلك العارض الغريب شيئا واحدا وينظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر في الأكرام^(١) فانه تحت النظر في المجسمات والقسم الثالث أن يكون العارض الغريب المخصص ليس هيئة في ذاته بل نسبة مجردة وقد أخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اتحادها بتلك النسبة^(٢) كالنظر في المناظر فانه يأخذ الخطوط مقسمة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية فهو تحت المقدار الذي هو موضوع الهندسة

بل في ذكره ضرورة لانه في أحد العلمين عن قوى الانسان من حيث هو حيوان ولا ينظر في شيء من الموضوعين الى هذه الجهة وانما البحث في كل منهما عن قوى الانسان من جهة كونه انسايا وهذا هو الشيء المشترك بين الموضوعين ثم التباين جاء من اختصاص الطب بالجسد واختصاص الاخلاق بالنفس الناطقة فال موضوعان مختلفان ويشتركان في أنهما يتعلقان بالانسان ولذلك قد نجد بعض مسائلهما في الموضوع نعم من مسائل الطب ما يتعلق بالحياة ووظائف القوى والاعضاء فيها وهي عامة في الحيوان ولكن البحث في ذلك انما هو من جهة أن الحياة حياة الانسان وكذلك البحث من خصائص قوى الشعور والاحساس في علم الاخلاق انما هو من حيث هي للانسان لا من حيث يشترك فيها مع سائر أنواع الحيوان

(١) الأكرام المتحركة جمع أكرام وهي لغية في كرة والأكرام المتحركة موضوع لعلمها وهي فرع من المجسمات لكنها أخذت في علمها مع قيد الحركة والحركة من العوارض الغريبة وهي هيئة ثابتة لا كروية مجردة نسبة بينها وبين شيء آخر وقد مثل الشيخ هذا المثال لما يكون الموضوع في علمه شيئا واحدا يحتاج بالاطلاق والتقييد كالأكرام المطلقة في العلم الكلي العام الشامل لمسائل الكرم متحركة وغير متحركة والأكرام المتحركة الخاصة بعلمها

(٢) مثل النظر في المناظر الخ فال موضوع فيه هي الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر فالخطوط في مخروط ما هي نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة وكون تلك الخطوط متصلة بالبصر نسبة مجردة عرضت لتلك الخطوط فتمحصتها وهي عرض غريب فالعلم الباحث عنها مع هذا العرض الغريب يكون تحت الهندسة وان لم يكن خرا منها وقد جعل الشيخ الرئيس علم المناظر داخل تحت الهندسة من وجه أن موضوعه ضرب من المخروط الذي هو نوع من المقدار موضوع المناظر مخروط قيد بقيد في ذاتي فالعلم داخل تحت الهندسة من وجه

والذي عمومها هو الوازم فهو العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود والواحد ولا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزأ من علمه لانها ليست ذاتية له على أحد وجهي الذاتي فلا العام يؤخذ في حد الخاص ولا بالعكس بل هي موضوعة تحته

وأما القسم الذي ليس العام محمولاً فيه على الخاص فهو أن يكون الخاص عارضاً لشيء من أنواعه كالنغم (٢) ثم اذا قيدت الى موضوع العلم الطبيعي فاذا اخذت من حيث اقترن بها أمر غريب منها أو من جنسها وهو العدد وطلبت لواحدتها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لامن جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوبين في النغم فينبغي أن يوضع تحت العلم الذي موضوعه في جملة بل تحت العلم الذي منه العارض المقترن به وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب لا تحت العلم الطبيعي فجميع هذه الموضوعات الخاصة يقال انها تحت العام غير أن الخاص الذي هو النوع أو العارض الذاتي الذي لم يتخصص (٣) بشيء آخر فانه مع ما يصح أن يقال له هو تحت العام يقال انه جزء من العلم

ذاتي وهو كون موضوعه نوعاً من موضوعها ومن وجهه مرضي وهو كون موضوعه بذلك الفيد العريب بالاشتراك موضوع علم الخروطات الذي هو جزء من الهندسة

(١) ولا يجوز أن يكرن العلم بالاشياء التي تحته جزأ من علمه ير بالاشياء أحوال ما يشتمل هو عليه ويدخل تحته من الموضوعات وهذه الاحوال ليست ذاتية لموضوع العلم الا على المعنى المراد في هذا الموضع من علم المطلق «دلم تكن أحوال ما دخل تحته ذاتية له بهذا المعنى لم يعد العلم بها جزأ من العلم الا على لان جزء العلم يكون بخاص الاعراض الذاتية لموضوعه أو لبعض أنواع موضوعه أو عارض ذاتي له فان العارض لموع من الموضوع عارض لذات الموضوع وكذا العارض لبعض أمراضه الذاتية كعلم الجسم مثلاً فالما يشهد فيه من امراضه الذاتية لا تقدر ان تثبت في العلم لبعض أنواعه فيصح أن يكون جزأ من الهندسة لانه بحث عن بعض الاعراض الذاتية للمدارس حيث هو مدار الذي هو موضوع الهندسة أما أحوال المقدار متلا فلا تثبت له في الهندسة من حيث هو موجود حتى تكون ذاتية للوجود وتكون الهندسة جزأ من العلم الاعلى وقوله «فلا العام يؤخذ الخ» أي لا الموجود مأخوذ في تعريف المقدار مثلاً ولا المأخذ مأخوذ في تعريف الموجود حتى يكون العارض الخاص عارضاً ذاتياً لا عام فيكون البحث عنه جزأ من العلم الباحث عن امراض العام وبهذا تبين أن علم الهندسة مثلاً تحت العلم الاعلى ولكنه ليس جزأ منه

(٢) كالنغم لا يخفى أن النغم هي موضوع علم الموسيقى فاذا نسبتها الى موضوع العلم الطبيعي وهو الجسم من حيث يتحرك ويسكن ويعتزج ويفترق وحدتها عرضاً من أعراض أنواعه وهي الاوتار وأعضاء الصوت وان الاوتار وأعضاء الصوت تؤخذ في حدهم عرضاً وهو الصوت ولكن الجسم الذي هو موضوع الطبيعي لا يعمل عليها وهي بهذا الاعتبار تكون مما يبحث عنه في الطبيعي لو كان البحث عنها من جهة كيف نشأ والاسباب التي عنها تحدث ولكنها في الموسيقى موضوع لامن هذه الجهة بل من جهة أمر غريب عنها وعن جنسها الذي هو كيفية الصوت وذلك الامر الغريب هو العدد لان الاتفاق والاختلاف المطلوبين للنغم في الموسيقى ودرجاتهما المتعرض للنغم من حيث أعداد الحركات والاهتزازات التي تعرض للصوت أو لموضوعه ولما كان البحث عنها من جهة ذلك الامر الغريب لا أن يوضع العلم الذي يتكفل بذلك البحث تحت العلم الذي يبحث عن جنس ذلك الغريب وهو علم العدد فيكون الموسيقى تحت علم الحساب وهو العلم الذي موضوعه العدد فان جهة بحث الموسيقى تتعلق بوع من أنواع العدد وهو النوع العارض للنغم ولا يصح أن يوضع الموسيقى تحت الطبيعي لان جهة التي هو بها علم مخصوص ليست ذاتية التي روعيت في البحث عن موضوع الطبيعي فيكون عبرة الملبين لا من الطبيعي والحساب متباين قطعاً وما كان المنطوق به من حيث ما يختص أحدهما بما كان المنطوق به من حيث ما يختص بالآخر

(٣) الذي لم يتخصص بشيء قيد لكل من النوع والعرض الذاتي أما النوع الذي تنحصر في شيء آخر كالمركبة مثلاً التي هي موضوع علمها فانها قد تخصصت بكونها متحركة فهي تحت الجسمات ولكن علمها ليس جزأ من علم الجسمات وكذلك المناظروا ان كان موضوعه نوعاً من المقدار ولكن لما تخصصت بنسبة الخطوط المحروطة مع المصير

العام وفي ذلك العلم العام وغيره من هذه العلوم الخاصة لا يستحق (١) في هذا الاسم بل الاسم الوضعي تحت الاسم العام فقط

وأما العلوم المشتركة في موضوع واحد فاما أن يكون أحد العلمين يتطرق في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل بدن الانسان مطلقا يتطرق (٢) رفيه جزء من العلم الطبيعي ويتطرق فيه الطب أيضا وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكنه لا على الإطلاق بل انما يتطرق فيه من جهة أنه يصح وعرض وإما أن يكون كل واحد من العلمين يتطرق فيه من جهة دون الجهة التي يتطرق الآخر فيها مثل ان جسم العالم أو جسم الفلك يتطرق فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي من حيث يتحرك ويسكن وموضوع النجومي من حيث يتكلم فهذا بيان اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات

وأما اشتراكها في المبادئ فاما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لكل علم وليس هذا من غرضنا وإما أن يكون اشتراكها في المبادئ العامة لعلوم عدة مثل العلوم الرياضية المشتركة في أن الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وإما أن يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجوه ثلاثة إما أن يكون العلمان مختلفين في الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ مبدأ العلم الأعلى بالقياس (٤) اليه وإما أن يكون العلمان غير مختلفين بالعموم والخصوص بل إمامتشاركين في موضوع واحد كالطبيعي والنجومي في جرم الكل فان الطبيعي يفيد الآخر مبادئ وهي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون

صح أن يكون تحت الهندسة ولم يصح أن يكون جزأ منه أما النوع الذي لم يتخصص فهو كالجسمات بالنسبة الى الهندسة فموضوع الاول نوع من موضوع الثاني والعلم الاول جزء من العلم الثاني أما العرض الذاتي الذي لم يتخصص فكذلك موضوع علم الصوت وهو الصوت فانه عرض ذاتي لبعض موضوع الطبيعي والعلم الباحث عنه جزء من الطبيعي والعرض المخصص كالمقولات الثانية فانها عرض من أعراض الجسم الثاني المتحرك بالارادة الناطق وهو موضوع الطبيعي لكنها خصصت في المطلق بجهة انها توصل الى مجهول تصوري أو تصديقي فيكون المنطوق تحت الطبيعي ولكنه ليس جزأ منه أما مثل الموسيقى تحت الحساب فهو من قبيل ما تخصص من نوعه فكان الموسيقى يبحث من مدد مختص بالمغم

(١) لا يستحق هذا الاسم أي اسم الجزء بل يستحق اسمه الذي وضعه أهل الاصطلاح كاسم المناظر والموسيقى والآخر المتحركة ونحو ذلك مع كونه تحت الاسم العام كالهندسة والجسمات مثلا

(٢) يتطرق فيه جزء من الطبيعي جزء فاعل ينظر أي انه يبحث عنه خاصة في العلم الطبيعي فالتخصص به من ذلك العلم جزء منه ينظر في أعراض الانسان مطلقا فلوقصه بل ذلك المبحث من الطبيعي وجعل علما على حدة موضوعه الانسان مطلقا كان ذلك العلم تحت الطبيعي وجزأ منه كما وقع لآخرين من أهل النظر

(٣) جسم العالم الخ يريد منه أجرام العالم وقوله أو جسم الفلك يريد منه الاجرام السماوية فهي من حيث طبيعتها موضوع لعلوم السماء والعالم من العلم الطبيعي وعند البحث عنهما من هذه الحثية يبحث عن حركتها وسكونها وماذا تقتضيه طبيعتها منهما أما النجومي فانه يبحث عنهما من حيث شكلها وما تقتضيه الحركات من الاشكال من موافق المركز وخارجه ونحو ذلك ومقادير تلك الحركات وما يعرض لها وهذا معنى قول المصنف من حيث يتكلم

(٤) بالقياس اليه يريد ان ما بين في الاسفل لا يكون مبدأ حقيقيا للاعلى لان الاعلى هو الذي تبين فيه مبادئ الاسفل واذا عرض أن شيئا ما بين في الاسفل قد استعين به في الاعلى كان ذلك مبدأ بالقياس الى من استعان به وفي المسئلة التي استعين به فيها كامتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تجزأ فانه يبين في الطبيعي ويستعان به في الالهية عند بيان ثبوت الهبوط فهو مبدأ بالقياس الى المستدل والمسئلة

مستديرة أو متشاكلين في جهة (١) الجنس موضوع لكن أحدهما يتطرق في نوع أبسط كالحساب والآخر في نوع أكثر تراكيباً كالهندسة فان المناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل ما في عشرة إقليدس وهذه الاشتراكات الثلاث الأخيرة هي تعاون العلوم فان تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسألة في علم مقدمة في علم آخر

وأما اشتراكها في المسائل فأنما يمكن إذا اشتركت في موضوع واحد لكن أحدهما يعطى برهان الآن والآخر برهان الآثم مثل أن المنجم يثبت كرية الفلك لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا والطبيعي يعطى الآثم في كرية لانه ذو طبيعة بسيطة والطبيعة البسيطة الواحدة لا تفعل فعلا مختلفا في موضعها فيكون في بعضه زاوية ولا يكلف (٢) ون في بعضه وقد يعطيان جميعا برهان الآثم لكن أحدهما ربما أعطى علة فاعلية والآخ (٣) علة صورية وستعرف أقسام العلل بعد هذا وأما نقل البرهان فهو إلى وجهين أحدهما يقال للوجوه الثلاثة المذكورة في تعاون العلوم وهو أن يؤخذ شيء مقدمة في علم على سبيل التسليم ويكون برهانه في علم آخر فينقل برهانه إلى ذلك العلم (٤) لم أي يحال به عليه والثاني أن يكون شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب فيبرهن عليه برهاناً حثه الأوسط من علم آخر فتكون أجزاء القياس صالحة للوقوع في العلمين كما يبرهن على زوايا مخروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لوجعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك وهذا انما يمكن إذا كان أحدهما العلمين تحت الآخر فيكون الأصغر من هذا العلم الذي هو تحت الأوسط من العلم الذي هو فوق إما عارضاً (٥) الجنس موضوع العلم السفلي أو بجنس عارضه أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان

- (١) في جنس موضوع كالحساب والهندسة فانهما يشتركان في الحكم الذي هو جنس موضوعيهما
- (٢) ولا يكون في بعضه أي لا يكون في منفه زاوية بل يكون في ذلك البعض الآخر خطاً مستقيماً أو منحنيًا واسم يكون يرجع إلى الفعل وزاوية هو الخبر والضمير في بعضه إلى الموضع
- (٣) والآخرة صورية كعلم القياس من المنطق يثبت علم النفس بالنتائج عند ألف الأقيسه فهو يعطى العلة الصورية للعلم أما في الآلهي فتثبت لها العلم بالافاضة من مبدئها المحرد
- (٤) إلى ذلك العلم أي العلم الآخر الذي هذا المقدمة مسئلة فيه ومعنى نقل البرهان إليه مع أنه فيه أنما نفعيل الطالب على ذلك العلم ليطالب البرهان منه فليس النقل في الحقيقة للبرهان وإنما هو لطلبه هذا ما يفهم من عبارة المصنف وهو موافق لما في عبارة كثير من المناطقة والحق أن المراد من نقل البرهان أن تأتي بالبرهان من العلم الذي يشتمل على المسئلة إلى العلم الذي جعلت فيه مقدمة وهو نوع من أحالة الطالب على البرهان في ذلك العلم أيضاً ولكنه أولى باسم النقل من علم إلى علم أما في التصوير الأول فلان نقل من علم إلى علم وإنما هو توجيه لطالب علم إلى النظر في برهان أقيم في علم آخر
- (٥) إما عارضاً لجنس موضوع العلم السفلي في الخ العارض ما هو مثل العارض في قولهم إن الإنسان عارض للحيوان بمعنى أن الإنسانية ترد على الحيوانية بعروض الناطقية للحيوان خطوط الشعاع من مخروط البصر مثلاً أو زاوية الانعكاس وزاوية السقوط في علم المناظر من عوارض المقدار والمقدار جنس موضوع المناظر أده موضوع المناظر هو المخروط البصري وهو من أة إذا مخروط مطبقا وهو من أفراد المقدار ما يوضع في علم المناظر من الخطوط والزوايا ونحوها ومن عوارض المقدار بالمعنى الذي يتناهى ما يبرهن به في الهندسة التي موضوعها المقدار يصح أن يكون رها ما في المناظر لأن ما في المناظر أخص مما في الهندسة فالهندسة تعطي العلة في الحكم للمناظر وبالجملة فكأنه منه بحيث لو امتدت الهندسة في جميع أنواع موضوعها الدخل المناظر فيها وإنما أفرد المناظر لزيادة العناية به واكثره أحكامه إلى حد ينفي عنه أن يخص بالاشتغال به وهو السبب في فرد في تقسيم العلوم وأفراد كل موضوع بعلم والافان

وأما الجزئيات الفاسدة فلا يثبت بها لان اليقين دائماً لا يتغير والجزئيات متغيرة فاسدة فلا يثبت بها عقد دائم قائم اذا تغيرت وفسدت وزال اتصافها بالاوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى فلا يبق اعتقاد النتيجة في حقها دائماً واذا لم يكن بها يقين فلا يتصور في حقها ما يقيد اليقين والبرهان يقيد اليقين بلى يقوم البرهان عليها بطريق العرض فان البرهان اذا قام على الكل واتفق أن تدخل هذا الجزء تحته دخولا لا يقتضيه نفس الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه تحته بل دخولا اتفاقياً عرضياً كان قيام البرهان عليه أيضاً عرضياً

كل علم تحت آخر فمن حقه أن يندرج فيما فوقه بلا حاجة الى التشعب ولكن كثرة أحكام الموضوع الاسفل قضت بأمراده من الاعلى ولكنه لا يجمع من نقل برهان الاعلى اليه بالمعنى الذى نحن بصدد بيان

وقوله أو جنس عارضه عطف على جنس موضوع العلم أى ان الاصغر في السفلى يكون عارضاً لجنس العارض لموضوعه بالمعنى الذى ذكرناه وقد مرقت ان مما يوضع في مسائل العلم عوارض موضوعه الذاتية تخلق العقدة مثلاً يوضع في مسائل علم الاخلاق وهو عرض ذاتى للنفس الانسانية أو قواها التى هي موضوع العلم فعوارض الموضوع في العلم السفلى في موضع في مسأله وهذه العوارض عارضه بالمعنى الذى بيناه لجنسها بمعنى انها ترد عليه وتكون من افراده أما جنسها فترد عليه أحكامه في العلم الاعلى ثم اذا أريد اثبات حكم لها صح نقل البرهان الذى أثبت الحكم لجنسها اليها بالضرورة حتى يثبت ذلك الحكم لها

وله ضرب لك مثلاً علم تهذيب الهمة وموضوعه ارادة الانسان من حيث لزومها مسلكاً محدوداً لعاية مهينة في المعاش والمعاد وغايته أن تصل النفس الى حكم أهوائها والتصرف فيها بما هو أسمى بسعادتها وما يلائم كمالها الانسانى فهذا العلم تحت علم الاخلاق ومما يوضع في مسأله المسارعة لارضاء العشرة والتلذذ بحاراتهم في اعمالهم فهذا الاصغر في هذا العلم عارض لجنس الكرامة أو الشهرة بمعنى أنه من أنواعه وهو جنس له وهذا الاصغر من عوارض الموضوع وهو الارادة بقيدها السابق فقد كان عارضاً لجنس عارض الموضوع فليجرب من البرهان في أحكام حب الشهرة يجرب أيضاً في أحكام المسارعة لارضاء العشرة فضاربه ومنافعه تدرج في مضار ذلك ومنافعه عين الادلة التى تقام في علم الاخلاق وقول المصنف أو شيئاً مما تقدم ذكره مما يمكن استعماله في البرهان أى مما يوضع في العلوم البرهانية كأن يكون الاصغر في العلم الاسفل من اجزاء موضوع العلم الاعلى كالكلام عن اعصاب العين في علم الرمد فان اعصاب العين من جملة الاعصاب وهى جزء من بدن الانسان فالادلة التى تقام على أحكام الاعصاب في الطب تقوم على أحكام كل عصب من أعصاب العين فتقل من الطب الى علم الرمد على النحو الذى ذكره المصنف

وقد أغرب المصنف في التعبير وأغض وقصر وأوضح منه وأوى قول الخوارجى في كشف الاسرار « وذلك لا يمكن الا اذا كان أحد العلمين تحت الآخر أو يشر كان في الموضوع لكن أحدهما ينظر فيه مع قيد والآخر مع قيد آخر فان كان الوجه الاول فلا بد أن يعطى العلم العام العلم الخاص وذلك كأن تستعمل البراهين الهندسية في علم المماظر والبراهين العددية في علم التأليف والموسيقى وان كان على الوجه الثانى فيمكن أن يتفق العلمان في القياس فانه متى كان الحد الاوسط مقوماً للاصغر والاكبر عرضاً ذاتياً للاوسط وهو المأخذ الاول من مأخذ البرهانيات أو كان الاكبر عرضاً ذاتياً للاوسط والاوسط عرضاً ذاتياً للاصغر وهو المأخذ الثانى من البرهانيات كان لنظرى العلمين واحداً وان لم يكن كذلك لم يكن القياس برهانياً في كليهما بل عساه أن يكون برهانياً في أحدهما فقط فان البرهان لا يخلو من أحدهذين المأخذين هكذا ذكره الشيخ في الشفاء اهـ »

(١) كان قيام البرهان عليه أيضاً عرضياً كما لو برهنت على ان كل انسان حيوان بأنه حساس وكل حساس حيوان فانه برهان على ان زيد الموجود حيوان ولكنه برهان عرضى لانه قد اتفق ان زيدا موجود وهو حساس والحكم وحده لا يقتضى وجود زيد ولا شخص زيد يقتضى دوامه وقد أراد المصنف أن الجزئيات الاضافية التى هي كليات يصح اقامة البرهان عليها لا يمكن اليقين الدائم بامكانها بخلاف الجزئيات بالمعنى الحقيقى وهى الجزئيات الفاسدة المتغيرة فانها يقوم عليها البرهان في ضمن الكليات اذا اتفق وجودها واندرجها فيها

واذا لم يكن عليها برهان فلا يحدها لان كل حد كاستينته فاما ان يكون مبدءا برهان او نتيجته او تمامه وهذا لا يصلح ان يكون جزء برهان ولا تمامه اذ لا برهان عليها فلا يكون حدا ثم هذا الحد ان كان من المقومات فلا نسكون محولة عليه لانه ذلك الشخص بل لطبيعة نوعه فيكون الحد للنوع وهذا داخل فيه بالعرض واما ان كان من العرضيات فلا يكون حدا مطلقا مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه

وربما شكك مشكك فقال كيف تمنعون قيام البرهان والحد على الجزئيات واصحاب العلوم يقيمون البرهان والحد على كثير من الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة مع انها جزئية فاسدة مثل الكسوفات الشمسية والقمرية وغير ذلك من الامور المتجددة السماوية وجوابه ان البرهان لم يقيم على الكسوف من حيث هو هذا الكسوف بل من حيث هو كسوف مطلق نسبتا الى هذا الكسوف وغيره نسبة (٣) سواء الا ان الكسوف الذي قام عليه البرهان به فنته وحالته اتفق ان لم يكن الا واحدا لان تصوره منع ان يقال على كثيرين بل لم يتفق له وجود كثير كما ان تصوره معنى الشمس والقمر لا يمنع قولهما على كثيرين على ما سلف بيانه في الكلي

واما الممكنات فعلى امكانها برهان وهو امر يقيني لا شك فيه ولا تغير له اما على وجودها وعدمها المتغيرين فلا

ثم الممكنات إما كثيرة وإما اتفاقية متساوية أما الاكثرية فلهما الاحالة عال كثيرة واذا جعلت حدودا وسطى أفادت علما وطمنا أما العلم فبما مكانها الاكثرى وأما الظن فبوجودها وحصولها

(١) فاما ان يكون مبدءا برهان او نتيجته او تمامه يملكون لذلك بنحو الاستدلال على ان القمر ينقسم الى اربعة اقسام: وسط الارض بينه وبين الشمس وكل ما كان كذلك يولد نوره فالقمر يزول نوره وزوال النور هو الخسوف فانه اذا ميل الخسوف ما هو حد بانه زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه وبين الشمس وهذا الحد التام لا يكون كما في الاجزاء مقدمة في البرهان بل ينقسم الى جزئين وتتركب منهما مقدمة البرهان أى الكبرى منهما واربعة اقسام في الحد يخالف ايرادهما في البرهان لانه يقدم في الحد ما يؤخر في البرهان كما تراه في تقدم زوال النور على توسط الارض عند التعريف وتأخره عنه في البرهان وان كان هذا غير مطرد فاذا اقتصر في التعريف على الجزء المتقدم في البرهان وهو الاوسط سمي حدا هو مبدء البرهان واذا اقتصر على الجزء التام في المؤخر سمي حدا هو نتيجة البرهان والحد التام هو المركب منهما وهو الذي مر منه الصنف بتمام البرهان ولما كانت الجزئيات لا يبرهن عليها فهي لا تتعدا ذلك الحد لصح ان يكون حدا واحدا من الثلاثة وكل واحد من الثلاثة فهو داخل في البرهان على ما هو حد له فلو حدث لصح ان يكون حدا داخل في برهان عليها فيصح ان يكون عليها برهان وقد قلنا انه لا برهان عليها فلا حد لها وقد اقتصر غير المصنف على الدليل الثاني الآتي في قوله « ثم هذا الحد ان كان من المقومات الخ »

(٢) مع انه لا يدوم الاعتقاد الحاصل منه أى لانه لا يدوم الخ وذلك لانها عرضيات الجزئيات وهي باقية بقاءه فاسدة بفساده والكلام في الجزئيات العائدة فاذا حددت الجزئيات بعرضيات وهي زائلة بزمانها لم يكن الاعتقاد الناشئ من الحد وهو اعتقاد ان هذا الحد حقيقة للمحدود دائما بل لا يستقر الدهر على هذا الاعتقاد الا ما يستمر اعتقاده ببقاء تلك الاعراض ومن المعلوم ان الحد لا يسمى حدا حقيقيا الا مع العلم بوجود الحقيقة ثم بان الداتيات ذاتيات لها فاذا تعرض هذا الاعتقاد لم يبق الحد حدا بل عاد تفسير المدلول الاسم كما هو ظاهر ولا يختلف الحكم اذا فرضت ان الحد بالعرضيات في وجوب العلم بوجود الحقيقة وان ما حدث به باق بقاء ذاتها

(٣) نسبة سواء على الاضافة أى نسبة لا يختلف فيها واحد عن آخر والحاصل ان البرهان على وقوع الكسوف برهان على أن كسوفه يحصل ولا ياتفت في البرهان الى شخصيته غير أن هذا الكلي ينحصر عند الوجود في شخص فالذي ثبت بالبرهان لا يمنع تصوره وقوع الشركة فيه فلا يكون جزئيا كالشمس على ما قال

لأن الأمر إذا صح أن له علة أكثرية ترجع جانب وجوده على عدمه فصل به الظن وهذا مثل نبات
الشعر على الذقن عند البلوغ لعله استحص (١) ما في البشرة ومثانة التجار فان الغالب حصول هذه العلة
فيغلب حصول معلولها وأما الاتفاقيات فعلى دخولها تحت الامكان برهان وأما تميز كونها من
لا كونها فليس به علم ولا ظن والالترجح أحد الجانبين وصاراً كثيراً

(الفصل الرابع)

في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والتسمة والاستقراء بل من طريق التركيب

كما قد وعدنا في آخر المقالة الثانية بمضمون هذا الفصل فهذا حين ما نتجزأ الوعد فنقول
الحد لا يمكن اكتسابه بالبرهان لأن الوسط المترتب بين المحدود والذى هو الحد الأصغر في القياس وبين
الحد الذى هو الاكبر فيه لا بد من أن يكون مساوياً للطرفين فان الوسط (٢) لا يكون أخص من الأصغر
في موضوع ما ولا يجوز أن يكون ههنا أعم على المخصوص فان الاكبر يكون إما أعم منه أو
مساوياً ومساوياً الأعم أعم فكيف اذا كان أعم فيكون الحد أعم من المحدود وهذا محال فوجب (٣)
أن يكون الوسط لا محالة مساوياً والمساوئ للحدود إما فصل أو خاصة أو حد آخر أو رسم
ولا يجوز أن يكون فصلاً وخاصة لأن الاكبر إما أن يحمل عليه مطلقاً أو على أنه حده فان حمل
عليه مطلقاً لم ينتج القياس الا حله على الأصغر فقط وهذا مستغن عن القياس فان ذاتيات الشئ
وأجزائه معلومة الحمل عليه دون القياس وليس المطلوب هذا بل كون الاكبر حده وان حمل على
أنه حد الاوسط فلا يخلو إما أن حمل على أنه حده من حيث هو فصل أو خاصة أو على أنه حد لكل
ما يوضع له ويوصف به والقسم الاول كاذب فليس حد النوع حد الفصل ولا حد الفصل من
حيث هو فصل حد النوع وأما القسم الثاني فاما أن يكون الحمل فيه على أنه حد لكل ما يوضع له

(١) استحصاف البشرة أى استحكامها وقوله مثانة التجار بنون ثم جيم أى الاصل يريد أصول الشعر في الجاد أو
أصل المراج

(٢) كما قد وعدنا الخ وذلك في آخر المقالة الثانية التي وضعها المصنف في الاقوال الشارحة حيث قال « وقد
بقى من المباحث المتعلقة بالحد معرفة طريق اكتسابه وهل يكتسب بالبرهان أم بطريق آخر لكننا لما لم نشع بعد
في البرهان أخرنا هذا البحث الى ذلك الفن ونورد هناك مشاركات الحد والبرهان ان شاء الله »

(٣) فان الوسط لا يكون أخص الخ أى في القضية الكلية وهي هنا كلية لان الحد اعما يكون للنوع الذى هو الاصغر
بأجمعه لا لبعضه

(٤) فوجب أن يكون الخ دعوى المصنف هي أن الاوسط لا بد أن يكون مساوياً للطرفين ولم يثبت الا أن الاوسط
يجب أن يكون مساوياً للاصغر ثم استمر في تيم البرهان مع انه بنى عليه أن يكون الاوسط أخص من الاكبر ولم يتعرض
لنفيه ولعله سكت عنه لظهوره مما سبق فانه وهو مساو للاصغر لو كان أخص من الاكبر لكان الاكبر أعم من
الاصغر فيكون الحد أعم من المحدود

(٥) والقسم الاول كاذب الخ أى ان النتيجة تكون كاذبة فان الاصغر هو النوع المطلوب تحديده وقد حمل الاكبر
على الاوسط الذى هو فصل على أنه حده من حيث هو فصل فتكون النتيجة ان النوع عموماً الاكبر من حيث هو فصل
وكذبه ظاهر وهذا التفسير هو ما وُجد من قول المصنف « فليس حد النوع حد الفصل الخ » ويمكن أن يترك الى
ظاهره وهو أن القسم الاول هو الحمل على أنه حله الخ أى يكون الكذب في الكبرى ويكون قولاً فليس الخ بياناً
للكذب ما يؤدى اليه الحمل عند النتيجة والافلو قد حمل الاكبر على الاوسط على أنه حده من حيث هو فصل لم يكن
فيه كذب في ذاته

كان وضعاً مبتدأ لاستفاد من القسمة وان استثنى نقيض قسم لتأج الباقي فاما أن وضع في
القسمة أن كذا إما كذا وإما كذا ثم استثنى لكن ليس حده كذا أو وضع أن الشيء في نفسه
إما كذا وإما كذا أي محمول عليه إما كذا وإما كذا والقسم الأول هو بيان الشيء بما هو آخر في
منه لأن حد الشيء أي له مما ليس حده وأما الثاني وهو نتاج أجزاء الحد من استثناء نقائصها عن القسمة
بان تقول الانسان إما حيوان أو غير حيوان لكنه ليس غير حيوان فهو حيوان وكذا إما ناطق أو غير
ناطق وإما مائت أو غير مائت ثم ينتج الناطق والمائت باستثناء سلب غير الناطق والمائت ثم تجمع
هذه الأجزاء وتؤلف قياساً آخر وهو أن هذه المحمولات الجوهرية المساوية للشيء قول مفصل دال على
ماهية الشيء وكل قول مفصل دال على ماهية شيء فهو حده فمجموع هذه المحمولات حده فليس بشيء
أيضاً لأن القياس الأول أيضاً هو بيان الشيء بما هو منزه أو أحق منه لأن أجزاء الشيء بينة للحدود
غير محتاجة للبيان وهي آيين من نقائصها أو مثلها في البيان فليس سلب غير الناطق آيين للشيء من
الناطق فكذا تطاير وأما القياس الآخر وهو أن مجموع هذه المحمولات قول مفصل من أمره كذا
فهو توسيط حد الحد فبأي طريق عرف أن حد الحد كان مصادرة على المطلوب الأول وعلى
الجملة فنوسيط حد الحد لا كبر بسبب أنه آيين للصغر من ألا كبره وتوسيط حد الصغر لأن الأكبر بما
يكون آيين له من الأصغر ليس بقياس إلا على أقوام بل لا يخطر بالبالهم معنى الشيء فإذا ذكر لهم حده
تبينوا المعناه فابتدروا إلى التصديق بالمحمول حيث تروا معناه أو معنى الموضوع فكان غناء هذا
التوسيط في قاعدة التصور لا في التصديق بل التصديق حاصل لركان التصور حاصل دون هذا التوسيط وإذا
كان كذلك فمن يفهم أن الحد قدور مفصل دال على ماهية الشيء ولا يسلم أن مجموع هذه المحمولات
المساوية للشيء حده كيف يسلم أنهم أقول مفصل دال على ماهية الشيء فإن كان بيننا أقول مفصل
دال على ماهية الشيء كان بيننا أنهم حددون هذا التوسيط فإن معنى الشيء إذا كان بيننا شيء آخر كان
هو بيننا لا محالة إذ ليس هو غير معناه وإن لم يكن بيننا أحد لم يكن بيننا أنهم أقول مفصل دال على ماهية
الشيء فكان مصادرة على المطلوب الأول من هذا الوجه أيضاً

والاستقراء أيضاً ليس ماريقاً في اكتسابه فإن الجزئيات إذا حصرت فاما أن يحمل الحد عليها على

(١) لاستفاد من القسمة فإن ادوات الانسان إما حيوان وناطق وإما ليس بحيوان وناطق ثم استثنيت الأول لم يكن
ذلك الاستثناء آتياً من التقسيم بل آتى لك دالاً من أسرار ح عن محرد القسمة ويكون كون الانسان حيواناً مطلقاً أمراً
معروفاً ليس فيه رمتد وأنت تعلم أن استفادة الحد من التوسيط على هذا الوجه لم يقل به قائل وأما الدالاهون إلى
ذلك قالوا ان تقسيم الجسم مثلاً إلى نام غير نام ثم تقسيم الجسم المسمى إلى حساس وغير حساس ثم تقسيم الجسم المسمى
الحساس إلى أطو وغير أطو ويصل هذه الأقسام بعضها من بعض يؤدي إلى معرفة حد الانسان بما هم من أجزائه
من الجسم والنامي والحساس التي يسهلها الحيوان وما حصه ما هو الناطق وهو على هذا الوجه يرى مما سيورده عليه
المصنف وقد لعب المصنف وغيره لفظ الاكتساب فظنوا أنه لا يكون الا موضع الحدود أصغر في الدليل لهذا قالوا
ماتوا وسر يد ذلك أيضاً

(٢) توسيط حد الحد لا كبر الخ ودال في قول المحموم هذه المحمولات قول مفصل الخ فإما هو وسط أقول مفصل الخ وهو
حد الأكبر الذي هو الحد وقوله وتوسيط حد الصغر الخ كان قد دل على هذه المحمولات بمودات بيان الانسان كلها
ودات بيان الانسان كلها هي حده بعد حده بالمجموع هذه تيات بيان ووسطها هذا الحد بين المجموع وبين
الأكبر وهو حد الانسان وذلك التصرف لا يجوز لا على قوم بله كما قال المصنف

(٣) فإن الجزئيات الخ أراد ما حزئيات النوع المحموم ويكون تحصيل الحد باستقراءه في جميعها كما تقول زيد

انه حد لكل واحد منها من حيث هو شخصه وهو كاذب فليس حد النوع حدا للشخص الواقعة تحته من حيث هي أشخاص أو يحمل على أنه حد نوعها وهو مصادرة على المطلوب الاول أو يحمل مطلقا لعل أنه حد فوجبه ان يكون محولا أيضا على النوع من غير زيادة أنه حد

ولا يمكن اكتسابه أيضا من حد الضد فان ذلك الحد كيف اكتسب فان اكتسب من هذا فهو دور وان اكتسب بطريق آخر فليكتسب به هذا أيضا على أنه ليس لكل محدود ضد ثم ليس أحد الضدين بأولى بان يكتسب حد ضده من حده من الضد الآخر

فاذا أثبتت هذه الطرق كلها فليبين طريق اقتصاص الحد وهو طريق التركيب وذلك بان نجعل الى الأشخاص التي لا تنقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا أو نوعا ونعترف المقولة التي هي واقعة فيها من جملة المقولات العشر ولا نكتفي بشخص واحد بل ان كان المحدود جنسا لنقطتنا أشخاصا من أنواع واقعة تحته أو كان نوعا فنصنعه الى عدة من أشخاصه ونأخذ جميع المحولات المقومة لها التي في تلك المقولة من الاجناس وما هو كالاجناس والفصول أو فصول الاجناس وأعني بقولي ما هو كالاجناس الموضوع المأخوذ في ماهية العرض الذاتي الذي كالانف للفظوسة ثم نأخذ الاعم ونردفه بالخاص القريب منه مقيداه على ما عرفت التقييد ونجتهد في الاسترا من التكرير مثل أن نقول جسم ذوات حساس حيوان فان الحيوان قد تكرر تارة مفصلا وتارة مجعلا فاذا جمعت هذه المحولات على هذا الوجه نازلنا من الاعم الى الاخص ووجدتها مساوية للمحدود في الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها اذ الاعم كمال حقيقة الشيء وهو الحد

أما المساواة في الحمل فهو ان كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود وأما المساواة في المعنى فهو الاشتمال على جميع ذاتيات المحدود بحيث لا يشذ منها شيء وكثير من الاقوال المساوية في الحمل لا يكون مساوية في المعنى بل يفوته كثير من الذاتيات كما نقول الانسان جسم ناطق فان هذا مع اختصاصه بالانسان ومساواته لما يخل بعنى الحيوانية وكما نقول الحيوان جسم ذوات حساس وتقتصر عليه فانه ناقص في المعنى لان للحيوان وراء هذا كونه متحركا بالارادة ويتساويان مع ذلك في الحمل

ثم ان كان لا قرب أجناس المحدود اسم موضوع كان الاولى ايراده لانه يدل على جميع الذاتيات المشتركة بالتضمن ثم يردف بجميع الفصول الخاصة بالحدود وان كانت ألفا وان لم يكن له اسم أوردت ذاتياته مفصلا لئلا يحد هذا وهذا كله مما سبق بيان له في المقالة الثانية امكن العرض في اعادته التبيين على انه هو طريق التركيب وأن لا طريق الى اقتصاص الحد غيره

والقسمة وان عزلناها عن رتبة افادة الاستدلال فلهامعونة في طريق التركيب من وجوه ثلاثة أحدها دلالتها على ما هو الاعم والاخص من المحولات فليست تنبسط منها كيفية تركيب أجزاء الحد في البداية

حيوان ناطق وعمر وحيوان ناطق ويمكده الرض حصص جزئيات الانسان مثلا أو قول في حد السيار المحمور عندهم في سبعة كواكب القمر يتحرك بفلك خاص به والشمس كذلك في فلك خاص به وهذا أيضا مما اتمى به أهل المنطق الأهم والنسب هو من وسخا في بيانه به أن ينتمى الصنف من طريقته الى حدها لكسب البرهان

(١) مع أنواع واقعة تحته أي أشخاصا يكون كل واحد أو عد منها مصحوبا بسويعه الذي يدخل تحته وكان الاولى في التعبير من أنواع بدل مع أنواع كما هي عبارة غيره

بالاعم وتقييده بالاخص والثاني دلالة للماعلى انقسام الشئ من طريق ماهو فتجعل الشئ جنسا لما يليه في الرتبة ونقرن فصله الخاص به من غير تجاوز الى فصول الاجناس الاخص منه فيجري ترتيب الاجناس على هذا التوالي والثالث دلالة للماعلى جميع الذاتيات عرضنا كدلت عليها طولا فان الشئ يمكن أن يقسم تقسيمين ليس قسميا أحدهما تحت قسمي الآخر كأنقسام الجسم ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك مرة والى الحساس وغير الحساس أخرى فقسمة الشئ الى أقسام مترتبة بعضها فوق بعض قسمة طولية وقسمته الى أقسام متساوية في الرتبة قسمة عرضية فاذا استقصى هذا الاستقصاء أو شئت أن لا يفوت القسمة شئ من الذاتيات وانتهت الى الذاتيات التي اذا قسمت بعد ذلك وقعت القسمة بالعرضيات والاشخاص فان القسمة من الجوهر اذا انتهت الى الانسان وقفت ولم يتقسم بعد بالذاتيات وبعدها لما أن يتقسم الى الاشخاص أو الى الفصول العرضية كالكتاب والاقني والخياط والحارث وغير ذلك

(١) دلالة على انقسام الشئ من طريق ماهو الخ قال غير المصنف « ويجب ان يعلم أن القسمة معونة في التركيب لانه تحفظ بها الوسائط وترتيب اجزاء الشئ في البداية بالاعم وتقييده بالاخص لدلالة على انقسام الشئ الى المقول في جواب ماهو والى غير المقول في جواب ماهو فيجعل الشئ جنسا لما يليه ويقرن به فصله الخاص من غير تجاوز منه الى فصول اجناس اخص فيعلم ترتيب الاجناس على التوالي ولان القسمة كما تدل على الاجناس طولاً تدل عليها عرضاً الخ » فقد جعل الوجه الثاني من تقمة الوجه الاول وعلته وقد فصل المصنف الوجهين لان الترتيب بين الاعم والاخص شئ وترتيب الاجناس وتعيين كل واحد منها عن الآخر فلك أن ترتب بطريق القسمة ما في الانسان الى اعم وأخص بدون رعاية لترتيب الاجناس كان تقول الجوهر اما متدني في الابعاد الثلاثة امتدادا جوهريا أو غير ذلك والممتد اما نام واما غير نام والنامي اما حساس متحرك بالارادة أو غير ذلك والحساس المتحرك بالارادة اما نام أو غير نام ففقد أثبت على اجزاء الحد مبتدئا بالاعم مقيد له بالاخص ومع ذلك لا يوجد ترتيب للاجناس وانما هو سر لاجزاء حقيقة واحدة وهي الانسان مبتدئا بالعام منته بالخاص

لكن لو أثبت القسمة من طريقين ماهو بمعنى أن قسمت ما جاء في طريق ماهو الى المقول في جواب ماهو وغير المقول في ذلك الجواب بل مقول في جواب أي شئ هو في ذاته وكلما حصلت قسما جعلته جنسا لما يليه وقرنت بهذا الجنس الفصل الخاص بالذي يليه فقط من غير تجاوز الى ما تحتها استعدت مع البداية بالاعم والتقيد بالاخص ترتيب الاجناس وطريق ذلك أنك متى حققت في الانسان ذاتية الجوهر وداتية الممتد في الابعاد الثلاثة وفصلت الانسان بالقسمة عن غيره في ذلك قلت بعد تحصيل هذا القسم في ذات الانسان وهذا هو الجسم ثم تجعل الجسم جنسا لما يليه وهو الجسم النامي بان تنسب الى الجسم الفصل الخاص بما يليه وهو النامي ثم تقول وهذا هو جنس الجسم النامي لانه يقال في جواب ماهو على الحيوان والنبات ثم تضيف بطريق التقسيم الى الجسم النامي فصلي الحساس والمتحرك بالارادة فيتحصل لك جنس آخر وهو الحيوان ولو أنك لم تنظر في التقسيم الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال واكتفيت في القسمة بما يدرك في طريق ماهو لم تحصل لك الا فصول وهي وان كانت فصولا لاجناس بعضها اخص من بعض ولكن لم تفرز فيها تلك الاجناس ولن تفرز الا بعد قسمتها الى ما يقال في جواب ماهو وما لا يقال

ولمأت الا على ما وعدت به من مناقشة المصنف فيما تبع فيه غيره من ان الحد لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء زعموا أن لا طريق للحد الا التركيب وقد علمت يانه مما ذكره المصنف وأنت تراه لا يتسرك الا بعد معرفة اجزاء الماهية وانها اجزاء لها وانه لا جزء لها سواها وان منها العام والخاص حتى يمكن لك التركيب على الوجه الذي يعتبر به التعريف حد عندهم ولا يخف ان طالب الحد الماهية كما لا انسان مثلا لا بد ان يبتدئ بمميز المحمولات التي تحمل عليها احمالا عرضيا مما يحمل عليها احمالا ذاتيا فأول ما يبتدئ يتطرق في الجوهر هل هو ذاتي أو غير ذاتي وربما يحتاج ذلك الى الدليل على نفي أنه عرضي ثم ينتقل الى الامتداد هل هو جوهر حتى يصح ان يكون حرا من الانسان الذي هو جوهر وحاجة ذلك الى البرهان لا تخفى وهكذا يستقرئ جميع ما يصح ان يكون في الانسان مبدءا لا تار يصدر عنه حتى يأتي على آخر ذلك بالاستقراء الخاص وهو في جميع ذلك يستعمل البرهان بضر وبه لا ثبات الجوهرية وجزئية الجزء للماهية

(الفصل الخامس)

في مشاركات الحد والبرهان

قد ينسأ أن كل واحد من مطلبي لم وما الطالبة حقيقة الذات بعد (١) لم يطلب هل ولم تطلب العلة الذاتية في البرهان وما تطلب الحد المعترف لحقيقة الشيء وما هيته فيتفق سؤالان طلب البرهان والحد في تأخرهما عن هل ويتفق الجوابان أيضا لأن العلة الذاتية معقومة للشيء فهي داخلية أيضا في جواب ماهو أي الحد حسب دخولها في جواب لم الطالب للبرهان الحقيقي وبهذا يعلم أن البرهان وإن لم يكن طر يقا إلى اكتساب الحد في بعضه نافع في حدس بعض الحدود وهي التي حدودها الوسطى على ذاتية الشيء ولست نأني بهذا أن هذه العلة يستفاد كونها ذاتية من البرهان كالأ فإلم يعرف من قبل كونها ذاتية لا تجعل حدود البرهان بل نعتي به التنبيه لها بالبرهان وزوال الغفلة بسببه ومثاله ما إذا سئل لم يشكف القمر فقال لانه توسطت الأرض بينه وبين الشمس وكلما وقع كذلك زال ضوءه فإن كسوف الشمس يثبت به وعلة الكسوف أيضا ماهيته كذلك فإن الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فيتبين من هذا البرهان للحد لكن الحد الكامل لا يكون حدا واحدا في البرهان أي جزء مقدمة بل جزآن وإيرادهما في الحد خلاف إيرادهما في البرهان اذ يتقدم في الحد ما أخره في البرهان ويؤخر ما قدمته فإلم قدمت توسط الأرض على زوال الضوء في البرهان وفي الحد الكامل تؤخره فتقول الكسوف هو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس

فإن جعلت كل واحد من جزأي البرهان حدا واتفق أن كان مميزا وإن لم يكن حدا تاما معي الذي يكون مقدما في البرهان أي الحد الأوسط حدا هو مبدأ برهان مثل توسط الأرض في هذا المثال والذي يكون مؤخر فيه أي الحد الأ كبر حدا هو نتيجة برهان مثل زوال ضوء القمر ههنا وهذا انما يتفق إذا

ويستعمل القوم حتى يحسن اللسان من العريض والعام من الناصب ان كمل لديه الاجراء ويصل إلى اليقين بان لا حرة وراء ما وجد وبعد هذا كله يأخذ في الترتيب ولا يستعنى فيه عن القسمة كما صرحوا به وهذا من السديدات التي لا تأتي على طلاب العلوم وهم يعترفون بها فالموصل إلى الحد في الحقيقة هو البرهان والقسمة والاستدلال تسميها الطرق الثلاثة في كسبه ولكمهم قالوا ان الخدمة يدللتهم ور والبرهان والتسمية والاستقراء مفيدة للسديد ككيف يدبر التصديق لو كان البرهان كاسبا للحد لهذا خروجهما على ان يعرفوا توسط البرهان وامرهم في تحصيل الحد أو لا يصرحون في عمادة أمهلت عن الغاية المطلوبة الطالب من تحصيل المطلق ولو شاءوا الرجوع إلى ما قرروه من أن الحد الحقيق يتوقف على التصديق بوجود الحد ودون ما ينووه ذلك من أن الحد علم وليس يكون علميا حتى يكون حكاية العلوم ولا يكون الشيء معلوما حتى يكون حقيقة فالتعكس مثالها إلى الدهن ثم بعد ذلك كانوا يتقلون إلى أن الوصول إلى كنه الحقيقة حتى يكون مافي الدهن مثالا لاداتها لا تعرضها يحتاج إلى التخصيص بالدليل فإذا حصلت عند قاعدة تصديقات نشأ عنها في الدهن عند تصورات للماهية متى رتبت وجمعت على الاسس المعروفة مثلت الماهية واكتسبت بناصرها الحقيقة فتوقف المسود على التصديق لا شناعة فيه وكانهم راعوا في الكاسب أنه هو المثل الأخير للماهية بعد تحصيل جميع ما يمكن سبيله ولا يبارعهم أحد أن طريقه العمد هو ترتيب الاجراء بعضها مع بعض والله أعلم

(١) لم يطلب هل تقدم في مقدمه الفصل الرابع ان ما الصالحة للحقيقة اعيا سألها بعد العلم بوجود الماهية إلى طلب حقيقة تها بان ما لا وحده لا حقيقة في ذاته بل الحقيقة هي حقيقة أمر موجود وإن مطالب هل المطلق متقدم إلى ذلك على مطالب ما الطالبة حقيقة الذات واستنبط مما سبق أيضا أن طلب لم ما أخر عن مطلب هل المطلق لا رصا له الاء فإذا وعلة الوجود بحسب الامر في نفسه وهذا لا يكون الا بعد التصديق بالوجود ومطلب هل المطلق يسمى السؤال عن الوجود لأن هل البسيطة يطلب بها أن الشيء موجود أو ليس موجود

كان بعض أجزاء الحد التام على الجزء الآخر فما هو العلة من جزأى الحد التام اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو مبدأ برهان وما هو العلول اذا اقتصر عليه يسمى حداً هو نتيجة برهان والحد التام هو مجموعهما فافظة الحد تعال بان تشكيك على خمسة أشياء وانما قلنا بان تشكيك لان المعنى في هذه الاشياء ليس مختلفاً من كل وجهه فمن ذلك الحد الشارح للمعنى الاسم وهو الذى لا يلفظت فيه الى وجود الشئ في نفسه ومهما كان وجود الشئ غير معلوم فالحد لا يكون الا بحسب الاسم كتحديد المثلث المتساوى الاضلاع في فاتحة أصول الهندسة فاذا صح لاشئ وجوده لم أن الحد لم يكن بحسب الاسم فقط ومن ذلك الحد بحسب الذات فمنه ما هو مبدأ برهان ومنه ما هو نتيجة برهان ومنه ما هو حد تام مجتمع منهما ومن ذلك ما هو حد لا مورا لعمال لها ولا أسباب أو أسبابها وعالها غير داخل في جواهرها مثل تحديد النقطة الواحدة والحد وما أشبه ذلك فان حدودها لا بحسب الاسم فقط ولا مبدأ برهان ولا نتيجة ولا مركب منهما

(الفصل السادس)

في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليعتمده
الوقوف على مشاركة الحد والبرهان

العلة تعال على أربعة معان الاول الفاعل ومبدأ الحركة كالنجار الكرسي والاب للصبي الثاني ما يحتاج اليه ليقبل ماهية الشئ وهو المادة مثل الخشب للكرسي ودم الطمث والنطفة للصبي الثالث الصورة في كل شئ فانه ما لم تقرن الصورة بالمادة لم يتكون الشئ مثل صورة الكرسي الرابع الغاية التي لاجلها الشئ كالسكن للبيت والصلاح للجلوس للكرسي وكل واحدة من هذه العلل تصلح ان تقع حدودا وسطى لان كل علة اشئ في شئ فهي واسطة بينهما السكن منها ما هو قربية ومنها ما هي بعيدة ومنها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض والقريب من العلة الفاعلية هي كالعقوبة للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط عن زاويتين متساويتين ليكون الزاوية قائمة ومن العلة المادية كاستيلاء اليباس على الرطب في الاخلاط للموت ومن العلة الغائية كـ (١) وفي احتقان الحائط واستيلاء البرد للشيء للحمام وأما البعيدة من العلة الفاعلية فكالتسريح (٢) للحمى ومن العلة الصورية كقيام خط على خط ليكون الزاوية قائمة ومن العلل المادية كـ (٣) اذا الاركان للموت ومن العلل الغائية كتنقي سوء الهضم للشيء وأما ما بالذات من العلة الفاعلية فكالثقل لانهم دام الحائط وكالاستقونية فانه يسخن بذاته ومن المادية فكالصفة العكس الشج

(١) كتنقي احتقان الحائط أى ان الداعي الى المشي للحمام والغاية منه هو دفع احتقان الحائط ودفع استيلاء البرد على المراح

(٢) فكالتسريح بالتجريب وهو اشتداد الرعدة في الاكل والافراط فيها فانه سبب اكثره الاكل ولساؤل ما قد يصرف من المأكولات وذلك سبب العقوبة وهي سبب الحمى

(٣) كتنقي الاركان للموت تضادها هو تضاد آثارها كالحرار التي هي أثر لما يولدها من تلك العناصر فالتضاد البرودة وهي أثر لما يولدها من العناصر وهذا التضاد سبب في الفاعل بابها وقد يعاب أحدها على الآخر فيستولى عليه كاليدس يستولى على الرطوبة فيشأعه الموت

ومن الصورة فمثل كون الزاويتين متساويتين في الجنبين لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالمصلحة
للشيء وأما ما بالعرض من العلة الفاعلية فكزوال الدعامة لزوال الحائط وكالمقنونا يبرد لانه يزيل
المسخن أعني الصفراء وكذلك شرب الماء البارد يسخن لانه يجمد (١) مع المسخن ومن المادية
فكالحل (٢) يدب يدب لعكس الشئ ومن الصورة به فكذلك (٣) كون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط قائمتين
لكون الخط عمودا ومن الغائية فكالمعشور على كثر الشيء

وقد تكون كل واحدة من هذه العلل الأربع قريبة كانت أو بعيدة بالقوة وقد تكون بالفعل وإذا
كانت بالفعل كانت سببا لكون المعلول بالفعل وأما إذا كانت بالقوة فليست سببا لكون المعلول بالقوة
فان ذلك لا (٤) أول من نفسه وقد تكون كل واحدة منها خاصة كالبناء للبيت وقد تكون عامة
كالصانع للبيت

واعلم أن المعلول اذا وصف (٥) مع بالفعل فقد وضعت العلل كلها لكن الغاية ربما لم توجد بعد من حيث
هي للاعيان كالاضطجاع مع وجود الفراش فانما كان كذلك لانها ليست علة من حيث هي موجودة
في الاعيان بل من حيث هي ماهية فان معناها اذا غش في ذهن الفاعل بعينه على الفعل فهي من
حيث معناها وما هيته علة العلة الفاعلية ومن حيث هي موجودة معلولا لها ان كانت من الغايات
الحادثة بالفعل

والعلل الأربع للشيء الواحد اذا حصلت بالفعل فلا شك في حصول المعلول أما آحادها (٦) فاما يلزم
من وجوده وجود المعلول لانه واحد بمجموع العال ولكه من جملة بحيث لا يتبدل بوجوده عن

(١) لا يجمع السخن وذلك ما يسمى رد الفعل فان الماء المار اذا صعد على جرم من المعدن يبرد في الحال واسم الدم
عنه ثم بعد ذلك يرتد بقوة يحصل السخن بالعرض وكذلك الماء البارد يبرز بعض الاحماض ويغيرها وهي مما يسخن
(٢) فكالحل يدب يدب لعكس الشئ وذلك ان كان السائل الذي يعكس السخ حديدا

(٣) فككون الزاويتين الواقعتين عن جنبي الخط اح تقدم أن كونهما متساويتين عليه صورة بالذات لكون الخط
عمودا أما كونهما قائمتين فهو عليه صورة لعموده بالخط العرض لان كونهما قائمتين عليه لكونهما متساويتين في الجنبين
بحيث تكون كل واحدة منهما في جانب مساوية للآخرى الخاطب الآخر

(٤) فان ذلك للمعلول من نفسه وذلك لان كونه بالقوة ليس شيا آخر وراء كونه ممكنا وذلك له في ذاته هو قول لما هري
لان المعدوم في ذاته لا يقو به وصف لا قو ولا فعل وانما الوصف في الحقيقة لشيء أنه يمكن أن يصف سيرا لا امارل أو ان
يعمله والصواب ان يقال ان المادة مثلا اذا كانت بالقوة فهي غير موجودة بالفعل وما لا يكون موجودا لا يكون عليه
لكون شيء بالقوة وبالفعل وانما يكون الشيء عليه بالقوة ليس آخر هو موجود بالفعل اما ماد أخرى بعد او ما على يمكن
له ان يعمل أو ما يسهبه ذلك أما المعدوم في ذاته فلا وصف له كما تقدم

(٥) اذا وصف بالفعل أي ادواته هو وجود الفعل بمقتضى ان العلل الأربعة قد حددت وي دلل وصفها لانا أشبهه
بوضع بعض أجزاء الشرطية في الاستثنائي لاستنتاج وجود الجزء الآخر

(٦) فاما ما يلزم من وجوده وجود المعلول الخ أي ما يلزم من العلم بوجوده العلم بوجود المعلول سواء كان وجوده
متقدما بالذات على وجود المعلول أو كان وجود المعلول متقدما عليه في الاعيان وليس هذا الارو لان ذلك الواحد من
العلل هو مجموع ما يلزم لوجود المعلول لان بسببه الى حيلة الاله بحيث لا يفتن وجوده عن وجود حية بها كالعلة
الصورية فاما لا تكون موجودا لاداء حدث المادية والفاسلية ونصو والعائية أو بدو ما في الطبيعة لزم
وجود المعلول ان صدر وجودها فاداء لم توجد ودهاء اب وجوده حتملا لاستلزام العلم بوجودها العلم بوجود
مجموع العال والعلم بوجود مجموع ما يلزم العلم بوجود المعلول لانه لا يلزم من العلم بالامه وهذا بالسهل
قوله أما الصورة الخ

وجود جميعها فيلزم وجود المعلول إذن عند وجود مجملتها ومنها ما لا يلزم فيه ذلك أما الصورة والغاية فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعدادها الصورة بالضرورة ويوجد وجود الصورة المعلول والغاية أيضا فان هذه الضرورة لاتنع الغاية اذا الأمور الطبيعية وان كانت كلها ضرورية فهي لغايات مثل أن المادة التي خلقت منها الاسنان الطواحن عريضة اذا حصلت بتمام الاستعداد تلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلق عرضها التمام وغاية وهو طحن الطعام كما أن خلق سدة الانياب لتمام وغاية وهي قطع الطعام وفي كثير منها لا يلزم حصول استعدادها الصورة لان تلك الصورة تحدث بحركة من علة محركة ولا حركة الا في زمان ومن هذا القبيل الأمور الصناعية فان الصورة لا تلزم منها من مجرد وجود المادة فربما لم يسبق الفاعل الى المفعول وان حصل استعداد المادة لان الفاعل ربما كان غريبا خارجا فربما يلاقى المادة وربما لا يلاقى أما اذا كان الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن أن لا يصدر عنها فعلها عند حدوث الاستعداد التام سواء كان دفعة أو في زمان وأما الفاعل فليس يجب من وضعه في كثير من الأشياء وضع المعلول بل ربما لا يجب من وضعه مع وضع القابل الذي هو المادة أيضا وجود المعلول ما لم يوجد شرط آخر مثل القوة المبردة التي في الأفيون اذا وصلت الى البدن فمال يتفعل الأفيون أولا عن الحرارة الغريزية لم يؤثر بالتبريد فيه

فان كان الامر على هذا الوجه في آحاد العلل فكل واحدة من أصنافها وان صلحت لان تكون حداً أوسط لكن لا ينقطع سؤال الآسم الا باعطاء العلة الذاتية الخاصة القريبة التي بالفعل

ومما يناسب هذا البحث أن هذه العلل بعضها يساوي العلولات في الجمل أي ينعكس عليها وبعضها (٣) أخص منها مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انعقاد البخار وكل واحد منهما أخص من السحاب ومثل كون الحى عن عفونة الخلط تارة (٤) وحرارة الروح أخرى بلا عفونة وهذه العلل الخاصة قد تشترك في معنى عام يكون العلة المساوية للمعلول الذي هو أعم من كل واحدة منها وقد لا تشترك أما ما لا تشترك فلا تجعل حدودا وسطى للموضوعات لها أخص من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الإطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فان الحى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل حى أصحاب الغيب وكذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقا بل هو لما تحت النوع

(١) فيلزم من وجود كل واحد منهما وجود المعلول لا على معنى ان وجود المعلول يحصل بوجود احدى هاتين علتين فان وجود المعلول انما يحصل بحصول مجموع العلل الاربع بل على معنى أنه متى حصل وجود شئ منهما يعلم ان المعلول قد حصل

(٢) لا يلزم حصول استعدادها الصورة الصورة فاعل يلزم مؤخر عن مفعوله وهو حصول وذلك كما يستعد المحيد لان يكون سيعا مثالا بحصول درجة الحرارة عند الانتهاء الى حد الاحمرار لكسبه يحتاج الى طسرق الطارق لينال صورة السيف

(٣) وبعضها أخص كلما كان المعلول يصدر عن علل متعددة كل واحدة منها مستقلة في تحصيله كانت كل واحدة أخص من المعلول لانها كما وجدت وحد المعلول وقد يوجد حد المعلول بدورها عن العلة الأخرى

(٤) وعن حرار الروح أخرى أراد به الروح الحيوانى المبث في العروق عن حرارة الدم ويعدوه مدار الحياه الحيوانية

(٥) بل حى أصحاب العيب بغيب مكسورة واه مشددة أى الدين بغيبهم الحى في أوقات متقطعة فلو ثبت عندك تعفن الاخلاط لم يمكن ان تثبت للتعفن الاخلاط أنه محمول على الإطلاق بل انه محمول حى الغيب وانما ثبت ذلك لبعض

من شخص أو صنف أو نوع دونه وأما ما تشترك في معنى عام فأن جعل الأكر على الحدود الوسطى التي هي أنخص لا يكون أولاً ولكن بتوسط ذلك العام مثل انتشار الورق لشجرة التين والخروع والكرم فان العلة المساوية للانتشار في جميعها جود رطوبتها وانفشاشها أما كون هذه تينة وهذه خروعاً أو كرماً فهي أموراً تخص من الانتشار الذي هو الأكر لكن جود الرطوبة التي هي العلة المساوية ليس لهذه الوسطيات الخاصة أيضاً أولاً ولكن بتوسط أمر عام وهو عرض الورق فالتين والخروع والكرم عريضة الأوراق بلا واسطة وعريض الأوراق تنفّش رطوبته بلا واسطة ومنشّش الرطوبة ينتشر ورقه بلا واسطة فالعلة المساوية للانتشار القرية منه هي الانفشاش والانفشاش ليس أولاً لهذه الخواص بل لعريض الورق فثل هذه العلة هي المنعكسة على معلولاتها

واعلم أن بعض العلة والمعلولات قد ترتب ترتيباً يوهم الدور مثل ابتلال الأرض بسبب حدوث المطر وحدوث المطر من الغيم وحدوث الغيم بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض فإذا حذف المتوسطات كان ابتلال الأرض بسبب تصاعد البخار وتصاعد البخار من ابتلال الأرض لكن هذا الغيب يكون دوراً لو كان الابتلال الذي هو العلة هو بعينه المعلول وليس كذلك بل هو غيره بالشخص وانما هو هو بالنوع فليس فيه محال دوري فان قيل ان لم يكن هذا دوراً فيلزمكم الدور فيما ذكرتم من جهة أخرى وهو انه اذا كان كثير من العلة يساوي المعلولات مثل توسط الأرض للكسوف ومثل انفشاش الرطوبة بالمسكة لانتشار الورق ومثل القرع المقام للصوت فيمكن أن تبين العلة بالمعلول والمعلول بالعلة فيكون دوراً قد ليس اذا كان كل منهما مساوياً لا آخر حاز توسطه لبيان الآخر بل الصالح للتوسط ما هو الاعرف فلئن كنا متساوين في المعرفة والجهل فلا بيان لأحدهما بالآخر فان عرف المتوسط بحساب قبل الكسوف فهو أعرف فاذا أثبت بتوسطه الكسوف كان بياناً حقيقياً أو عرف الكسوف بالحر قبل معرفة المتوسط فاذا أثبت المتوسط به كان بياناً حقيقياً أيضاً هذا مع أن توسط العلة يعطى برهاناً آتياً وتوسط المعلول يعطى برهاناً آتياً فليس استعمالهما وسطين من وجه واحد فلا يلزم الدور فقد قلنا في العلة ودخولها في البراهين

وأما دخولها في الحدود فان كان الغرض من الحد تصور الشيء من جهة ماهيته فبتم من هذه العلة ما هي أجزاء القوام ولا يؤخذ معها ما هي خارجة عن ذات الشيء وان كان الغرض تصور ماهيته كما هو موجود ولا يتحقق ذلك الا بجمع عناصره الداخلة في القوام والخارجة عنه فلا بد من دخولها فيه وعلى الوجهين جميعاً فلا يدخل في الحد الا العلة المساوية للحدود وأما التي هي أخضر مثل انطق النار

المحموم دون البعض الآخر وكذلك في النوع بالنسبة إلى الجنس فان النوع وهو علة لا يمكن استعماله لتبويه بالنسبة إلى أفراد النوع خاصة ويدل على ذلك أن أفراد النوع لا يدخلون في الحد الا بجمع

(١) لا يكون أولاً الخ يريد ان يهرق بين ما تشترك فيه العلة في أمر عام وليس ما هو من النوع لا بد من ذلك في توسط النوع تقول مثلاً هذا انسان وكل انسان حيوان فيعلم ثبوت الحيوان انفراداً للانسان والحيوان ينزل على الانسان أولاً بلا واسطة لانه جنسه القريب وهكذا تقول في أفراد الفيل والفرس أما في هذا النوع في ثبوت الامة منه لفرد ولكن لا على الوجه السادس ان العلة المتنوعة هي الاوضاع كالتين والخروع والكرم التي هي عالمة انتشار الورق الذي هو عام فمراعاة تلك العلة لا تسبب هذا العام مباشر لان عامية ارجع الى سببها وسواء في الحقيقة لم يكن حمل ذلك العام المراد اثباتاً عليها حلاً أولاً بل يلاحظ ان له توسط الامر الذي به وذاقاً في ذاتها في ركن تين منتثر الورق لم يكن ذلك استدلالاً صحيحاً لان لم مات بالعلة القرية اللهم الا اذا كانت له القرية بها خطاً

وانكسار القمقة والقرع بالعصا وغير ذلك للصوت (١) فليس شيء منها يدخل في حدودها وأعم منها وان دخلت في البرهان فان وجودها معني عام مثل القرع المقاوم الذي هو العام لجميع علل الصوت كان المأخوذ في حد الصوت وأما العلة الخاصة فتوجد لجميع أنواع ذلك الأعم (٢) مثل انطفاء النار لحد الرد لحد الصوت المطلق ومثل العقوبة لحد الغب لا للحمى المطلقة

وقد يحسد الشيء بجميع علله الأربع ان كانت له وكان الغرض من الحد تحقيق ماهيته على حسب وجودها كما تقول في حد السيف انه سلاح صناعي من حديد مطول معرض محدد الاطراف لتقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فالسلاح جنس والصناعي فصل من المبدء المحركة أي الفاعل ومن الحديد فصل من المادة ومطول معرض محدد الاطراف فصل من الصورة وليقطع به أعضاء الحيوان عند القتال فصل من الغاية

(الفصل السابع)

في رسوم الفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والظن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والاذكاء والحكمة

العلم هو اعتقاد أن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقاد لا يمكن زواله اذا كان الشيء في نفسه كذلك وحصل هذا الاعتقاد بواسطة أوجبه ويقال علم لتصور الماهيات بالحد اذا حصل

معلومة من قبله كونه في الوسط في الحقيقة وعادة الامرانك حذوها من التأليف ومتى كانت العلة القريبة وهي الامر الذي يعم جميع العال الخاصة ملحوظة كان توسيطها مثبتا لا كبر على الاطلاق لاني افراد نوع من هذه الانواع قط فالبعض في الحكم أن كل نفس الرطوبة فهو منتشر الورق ثبت الا انتشارا لكل ما هذا سواء كان كراما وخروعا أو تينا بلا يصير لواحد منها فاذا فاب هذا تين وكل تين مريض الورق وكل عريض الورق فهو منفش الرطوبة وكل منفش الرطوبة منتشر الورق فهذا تثرالورق دخل في الحكم أفراد الكرم والخروج معني أنه يكون نقي يجمع راحة ولا تكون العلة وهي نوع التين من قبيل العلة الخاصة التي لا تنعكس على معلولها لانها ليست العلة الحقيقية والعلة الحقيقية عريض الورق وهما مساويا لان انتشارهما كسا عليه

وانما تثرالورق ساقا ما شاش الرطوبة فحماها ودهاها كأنه انفعال من الشمس ويقال فشر القرية اذا حل وكاءها ليخرج ريحها وهذه الانواع من السجر لا تنقل يتساقط ورقها بخلاف غيرها مما ليس ورقه بعريض فان التساقط بعروها في أوطانها الخاصة

(١) قوله للصوت له تعلق بجميع ما تقدم من انطفاء النار وانكسار القمقة والقرع بالعصا وانطفاء النار من اسباب الصوت اذا صب الماء على الشيء المحترق يصعد له صوت كما هو معلوم أو اذا انتهت المواد الجوالة ثم انطفأت انهار بعضها على بعض وهوت متدافعة فيحصل صوت وهو الرد على ما ذهب اليه بعض قدماء الحكماء والقمقة الجرة كالقمقم وكل واحد من هذه الثلاثة علة خاصة للصوت فلا يدخل ولا واحدة منها في حده لان الصوت أعم منها فلا تقول الصوت ما يسمع بسبب القرع بالعصا أو عند انطفاء النار مثلا فان تعريفه لا يكون جامعاً لجميع أفراد الصوت اكس هذه العلة الخاصة تدخل في البرهان لانه يجوز الاستدلال بحصول العلة الخاصة على حصول المعلول لها في الموضع الخاص

(٢) مثال انطفاء النار لحد الرد ذهب ارسطو ومن تبعه الى أن الرد يحصل من ثقل الدخان طلب اللغو ذالى العلو في السحاب المكنث من البخار المارد فانه لا انطفاء حراة البخار وتكاثفه بالبرد لما حصل الرد وكذلك قد يحصل الرد من الدفاع الدخان الى أسفل عند وجود ربح مقاومة وقد أشعلته المحاكاة والحركة فتنتفيء الشعلة ويكون الرد

هذا الاعتقاد على هذا الوجه من غير واسطة سمي عقلا تصورًا كان أو تصديقًا مع أن لفظة العقل قد
تستعمل لمعان أخرى في الحكمة لا تتعلق بفرضنا تعدادها
والظن الحق هو اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه يمكن أن لا يكون كذا فإن كان الشيء في نفسه
كما اعتقده وهو في نفسه يمكن أن لا يكون كذا واعتقاده على نحو الثبوت والبت كان هذا علمًا لا ظنًا
وان كان الشيء في نفسه كما اعتقده لكن لا ثبات لاعتقاده بل اعتقاده أنه يمكن أن لا يكون كذا هو
تجويز من جهة أن الشيء الذي يفرضه كذا عسى أن لا يكون كذا فهو ظن حق مركب بجهل بسيط هو
عدم العلم

والجهل منه بسيط ومنه مركب فالبسيط هو أن لا يكون في النفس رأي في المسئلة البتة والمركب
أن لا يكون في النفس الرأي الحق مع حصول رأي باطل يضاد العلم حصولًا بآبًا فإن كان مع تجويز أن
لا يكون كذلك لكن الميل الأغلب إلى الرأي الباطل فهو الظن الكاذب والاول انما سمي جهلًا بسيطًا
لانه ليس فيه الا عدم الرأي فقط وهذا عدم مع حصول رأي آخر فكان مركبًا من العدم والوجود
واعلم انه لا يجتمع علم وظن في شيء واحد لشخص واحد لان العلم يقتضي رأيا ثابتًا والظن رأي غير ثابت
ولا يجتمع أيضا ظن صادق وكاذب لشخص واحد في شيء واحد لانه ان تساوى رأي انه كذا ورأي انه
ليس كذا كان شكًا لا ظنًا وان غلب أحدهما فهو الظن دون الآخر
والذهن قوة للنفس معدة تتحرك كساب الآراء

والفهم جودة تهت هذه القوة فتصور ما يرد عليها من غيرها
والفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادئ ليصير منها إلى المطالب
والحدس جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها
والذكاء شدة استعداد هذه القوة للحدس في الطبع مثلا اذا رأى القمر انما يضيء دائما بجانبه الذي يلي
الشمس وينتقل ضوءه الى مقابلة الشمس حدس في الحال أن القمر يستنير من الشمس
والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن في جزأى العلم والعمل أما في جانب العلم فان يكون
متصورا للوجودات كما هي ومصدقًا بالقضايا كما هي وأما في جانب العمل فان يكون قد حصل عنده
الخلق الذي يسمى العدالة ورعا قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات
التطرية والعلمية وان لم يحصل خلق

(القسم الخامس) في المغالطات في القياس

واذا علمنا ذلك الطريق الموصل الى التصديق اليقيني الذي لا ريب فيه وهو البرهان فنشير اشارة خفيفة

(١) فان كان الشيء في نفسه كما اعتقده الخ يريد أن امكان الشيء في نفسه لا يدخل له في حقيقة الظن مادام نفس
الاعتقاد بالاجويز في نفس المعتقد لنقيضه عنده مثلا نعتقد اعتقادًا بأن في الانسان قوة التميز بين الخير والشر
فهذا علم ويقين لا مجال فيه لاحتمال النقيض عندنا والواقع ان الانسان في نفسه له تلك القوة وان كان من الممكن أن
يسلب هو في نفسه تلك القوة ويجوز أن يكون الله قد خلقه أو أن يصير فاقد قوة هذا التميز وانما المدار في الظن على
ان يكون التجويز من قبل الطمان أن يكون عنده احتمال أن لا يكون اعتقاده مطابقا للواقع كظنك ان فيك قوة ان تبلغ
الغاية من العلم الذي تطلبه ويدخل في الظن ما يحصل في النفس مع الغفلة عن النقيض كما في تصديق المقلد اذا
لم تعرض له الشبهة فيما صدق به وان كان يتقلقل ما في نفسه بمجرد

الى حصر مجامع الغلط الواقع في هذا الطريق كما حصرنا أنواع الغلط الواقع في طريق التصور بعد ما علمنا الطريق

والغلط في كيفية ذلك القياس البرهاني إما أن يقع من جهة مادته التي هي المقدمات أو من جهة صورته التي هي التأليف أو منهما جميعا والواقع في المقدمات إما الكذب أو لانيه ليست غير النتيجة أولانها ليست أعرف من النتيجة وما يقع من جهة كذب المقدمات انما هو لا تباينها بالصادقة إما في اللفظ أو في المعنى فان الكاذب لا يعيل نفس ذهن العاقل الى التصديق به الا لمسا به بينه وبين الصادق وهذه النسبة لا تعدو اللفظ والمعنى أما الانطى فأكثره من جهة الالفاظ المشتركة بين معنيين فصاعدا وقد يكون من جهة الالفاظ المتباينة المتباعدة بالترادفة وهي التي تشترك في معنى وتفتقر في معنى معتبر فيغفل الذهن عما فيه الاقتراق ويجرى اللفظين مجرى واحد في جميع الاحكام وربما كان لما فيه الاقتراق أثر في تغيير الحكم مثل الحجر والسلافة فان للسلافة زيادة معنى من الصفاء والتروق مع تواردهما على موضوع واحد كالسيف والصارم فان الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة والذي من جهة اشتراك اللفظ قاما أن يكون بحسب بساطته أو بحسب تركيبه وما هو بحسب بساطته قاما أن يكون في جوهره وإما في هيئته والذي في جوهر اللفظ ووضع الاصل فهو ما قدمناه في المقالة الاولى من الالفاظ المشتركة ومن جهة ذلك أيضا الالفاظ المتشابهة والمشككة وما هو في هيئته وصيغته فكاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول كالقابل الذي صيغته صيغة الفاعل وليس له فعل فيظن من حيث الصيغة ان القبول فعل حتى اعتقد بعض ضعفاء العقول أن الهبول الاولى لها فعل لانها قابلة والقابل فاعل القبول

وأما الاشتراك التركيبي فقد يكون ما يعرض بسبب التصديق مثل قولك ضرب زيد فيجتمعل أن يكون ضرب زيد ضارباً ومضروباً وكان قول في العجبة غلام حسن بالسكون فيهما فيجتمعل أن يكون الحسن اسماً للغلام والمراد تعريف الغلام باسمه ويحتمل أن يكون اسماً للسيد ويكون المراد اضافة الغلام اليه مع ان الفصح في لغة النجم لمعنى الاضافة تحريك الغلام بانخفض مثل قولك غلام حسن وقد يعرض بسبب الوقف والابتداء كقول الله تعالى وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به فان معنى الكلام اذا وقف على الله بغير معناه اذا وقف على الراسخين في العلم وقد يعرض بسبب انصراف الكليات ودلائل الصلات الى أمور مختلفة مثل قول القائل كل ما علمه الحكيم فهو كما علمه فان هو اذا انصرف الى الحكيم كان معنى الكلام مغايراً له لو انصرف الى كل ما ومن هذا القبيل زيادة تدخل القضية فتشبهه في الحال ولا يدري أي جزء من الموضوع أو من المحمول مثل قولنا

(١) انصراف الكليات ودلائل الصلاب الكليات هي الصمائر وأسماء الاشارات وهي ما تدل على معنى لا على انها اسم خاص وضع للدلالة عليه مخصوصه ودلائل الصلات هو ما يتصل بالمهم لبيان أمثال الكناية فقد ذكره وأما الاشتباه في دليل الصلة فكيف في قولك الانسان وما يفعله ممكن فانك لو جعلت الصلة لفعل الانسان صحت القضية وان جعلتها لفعل الانسان لم تصح لان فاعل الانسان واجب وهو وان رجع الى تعريف الكناية لان العمدة في الصلات الضمائر لكن لما لم تكن الضمائر ظاهرة في القول في نحو هذا المثال لم يلتفت الا الى الصلة نفسها لا الى ما استكر فيها الاسماء والتعريف ليس لضمير واحد فانك في الاحتمال الثاني جعلت الضمير في يفعل لما والضمير المفعول للانسان بخلاف ما تصنع في الاحتمال الاول لذلك روي الصلة تمامها وجعلت موضعها مستقلاً للاشتباه

(٢) فتشبهه في الحال أي يشبهه حاله من كونها جزء من الموضوع أو جزء من المحمول

الانسانية من حيث هي الانسانية خاصة وليست بخاصة فان قولنا من حيث هي الانسانية قد يؤخذ
جزأ من المحمول وقد يؤخذ جزأ من الموضوع ويختل المثلث المعنى بسببه واذا اقترن بهذه القضية قضية
أخرى على تأليف قياسي يختلف الحال فيه بين جعله محمولا ومرضوعا وقد يعرض بسبب تردد حرف
العطف بين دلالاته على جمع الاجزاء وبين دلالاته على جمع الصفات مثل قولك الخمسة زوج وفرد فاذا
عنى به جمع الاجزاء صدق لان الخمسة حاصلة من جزء هو ثلاثة وجزء هو اثنان وأحدهما زوج والاخر
فرد وان عنى به جمع الصفات كذب لان الخمسة لا تجتمع لها صفة الزوجية والفردية فيعرض من
هذا انه قد لا يصدق مقترقا ما يصدق مجتمعاً فانك اذا قلت الخمسة زوج ووقفت كذب قولك لان كل
الشيء وحده لا يفهم منه في العادة الا ان الشيء موصوفاً به لانه جزءاً منه وقد يصدق الشيء مقترقا
ولا يصدق مجتمعاً مثل أن يكون رطباً يباع غير ماهر في الطب ويكون ماهراً في الخياطة فاذا قيل زيد
طبيب صدق واذا قيل زيد بصير صدق ايضاً لانه اذا صدق كل البصير المقيّد بالخياطة عليه صدق
المطلق ايضاً فان المقيّد اذا صدق صدق المطلق من غير عكس ثم اذا جمع بينهما أوهما التركيب والجمع
من حيث العادة كونه بصيراً في الطب فكان كاذباً وان كان يصدق اذا عني به حالة الجمع ما يعني به حالة
الافراد لكن السابق الى الفهم رجوع البصير الى الطب فينشأ منه أيضاً اشتراك تركيبى اذ يتردد البصير
بين كونه بصيراً في الطب أو في شيء آخر

وأما اشتباه المقدمات الكاذبة بالصادقة من جهة المعنى فاما أن يكون الكاذب كاذباً في الكل وهو الذي
لا يصدق الحكم على شيء من موضوعه البتة ولا في حال ولا في وقت ، وإما أن يكون كاذباً في الجزء وإما
أن لا يكون كاذباً فيهما مابل في جهة واحدة اما ما يكون كاذباً في الكل فتشابهه مع الصادق انما تكون
باندراجهما تحت كل إما حذر أو فعل أو عارض إما حقيقة أو وهماً

أما اندراج البياض فمثل أن تحكم أن كل بياض جامع للبصر بسبب أن السواد جامع للبصر فيتوهم
أن جامع البصر هو البياض لكونه لوناً فيثبت له هذا الحكم أو مثل أن تحكم بالبياض على
السواد أو بالعكس لان اللون صادق على كل واحد منهما فيتوهم انه لما صدق عليهما شيء واحد فينبغي
أن يصدق احدهما على الآخر وليس هذا الواجب اذ قد يقع تحت كل واحد منهما تفعا وتلفعا وبوهم
نتائج الموجبتين في الشكل الثاني لهذا السبب واما الاسراج الوهمي فمثل حكم الوهم ان الهيولى
والعقل أو الباري مشار الى جهة بسبب أن الجسم مشار الى جهته لتوهم اندراج الصادق والكاذب

(١) وجبت ان يرد ما لا يرد للو موضوعاً فان كانت الاثنا عشر من حيث ذاتها اي من جهة انها
لون وحقيقتها وهي من مبداء الخبيثة ليست سماعة بالضرورة بل هي ماهية لافرادها ولكن لو عرّضت
انساناً يبدى له هذه اللون وهو سماعة فمراعت انما نادى بها لخاصتها من حيث انها امراس قد خمدت من سماعة مشمولاً
فيكمال ان تصم هذه السماعة وتل خاصتها عرضي ويكون العيون من جسم الانسان حمل الانسان على الاموان مثلاً حمل
العرضي لا يحمل الثاني

(٢) زيد بصير أي ماهر وترى بصير في الخياطة لان المطاق يصدق حيث يصدق المقيّد اذا قام زيد
طبيب بصير وحيث يصدق انما يصدق في الطب ولو عرفت انه بصير في الخياطة لم يصدق ولكن لا قربية
عائده وهذا متبادر غير صحيح لان الفرق بينه وبين غيره ما لم يصدق

(٣) لما لم يصدق ان السواد هو الجسم المتحد الذي يندرج تحت كل واحد من سدياسه يحصل بعينه اذ
عن ذلك معني ما التوهم ان السواد كالأشجار والاشجار كالأشجار فكل واحد من سدياسه يحصل بعينه
كل انسان باطن وهو جسم في هذا المقادير كونه عرضي لخواصه كذا كان تقوى كل انسان حيوان وكل فرس حيوان
لان السبعة كاذبة لان الكاء الواحد قد يقع على متفقين وقد يقع على مختلفين

منه ما تحت المحس وهذا الحكم صادق في المحس فنثبت في كل ما توهمه محسا ولا يتوهم موجود إلا محسا ومن هذا القبيل جميع الوهميات الكاذبة التي قد منازكرها

وأما ما يكون كاذبا بالجزء فنه ما يكون الحكم انما يصدق على جزئ فيحمل على الكل الذي فوقه كالضحك الذي لا يصدق الا على الانسان فيحمل على الحيوان فيكون الحكم كاذبا في بعضه اذ بعض الحيوان ليس بضاحك واعتقاد بقاء كية الحكم بحالها في عكس الكل الموجب قريبا من هذا اذ هو يوهم الحكم بالجزئ كليا فانه لما رأى شيئا (١) يالا أصفر هو مرة توهم ان كل سيال أصفر مرة والحكم على لازم الشيء عما يصدق على الشيء من هذا القبيل فان اللازم اذا كان محمولا على شيء وشي آخر محمول على كل ذلك المزموم توهم ان ذلك اللازم مساو للمزموم حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل المزموم وانما الواجب صحة الحكم على بعض اللازم فحسب وهذا هو اعتقاد كية النتيجة في الشكل الثالث فانه اذا رأى كل انسان متوهما ورأى كل انسان أيضا ضاحكا حسب ان كل متوهم ضاحك وانما الصادق بعضه

ومن الكاذب في الجزء ما انما يصح الحكم على موضوع بشرط أو في حال أو في وقت فيؤخذ دون ذلك الشرط أو تلك الحال أو دائما أو في وقت آخر دون ذلك الوقت فادار وعينت شرائط القضايا في تحقيق صدقها وتوابع الحل كما حققناهما في الفن الاول من هذه المقالة أمن هذا النوع من الغلط وأما الكذب فيه من جهة الحكم فنل أخذما بالعرض مكان ما بالذات كما يعتد أن السقمونيا مبردة بالذات وانما هي بالعرض لازالت المسخن بالذات فتعرض عند زوال المسخن البرودة لانها كانت بالذات من السقمونيا ومثل أخذما بالقوة مكان ما بالفعل وبالعكس فهذه أنواع الغلط في المقدمات من جهة كذبها

وأما من جهة انها ليست غير النتيجة فهو ان تكون المقدمة نفس النتيجة ولكن غير لفظها فيقع الاعتراض بتغير اللفظ وينظن انما غيرها (٣) داهو المصادرة على المطالب الاول وقد شرحناه من قبل

وأما من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة فهي إما أن تكون مساوية لها في المعسرفة كالتضايقات اذا أخذ بعضها مقدمة لبيان الآخر أو تكون أخفى منها إما مبينة بها أو غير مبينة بها وما بين بالنتيجة

(١) سيال أصفر مرة بكسر الهمزة وهي خاط الصهراء وأصل النسبة كل مرة فهو سيال أصفر مدمر واحد السيل الأصفر مرة توهم ان دال عام في كل سيال أصفر ان يكون مرة فيعكس الكية كنهها ويتول كل سيال أصفر مرة

(٢) حتى يجوز ان يحمل على كله ما يحمل على كل الماروم الصمير في كله يعود الى اللازم كما هو كل انسان حساس من الحساس لارم الانسان فاداو بدت شيئا آخر يحمل على كل الانسان الذي هو الماروم واداء كاساسات فانه يحمل على الانسان حملا كليا توهمت ان ذلك اللازم هو الحساس مساو للماروم وهو الانسان فحمل على الحساس راو لارم كل ما يحمله الى الماروم وهو الانسان ومن ههنا ساءهم ان الشكل الثالث ينتج كية دة ان ادرايت كل انسان متوهما أي بيهة الوهم ورايت كل انسان ضاحكا حكم توهم الذي تقدم بصور يدان كل متوهم ضاحك حسب ان الحيوان ما هو متوهم وليس بضاحك

(٣) وهذا هو المصادرة الخ كما تقول كل انسان بشر وكل بشر صمد الخ وكل انسان شخص من المدة هي الكرى وانما وقع اعتراض بتغير لفظ البشر والانسان

إذا أخذت مقدمة في بيان النتيجة فهو البيان الدوري ويعود حاصله إلى بيان الشيء بنفسه وكل قياس دوري فهو مصادرة على المطلوب الأول ولا ينبغي أن ينس

وأما الغلط في صورة القياس فإما أن يكون بشركة مع المقدمات أو من غير شركة بل في الصورة وحدها والذي هو بشركة المقدماته فإن لا تكون الأجزاء الأولى التي هي الحدود أو الأجزاء الثواني التي هي المقدمات متميزة مثال الأول هو أن يعبر عن الأصغر والأصغر باسمين مترادفين أو عن الأوسط والأكبر بمترادفين فيعتمد القياس أركانه الثلاثة في المعنى فتختل صورته بسببه وهذا من المصادرة على المطلوب الأول أو كان الأوسط لفظاً مشتركاً مستعمل في المقدماتين بمعنىين مختلفين

ومثال الثاني وهو عدم التمايز في المقدمات فلا يتهيأ فيها أجزاء أولى بسائط بل فيما تكون ألفاظاً مركبة ثم ينقسم قسمين فإما أن تكون أجراء المحول والموضوع متميزة الوضع والمحل ولكن غير متميزة في التساق كقول الصادق كل ما عمله الحكيم فهو كماله والحكيم يعلم الجرف فهو إذن حجر وقد عرفت ما فيه وإما أن لا تكون متميزة في الوضع فيكون هناك شيء من الموضوع فيتوهم أنه من المحول أو من المحول فيتوهم أنه من الموضوع مثل قول القائل الإنسان بما هو إنسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو إنسان لا يدري أهو جزء من المحول أو من الموضوع فمن هذه الوجوه يعرض الخلل في صورة القياس بمشاركة المقدمات

وأما الغلط في صورة القياس وحدها من غير شركة فإما لأن تأليفه ليس تأليف الأشكال الثلاثة بأن لم يكن فيه شيء مشترك الاشتراك الخاص بها وانتهاء الاشتراك إما في الظاهر والحقيقة معاً وهذا إذا مما لا يشتبه على عاقل خلو عن الصورة القياسية أو في الحقيقة دون الظاهر وهو أن يكون الأوسط لفظاً مشتركاً وقد ذكرناه فيما اختلص صورته بشركة من المقدمات أولاً لأنه عادم شريطة شكل (٢) ومن ضروريه

(١) ولا يعكس لأنه تقدمه بمصاد ما يكون به المصادمة النتيجة لا من القياس الدوري لأن المقدمات لم تبين بالمقدمة ثم بيت المقدمة بالنتيجة على ما هو في قول المدعي أن تقول كل كذا - وهو قال السمعة كل ما بل السمعة فهو متعكّر ثم قول في الاستدلال على المدعي كل كذا هو مدعي ظراً كذا المحول المدعي لم وما كان كذلك فهو ما بل السمعة يصح هذا الدليل في عين الحقيقة لأن حركة المطار كذا المحول مدعي بها كذا أما كانت المقدمات فيه أحسن من المدعي ليس مساهمة ولا دوراً وكالات استدلال على صانع المالم بأن المالم كذا - سام وإسما لا رمت الأعراض الموحدة وإن ملأ الملام الأعراس حادث وقد أتت من المقدمات المعروفة فان ثبوت صانع المالم أظهر من هذا القصاياح بها

(٢) في عدم القياس الخ ومثال الصور الأولى وهي ما عرفها عن الأصغر والأوسط باسمين مترادفين كل إنسان بشر وكل بشر قابل السمعة ومثال الثانية كل صاحب إنسان وكل إنسان بشر فيكون أحد الحدود هو الأوسط أما عن الأصغر أو عين الأكر فالحدود الثلاثة اللازمة في كل قياس تعدد ولا يسق إلا حدان ولا يتألف منهما إلا قسمية واحدة لا قياس

(٣) معنيته المختلفين كما قول المسند على من الواجب لو وجد الواجب فهو إما ممكن أو غير ممكن فان كان ممكناً جار عدمه وهو محال وإن كان غير ممكن وكل ما لا يمكن وجوده فهو ممكن فالواجب متمتع والخطأ جاء من اشتراك لفظاً لا مكان بين العام والخاص

(٤) وهذا مما لا يشتبه على عاقل الخ كما تقول في الاستدلال على من حوار رؤية المخرد المبرد له سمع وبالايقع تحت الحس لا يمكن أن يرى فاه لا اشتراك بين متدماها في الظاهر ولا في الحقيقة

(٥) هو من ضروريه صميم هو يعود إلى القياس

بأن تكون صفراً سالبة في الأول والثالث أو كبراً جزئية في الأول والثاني أو كان من موجبتين في الثاني أو من سالبين أو جزئيتين أو سالبة صغرى كبراً جزئية في جميع الأشكال وإذا عرف هذا في القياسات الجلية ومقدماتها فيسهل عليك اعتبارها في غيرها من الشرطيات والاستثنائيات والخلف غير أن الخلف يتميز بغالطة عن سائر القياسات وهي وضع ما ليس بعلة علة فإن القياس ربما يلزم المحال من أخذ نقيض موضوع في قياس خلف ويدعى أنه انما يلزم من هذا النقيض وما يلزم المحال فهو محال ولا يكون لازماً منه (١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه حتى لو رفعنا نقيض الموضوع واستبقينا تلك المقدمة كان المحال باقياً فينبغي أن يجتنب عن هذا الغلط أيضاً مراعاة صدق المقدمات الأخرى ويعين لزوم هذا المحال من هذا النقيض بأن يدور معه في طرفي الثبوت والارتفاع وهذا قدر كاف في بيان المغالطات القياسية ❀ وأدق وفينا بما وعدنا فلهتم كتابنا حامدين لله له الحمد والشكر سرمد

(١) بل من مقدمة أخرى كاذبة استعملت فيه كما تقول لو لم يصدق كل إنسان فهو مجر لصدق نقيضه وهو ليس كل إنسان مجر ويضم إلى مقدمة صادقة وهي كل حيوان مجر لينتج لو لم يصدق كل إنسان فهو مجر لصدق ليس كل إنسان فهو حيوان لكن كل إنسان حيوان فقد أدى نقيض مطلوبنا إلى المحال لكن ليس النقيض الموضوع هو المؤدى إلى هذا المحال وإنما أدى إليه الكلبة التي فرضتها صادقة وهي في الحقيقة كاذبة ونفى من صور المغالطات كثير لم يذكره المصنف كأن يكون المحال غير لازم لنقيض المطلوب بل له ولشيء آخر يكون لازماً للصحيح لا للنقيض وحده كقولهم من المتكلمين في الاستدلال على الواحدية لو لم يكن الله واحداً وكان الهان وأراد أحدهما حركة زيد والآخر كونه لم يما عجز أحدهما أو سكون زيد وحركته معاً وكل منهما محال وهذا المحال لم يلزم من نقيض المطلوب وهو أن يكون الهان بل جاء منه ومن ضم نقيض آخر إليه ولا يلزم من استحالة الجميع استحالة أحدهما وأجرائه ومنها أحد العدم المقابل للوجود مكان الضد كما يقول قائل الخير والشر ضدان ولا شيء من الضدين بصادق من مبدء واحد فالشر والخير من مبدئين مختلفين مع أن الشر في الحقيقة عديم يقابل الوجود فلا ينافي أن يكون مع الخير من مبدء واحد لأنه لا يحتاج إلا إلى عدم الفعل ومنها أن تؤخذ المسلمات أو الموهومات أو المشهورات مكان الضروريات وذلك كثير شائع في الملل وكتب أهل النظر وعلى الطالب أن يرن عمله العقلي بجميع ما تقدم من القواعد والله أعلم

❀ يقول المتوسل بجاء المصطفى ❀ خادم التصحيح بدار الطباعة محمود مصطفى ❀

حمد الم أبديع الموحودات وأنطقها بآيات وجوب وجوده واختراع ماهيات الأشياء بمقتضى فضله وجوده ومن على الإنسان بالنفس الناطقة وفضله وأفاض على قلبه خزان التصورات والتصديقات فكملة وصلاة وسلاماً على سيدنا محمد المبعوث بالبرهان الواضح والآيات البينات والقول الشارح الذي أنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج فأفخم المكابرين وكبح المعتادين بمحاسن الطبع وعلى آله وأصحابه طوالع الهدى وأدلة الاقتدا الذين سعدوا في مناهج الصدق بالتصديق وسعدوا في معارج الحق بالتحقيق ❀ وبعد فقد تم طبع الكتاب الجليل الحاوي من فن المنطق جميع القواعد المشتمل من أصوله وضوابطه على نفائس الفرائد الفائق نظم عقود الجمان في باب الحالى لذوق قارئه وطلابه المتحلى من جزالة العبارة بأبهى حليته المسمى بالبصائر المصيرية تأليف عمدة المحققين وإمام

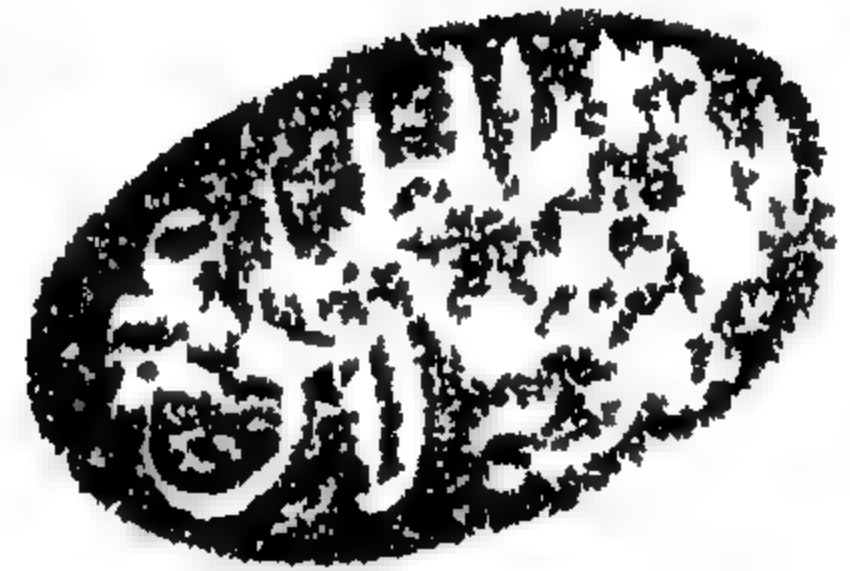
المدققين جامع العقول والفقير حادى القلوب والاصول بجزر الصاوم انظم الراوى القاضى
 الزاهد زين الدين عمر بن سهلان الساوى وقد جعل في ذيل جهايق هذا الكتاب التعليقات الشريفة
 والتحققات الشائقة الرائقة التي رفعت عن مخدراته الثام وأظهرت خباياه المحيية عن
 الإفهام وقجت كنوزه وأوضحت رموزه وضوعت أريجيه وأحكمت نسيجه لباقية هذا الزمان
 وسحبان هذا الآن من معد الى سماء التحقيق بأكار أفكاره ونجاس بحار التدقيق بجزرائد أنظاره
 صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية جزاه الله على هذا الصنع أحسن جزاء وحقق
 له الأمنيه وكان تمام طبعه في المطبعة الزاهرة ببولاق مصر الفاهرة على ذمة الحساب الامجد
 والله سام الاسعد في الخلق المستطاب حضرة السيد عمر الخشاب في ظل من بلغت رعيته غاية
 الاماني أفندينا المعظم عباس باشا حلي الثاني أدام الله أيامه ووالى على رعيته به وانعامه
 ملحوظا هذا الطبع الجميل بتطهر من عليه أخلاقه ثنى - حضر وكيل المطبعة محمد بك
 حسنى في أوائل ذي الحجة سنة سبع عشرة بعد ثمانمائة وألف

من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف صلى الله

عليه وعلى آله وأصحابه وكل

ناسج على منواله

م



وقرطه مؤرخه حضرة الاديب الارب العالم الفاضل واللوزعى الالمى الكامل
 أخينا الشيخ طه محمود بلغه الله كل مقصود فقال وأجاد في المقال

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على مصطفىاه وعلى كل من اقفاه
 فلا يخفى على القلب العليم والطبع السليم أنه لا حياة مع الجهل ولا موت مع العلم وان يميز الانسان
 نصفان قلب ولسان

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده * فلم يبق الا صورة اللحم والدم
 وكائن ترى من صامت لا محجب * زيادته أو نقصه في التكلم

وليس للره في ثرائه وجيل روايته ما يصلح سرا لامتياز وحكمة في اختصاصه بحقيقة المجد ومجازه
 فان الرجال كما قيل لا تكال بالقفران ولا يستقي في مسوكها كلالا عما خلق الانسان ليعلم ويعمل
 ويستخلف أثره يؤثر عنه وينظر اليه منه

انظر هـ ذلك الله الى أحسن أثر رأينا منه القاضى زين الدين عمر بن سهلان الساوى كانه هذا المسمى
 البصائر النصيره تجده في علم المنطق خير رقيم التحف بالحوول مليا والتحق بأصحاب الرقيم حتى أعثر الله
 عليه رفيع الهمة حضرة العلامة الفضال الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية ظفربه في بيروت فرأى
 منه جديرا بالخطوة محلا للكرامة ووجد به البغية التي يتغيا المحسن والضالة التي ينشدها المؤمن
 فرجع به الى مصر غنية عظيمة جلبها الاهل ووطنه المصري بل للناس أجمعين وقام بدرسه في الازهر
 الشريف وعلق عليه شرحا طيبا يوضح مسالكه ويؤرخ حوالكه ودعا الى طبعه فأجيب الى

هذا المطبوع الذي بين يديك فاسمع في وصفه ما أملى عليك

من لي بطبع سليم * يصبي النهى والنواظر
 كطبع أسنى كتاب * صبح الهدى منه سافر
 ما حازه منطق * الا وبذا المناظر
 ولا اقتفاء صغير * الا اقتفاء الاكابر
 موجبات اليه * أبصار أهل البصائر
 وافتاء جده سعيد * بعد الحدود العواثر
 أحياء مولى كريم * مغرى بأحياء دائر
 محمد قام يهدى * للنسرات البصائر
 ٩٢ ١٤١ ٢٩ ٧٢١ ٣٣٤

سنة ١٣١٧

جدول تصويبات لخطا الواقع في هذا الكتاب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢١	١	فكل ماهو بهذه الصفة	فكل ماهو في شيء بهذه الخ
٣٧	٤	وهو عدم في الوقت	وهو عدم لافي الوقت
٦٣	٧	فاذا قلنا كل ب ج فعننا الخ	كل ب ج دائما فعننا الخ
٦٤	٩	هيج ب ج ليست	هيج ا ز ب ج ليست
٧٦	١٩	صدق نقيض العكس كما هو ظاهر	صدق نقيض العكس وصحة انعكاسه كما هو ظاهر
٨٥	٧	ونضم الثانية أي الكبرى	ونضم الثانية الى الكبرى
٨٦	٤	مثاله كل ب ج	كل ج ب
٨٧	١٧	الفصل الثالث	الفصل الثاني
٨٨	١٨	وهي لاحدهما بالضرورة	وهو لاحدهما
١٠٦	٣٦	الصادقة من الشكل الاول هكذا	الصادقة هكذا بدون (من الشكل الاول)
١٠٧	٢٣، ٢٢	هكذا كل ج ب ولا شيء من ب د فينتج المحال من الاول وهو لا شيء من ج د فتعمله كبرى للصادقة الخ	هكذا كل ج ب وكل ب د فينتج محال وهو المحال ونقبطه بعض ج ليس د فتجعله في الرد كبرى للصادقة هكذا كل ج ب وبعض ج ليس د كل منهما لكل كل انسان ناطق فبعض الناطق كاتب الى كل ناطق انسان بعض الناطق كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان الى كل حيوان انسان كل انسان حيوان فبعض الحيوان فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ
١١٠	٢٥	كل منهما الى كل ما ليس	كل منهما لكل
١١١	٣٣	كل انسان حيوان	كل انسان ناطق
	٣٤	فبعض الحيوان كاتب الى كل حيوان انسان بعض الحيوان كاتب وكل انسان حيوان فبعض الكاتب حيوان الى كل حيوان انسان كل انسان حيوان فبعض الحيوان فتعكس الصغرى الى كل حيوان انسان وهي النتيجة الخ	فبعض الناطق كاتب الى كل ناطق انسان بعض الناطق كاتب وكل انسان ناطق فبعض الكاتب ناطق الى كل ناطق انسان كل انسان ناطق فبعض الناطق الى كل ناطق انسان وهي النتيجة الخ
١١٣	١١	ما هو موضوع لموضوع مطلوبك	ما هو موضوع لموضوع مطلوبك
١١٥	٣٦	في محمولات الخ موضوع	في محمولات بعض الخ موضوع
١٢٠	٣٥	هنا	هنا
١٢١	١٦	الاول	الثالث

﴿ فهرست كتاب البصائر النصيرية في علم المنطق ﴾

صفحة	
٣	الفصل الاول في ماهية المنطق ووجه الحاجة اليه ومنفعته
٥	الفصل الثاني في موضوع علم المنطق
٦	المقالة الاولى في المفردات وتشتمل على فئتين الفن الاول في الالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في دلالة اللفظ على المعنى
٧	الفصل الثاني في اللفظ المفرد والمركب
٧	الفصل الثالث في الكلي والجزئي
٨	الفصل الرابع في الموضوع والمحمول
٨	الفصل الخامس في قسمة الكلي الى الذاتي والعرضي
٩	الفصل السادس في تعريف الذاتي
١٠	الفصل السابع في العرضي
١١	الفصل الثامن في الدال على الماهية
١٣	الفصل التاسع في الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
١٦	الفصل العاشر في مناسبة هذه الخمسة بعضها مع بعض
١٧	الفن الثاني في المعاني المفردة المدلول عليها بالالفاظ الكلية الخمسة ويشتمل على اثني عشر فصلا
	الفصل الاول في جملة الامور التي تقع عليها الالفاظ الخمسة ووجه الحصر فيها
١٨	الفصل الثاني في نسبة الاسماء الى المعنى
٢٠	الفصل الثالث في تعريف الجوهر والعرض
٢٢	الفصل الرابع في تأليفات بين المقول على الموضوع والموجود في الموضوع
٢٣	الفصل الخامس في بيان الاجناس العشرة
٢٤	الفصل السادس في اقسام الجوهر وخواصه
٢٦	الفصل السابع في الكم
٢٩	الفصل الثامن في المضاف
٣١	الفصل التاسع في الكيف
٣٣	الفصل العاشر في باقي المقولات العشر
٣٦	الفصل الاول وهو الحادى عشر من هذا الفن في التقابل
٣٨	الفصل الثاني وهو الثاني عشر في المتقدم والمتأخر ومعا
٣٨	المقالة الثانية في تعريف الاقوال الشارحة الموصلة الى التصور وفيها فصلان
٣٩	الفصل الاول في بيان اصناف ما يفيد التصور
٤٣	الفصل الثاني في التحرز عن وجود من الخطا تقع في الحد والرسم
٤٥	المقالة الثالثة في التأليفات الموصلة الى التصديق وتنقسم الى خمسة فنون
٤٦	الفن الاول في التأليف الاول الواقع للمفردات وهو الملقب ببادير منياس ويشتمل على مقدمة وتسعة فصول أما المقدمة الخ
٤٦	الفصل الاول في الاسم والكلمة والاداة

٤٨	الفصل الثاني في القول وأقسامه
٥٠	الفصل الثالث في القضايا المخصوصة والمحصورة والمهملة من الحملات
٥٢	الفصل الرابع في الأجزاء التي هي قوام القضايا الحامية من حيث هي قضايا وفي العدول والتحصيل
٥٦	الفصل الخامس في أمور يجب مراعاتها في القضايا من جهة ما يطلب صدقها وكذبها والأمن من الغلط فيها
٥٦	الفصل السادس في مواد القضايا وتلازمها ووجهاتها
٦٢	الفصل السابع في تحقيق الكلياتين والجزئيتين في القضايا الموحدة والمطلقة وفيه بيان أن الدوام في الكليات يقتضي الضرورة
٦٥	الفصل الثامن في التناقض
٧٢	الفصل التاسع في العكس
٧٨	الفن الثاني في صورة الحجج وينقسم إلى ستة عشر فصلاً الفصل الأول
٨١	الشكل الأول
٨٤	الشكل الثاني
٨٥	الشكل الثالث
٨٧	الفصل الثالث في المختلطات (لفظ الثالث خطأ وصوابه الثاني)
٩٤	الفصل الثالث في القضايا الشرطية وأحكامها من الإيجاب والسلب والحصر والاهمال وغير ذلك
٩٨	الفصل الرابع في القياسات الشرطية من الافتراضات
١٠١	الفصل الخامس في القياسات الاستثنائية
١٠٣	الفصل السادس في القياسات المركبة
١٠٤	الفصل السابع في قياس الخلف
١٠٨	الفصل الثامن في عكس القياس
١٠٩	الفصل التاسع في قياس الدور
١١٢	الفصل العاشر في أكتساب المقدمات
١١٦	الفصل الحادي عشر في تحليل القياسات
١٢٠	الفصل الثاني عشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الأول
١٢٣	الفصل الثالث عشر في النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة
١٢٥	الفصل الرابع عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة
١٢٦	الفصل الخامس عشر في المصادرة على المطلوب الأول
١٢٨	الفصل السادس عشر في أمور شبيهة بالقياس يظن بعضها أنه قياس ولا يكون وبعضها أنه نافع منفعة القياس وفي غير ذلك من القياسات الخدجة في جملة ذلك القسم
١٣١	الاستقراء
١٣٤	التمثيل
١٣٧	الضمير. الرأي. الدليل. العلامة. القياس الفراسي
١٣٨	الفن الثالث في مواد الحجج وهو فصل واحد

١٣٩	الاوليات . المشاهدات . التجربات
١٤٠	الحدسيات . المتواترات
١٤١	المقدمات الفطرية القياس . الوهميات
١٤٢	المشهورات . المقبولات . المسلمات
١٤٣	المشبهات . المشهورات في الظاهر . المظنونات
١٤٤	المخيلات
١٤٥	اليقينيات . مواد الحدل
١٤٦	مواد المغالطة . مواد الخطابة . مواد القياس الشعري
١٤٦	الفن الرابع في البرهان ويشتمل على مقدمة وسبعة فصول المقدمة
١٤٧	الفصل الاول في حقيقة البرهان وأقسامه
١٤٨	الفصل الثاني في أجزاء العلوم البرهانية وهي ثلاثة الموضوعات والمسائل والمبادئ
١٤٨	الموضوعات
١٤٩	المسائل
١٥١	المبادئ
١٦٢	الفصل الثالث في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات والمبادئ والمسائل وتعاونها ونقل البرهان من بعضها الى بعض وكيفية تناوله للجزئيات تحت الكليات وحصول العلم بالممكنات من البرهان
١٦٩	الفصل الرابع في أن الحد لا يكتسب بالبرهان والقصة والاستقراء بل من طريق التركيب
١٧٤	الفصل الخامس في مشاركات الحد والبرهان
١٧٥	الفصل السادس في أقسام العلل وتفصيل دخولها في الحدود والبراهين ليتم به الوقوف على مشاركة الحد والبرهان
١٧٩	الفصل السابع في رسوم ألفاظ استعملت غير مشروحة المعاني وهي العلم والعقل والطن والجهل والذهن والفهم والفكر والحدس والذكاء والحكمة
١٨٠	الفن الخامس في المغالطات في القياس

~~H6S1
S1A~~